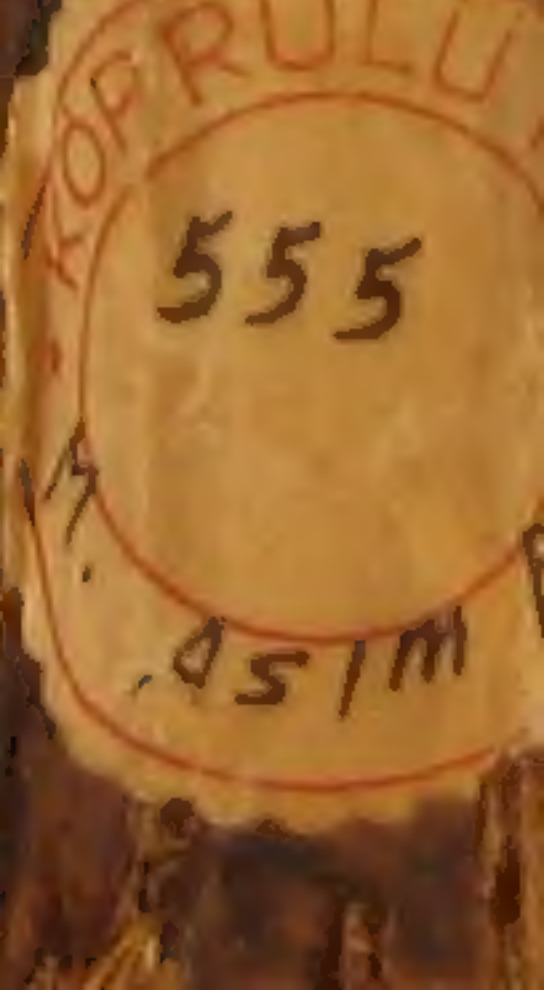
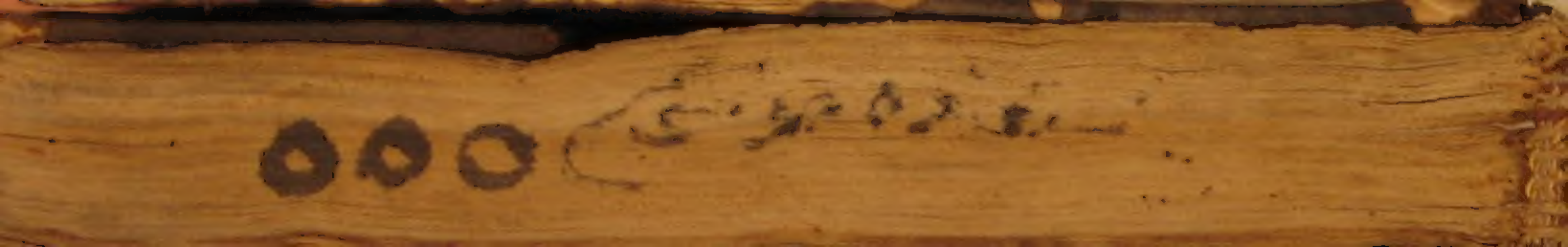




LOAN
BY





ما في هذا المجلد من الحواشي الدافعة على الشرح للمولى عصام الدين الواقع على رسالة الاستعارة
حاشية الريبارس وحاشية الشرائع وحاشية التجميع وحاشية سيد علي الخويزي

وحاشية نعيم الدين
وحاشية السمعيل
وحاشية الكورس
وحاشية التبدلي

مكتبة الفقهاء
جامع الشافعية
هاتف

[illegible]

توله الى انه متعلق بالواصلين قوله الذي لا يعود
صحة كاشف للواحد قوله انظر متعلق ايضا
بالواصلين ومحلله صغر طرف واحد وصفة
لقد صفة وكذلك مساعدة فعلهم والمقدمة
من الميموه وهو الذي يكون ظاهره دلتها وباطنه
نحسا واحي صلا الى الالاميل المذكورة في هذا الباب
ليست من هذا القبيل من يكون ظاهره صحفا
وباطنه فاسد بل ظاهره ذهب حاصر وباطنه احمد
اعلوا اخلص من الظاهر
يعني اخر قول البلفاء عن احاطة احواله فكيف وال
حار البلفاء

أحمد الذي خلق الإنسان علم البيان، وجعله ذريعة إلى معرفة دقائق القرآن،
والصلوة والسلام على من يخرج عن أدراك مقالات عقول العقلاء، وكل عباد
حالات السنة فحول البلق، وعلى الواسطة الواصلة إلى الله الواحد الذي
لا تعد فيه بطرق مختلفة، وأضحى الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه، ^{أما}
فهذه حواش على السراج المنسوب إلى المولى الكريم، والستاد المفتح مولانا عاصم
الدين إبراهيم، أدخله الله تعالى الجنة النعيم، على رسالة الاستيعارة المولى المحقق
وأجبه المذوق، مولانا إلى الكاسم اللبني السمرقندر طالب الله تعالى شارة وجعل
مشواه جمعها تراب أقدام الفقراء، وغبار محاسن العلماء، المعترف بالعجز
التقصير، وقصور باعدع هذا اللام الخطير لقلّة البضاعة سيما في هذه الصنعة
الذكر لرحم الله أم، أعرف قدره فلم يتقدّطوره، إلا أن الحاج الأخوان وأخلائه
حمد على التامى بفضل الزمان، حسن محمد اليربار عفى عنها الملك البار
لعله لا عذر إلا مجد شمس الملة والدين محمد، رزقه الله السلامة، وحفظه من جح
الندامة، أنه في الأجابة، وإليه الأمانة، يقول عذر عن ضمير المتكلم إلى المظهر
الذي هو العبد المنقصر، لا نستطيع أن في ذكر العبودية والافتقار، وضمير
لنفه واعترا في بجزه وقصور بضاعته عما هو بصدده فتح أبواب فيضه
ويحظر بالبال، إلا اللام الداخلة على المظهر الموضوع موضع المضمر للمظهر
لأن ذلك الضمير، كأي الغائب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة والمعروف باللام
بالأولى فالأولى

٢
 ار في عبادة الله واطاعته فليكون من
 السبب على المنصب
 المذكور المذكور وهو عدم النسيان وهو علم
 لهذا الحديث بوجه طوره استلزمه وهو مقتضى
 يؤمنه وقت قد لا واجب ان تعد طوره
 وسلكه بسبب هذا الكمال في التمسك
 هذه المرتبة ولكن فاع الاخوان في
 فيه مسامحة والمراعاة على بعض
 ضمة الحكم الى ما يقتضيه الظاهر
 الاستعفاف عنه بمصلحة العدو والامومية فلا بد
 ان الاستعفاف لا يستلزم العدو والتحقق مع
 العدو ايضا ما يقول اعداء مقفرا الى
 بجها ما ليس من اذنين من ضمير الحكم في القول
 مايل عبد الرحمن
 انما على الابد الاستعفاف من اعداء
 كما هو الحق ولا يخفى ان ضمير الحكم شعبة
 من كونه على موجبة ولعل انما بالمثل
 لا انما قد ير دافعة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دواءً لمن يشاء أن يداو
عنه

[illegible]

قيل هذا ترديد فيه كسمع لدائرة الاحتمال كونه ترديد
 قبيحا لكنه اتم كلام المحقق في خصوص المقام وأنه
 لا يتحمل ضم الخطاب وليس الامر كذلك لأنه منقذ
 كلية في كل موضع دخل فيه اللام على المظهر الموضوع
 موضع المضمر على أنه يمكن اعتبار الخطاب
 والسكر في خصوص المقام بنوع تعرف في الكلام
 فالقوله لا سأل بالخطاب المحذو يعبر به
 وقطعا لا يقتضي بالسلف
 فلهذا
 في الاختيار
 في قوله لا سأل بالخطاب المحذو يعبر به
 وقطعا لا يقتضي بالسلف
 فلهذا
 في الاختيار
 في قوله لا سأل بالخطاب المحذو يعبر به
 وقطعا لا يقتضي بالسلف
 فلهذا
 في الاختيار

114

15. 11. 1941

السلامة وجميعها في الحرة على السلام والامانة

للمحمد فانه معمول المصدر وان لم يجز ان يتقدم عليه سيما اذا كان مع قابلاللام الا انه
جوز ذلك اذا كان ظرفا لقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وتقدير العامل مقدما
المتأخر تكلف مستغنى عنه وح كما يحتمل الدوام يحتمل التخصيص والو
المعروفين لشرخها واجتماع ملائكة الليل والنهار ورفع اعمال العباد فيها
اجمل لو اب العظيمة اجمل خبره وليس فيها عائد الى الاكم لانها متحدة به كانه

والتفاير بينهما ليس الا بالاجمال والتقصيل خلاف
تزيد ابوه ق م ١٢

خبر ضمير الشأن وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا في البقيوة قبلي لا اله الا الله
واللام اما للجنس او الاستغراق والاول مستلزم الثاني لا يقال ترتب احكام
على المشتق يدل على علية الماخذ فيفيد ان جميع المحامد ثابتة له تعالى بسبب الانعام
مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما يستحق على الفواضل يستحقه على الفضائل لانا
نقول لم يجعل الانعام عليه ثبوت جميع المحامد له تعالى بل على الاخبار بان جميع المحامد
ثابتة له تعالى ثم اعلم ان اساءاته تعالى توقيفية عندنا اعزاء اطلاقها عليه تعالى
موقوف على الاذن من الشارع وما سمعنا اطلاق الواهب عليه تعالى موقوف

[illegible]

المسيح هو الوهاب مصيغه المبالغة اكل عطيته فاللام للاستغراق والعطية
المعهودة التي نزلت فيها السورة ارسورة الكدثرة ومع يكون اللام للعهد
الخارج وفيه بحث اذ لم يشرط في العهد اخرج سبق الذكر تحقيقا وتقدرا

لا حق ان هذا مخالف لما في اصل الحاشية
فانه اذا لم يكر مسوعا لم يوجب تكليف
يكفي ثباته بالاجماع

والاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادر واسم الاشارة تحيا يا ايها الرجل
وهذا الرجل او علم المخاطب بدخوله كقول ركب الامير من غير سبق ذكره
اذ لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لي دخل الدار اغلق الباب فاننا
ليس كذلك ولانه لا يلايم مقام احمد فانه كما يقتض استغراق المحامد يقتضي
استغراق العطايا في ارضين كونه اللام للعهد اخارج مناسب فقرنا
والصلوة الفقرة في التبر بجزء البيت في النظم مثلاً احمد لولاه العطة

لا تعدوا نعم الظهار نصف النكاح وحقه احد
 كانه التعداد مفضلا او محملا اكثر كانه احد اكمل
 ويقام احد نقصا كانه

الثاني
سورة الكور
ع اذا
سورة النور
سورة الاحزاب
سورة المائدة
سورة الانعام
سورة البقرة
سورة آل عمران

صفحة البيت

٥ اوالم نشره والاداسه
الشامل فوجع ما اتم الله على عبده
على نفسه ما احدث في نفسه
اوالم نشره الكثرة
اوالم نشره الكثرة
اوالم نشره الكثرة
اوالم نشره الكثرة

فقرة والصلوة على خير البرية فقرة اخرى اشد تناسب وجه زيادة شدة
التناسب ان بين فقرتي الحمد والصلوة شدة تناسب بسبب انها فصلتها
في الوزن والتقفية وفقرتها كما انها متساوية في اجوف فاذا كان اللام
المعهد كانت العطية عبارة عن الكثرة التي حصلها البشير فحصل بذلك
مناسبة اخرى بينها حيث المعنى ان يكون بعض رواعر التصلية مذكورا
في فقرة الحمد فيردون بذلك شدة التناسب بينها ولا يخرج الحمد بذلك ان يكون
اللام للمعهد على النعمة ار على انعامها على انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا ينطبق
وصور النعمة المشكورة عليها الى الشاكر مسلم البرايا لم يقل نعمنا مع انه المقام
يقض ذلك رعاية للسمع والاتفات من التكلم الى الغيبة ولتقابل انه يقول الظاهر
ان الضمير المضاف اليه في قوله نبينا عبارة عن التقلين لانه الاصح انه مرسل
اليها فقط والظاهر ان مسلم البرايا عبارة عن الملك ومسلم الناس واجن
فلا التفات الا انه يقال بالتعريف في الاول والاختصاص في الثاني ثم انه لم يذكر
الموصوف ولم يقل له واهب العطية تنبها على قوة الاختصاص به وانه
فقط مما لا يذهب الدوام الى موصوف غيره وسلك في ذكر النبي هذه الطريقة
على وصفه بما اندرج فيه جميع كالاته فنجها لثانته فقال والصلوة على خير البرية
قال العلماء والاقصار على الصلوة بدونه السلام مكرهه ولعله تركه رعاية
لتناسب الفقوتين ارجيع البرايا يومهم ان لام الاستعراق بمفعول الحال المحمودة
وليس كذلك وكانه او مر به الى انه خير من مجموع البرايا كما انه خير من كل برية
وفيه تأمل فالاول انه يقول ان كل برية كما قال ان كل عطية ويجوز ان يكون اللام
للاستعراق المرفي كما في جمع الاميرة الصاعدة فيقول المعنى الى ما اراده الله بسلام المعهد
او البرية المعهودة على انه يكون اللام للمعهد انما حرر من الناس واجن الملك الام

[illegible]

اوالمعظم
الفصل الثاني الكلام في الاية الثانية من العنبر
كانت الفقرة الثانية اكثر من الاولى لكن لا لم
يكن اكثر الكثرة كثيرا قال في ٢٦٤ مل

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال من كان له دين عليه فليؤدبه
فإنه خير له من أن يكون له دين عليه

في الرحمة المكنونة المسكتة
صحة ارادة المعين المحل للارادة
واصح ان يكون النعم ومن غير ارجح له بل هو بالانوار

لم يخرج الا ما يداد اليه قد كثر في نفسه لادم لاسعور
لنظرا جميع النور هو غالب في الكل المموج وانه انما
في هذه المادة لذلك كثر في ايامه الى ذلك سبب
غلبة استعلا فيه

وهذا الذي انشأه الله تعالى في الارض
من النور هو الذي هو في الارض
من النور هو الذي هو في الارض
من النور هو الذي هو في الارض

لا يلاحظ جميع استعلا ان هو الكل المموج
مخلاف لفظ الكل فانه عال في الارض

٥
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

غير مجزوم

قدم الناس لشرفهم واخر الملك عزاجن ووصفهم بالكرام مع انه الموصوف
 مؤد اللفظ رعاية للسمع وجبر الماحصل من التقصير في حقهم بتقديم
 عليهم نقل عنه هنا حاشية ومن هذه حاشية الشرح انه احسن الى قوله
 احمد لو اب العظيمة وصلوته صلوة المتن الا انه في المتن عطف
 على مجزاه احمد لو اب العظيمة وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله
 انه احسن انتهى ما نقل وجوز عطف الصلوة على اسم انه اما على اللفظ
 او على المحل وعطف اجبر على اجبر كذلك فيكون ان داخل على جملة الصلوة
 ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على خبر انه لا يتعال لاجوز ذلك لانه الصلوة
 ليست احسن ما يراى به النعم ويدفع به البلية مع انه يلزم ذلك من العطف
 على اجبر لانا نقول الصلوة من افراد احمد لان فيها اعترافا بانه من سائرهم
 اينا ونحن علينا وج تناسب فقرما احمد والصلوة اكل تناسب من جهة
 انها احسن ما يراى به العطايا ويدفع به البلياء لا يتعال به ودلله انه يكون
 مع عطف احصاء على العام ونكتته المشهورة لا يمتشي منها فكيف يصح
 العطف على خبر انه لانا نقول يحصل هذا العطف اخذ وج عمدة الصلوة
 على النبي وم وكفى بركته وعلى الله اعاد كماله على راعى الشيعة فانهم يكرهون
 الفصل بنية عليه السلام وبير له بكلمة على اذهل احد معني الال والصوت يقال
 احد معاني الال لانه الال يطلق على اثنى عشر معنى من اراد الاطلاع عليها فليرجع
 الى القاموس لا يقال مراده احد معني الال المناسبين للمقام لانا نقول
 المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكره في القاموس من ان الال يطلق
 على تبايعه وعلى اوليائه وعلى اهل بيته ثم ذكر فيه انه اهل النبي وم ازواجه وبناته
 وطهره على اولاده والرجال الذين هم له وقال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم

فكانه اراد اجنس كقولنا او الطفل الذي يظفر
 على عذرات النساء

هو قوله احمد لو اب العظيمة ويعبر عن احسن من
 محمد ومع المصطفى في هذه صلوة وهذا التدبير
 وانه كان لا يحسن بكلف كسر فوائده او في على لاني

قد ان لا يسمي ان عطف احصاء على العام لانها عطف
 لبعض افراد احمد على بعض الال كل واحد من الال
 حاد كان وزم افراد ما به احمد وليس بما يستلزم
 سواء كما يشهد على لفظ احمد او شفا منه اولئك
 كذلك كما حقه السيد السند في حاشية المطالع ما نقل على النبي وم وكفى بركته وعلى الله اعاد كماله على راعى الشيعة فانهم يكرهون

للقاموس
 ونكتته ان يقال في اجواب مرجع المعاني المناسبة
 الى معنيين احدهما شامل لاصحاب والناس
 غير شامل لهم وانه كما مقتدا
 في حد ذاته

مؤمنوا به ما شئ وبني مطلب الذين هم عليهم الزكاة فلا يلزم على المصطفى
 ان يحال لاصحاب رضا مع انه ذاب المؤلفين ذكرهم مع الال بل فيه ارفع
 نفسه الال بالاتباع ايها هم حسن الالهم معروف والمعن القريب او المعنا
 القريبة لال ظاهر او ظاهرة ما ذكره انفا ووجهه انه موجب لعدم
 الاصحاب بل احدهم الالة ولو قال وعلى الال العلية بدل زور النفوس الزكية
 ويحتمل احتمالا بعيدا انه يكون المعن ولو زاد قوله العلية بعد قوله وعلى الال
 من تصير فقرة الال بزيادة فقرتين ويزداد طولها المفراط لكان احسن كما
 لانه تصير بذلك فقرة الال مناسبة لسائر الفقرات في المقدار وان كانت
 فقرتين كما في احتمال البعيد وقد اشار بقوله سبحانه الى استعارة مكنية وبتقار
 تخيلية حيث شبه في نفسه فقرة الال بالجوهر المذابة فانه السبك هو اذا شها
 واثبت لها السبك الذي هو من لوازم المشبه به فالتشبيه استعارة مكنية واثبت
 لازم المشبه به للمشبه تخيلية واعلى منزلة لانه يكون اشارة الى علو الال
 على سائر الانبياء اخذ ام قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس في قيدهم
 من سائر الانبياء كما انه عليه السلام خير من انبيائهم وج تناسب فقرته الصلوة
 عليه السلام وعلى الله اشد تناسب الروية التام الزكية الملقحة لا يخفى
 انه الالفاظ الواقعة في الخطب وغيرها التي المعلوم وضعها المعانيها بعينها
 الى التعريف اللفظي الذي قاله في التصديق بانه هذا اللفظ موضوع لذلك المعن
 وليس المقصود به تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود
 المقصود به الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة
 ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازاء الصورة المشار اليها والزكية ليست
 بموضوع للمفاتيح والدليل الذي اورده لا يدل على ذلك بل على خلافه والالزم

وذكر النور الزكية

يعلم

وجاء في كلامه ان سائر الكلام واحد هو والصلوة على النبي
 فقه وادعاء في ذلك الصلوة على الال فقرب

الايها هم هو ان يكون اللفظ معنياه قرب وبعيد
 ويراد به البعيد فنقول المعن القريب المتبادر
 الى النبي وم اهل بيته ومطلق لاتباع بعينه بالبيد
 فيكون قد مر دور النفوس الزكية على ما مر
 هذا المحسن في سائر احصاء احوال احوال الامم
 لعدم كونهم ظاهرة عن الكدورات البشرية ولا
 منقبة الى اوجه الكمال المعن في الدعاء
 من عيوب فالانسان ان يفسد بالكمالية
 بالايها هم ليعلم افراد الامم الموصوفة بالانسان
 واجاه عبد الرحمن

كانه قيل كيف لا يكون موضوعه مع انه يدل

لأنها أيضا صورة من صور العلم وضع
باللفظ كما لا يحصل إذا سئل
باللزم

ان يكون الحكم نقلاً اذ لا معر لقد افلح في العلمها والقول بانها تعرف باللائم
 انما يتشبه في التعريفات المعنوية ودون اللفظية بل النفس الزكية الطاهرة
 على الكدورات البشرية او النامية المتترقية من حضن الفضاة الى اوج الحكمة
 زكاء النفس يستلزم زكاء الفعل جواب عما يقال انه مدح الال به تهنيت القوة
 النظرية واهل مدحهم به تهنيت القوة العملية فاجاب بما تقرر وفي بعض النسخ
 زكاء العقل وله وجه ايضا فانه زكاء النفس يستلزم زكاء قواها فانه النفس
 سلطان القور والناس على دين ملوكهم والعقل قوة من قواها عند المتكلمين
 اتحادها انما هو مذهب الحكم ولا يذهب عليك انه قوله وزكاء النفس يستلزم
 زكاء الفعل لا يلزم تفسيره السابق للزكاء اذ لا معر لصلاح الفعل فينبغي ان
 يحل الزكاء هنا علم معناه الحقيقي وهو النماء والظاهرة فقد اجبر استحقاق
 الحق على سانه من حيث لا يشعر واعلم انه البياض في فسر التركية في الآية بالانماء
 والعلم والعمل والانماء بالعلم انارة الى تكميل القوة النظرية والانماء بالعمل انارة
 الى تكميل القوة العملية فعلم هذا يكون النفس الزكية هي النامية المتترقية والظاهرة
 في جهل والاعمال الطالحة بالعلم والاعمال الصالحة ومع الحاجة الى حديث يستلزم
 لذكره الشارع اما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية المقطوعة عن الزمان
 وبعد احمد والصلوة ذهب العلامة القفاري في شرح التلخيص الى انه
 هو من الشرط وليس كذلك بل هو جزاء جزاء قدم على الفاء ليفصل بين اداء
 الشرط واجراء لكرهاتهم تواليها واليه ذهب النجاة وهو الاوجه لا المقصود
 فتاياه ان الالف المصدر بالجد لازم لوقوع شيء مالم لا الالف لازم لوقوع
 شيء فاما بعد احمد اذ لا يخفى ان التاكيد انما يلزم في الشرط لا تخصيصه ولان الكتاب
 لاحظ تصدير التالف بالجد ان يجعل بعد ظرف الجراء ووجه ما ذهب اليه القفاري

وَأَكْبَلْنَا الْمَوْتُ بِاللَّازِمِ لِكَيْلَا يَكُونَ الْأَرْسَاقُ
وَالرُّسُومُ سَوَادًا كَانَتْ تَحْسِبُ أَحْقِيقَةً
أَوْ تَحْسِبُ الْأَسْمَاءُ مِنْ مِثْلِ الْأَسْمَاءِ التَّوْقِيفِ
أَحْقِيقِي الْمَقَابِلِ لِلْفُطْرَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

لا اتحاد عند الحكم ايضا غاية ما في الباب العقل
لفظ مشترك بين النفس الناطقة وبشر القوة
العاقلة فانه عند كل النفس الناطقة توجد
عاقلة وعالمه والبلوغ اجد القوة العاقلة
ما لم يهين هذا عبد الرحمن

تفرغ على قلوبنا انما يحل الزكاء لا على نقله
منه البيضاء واما لا يخفى على من تأمل
تنازع المترو والطارقة في صلبه اجماع العلم

الرحمة والافئدة قد يكون ظرف زمان وقد يكون
ظرف مكان تقبل

على وجه التباس هو ان المصدر المصد والمصدر هو
 المؤلف ونفط المؤلف هو خذ المؤلف
 فالمنايب ان كمل بعد ظرف الجرائع وقد كوط
 فيه ما مل

انظر الى ان الاثني بكلمة اما او وقع بعد الاثني ناطق والصلاة فالتسا
ان يجعل بعد جزء من الشرط اما هذه الواقعة في اوائل الكتب وغير ما الى
لم يسبق عليها مجمل اللفظ والتقدير احسب تكريما لفظا او تقدير التفصيل
ذلك المجمل لمجرد التاكيد ان تأكيد اجزاء فانك اذا اردت تأكيد زيد مطلقا
مثلا اتقول اما زيد مطلقا فانه ثمة فانه انما انطلق زيد لازم الوقوع شيئا
واللزوم متيقن الوقوع فكذا اللازم قال القضاة في اخر علم البدع نقل
عن ابن الاثير والذراجم عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو
لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل امر يشاء بذكر انه تعالى فاداروا ان يخرج منه الى
غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما بعد انتهى كلامه فلا يصح قول الشارح
اما هذه لمجرد التاكيد لأنها تفيد التاكيد وفصل الخطاب مقابل هو اهم حال
بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل الكتب المقصود منها مجرد الفصل
بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام وايد ذلك بانه المتبادر من عبارة
الكشاف في سورة ص ويمكن ان يجاب عنه بانه احصر الذين يفهم من قوله
لمجرد التاكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل المجمل واليه اشار بقوله للتفصيل
المجمل فلما في افادتها معترضا مع التاكيد كفصلية الخطاب والمجازات
الا ان يبقى ان الاهتمام بكونها لفصل الخطاب والمجازات اشدهم الاهتمام بكونها
للتاكيد بدليل ما نقل النفا لم يقل لمجرد فصل الخطاب او لمجرد ما الا ان يقال ان
شهرة كونها لفصل الخطاب عن ذكره فذكر ما هو اخصى بالخصر الاضاعي والاول
ايضا كما ثبت القوم من الرضى الثانية وليس المعنى كما ثبت الرضى الثانية
كانت لهم ومن قصر نظره على الثانية ونفى الاول فلا بد له من مجمل اما حينما وقعت
على انها لتفصيل المجمل بارتكاب تكلفات فقد صدق في حقه قول الشارح فقد

والتفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر نحو فكر ما أراد
أما زور فكرته وأما عمر فأخصته وأما بكر فأخصته
وأما جلد في الذهب وكلمة معلومة بالخط بواسطة
القرآن وقد جاءت لكشتاف مرعبة في هذا
أجمل كما بالواقعة في أوائل الكتب ومنه كانت
لتفصيل الجمل وجب تذكرها كما في

في التفرغ تامل كيف والمفرغ عليه ساد على مجموع
اما بعد فصل احطاب لا مجرد كل انما قال لا ادر اليك
عبد الرحمن

وذكر الحصر الذي يفهم من قوله بعض الافعال الضلها لحد
الفصل بين اذكر كذا

وانت جسمه في الظاهر عبارة السمع والاول
اركانا في مما اثبتة الرض وهو المعنى الذي
نعم لو كان العباد هكذا اولاد واما اثبتة
الظن كما في الرض وحده المذكور وحده
اركانا ذلك في المعنى الذي في مما اثبتة
ايضا وهو مع كون عبارة السمع في
لا حاجة اليه اذ يكفي اثبات الرض وحده
بسم الله

ام
الاسماء ان كذا الحروف النسيبة كذا
منها ان نفع الكمال من علم على لسان الامم كذا

لعل وجهه في نفسه أعظم من كونه في العلم
فهنا جعلت في نفسه أعظم من كونه في العلم
المخصوصة على الهيئة المخصوصة فلهذا علم
النفس على كونه في الفرد اللهم لا أعلم بها
أنها ما أقبل النوع المخصص في الفرد بل عبد الرحمن

إشارة إلى أن هذا هو المقصود بالاصول وهو العلم
بذلك المصطلح فلا بد من العلم بذلك المصطلح
الذي لا يمكن في غيره

فما كان في علم الله تعالى
أما إذا كان في علم الله تعالى

لا المغفرة من المظالم حرف واحد لا يقع التخييس
غاية انه لا يكون تاما

[illegible][illegible]

لانه الاهتمام به لا يخفى حسن هذا الوجه الاتزان في اعتبار الترشيع فيه
الاطلاق والتجويد بما يكون بعد تمام الاستعارة كما ينبغي في هذه الاهتمام
بما ذكره امر في العنوان فلذلك لم يذكر الترشيع فيه وجعله اخلا اشارة
الى تزييف جواب مقدر كانه لا يقال انما ترك الترشيع منها مع انه
مذكور في العقد الثالث مع القرائن لانه جعله اخلا في تحقيق اقسام
الاستعارة المكنية لانه امر الترشيع انما ذكر في القريدة الخامسة من العقد
الثالث لتحقيق قسمها الذي هو الاستعارة المرشحة فيكون ذكره هناك
وسيلة لتحقيق الاستعارة المرشحة فلاننا سب ان يذكر معنا مع
القرائن لانه مقصود بالتبع والمقصود بالتبع لا يعد من الاشياء المحسوسة
فيها الكتاب لانا نقول يا بانه ان ذلك يجعل ذكر القرائن يعم ذلك
اجواب منقوض بذكر القرائن لانه ذلك اجواب كما يقتضي عدم ذكر الترشيع
بقتضي عدم ذكر القرائن اما اول افلا في البحث عن القرائن من جملة تحقيق الاستعارة
المكنية اذ لا يتم ولا يتحقق الاستعارة الا بقرينتها واما ثانيا فلان البحث
عنها لتحقيق اقسام ارقام الاستعارة المكنية الى هو المطلق والمرشحة
والجودة لانه اذا توقف تحقيق الاستعارة على القرينة فبالطريق الاول يتوقف
تحقيق اقسامها وافرادها عليها فيقتضي ذلك اجواب انه لا يذكر القرائن فيها
طهين الوجهين مع انها قد ذكرت فيكون ذلك اجواب مزيفا وفي الاباء
المذكور بحث لانه ذكر القرينة ليس لمجرد انها قرينة بل العدة في ذكرها
وتحقيقها انها استعارة تخيلية ومعنى معنى في الاستعارات بخلاف
الترشيح فانه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذي هو المرشحة وايضا
اجواب المذكور صحيح لترك الترشيع لا موجب فلا ينتقض بالقرائن ولا في

الضمير في ما راجع الى المثلث

في الاما المذكور في قسمه يا بانه الفعل
الاستعارة لا يرفع على الفعل المعقول

ان لا موجب لترك الترشيع من بعض القرائن
ويحكم بالاباء

وجه حسن نظم الفرائد في العقود العقد بكسر العين القلادة ووجه حسن
انه شبه مباحث كتابه بالعقود في ان كلاهما مشتمل على النفائس ثم استعمل
اسم المشبه به المشبه استعارة مصرحة وذكر الفرائد التي هي ملائمة المتعالي
ترشيعها واثبت النظم الذي هو ملائمة الفرائد لها ترشيعا على ترشيح لانا
المقصود في الرسالة ان يكون التفصيل على طبق الاجمال فمما سوي
كالمجاز المرسل مذكور بالتبع والمذكور بالتبع لا يلاحظ في العنوان اوضح
وجه الاوضح كونه التفصيل مطابقا للاجمال لانه المذكور في الاجمال السابق
انما هو الاقسام وما يجب التنبية عليه ان المراد بالنوع نوع اللغز وهو المنطق
اذ لا يجوز رادته ههنا ولا لوجب ان يكون المجاز في قوله انواع المجاز
لاعرضا عاما وان يكون تميز بعضها عن البعض بالفصل لا بالحواس والتميز بين
الذاتيات والمعنويات اصعب من حواظ القفا وتعين اللغز الذي هو
شيئا من ذلك وايضا قوله ثلثا نبينا در الهم الى الاقسام الاولى يدل على ان
المراد به النوع اللغز لانه جعل اقسام الاقسام اقسام اجاز في اجملته
ولا يجوز جعل اقسام انواع المنطقية الحقيقية لانه اقسام تلك الانواع
اصناف لداع ذكر الكلمة وللاشارة الى تقسيم اقسام المجاز وهو التقسيم
الى المفرد والمركب بل الالوه الاوضح هذا والاضافة في داع ذكر الكلمة بيان
في تعريفهم ذكرها في تعريفهم لا يقتصر تقسيم المعرف ههنا بالافراد بل يقتصر
احد الامور اما التقييد المذكور او بتبديل الكلمة باللفظ وبمكن ان يقع القفا
الى التمثيل اقتصر عليه ولم يذكر قسمة لانه كفي داعيا الى الصرف المذكور
كما هو مقتضى ظاهر كلامهم فيه ايما الى احتمال كونه المقسم اعم من المعرف
ونحو كحل الكلمة على ظاهرها واقول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ذكره

النوع كل ضرب من الترشيع وكل صنف من
المنطق

والقائل ان يقول اصعب من التمييز بين الذاتيات
والمعنويات انما هو في الماهيات لا في الصفات

وكون المراد من المجاز المعرف المجاز المعهود
فلا يكون داع التقييد ما ذكره الشارح بل ما قاله
المفسر من الاشارة الى تقسيم اقسام المجاز
المجاز هو ما يقتضيه ان المراد المقسم اراد
بيان مرادهم بالمجاز المعرف عبد الله

دواعيه او جهته ما سببه كونه من جنس الترشيع
للفظ المعرف

انما يقال اراد الشارح ان المجاز هو الذي
لا يشك ان على تقدير التبديل في بعض اقسام
بمخلاف ما فعله قاعد

اعني العبد المسكين في غم ما وصفت له

وهذه صورة النسخة بهذه النكتة في حاشيتها
شرح الحاشية للمؤلف قدس سره في مباحث
عنه في علمه في كتابه في توحيد نور ابن الحاجب
وكذلك في كتابه في أربعة اوجه حيث قال في كتابه
اربعة اوجه حيث قال في كتابه ولم يقل
فيه مع تقدم الشرح بمبدأ الحق

العرف الخاص المقابل للشرح واللغة والعرف العام والآلفاظ الواقعة
 في التعريفات انما تحمل على معانيها المتبادرة منها ويحمل التعريف على
 انما ترك المصنف في اصطلاحه التي طلب التفاء بالعلاقة لا اعتمادا على
 احيثية بل لا يصح ذكر احيثية في تعريف المجاز كما سببنا في قريب والعجيب
 الا هو كيف غفل عن هذا الامر الظاهر على ما نقول ليس الشئ منفردا به فانه
 التفات الى ذكر في شرح التلخيص انه فائدة ذلك القيد الادخال والاخراج
 المذكوران ويمكن ان يقال انه مراده انه فائدة ذلك القيد منحصر في الاقوال

۱۱۱۱

18. *baobab*

تولست ایست که کعبه را با یزید علیه الوجوه الامم از غنمه
نما و موقع الامم از غنمه سعادت تقدیم
عبد الرحمن

لا
 كانه اذ اولى بها العلم المستقلة في علم
 ومعت له لعله وقوله ما عه كانت اولا
 فينا والكنية ويستقيم احصه

لان القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال انه لم يجعل القرينة من توابع
العلاقة بل عكس الامر لان كلمة مع تدخل على المتبوع يقال ركب الوزير مع الوزير
لا بالعكس وان اريد بالتابع التابع النحوي باعتبار انه قوله مع قرينة وقع صفة
لعلاقة فتلك التبعية حاصلة في صورة العطف مع انه جعلها اول لان قوله
اراد بالتابع هنا ما ذكر لمصلحة متبوعة وليدل على معرفته ويكون المقصود
الاصلي انما هو المتبوع والاصف تابع الموصوف كذلك بخلاف العطف فانه المعطوف
عليه كلاً ما مقصود ان بالذات ومتعلقان بما قبلها وليس ذكر المعطوف
لمصلحة المعطوف عليه ولك ان يجعل قوله مع في بندغ تلك التبعية ولكن جعل
ظرف الاستعمال والقرينة ما يوضح المراد لا بالوضع هذا التعريف ذكر العارف
اجام فرسره وفيه في اول المرادفات وعللوا التقييد بعدم الوضع بانه لم
يبيد ان يطلق على ما وضع بازاء ان قرينة برمتهم ارجاعهم الرتبة في الال
قطعة جبل والافيه لانه دفع رجل الى اخر بغير اكمل في علقه فقتل لكل من دفع شيئا
الى اخر بجملة اعطاه برقته كذا في الصحاح وفيه بحث حاصل كنه ان اريد
بوجود القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن
ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم
المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة
في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد
بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد
لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع
كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه
وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

وهذا هو الوجه في ان القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

متدركا في الدليل سهوا لا حاجة اليه لانه ذلك القول يخرج عن التعريف
بالعلاقة متدركا اذ سهوا وكان دعاه الى ذلك عدم صدق مثله عند
عن القائل ولا يذهب عليك ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له هو
ليس بحيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحقيقة المعينة
بناء على ما اختاره الشئ من اعتبار ما لا بالعلاقة في مقام استعمال الفرس
الكتاب كما اذا قال المشير الى فرسين يد رالمحى طلب فهد هذا الكتاب
وهو اقله وان سلم انه يصدق على الكتاب انه كلمة مستعملة في غير ما وضع له
من تلك الحقيقة الا انه لا علاقة بين الكتاب والفرس لا قرينة ايضا لان
الى الفرس احضر بين يد رالمحى طلب والمكلم وان كانت دالة على انه لم يرد
بالكتاب معناه الحقيقي الا ان القرينة مانعة المنكلم كما يصح به الشئ وتجب
القرينة من السامع غير مقصود يعني عنه اشتهر القرينة فيه انه مقبيل
اغناء المتأخر عن المتقدم والاعتراض به غير موجه على انه ذلك لا غناء
في غناه اخفاء وقرود بانه فائدة قيد العلاقة ليست متحصرة في احوال
الفاظ الصادرة عن المتكلم سهوا حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا الاغلاط
الصادرة عن المتكلم عمدا وهو اللفظ المستعملة في غير ما وضعت له قصدا
بدونه علاقة معتبرة عند القوم مع نصب القرينة فانها لا يخرج عن العلم
الابقيد العلاقة فتعوله وليس مع اللفظ نصب دال على قصده ثم ايضا
وكان الشئ ظن المساواة بين الشئ واللفظ مع انه اللفظ اعم مطلقا كما مر
مانصبه المتكلم واعلم ان نصب المتكلم وقصده مما لا يطلع عليه فجلوا
قيام القرينة دليل النصب والاقامة عند انتفاء المانع من النصب
كأنه هو في امره ولذا قالوا في مقام احذف لقيام قرينة دون اقامة قرينة
افواه الخ لا ينفك عن اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

فانه لا بد في الكناية من ارادة المعبر الحقيقي وذلك لان
القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات فتلك القرينة موحودة في الكناية ايضا فلا يخرج ما علم المجاز وان اراد به القرينة المانعة عن ارادته متعلقا بهذه القرينة غير موحودة في شئ منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد واحد بل ليس له فيه انه لو كان اراده المعبر الحقيقي للتوصل به الى الانتقال الى المراد لكانه ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احد بيان الملازمة انه الظاهر ان مع كون الشئ وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد

[illegible][illegible]

الفرق بين الابعاد المتخيلة في فضاء اتم اذ لم يكن للمشباه المذكور في شبهه بل اذ في المشبه به فانه
باقيا على معناه الحقيقي

وكان اثباته له استعارة فيسببه كقوله في كماله وانه كان له رابع شبهه فيكون اذ في المشبه به فانه
كأنه سببه في ذلك التتابع غير طريق التصريح

على حذف المضاف حاله المعنى اركاننا للفظ ملائم المشبه به للمشب
مستحق بالاثبات الى انه المتكلم صليته عدل ولا يبرر ادعاء اليه الى
ذلك التوهم كما ترى انه لا ادعاء اليه و عدم الداعي الى ذلك التوهم
وان كانا امر معقولا لكنه يبرهن من منزلة المنزلة المبصرة لبداهته
فلهذا قال كاتر بل لا ادعى موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة
وهو انه ينعقد بذلك القرينة ويزو قوتها سوء فليست تعال
لفظ الاستعارة من اضافة المصدر الى الفاعل وقوله ذلك معقول وان
توهم صورة ذهنية استعمالها لفظ ذلك الامر القوية الرابعة كونها اربعة
باعتبار الزمان وتفاوتها في المصالح والمذايب الثلاثة المتقدمة تابع حقيقي
غير اعمى شبه رادف المشبه به كان اذ في المشبه به اذ لفظ باقيا
على معناه الحقيقي فيه انه يلزم من عدم المشابهة علاقة اخرى فتقاربه على
حقيقته ثم بناء على محاربه وقد عرفت منشأه اذ في هذا المختار
وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره قوله سبحانه وتعالى ينفقون عهده
كأنهم مع فته وفيه ارفها اختاره المصنف واستنبطه من كلام الكشاف
لجوانه انه يكون ذلك المعاد على المعنى الحقيقي باقيا كانا فلما اذ لم يستغ
ووجه ما ذكره الرعاية على ما ذكره المصنف مخالفا لما ذهب اليه صاحب
الكشاف انه الاول رعاية جانب اسم الاستعارة وتلك الرعاية تحصل
بان يكون مجازا لغيره اذ لم يمتعه اذ المذكور من الرعاية فانه منعها جانب المعنى
بان لم يكن للمشباه تابع كذلك يكون باقيا على معناه وفيه ان ههنا ما لغز
احدهما عدم وجود ذلك التابع وثانيها عدم شيوع استعمال اللفظ للمشب
رادف المشبه به في رادف المشبه لانه لم يوجد قرينه مالمعه عن ارادة ما وضع له

في قوله رادف المشبه به كان اذ في المشبه به اذ لفظ باقيا
على معناه الحقيقي فيه انه يلزم من عدم المشابهة علاقة اخرى فتقاربه على
حقيقته ثم بناء على محاربه وقد عرفت منشأه اذ في هذا المختار
وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره قوله سبحانه وتعالى ينفقون عهده
كأنهم مع فته وفيه ارفها اختاره المصنف واستنبطه من كلام الكشاف
لجوانه انه يكون ذلك المعاد على المعنى الحقيقي باقيا كانا فلما اذ لم يستغ
ووجه ما ذكره الرعاية على ما ذكره المصنف مخالفا لما ذهب اليه صاحب
الكشاف انه الاول رعاية جانب اسم الاستعارة وتلك الرعاية تحصل
بان يكون مجازا لغيره اذ لم يمتعه اذ المذكور من الرعاية فانه منعها جانب المعنى
بان لم يكن للمشباه تابع كذلك يكون باقيا على معناه وفيه ان ههنا ما لغز
احدهما عدم وجود ذلك التابع وثانيها عدم شيوع استعمال اللفظ للمشب
رادف المشبه به في رادف المشبه لانه لم يوجد قرينه مالمعه عن ارادة ما وضع له

لعدم التوهم

وذلك ايضا موجب لبقاء اللفظ على معناه الحقيقي فالصواب قال في الكشاف
وبعارة اذ الوجه الذي ذكره المصنف ما سبق اذ الوجه الذي سبق ذكره
في اذ الوجه الذي ذكره في قوله الشئ والآخر انه جعل القرينة مطلقا
التجليل اقرب الى البسيط انه جعل الجميع بآراء ما سبق اذ لم يكن فيه
اذا في اجمل على نحو واحد كلفه وتعسف كان في مذهب السلف اذ لم يجعل
على تخمين بان يكون افراد قرينة المكنية حقيقة وبعضها استعارة مصر
فيه اشارة الى انه في مذهب السكاك كلفه وتعسف وانه كان اجمع على
مذهب على نحو واحد مع انه خلو من القرينة التي بهر الحسنة عن السوء
اذا في جميع المواد مدعوا اليه اذ لم يجعل الجميع على نحو واحد بشرط عدم الكلفة
وهو مذهب السلف بخلاف مذهب السكاك فانه القرينة فيه ضعيفة
مطلقا وخلاف مذهب صاحب الكشاف ومختار المصنف فانه القرينة
فيها ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد وكان اثباته اذ في رادف
المشب به اذ في المشبه لانه صورة في مساشة لانه المراد لا لفظ رادف
المشب به المستعمل في صورة ذهنية شبهة اياه اذ في المشبه به
المشب متعلق بالتوهم اذ في كلفه ومخالف اذ في مفعول مطلق محذوف
لقوله باقيا او كانتات الخائب اذ في مفعول مطلق محذوف لقوله
اثباته في قوله وكان اثباته فردة على لفظ المصدر الى ما هو له صلة للرد
مفوض اليك فليكن من كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك اذ في
كلامها الى ما هو له والافا بليد لا يفيد التعليل ولو لم يكن التورية
والايجل كان اذ لفظ رادف المشبه به مستعار لذلك التابع على طريق
التصريح فيه انه لا يكتفي ذلك بل لابد مع ذلك من وجود القرينة المانعة

بصرف

في قوله رادف المشبه به كان اذ في المشبه به اذ لفظ باقيا
على معناه الحقيقي فيه انه يلزم من عدم المشابهة علاقة اخرى فتقاربه على
حقيقته ثم بناء على محاربه وقد عرفت منشأه اذ في هذا المختار
وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره قوله سبحانه وتعالى ينفقون عهده
كأنهم مع فته وفيه ارفها اختاره المصنف واستنبطه من كلام الكشاف
لجوانه انه يكون ذلك المعاد على المعنى الحقيقي باقيا كانا فلما اذ لم يستغ
ووجه ما ذكره الرعاية على ما ذكره المصنف مخالفا لما ذهب اليه صاحب
الكشاف انه الاول رعاية جانب اسم الاستعارة وتلك الرعاية تحصل
بان يكون مجازا لغيره اذ لم يمتعه اذ المذكور من الرعاية فانه منعها جانب المعنى
بان لم يكن للمشباه تابع كذلك يكون باقيا على معناه وفيه ان ههنا ما لغز
احدهما عدم وجود ذلك التابع وثانيها عدم شيوع استعمال اللفظ للمشب
رادف المشبه به في رادف المشبه لانه لم يوجد قرينه مالمعه عن ارادة ما وضع له

من اراد ان يحقق كما هو ولذا اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشيوع
 اذا عرفت ما ذكر من الفوائد الاربع فالاحتمالات التي تذهب اليها علم اليقين
 من قريته المكينة عنده ارعند المص لا عند غيره فانها عند غيره ثلثة اقسام
 كونها اجمع اجمع افراد الحسنة محضه وهو مذهب السلف والخطيب ثنائيا
 الاثني م الى الاستعارة المصروفة واحده وهو صاحب الكشاف وثانها
 وهو كونه اجمع محسنة وهو مذهب السكاك واربعا الاثني م الى تحقيقه
 والخيالية وهو محار المص والفوق منه وهو صاحب الكشاف في انه لم يزل
 في صاحب الكشاف في السمة بالاسعارة المحسنة فما اذا كان رادف المشبه
 باقيا على حقيقة بخلاف المص فانه قال اسعارة محسنة كما تر في ذلك قال
 الش في مذهب الكشاف نعم قريته المكينة الى اسعارة المصروفة و
 حقيقة وفي محار المص نعم الى المحسنة والحسنة ولكن ان تزيد
 الاحتمال اعلم ان اصل الاحتمالات لا يتردد على وضايف الاربع فانه مذهب
 السلف ومذهب السكاك لا يحتملان التعدد فزيادة اقسام الاحتمال
 باحتمال المجاز المرسل لا بصور الا في مذهب الكشاف ومحار المص مائل
 لما يشاهد لك غير مذهب الاحتمال المجاز المرسل في قريته المكينة لكن استقل
 في زيادة تلك الاقسام فعليا بالاعراض على ما في تلك الاقسام لك عليك
 بالاقبال على استخراج تلك الاقسام بدق النظر واحمد الله علم الانسان لم يعلم
 على كل حال سواد الكفر والضلال كما يسميهم مفعول مطلق محذوف لقوله
 بعد وسمي بعد بل عليه قوله بعده يعد وحكم ان قوله بعد معني
 بقرينة ما قبله وتغيير الاسلوب للتفنن ما زاد على قريته المصروفة من بيانية
 ملاقات المشبه به تر شيئا للمصروفة كذلك ناكه كقوله كما بعد ما زاد على قريته

مذهب

نقل منه في الحقيقة وزيادة الارقان
 باحتمال المجاز المرسل وادارة باعتبار
 شيوع الاستعارة

قوله ما بعد رتبة اربعة ما زاد الى عددا مثل
 ما زاد الى وتكون انما يكون حالا وحكمة ما ح
 موصولة او موصوفة والعادة وضع
 المظهر موضع المضمير اربعة ما زاد الى
 مماثلة لانه بعد تر شيئا فافهم وقد يجوز
 ابن هشام في سلكه ان وجهه ان
 قال في مغز اللبيب يتبع كما بعد اجل لشر
 صفة في المعر فيكون تعينا لمصدر او لا

في مذهب الكشاف

المكينة

في مذهب الكشاف
 في مذهب الكشاف
 في مذهب الكشاف

المكينة من الملايات الطائفة المراد به ملاقات المشبه به بقريته ما سبق
 فلا يتناول تر شيئا المكينة على مذهب السكاك تر شيئا لها وانما آت بقوله
 لها بنادونه المصروفة ليظهر مقابلته مع قوله الاتي وهو قوله ويجوز جعله
 تر شيئا للخيالية لمفهوم مشترك بينهما اربعا للمصروفة والمكينة يدرك
 قوله فيما بعد ولا يخفى انه الاشتراك من المصروفة والمكينة لا يخص الشرح
 بل يشمل التجريد ايضا وهو ما يلزم المستعار منه فخرج منه تر شيئا مكينة
 ولم يكن جامعا الا ان يقال ويقون الاستعارة اربكون بعد تمامها
 فخرج به القرينة لانه القرينة لا تقترن بالاستعارة بل بها تصير الاتعارة
 استعارة او كونه تر شيئا موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وبين
 والمجاز المرسل وهو ما يلزم اه ايضا ان كانا مشتركا بينهما وبين
 التشبيه لانه الاشتراك اللفظي على المفهوم الثالث للشرح ولك
 تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما ومن السمة والمجاز المرسل
 مما القينا اليك وما يتعلق بالناس المص وهو ما يلزم الموضوع له
 او المشبه به ويقارن المجاز او التشبيه لا معر لقوله ما زاد على
 قريته المصروفة بل يقع الميال في الفاعل كحجاج الى تقييد محله تر شيئا
 بالزيادة على القرينة وانما حجاج الى ذلك التقييد التجريد وكذا الامع
 لقوله ما زاد على قريته المكينة بعد تر شيئا بالنسبة الى مذهب السكاك
 لانه ذكر ملاقات المشبه به لا يصلح ان يكون تر شيئا للمكينة عنده وهو قريته
 المكينة على رايه بل التر شيئا عنده في المكينة يجب ان يكون في ملاقات
 المشبه بالمر هو المستعار منه في المكينة على مذهبه بل لابد ان يكون
 على قريته الخيالية ايضا ان كان لابد ان يكون رايه على قريته المكينة

في مذهب الكشاف
 في مذهب الكشاف

وحق انه سقط هنا تر شيئا من علم الناصح
 وانظر الا انه يقال المراد بالاستعارة
 المشبه به وذلك كما مر من المحذور في وجه
 تسمية المكينة على مذهب الخطيب
 استعارة قريته انه اسعارة للملاية على
 ذلك التشبيه انما لا يلزم المشبه
 المشبه وهذا يدرك على انه ذلك لا انما
 كانه للمصروفة فاستعارة المشبه
 كذلك الدلالة فتأمل

في مذهب الكشاف
 في مذهب الكشاف

فيه ان قرينة التخييلية ليست الا المكينة فيما رأينا كما ان قرينة المكينة
 الا التخييلية فليت شعري ما وجه ما قاله الشارح الا ان قرينة التخييلية
 لا تتردد على قرينة المكينة فلا تغفل فان الاستعارة لا تتردد عن القرينة
 فكذلك قرينة التخييلية داخلية في قرينة المكينة وفي اكثر النسخ الا ان يقال
 المدخل في قرينة التخييلية هو وجه لا بد ان يكون اضافة القرينة الى التخييلية
 ببيانته فيرجع الى النسخة الاولى ولا يخفى ايضا ان كما لا يخفى انه لا معنى لقوله
 ما زاد على قرينة المصرفة ايضا ان كما يشترط الشرح والتجريد ما زاد على قرينة
 المصرفة والمكينة وملازم المستعار له بل الاشتراك اربل لا يخفى الاشتراك
 من تشبيه والمجاز المرسل ايضا ان لا يخفى الشرح بل يشترط التجريد وفهم
 التجريد المشترك من المصرفة والمكينة والتشبيه والمجاز المرسل هو ملازم
 المعنى المجازي او التشبيهية ويقارن المجاز او التشبيه الا ان يقال تخصيص
 ان تخصيص الاشتراك بالشرح مجرد اصطلاح ولا يخصص واقع في المعنى
 بل بان الاشتراك في التجريد وكانه انما تفرص للاشتراك في الشرح
 دون التجريد انما ما لثانته لشرفه وابلغيته والاشتراك في التجريد يفر
 بالمقايضة عليه فاعرفه ارفع عرف انما يخصص مجرد اصطلاح ولا
 يلزم من تخصيص الاصطلاح الاختصاص الواقعي ولو لم نسمة اربلازم
 المستعار له الزائد على القرينة تجريدا فانه لا يستلزم ان لا يكون تجريدا
 في نفس الامر من توابع الاسماء بل الاسماء من توابع المحاسن وكثيرا ما
 لم يعبر عن المحاسن بالاسماء بل بقيت ملازم وكجوز جعله ان ترشح المكينة
 ترشحا للتخييلية ان كانت قرينة المكينة كسلة او الاستعارة الحقيقية
 ان كانت المكينة استعارة حقيقية كما ذهب صاحب الكشاف واخاره المصنف

اما الاستعارة الحقيقية فيكون الشرح لها فلا يربطها كسلة التخييلية
 المصرفة التي لم تكن قرينة المكينة وكذا التخييلية كون الشرح لها ظاهرا على
 ما ذهب اليه السكاكيني واما التخييلية على مذهب السلف فيجوز ترشحها
 لان الشرح انما كما يبدل لقوله ايضا الاولى ترك قوله واستعارة المصرفة
 او زيادة المكينة بل الاولى تركها لان المعام يقتضي نسبة مخفي مخفي اخر
 حصره بجمع استبعاد انحصار كحلاف تشبيه المخفي باخر محلي فانه ربما ينكر فخصم
 جواز ذلك التشبيه ويقول انه قياس مع الفارق ويجعل نفسه تقيلا
 وهو مذهب السكاكيني او جعل نفسه استعارة حقيقية وهو مذهب صاحب
 الكشاف او جعل اثباته تقيلا لانفسه وهو مذهب السلف وعليه بما
 الكشاف في بعض المواد ومن ما جعل ايرادها اربل على قرينة المكينة
 وترشحا اما للمكينة او للتخييلية اختصاصا وتعلقها به اربل متباعد
 لقوله اختصاصا وتعلقا فهو القرينة سواء كان مقدما او مؤخر فاما
 في القوة فاشبهها بالدالة على المراد كون قرينة والادنى كون ترشحا
 لانه لا قياس بين القرينة والشرح في المصرفة كما اشترنا اليه اربل العلم
 الاتساق بقولنا فيما سبق ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصرفة
 لانها بمنزلة ما ذكر في قوة الاختصاص والاطهر ان ما يحظر ارتقبة به السامع
 على المراد وما سواه ترشح او تجريد فالاعتبار بالدلالة على المراد لا بقوة
 الاختصاص عند الشارع ولا يخفى انه لا وجه

ولكن ان يجعل جميع ارجح الملاحظات
 قرينة ولذا قال صاحب الكشاف
 قد تكون واحدة وقد تكون متعددة
 ثم الكتاب بعبارة المذكور
 الدواب

هذا اشارة الى ان قوله في المصرفة
 اجملة غير لقوله يستعاره الحقيقية
 اشارة الى ان قوله في المصرفة
 ينساق اليه المذهب بقرينة المعام
 هذا وجه اوله ما ذكره المحقق
 ما ذكره الشرح فربما انه كان الغرض الاستيعاف
 فلا وجه لترك المكينة وان لم يكن
 مقصودا ما لا وجه لاعادة ما سبق ذكره
 فظاهر

اما الاستعارة

مائیہ سرائے

بسم الله الرحمن الرحيم
 في اللفظ رتبة الخفية للفظ في القاموس لفظ كلف
 لفظ بالضم رفق و دنا و لطف الله تعالى كلف من اللفظ مرادك
 و لطف و كرم لطف و لطفه و صغرو دق و اللطيف البر بعبادة الحسن
 لطفه بالضم اللفظ لطفهم برفق و العالم بخفايا الامور و دقايقها انتهى
 قولنا لطفه ان يجعل اللطف هنا من اللطف بمعنى الرفق فيجوز ان يبقى
 على معناه المصدر و الجمع باعتبار ما و هو المتعدي و يتعد ما يرفق به و الاول
 ان يجعل اللطف بمعنى اللطف به و لا يحتاج الى توجيه للجمع و يجوز ان يجعل
 من اللطف معنى الرفق فينا سبب بربنا باللفظ نعمه الدقيقه الخفية
 بهذا قول الخفية بمنزلة الصفه الكاشفة للالطاف و على الاول احتمالان
 مقبولة و على الثاني لا تخرج من المصدرية المراد باللفظ العلوم و
 الادراكات و على الثالث المصدرية المراد بها انفة العلوم و بالجملة الكلام
 لا يخرج عن نوع برعيه الا ان سئل ان كان لك برعيه قول مقفلة
 الجنية اي حدتها و احاط بها على في القاموس نعم الوافية اي الكثرة في
 القاموس و في الشيء و فيا كذا في قوله في البكرة و العشيبة البكرة الغداة
 و هي بين صلوة الفجر و طلوع الشمس و العشيبة اخواتها ركعة في القاموس
 ثم اللفظ قول في البكرة متعلق بحسب المعنى بفتح واحد من دفع و يزاد و
 يجتمعا ان يكون لفظ منفردا بلفظية و نعم الوافية و يجتمعا بعد احتمال
 ان يكون متعلقا بالحمد لله و على التقديرين قول يخص البكرة و العشيبة بالحمد

هذا لفظ الخفية في قول المعطوف قوله
 و العالم بخفايا الامور و دقايقها انتهى

فان ما عدا هذا المصدرية انما هو احتمالان
 فاحتمالان فاما وجه الجمع في قوله
 بوجهين فلفظ الجمع

واللفظ من ان يراد به العلوم في صلوة
 و الادراكات من غير صلوة

و ان كان اللفظ لا يوجب العمل بلفظي
 فيكون قوله في البكرة متعلقا بحسب المعنى بفتح واحد من دفع و يزاد و
 يجتمعا ان يكون لفظ منفردا بلفظية و نعم الوافية و يجتمعا بعد احتمال

انما هو احتمالان فاحتمالان فاما وجه الجمع في قوله
 بوجهين فلفظ الجمع

لكن رتبة اللفظ في القاموس و ملا بسنه جميع الزمان على هو عادة اللفظ انهم
 يذكرون ملا بسنه الفعل لفظ في الزمان و يشير الى ملا بسنه جميع الزمان
 فان البكرة بنوعها البس و بسنه بها الزمان و العشيبة بعكسها تحيط
 بجميع الزمان قوله الحمد لله هو العشيبة كتب في الحاشية عند الشرح ان احسن
 الى قوله الحمد لله هو العطيبة و صلوة صلوة المتن الا انه في المتن عطف
 على مجرد الحمد لله هو العطيبة في الشرح انقلب الى العطف على قوله ان
 احسن الى قوله انتهى قول فكلية الى في قوله الى قوله بمعنى مع و ما يليق ان
 يشترط ان يكون ان يجعل و الصلوة على خير البرية عطف على خبر ان
 في قوله ان احسن آه و هو قوله الحمد لله هو العطيبة و يعتبر ان احسن
 مع خبره حمد و مع المعطوف على خبره صلوة و هذا التوجيه و ان كان يكون
 عن تكلف كمن قوله او فرغ على لا يخفى على المحيط بقوله في قوله التي زلت
 فيها السورة يعني سورة انا العطيبة كذا في العطيبة هي الكون و قوله في كتاب
 فقرنا الحمد و الصلوة امتدتنا سب و وجه شدة ثبات سبها ان تكلم
 العطيبة مخصوصة ببيتنا على افضل الصلوة كصلوة اولاد و لا يخرج الحمد
 جواب عن سؤال تقديره ان ما ذكر الحمد به من مادة اجتماع الحمد و الشكر
 لان المصدر و شكر النعم التي هي العلوم المتعلقة بالاستعارات و مطلق
 العلوم و مطلق النعم الواسلة اليه فلو كانت العطيبة المشكورة عليها كجاء
 في هذا المقام خبر رتبة الحمد العطيبة المعهودة الواسلة الى النبي عليه السلام كيف
 يكون المادة للشكر ايضا في جاب بان كل ما وهب لبيتنا من العطايا
 و وصل اليه فهو بعم مسلم البراءة و من كل منهم ثم ان الاحتجاج الى هذا الجواب
 انما يكون لو اعتبر في الشكر و مطلق النعمة الى ان كذا ما اذا لم يعتبر فلا و الشكر العرفي

ظننا ان يراد بها العلوم الجامعة بالاهام
 من غير ان يكون لها علم

و ان كان اللفظ لا يوجب العمل بلفظي
 فيكون قوله في البكرة متعلقا بحسب المعنى بفتح واحد من دفع و يزاد و
 يجتمعا ان يكون لفظ منفردا بلفظية و نعم الوافية و يجتمعا بعد احتمال

وان اعتبر فيه ذلك الالان هذا الشكر ليس بعن في عنى لا يخفى واما الشكر المفعول
ففى اغب الوصول المذكور فيه رة ويظهر عنه الرجوع الى حاشية قدس سره
على شرح المطالع وان قيد هو نفسه في موضع آخر من تلك الحاشية بالوصول
ثم انه كما اشار بقوله ولا يخرج الحمد لك الى ان الادة تارة الشكر ايضا
انما رايه بقوله ان حسن ما يراو به النعم الوفيه فانه اشار الى قول
رب العزة ولبن شكرتم لازيدنكم هذا في حذو العطاء والشكر النعماء
شكرتم لازيدنكم ثم اى جميع البرايا انما هو ان يقول اى كل برية يناسب
ما ذكره في فقره الحمد وينفع رادة الاستغراق والبرية فعيلة بمعنى المفعول
من البر بمعنى الخلق قوله فلا يزم على المعنى الال اشار الى وقع ما يمكن ان يور
على المعنى من عادة المتكلمين في اويل الكتب تعقيب الصلوة على الال بالصلوة
على الصحاب وقد يهمل في باب بانه مدفوع بتفسير الاول فان هذا التفسير
يشمل الصحاب ايضا ومن معانى الال يؤمنون بنى ما شتم وبنى المطلب واختار
هذا المعنى بعض المحققين في مقام الصلوة على بنى الال ثم الصلوة على قبيل رقة
رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادميين تضرع ودعاء وقوله بن فيه بهام
حسن لا يخفى على باب الكمال الظاهر ان يحمل الابهام على المصطلح وهو ان يكون
لفظ مغيبان قريب وبعيد ويراد به البعيد فيقول المعنى القريب المتبادر
ال بنى بن منه وطلق الانباع بعينه بالنسبة اليه فيكون ابهاما ووجهه
كونه اتم فائدة في المقام حيث يدفع سؤال الابهام وذلك لا يخفى على باب
الكمال ويحتمل ان يراد بالابهام هنا المعنى المفعول اى الانباع في الوهم ووجهه
انما ما ذكرنا لكن ينبغي ان يراد بالوهم الالهى ويمكن ان يراد بالوهم معنى الخفي
بتوجيه الكلام على يظهر عنه من التام ان كان حسن سبكا وا على منزلة اه

او اظلي رفقاً في الكماز فاقول يا ابن آدم احسن قد الحزن المكنو استغفلا لا يخلفه
 العترة فانها ليست بتلك الحثابة فتأمل وعلل البائنة على انقلابه العطف ذلك
 او اظلي رفقاً في الكماز فاقول يا ابن آدم احسن قد الحزن المكنو استغفلا لا يخلفه
 العترة فانها ليست بتلك الحثابة فتأمل وعلل البائنة على انقلابه العطف ذلك

[illegible]

عقولهم بان كانوا توحيدهم فاجاب بان توحيدهم نفوسهم بان كانوا
 يستلزم توحيدهم العقول به فان ذلك النفس يستلزم ذلك العقل بالطريق
 الاول فان لم يكن العقل فان لم يكن نفسه زاك كيف يزكي النفس
 فانهم قد اقدموا على ان يكون العقل هو النفس الاول والثاني في كليهما من الغنى
 ويجوز ان يكون الاول من الغنى والثاني من الغنى بمعنى النصب والتعجب
 او بالعكس يجوز ان يكون كلاهما من الغنى فعلى تقدير كونها من الغنى فيكون
 اللام في الموضوعين صلة لها وعلى تقدير كون احداهما من الغنى والثاني من الغنى
 يكون اللام في الاول صلة وفي الثاني في الجملة ان يكون صلة وان يكون اجلية
 والتميز اليك ان كنت ذات تميز وتظهر منه حالها حين كونها من الغنى
 لا تجد جملة الخطاب الغيبة برجوع الضمير الى من قوله فان معنى الاستعدادات
 اللام في الاستعدادات للعهدة اي الاستعدادات المعهودة المتداولة بين
 علماء البيان وهي التلخيص التي ذكرها الشارح فكانت قال فان معنى الاستعداد
 المصروفة والاستعداد بان كانت في الاستعدادة التخييلية وجميع المعاني
 مستوزجة على الاستعدادة التلخيص لكل معنى وبما قرره ذلك اندفع الاعتراض
 الاول من الاعتراضات الثلاثة الآتية عن قريب ثم لا يخفى ان الاستعداد
 التخييلية قربة المكينة فهي داخلية في القرائن فهي تتعلق بمعاني الاستعدادات
 اما تخيلية السلف فظاهر انها لا تكون الا قربة المكينة واما تخيلية السكاكي
 فالمشهور انها لا تكون الا قربة المكينة وان نقل عنها انها قد توجد بدون المكينة
 كما في قولنا اظفار النسبة الشبيهة بسبع ثبت بطلان فان المشبه به ايضا
 مذكور وورد عليه الخطيب الذي شقي في ايضا به بانه بعيد جدا ولا يوجد مثال
 في كلام البلف والقول ولو قسم ذلك فهو منادور وما عدا ذلك في قوله

قوله في الاول في الذي معنى الغنى
 وقوله في الثاني اي في الذي معنى الغنى
 وقوله في الثالث اي في الذي معنى الغنى

و يمكن ان يقال بان هذا السؤال بان التخييلية
 يجوز ان يكون من جهة الاستعدادات
 في نفسها يجوز ان يكون في تعلقها بها وقربة
 باعتبار ذلك لانها على المشبه به المتروكة لا
 في جعل استعداد قربة على استعداد

في القربة في جعل تخيلية السكاكي استعدادا مقابلة للاستعداد بان كانت
 والاستعداد المصروفة تحت آفة وهو ان الاستعداد التخييلية عند
 مصروفة على ما سبق في الشرح في القربة الاخرة من العقدان لتكليف
 تقابها في ولا يخفى ان المعاني لفظ الاستعداد لا للاستعدادات فلا يجمع
 اقول قد عرفت ما يحصل من التخصيص بهذا الشكل على انه لا وجه لقوله بان المعاني
 لفظ الاستعداد ما يدخل تحت مفهوم الاستعداد فان المعاني ليست تلك
 التلخيص المطلقة لفظ بل قد يكون ايضا داخل تحت قوله وان ليس للاستعداد
 بان يكون في قسم يفهم تخصيص السؤال بالمكينة ان كل من لا يفهم في ما كان
 كون التخييلية ذاتا في قسم سواء كان تخيلية السلف او تخيلية السكاكي على
 يمكن ان يقسم المكينة باعتبار انقسم قربة منها الى الاستعدادة الحقيقية
 التخييلية كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومؤيدون عند المصنف قوله وان لم يخفى
 الا قربة الاستعداد بان كانت في ان ارادته لم يبين الا قربةها فهو من جنس قربة
 المصروفة ايضا بيان اجاب في ضمن قوله فلا بعد قربة المصروفة بخبره انواريت
 استدبري فانه يفهم من ذلك القول ان قربة المصروفة من ملاجاستعداد
 وذلك بان قربةها غاية الامر ان بيان اجاب في التلخيص وان ارادته لم يبين
 بيان تفصيل الا قربةها فهو من جنس تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيل
 بل قد يحصل البيان الاجمالي ايضا نعم التحقيق بالبيان التفصيلي اكل وان ارادته
 لم يصدر بعنوان التحقيق الا قربةها فهو ايضا من جنس قوله تحقيق معاني الاستعداد
 وقسمها وقربةها لا يقتضي تعدد الامور الثلاثة بعنوان التحقيق الا يرى ان
 لم يصدر عن الاقسام التحقيق على ان هذا المورد في ما يرد لو كان قول المصنف
 وقربةها عطف على معاني الاستعدادات كما هو المتبادر من السوفى لكن يجوز ان

في ان يثبت لفظ الاستعداد معاني
 المعاني في المعاني المعنى المعنى
 المعنى في المعاني المعنى المعنى
 في قوله ان المعاني لفظ الاستعداد
 فان كانت المعاني في قوله المعاني
 ان مراد المعاني ليس تلك المعاني

لان يقال ان قول الاول في ذلك ان يكون الاستعداد
 مفهوم الاستعداد والافهم الاول في ذلك ان يكون الاستعداد

لا يمكن ان يقال بان هذا السؤال بان التخييلية
 يجوز ان يكون من جهة الاستعدادات
 في نفسها يجوز ان يكون في تعلقها بها وقربة
 باعتبار ذلك لانها على المشبه به المتروكة لا
 في جعل استعداد قربة على استعداد

و يمكن ان يقال بان هذا السؤال بان التخييلية
 يجوز ان يكون من جهة الاستعدادات
 في نفسها يجوز ان يكون في تعلقها بها وقربة
 باعتبار ذلك لانها على المشبه به المتروكة لا
 في جعل استعداد قربة على استعداد

[illegible]

ارادہ بعربیہ یا بقم الفصحیہ بنعم یا نحن فیه صمد

فيسمى بالنظر الى اصطلاح اهل العربية بحث لا يخفى
وعنه الكلام في اخذاد وانما غير ذلك

آب بی بی زکین

٢

کتابخانه عمومی
شعبه کتب خطی
موزه و کتابخانه
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
تهران

في التنبؤ للعهد فيتم امر الانسبانية ^{فصل} من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي عوايد كالفرايد لا يخفى ان النظاير بالنظر الى هذا التفسير ان يقول من قبيل
اضافة المشبهة الى المشبه كافي لمجين الماء وهذا في اصطلاح البيان
بسمي شبيهها مؤكدا الا انه ناسخ وجعلها هو الجزء الاكظم من الصفة
صفة فان صفة العوايد مجموع الجار والمجرور اعني قوله كالفرايد الا انه لا
كان الجزء الاكظم منها الجار وحكم يكون ذلك الجزء الاكظم صفة وهي تجتمع في
اقتبال ويشهد عليه بالان يجعل عوايد صفة فرايد لا مضاف اليه له
اي فرايد موصوفة بكونها عوايد من القوم اليه ويست من مخرعاته
فالكلام في موقع شكر النعم بالنظر الى القوم وتمايز به التوجيه على توجيه الشارح ان
المبالغة في تشبيه عوايد القوم بالدر الثمينة في هذا التوجيه كثر بل الكلام مبني على
التشبيه وعوى لاى وبين عوايد القوم التي كتبها منهم وبين الدر الثمينة فان القوايد
في هذا التوجيه تستعار بالقوايد والعلوم فوصفها بكونه عوايد يعلم ان تلك العوايد
ليست من مخرعاته بل قد استنفذت من القوم ^{ان} كانه اوج الترشيع في القوايد
تغليب جواب عما يمكن ان يقال ان تعريف المصنف فان الفرايد المذكورة مستمدة
الترشيح ايضا مع ان الترشيع ليس معنى الاستعارات ولا انما هو ولا
قراينها فاجاب بقوله انه اوج ولا يخفى ان مثل هذا السؤال المذكور مع الجواب
بالاوج المذكور اعدم الالتفات بحري في التجريد ايضا فلا وجه لتجريد التجريد في الترشيع
الا ان يقال ذلك لان الاهتمام بالتجريد دون الاهتمام بالترشيح لان الترشيع يمنع من
التجريد بمنزلة لان يمنع من المطلق والاطلاق يمنع من التجريد ^{والاول} مع
دون ان في معنى كون كل عقد من العقود الثلاثة لواحد من الامور اعني معنى ^{الاستعداد}
وانفسها وقراينها حتى تكن وقوع العقود على ترتيب ذكره الامور الثلاثة ليس

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

نیمہ

11

[illegible]

وکیل الغدیر علیہ السلام الخ

كون الخبيثة مذكورة في العقد الثالث
سبب على ان يزاد بها خبيثة السف
و اما خبيثة السكاكي فقد ذكرها المص
نفلا عن السكاكي في الفقرة الثانية
من العقد الاول حيث قال ذهب السكاكي
الى انه ان كان المستعار لم يتحقق
او عقلا ولا استعارة حقيقة والاختيالية
بل لا يظهر ان يقال ذكر الخبيثة في العقد
الثالث حيث انهم حيث انها قريبة
لأن حيث انها استعارة هو ما نقل
عن السكاكي في العقد الاول

لأن النوع انما يفسد في الماهية التي هي
ذاتية لها فكما ان الفرس قد يهاجم مثلا الانسان
وانفسه فيقتل نوع الانسان او يفسد نوعا مما يفسد
وافد من كل منهما والافساد في كل من النوعين لا
يظهر كون كل واحد منهما افسادا فكل واحد من النوعين
الانواع منه

وَيُؤْمِنُ بِرَبِّهِمْ وَكَانُوا
عَلَىٰ ذُرِّيَّتِهِمْ مُّكَلِّفِينَ

[illegible]

میں نے اپنے دل سے یہ بات کہہ دی تھی کہ میں نے
اپنے دل سے یہ بات کہہ دی تھی کہ میں نے

بناء على نقل عنه صاحب النخبة كقوله المستند في غيره ما وضعت له بالتحقيق في
التي طبع مع قرينة مانعة عن رادته ونقص بعضهم ذلك التعريف بأنه يدخل فيه
الغلط ونقل الشرح المحقق للنخبة عن بعض الجواب عن ذلك بقوله وأجيب عنه
أن الغلط يخرج بقول السكاكي مع قرينة مانعة عن رادة المعنى الموضوع له إذا
ينصب في الغلط قرينة على عدم رادة الموضوع له بهذا ولا يخفى أن هذا الجواب
يدل على أنه ما يخرج به الغلط القرينة المانعة لا المعينة على ذكره من الأثر
هنا ويقال المراد بالمعنى المفهوم من قوله القرينة ما نصبه للمعنى المدلالة على قصد
عدم رادة المعنى الموضوع له ثم إن الشرح المحقق للنخبة أورده على الجواب المذكور
أنه غلط فإن إشارة المعنى إلى الكتب حيث يقول فلهذا الغرض من غير
كتب بين يدية قرينة فاطنة على أنه لم يرد بالغرض معنى الموضوع له وذلك
إذا قال كتب هذا الغرض هذا ولا يخفى أن قول الجيب إذا لا ينصب في الغلط قرينة
على عدم رادة الموضوع له يأتي هذا لا يرد فإن الإشارة إلى الكتب وإن كانت
قرينة دالة على أنه لم يرد بالغرض معنى الموضوع له لكن لا ينصب للمعنى المدلالة
نقل اختياره في مسبقه بالقصد والاختيار ولا قصد في مقام الغلط إلى نصب القرينة
على أن يكون الإشارة المذكورة قرينة على نظره فإن النصب داخل في مفهوم القرينة
على ذكره الشرح ولا ينصب في الإشارة المذكورة ولو سلم كون الإشارة
المذكورة قرينة وعدم وقوع النصب في مفهوم القرينة إنما يدفع القصد بالمثل
المخصوص ولا يلزم من تحقق القرينة في ذلك المثال تحققها في كل مثال للغلط وقيل
في الجواب عن الآخر أن الغلط المراد بالغير في قوله غيره ما وضعت له الغير المنفصل
بموضوع له بالإضافة للعهد برشد كالي ذلك كثر استعمال لفظ غيره ما وضع له في
المنفصل وثبارة عند الإطلاق فعلى هذا اندفع الآخر أن الغلط سواء كان بقرينة أو

مردم

يدونها اقول فيه بحث فانه يمكن في مقام العطف ان يكون المعنى المراد باللفظ الله
 سهوا متعلقا للمعنى الذي وضع ذلك اللفظ لرفع لا يندفع النقض بمفهوم الغير في النوع
 لان القرينة ليست من انواع العلاقة لا يخفى انهم صرحوا بان ما بعده كلمة مع
 منبوع وما قبلها مانع يقال جازد مع الامر ولا يقال جازد الامر مع زيد مع ان
 المفهوم من كلامه عكس هذا ويظهر الجواب عن هذا عندنا من القواعد في حال
 السكن في المستعملة جعل اشارة منفعة للعلاقة وازالة حال السكن في المستعملة ولم
 الى جعله لان العلاقة ولعل ذلك لعدم تحقق شرطه وهو تقديرها على ذي الحال
 الشكر لكثرهم صرحوا بان الشكر المختصة بجوزة ما فيه الحال عنه ويجوز ان يحمل تنكير العلاقة
 على معنى يقيد تخصيصها كاشوعية والتعظيم اي بعلاقة عظيمة اي معتبرة عند البقاء
 او بنوع من انواع العلاقة المعدودة في علم البيان في ويمكن ان يجاب عن الخلل
 ما في تقرير هذا الجواب من المسألة فافهم **قول** بخلاف جيبان الكلب فان جيبان
 اقول في كون اطلاق جيبان الكلب بطريق الكناية منسب على وجود جيب الكلب
 بل انما هو ان ذلك الاطلاق يتحقق بالنسبة الى من لم يكن له كلب ايضا على ما قد
 اشرح النقطة في في شرح التلخيص كيف قد صرحوا بان المحققين ذهبوا الى ان المعنى
 الحقيقي في الكناية يجوز ان يكون مستحيلا كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي
 وقوله بل يراه مبسوطان حيث جعلوا الاول كناية عن الكلب والثاني كناية
 عن الجود مع استحيالة المعنى الحقيقي فيهما وقد يقال للمعنى عند السكاكي في الكناية جود
 ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في
 المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي كناية عن الكلب
 مع امتناع معنى الحقيقي وهو العقود على السبيل اقول لا يخفى ان هذا يتحقق في الجاء
 ايضا فلا يفرق به كناية عن الجاء **قول** فيصح ان يراد للانتقال الى الضميمة في كل كلام

فان راودا المعنى الحقيقي عالم يكن كونه
الاشياء والنفس وتمام القصد في ذلك
على مجرد الانتقال الى المعنى المقصود بالذات
بانه يكون منتظما كانه مع عدم تحقق
الحيثيات على استحيائه منه

لا تنقل الى الفباية بسبب

دائرة على هذه التوبة بانه بمنزلة ان يكون
الكنية المشكوك على فريضة لفظية في مادة
بشخص ارادة التي لا يقضي كنهية مثل ان يكون
ايها العالم الصلوة واجبة كنهية في عدم
9. به على موحى وهو الصلوة به ودها
مستند بان في الاية هو الصلوة به ودها
ايها العالم ولا يقضي في هذه الاية
من التكلف والتكلف في

[illegible]

أراد بالمعنى المجازي في الموضع المنسب للمعنى
الكنائي أغنى المعنى فخرج من الكناية فخرج
وتوحيده أن يقال ليس له بقوله المعنى المجازي
ما هو انت وزنه من كون أول ذلك المعنى
مجازاً مستطاعاً أو المعنى المنسوب إلى مجاز
وأنه شيء إلى شيء ينفذهما أو إلى علاقته
بينهما فوجه نسبة ذلك المعنى إلى المجاز
أنه غير واقع له مثل معني المجازي وقيل
تقدير أن يراد بذلك القول بأن نسبة
فقول إطلاق المعنى المجازي على ذلك المعنى
الإطلاق المجازي بعلاقته انت أنه من المعنى
في عدم الكون موضوعاً لا يكون استثناء

انما قلنا له فان هذا محال لان الله تعالى لا يفتقر الى
 ارادة المعنى الحقيقي بل المعنى الكسائي حيث قال الله تعالى
 وما من شيء الا عنده خزائنه من قبل ان ننزل اليه امره
 ارادته هو وانما يقع عليه قوله تعالى انما تخالف الجواز
 من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمة حيث هو
 ان المعنى هو التوفيق المحذور ان المراد في الكسائية الوهم
 المعنى و ارادة المعنى جارية للاوجبة وهذا يتوقف
 في الكسائية ان الكسائية لا ينافي ارادة الحقيقة فلا يتبع
 في قولنا محال طول الشئ وان اراد طول تجاذه مع ارادة
 طول الكسائية وهذا هو الذي فهم قاله موضع الزعم المتعجب
 بقوله بان ارادة الكسائية هو المعنى والارادة بمعانيه
 قال الله تعالى انما نزلنا المسحاة لاما معناه ووجهه وغيره
 من معانيها وغيره من معانيها والاول الحقيقة والآخر
 الجاز وانما كانت الكسائية وهذا من قول الله تعالى انما تخالف
 الجواز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمة فوجه التوفيق
 بين كل الالهيان من قوله من جهة ارادة المعنى من جهة
 هذا ارادة المعنى بقوله ما سبق من التوفيق هذا

المستطيل

[illegible]

واقعة في الاجناس دون الانحاص

ففيه ان المذكور بذلك القدر من ان
ونحن على انفسه ان يكون القدر من ان
والخلاف في ان يكون القدر من ان
من ان المذكورين ان يكون القدر من ان
تبعية فانه بعد جريان في القدر من ان
بالقسط المذكور القدر من ان
القسط من ان القدر من ان
ضرب فان ان القدر من ان
ضرب في القدر من ان
الضرب في القدر من ان
وان بنا في ان القدر من ان
ان القدر من ان
الذات من ان
المشتقات التي هي القدر من ان
في القدر من ان
بعد ان يكون القدر من ان
في القدر من ان

السير

التشبيه فيما هو المقصود واذ لو لم يقصد ذلك لوجب تكرار اللفظ الدال على نفس الذات
 بهذا قال قد سسره هذا الذي ذكره هو الوجه في كون الاستعارة فيها
 تبعية وتفصيل ان الصفات التي تدل على ذات مبهمة باعتبار معان متبعية
 هي المقصود فيها ولما لم يكن تلك الذات المبهمة مقصودة منها ولا
 بما يعلم وجه نسبة الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل
 يتصور ذلك بحسب المعاني مصادر المقصود منها فكانت تبعية واما اسما
 الزمان والمكان والالة فانها وان دلت على ذات متبعية باعتبارها الآ
 ان المقصود الالهي منها ايضا معاني مصادر الواقعة فيها او بها فتكون
 الاستعارة بعباها ايضا وتوفقه التشبيه الاستعارة بحسب الذات
 موجب ان تذكر بالفاظ الاله عليها وبهذا التفصيل يقع الفرق بين الصفة كما
 واخواته وبين اسم المكان وفواته فانها بعد اشتراكها في كونها متبعية وفي ان
 الالهي منها المعنى المصدر في كون الاستعارة فيها تبعية افرقت في الصفة
 لاندل على تعيين الذات اصلا فان معنى قائم شئ ما او ذات بال الصيام وهذا
 امر غير متحصل اصلا اذ الخطا العقل طلب بربطه وبجربه عليه تعيين عنه فلهذا
 كان مقصودا ان لا يقع موصوفه بل مقصودا ان يقع بارية على غير ما وفي ان اسم المكان
 يدل على تعيين الذات باعتبار فان قوله لك مقام معناه مكان فيه الصيام
 او ذات تافيه الصيام فلهذا كان صريح ان يخرج عليه الصفات ولم يقع ان يكون صفة
 لتغير وكان في هذا الاسماء والصفات وانما يقول بعد تسليم صحة الورد
 المنع عليه نفس عنه في الحاشية انه قال وجه عدم تحته امر ان احد بهي ان كلاما حركه والزمنا
 مع انه ليس من الامور المنقولة التي بنيت يقع موصوفها كقولنا زمان طويل وحركة
 سرية وان في ان المسمى هو ان الحروف والافعال لا يقع مشبه بها بل هو مقتضى الدليل

[illegible]

5.

١٠٠
 مرجع النسب الفاعلية مطلق النسبة الى الفاعل و مرجع النسب المفعولية مطلق النسبة
 الى المفعول و مرجع النسب الانشائية مطلق النسبة الانشائية و هكذا او
 لا يخفى ان كلامنا هذه المطلقات نوع مخصوص من لوازم مخصوصة تتبع ان
 يشبه بها باعتبار تلك اللوازم بان يجعل تلك اللوازم وجودا للنسبة
 فيها هو معنى فيه القيمة في اربعة اوجه الى معنى الحرف والقيمة فيه اربعة اوجه الى
 معنى قوله مدحها تبعية في موقع التفسير يكون معنى الحرف في المتعلق و
 ان المراد يكون معنى الحرف في المتعلق ان يحصل معنى الحرف في الذين يوصفون
 على كذا المتعلق فلا يمكن ادراكه الا باذراك متعلقة فهو ان للملاحظة عدم
 الحرف المفهومية ان هو تصور ونقصان في معنى قوله معنى انهم كون الحرف
 مجازا لا مطابق لها ولم يجوز به بعضهم وان كان المذهب الصحيح يجوز ذلك
 على ما طرح به في شرح النسخة تحقيق الاستعارة في الحروف وكرر التمهيد
 بهذا التحقيق بطلان الكلام وهو ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كانت البصر
 الى مبصراتها وانت اذ انظر في المرأة وشاهدت صورة غيرها فكذلك
 هناك ما انت ان اقبل بها ان تكون متوجهة الى تلك الصورة و انت يا ابا
 قصدنا جاعلا للمرافح ان في مثل يهدتها ولا شك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة
 اكثرها ليست بحيث تقدر بالبصار على هذا الوجه ان يحكم عليها وتختلف
 الى قولها وانت نية ان يتوجه الى المرأة نفسها وتلا خطوها قصد فتكون متجهة
 لان يحكم عليها وتكون الصورة حث يهدتها بتغاير متفقت اليها فظهر
 ان في المبصرات ما يكون مارة مبصرة بالذات واخر الى لا بصيرة الغير
 نفس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القور الباطنة واستوضح ذلك
 من قولك قام زيد وقولك نسبة القيم الى زيد فلا شك انك تدرك

[illegible]

فقد نظروا في قولهم
اجلبي لا طرفيت ولست فانت
فمن غير ان تارة ان ذاك
الاجلبي لا طرفيت ولست فانت
فمن غير ان تارة ان ذاك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

مجلس ۸۱۰

فيهما نسبة الغيب الى ما لا يراه في الاول مدركة من حيث انها حاله بين زيد
والغيب ماله لتعرف حالها فكانها مرة تشبه بهما به مرتب واحد
ولذلك لا يمكن ان يحكم عليهما او بهما ما دامت مدركة على هذا الوجه
الثاني مدركة بقصد المحوكة في ذاتها بحيث يمكن ان يحكم عليهما او بهما
على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمعنوية وعلى الثاني معنى مستقل بها
بحاج الى التعبير عن المعاني المستقلة بالمعنوية المحوكة بالذات بحاج الى
التعبير عن المعاني المحوكة بالغير التي لا تستقل بالمعنوية بهذا هو التمهيد فاعلم
مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا اخطت العقل قصدوا بالذات
كان معنى مستقلا بنفسه محوكة في ذاته صالحة لان الحكم عليه وبه ويلزم
متعلقة جمالا ونسبا وهو بهذا الاختيار مدلول لفظ الا بتدراك بعد
من خشيته على هذا الوجه ان تعبد بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء السيرة
ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وعلانية الحكم عليه وبه واذا اخطا العقل
من حيث هو حالة بين السيرة البصرة وجعل له لتعرف حالها كان
غير مستقل بنفسه لا يصح ان يكون محكوما عليه لا محكوما به وهو بهذا
مدلول لفظ من وهذا معنى قبل ان الحرف ونفع باعتبار معنى عام وهو
نوع من النسبة كالا بتدراك الكل ابتداء مخصوص معين والنسبة لا تعين
الا بالنسبة اليه كما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل من ذلك
النوع هو مدلول الحرف في العقل والاني الخارج وانما يحصل متعلقه بتعقل
فلفظ الا بتدراك موضوع لطلوع الا بتدراك لفظه من موضوعه للابتداء
المختصة لا بد من موضوع متعدي فني يلزم كونها مشتركة بين نفع وان كان
النفع فان نسبت لفظه من كل ما يتلوه المختصة لم يقسم الجاز المسلك

الى الثاني والنبقى على قبيل الاسنارة قد يقال في بيان وجه عدم تقسيم
المسلك اليها انهم لم يجدوا الجاز في الحرف على وجه يكون علاقته غير النسبية
فلذلك لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاسنارة التبعية لكثرة جوارها
في الحرف والمنشقات جميعا وفيه حجت لعدم جريان الجاز المسلك
في الحرف لا يجب عدم جريانها في المنشق بل هو جاز في المنشق على السبيل
البيان فلا يجب عدم تقسيم الجاز المسلك الى القسمين فانه لا
ان تقسم الاسنارة الى القسمين فيد من تقسيم الجاز المسلك اليها فانه
بحسب لانه بنية واحدة لا يمكن ان يباينة العلاقة بين المصدرين تبعيا
العلاقة بين المصدرين اولاد اعتبارا بين الفعلين نيا لجواز ان يكون
بين الفعلين بنية لكن اشار بالتعرض للعلاقة بين المصدرين الى ان العلاقة
الفعلين باعتبار جزمها قول لا يخفى على المعنى ان ذكر شارح التخصيص هذا الكلام
في مباحث الاسنارة التبعية وفيها بعد ما حسب التخصيص لا لا يستغنى
التبعية قرينة واضحة على جعل الفعل المذكور في نطقه مجازا مسلكا بتبع
بتبعية المصدر وبوتيد ونوع ما سيد قوله في قوله كل ما هو يقع التمثيل على
الا اعتبار بين المتبادر منه ان عين تحقق علاقة التزم ايضا بين المصدرين
يقع التمثيل بتبعي على هذا الاعتبار الاسنارة والجاز المسلك قد قدم
لا يخفى ان المراد ان تقدم هذا المفعول واجب لونه موضع الضمير موجب التقدم على
الفعل لانصلا لكن العبارة المذكورة لا تبعد عنه المعنى بظاهرها والا فظهر
ان يقول واجب التقدم بدل قوله واجب التقدم فيكون المعنى ان وقوع
الذم هو لفظ التبعية موضع الضمير المتصل او يجب تقديمه على الفاعل لان
ويجعل الواجب من موجب فاصل الكلام ان وقوعه موضع الضمير موجب

اقول في حجة عدم جريانها من عدم جريانها
في الحرف لا يجب عدم جريانها من عدم جريانها
ما اوردوه بل في كلامه اشار جازا في المنشق
فصل عدم جريانها في المنشق
وان وجوده في بعض الافراد اعني الحرف والاسنارة
لعدم جريانها في المنشق جميعا فافقه ما اوردوه
الاسنارة في الحرف لا يجب عدم جريانها في المنشق
بذلك ان وقت الجاز بها في جميعها فافقه ما اوردوه
على عدم جريانها في المنشق على السبيل
انما جازا في المنشق على السبيل
البيان فلا يجب عدم تقسيم الجاز المسلك
ان تقسم الاسنارة الى القسمين فيد من تقسيم
بحسب لانه بنية واحدة لا يمكن ان يباينة
العلاقة بين المصدرين اولاد اعتبارا بين
بين الفعلين بنية لكن اشار بالتعرض
الفعلين باعتبار جزمها قول لا يخفى على
في مباحث الاسنارة التبعية وفيها بعد ما
التبعية قرينة واضحة على جعل الفعل
بتبعية المصدر وبوتيد ونوع ما سيد قوله
الا اعتبار بين المتبادر منه ان عين تحقق
يقع التمثيل بتبعي على هذا الاعتبار
لا يخفى ان المراد ان تقدم هذا المفعول
الفعل لانصلا لكن العبارة المذكورة لا تبعد
ان يقول واجب التقدم بدل قوله واجب
الذم هو لفظ التبعية موضع الضمير المتصل
ويجعل الواجب من موجب فاصل الكلام ان
فصل عدم جريانها في المنشق على السبيل
البيان فلا يجب عدم تقسيم الجاز المسلك
ان تقسم الاسنارة الى القسمين فيد من تقسيم
بحسب لانه بنية واحدة لا يمكن ان يباينة
العلاقة بين المصدرين اولاد اعتبارا بين
بين الفعلين بنية لكن اشار بالتعرض
الفعلين باعتبار جزمها قول لا يخفى على
في مباحث الاسنارة التبعية وفيها بعد ما
التبعية قرينة واضحة على جعل الفعل
بتبعية المصدر وبوتيد ونوع ما سيد قوله
الا اعتبار بين المتبادر منه ان عين تحقق
يقع التمثيل بتبعي على هذا الاعتبار
لا يخفى ان المراد ان تقدم هذا المفعول
الفعل لانصلا لكن العبارة المذكورة لا تبعد
ان يقول واجب التقدم بدل قوله واجب
الذم هو لفظ التبعية موضع الضمير المتصل
ويجعل الواجب من موجب فاصل الكلام ان

٥١

اذ كثير ما يتعمل مثل هذه العبارة في الوجود لا سيما في لوقيل اخذ السكاكي
 من القولين المشهورين في النجيب عبارة عن ملائم المشبه به المستعمل في الامر
 المشبه لم يفتح احد في هذا القول مع ان ما ذكرناه واجب عنده وبجمله ليس
 وليس على ان ردة التبعية الى الكنية راجع عنده لا واجب الا ان يقال يمكن ان
 يؤخذ ذلك مما ذكره نفسه بان هذه الردة لتقبل الاسم ولا يخفى ان لتقبل الاسم
 ليس من الواجبات بل غاية ان يكون سنة مؤكدة وما يتيقن ان يشاء الله
 ان اورد على ردة السكاكي التبعية مطلقا الى الكنية بانه قد يكون الواقع ^{المتصور} المقصود
 الا بمعنى تشبيه المصدر ويكون التشبيه في المتعلقات مقصودا بالعرف في تشبيه
 كما في قول الشاعر تقرى الربيع رياض الخرب مزبرة اذا سر النوم في الاضواء
 ايقاظ فان التشبيه ههنا اتصالا فان حسن بين هبوب الرياح عليها وبين
 القرى اي الضيافة ولا يحسن التشبيه بتدبير الرياح والمضيف ولا
 بين الرياض والمضيف لابين الايقاظ والطعام نعم ملاحظ التشبيه
 بهذه الامور تبعي لذلك التشبيه ولا يفتح العكس ان يجعل التشبيه بين
 الهبوب والقرى تبعي لشئ من هذه التشبيهات فلا يفتح في هذا الشعر
 ردة التبعية الى الكنية عند الزوق السليم وقد يكون المقصود التشبيه في المتعلق
 ويكون ذكر الفعل وخب التشبيه فيه تبعي فحجس على الاستعارة بالكنية
 كقولهم لعا ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل من قبيل مشهور
 وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فحجس بان يجعل
 تبعية وان يجعل كنية كما في قوله نطف الخافان كلاما تشبيها لاله
 بالنطق وتشبيه الخال بالشكم ابتداء من حسن فظهر ان ما افترده السكاكي
 من الردة مطلقا مردود **وقوله** ان لم نعرفن بايلايم شيئا ههنا حسن مما

[illegible]

[illegible]

له بعد اظفاره ولم تقم **قوله** وقوله مقذف ليس اخلا في الترشيح ولا في التجزئة
 لان كثرة العلم لا يخفى شيئا من الطرفين وان كان المتب در من سوتى شرح
 الترخيص كونه اخلا في الترشيح **قوله** والترشيح مبلغ من الاطلاق والتجزيه
 وكذا من جميع الترشيح التجزيه **قوله** والاف لا يبلغ من البلاغة اذ اقول فيه نظر
 اذ لا يخفى انه يجوز ان يقال هذا الكلام مبلغ من ذاك اي اشبه بلاغة بان
 يكون يجوز ان يقال هذا الحكم مبلغ من ذاك اي اشبه بلاغة بان يكون
 الملكة التي يقتدر بها على لبس الكلام مبلغ في احد هياكل واقوى وايضا
 كما يمكن ان يكون الابلع من المبالغة المستعمل بكن ان تبصف به الكلام على ان
 يكون اسم التفضيل للمفعول في شدة مبالغة فيه ففي كل من الحسن بحث
 ويمكن ان يجاب بان المحضر في كل منهما اخلا في بلاغته الى الترشيح
 فلا ينافي تحقيق حكم كل من المحصورين فيها عند المحصور عليه وايضا يمكن ان يجاب
 عن الثاني بان استعمال اسم التفضيل للمفعول **قوله** وعلى خلاف القياس
 فمعتبره وما يتيقن ان يشا اليه ان قوله على تحقيق المبالغة في التشبيه يكون
 من المبالغة نسب وان جاز كونه وجهها لكون الترشيح مبلغ من البلاغة فالاولى
 تقديم توجيه المبالغة على توجيه البلاغة الا ان يقال قدم توجيه البلاغة على المبالغة
 لانها صفة لها مرتبة في نفسها على المبالغة حتى ان المبالغة لو لم يكن لها مدخل في
 بلاغة الكلام لا يعتد بها في نظر البلاغة وايضا الرسالة في علم البلاغة هذا فخذ
 ما نسبته من ان الثاني **قوله** واغلب الترشيح والتجزيه كما يكون بعد تمام
 الاستعارة اقول لعل هذا ما فخذ قول الشارح فيما سبق المراد بالاقتران بما
 يلزم الاقتران بما سوى القرينة **قوله** تابع في الذكر للتعبير اذ ما قبله بقوله في
 الذكر اذ ليس الترشيح على هذا الاحتمال بل الاستعارة بحسب الفظة او تبعيته

ويمكن ان يتكلم مجمل واخلا في الترشيح
 ما ذكره اللغوي وان كانت فيم الابان
 والسبع الا ان وصفه السبع بها اشهر
 من غيره

للاستعارة بحسب المعنى ان يكون هو ايضا مستعملا في غيره ما وضع له كالاستعارة
 كما في الاحتمال الثاني ان بل التبعية لها انما هي في الذكر واللفظ ليتبين الاستعارة
 واليه اشار بقوله انه نقل لفظ التشبيه مع رويته الى التشبيه فانهم في ولا يخفى
 ان هذا لا يخفى ان هذا ليس شارة الى عين ما سبق بل الى العام الذي ضمن
 ما ذكره ذلك العام بناء على تقرير الشارح هو كون لفظ ملامم المستعارة مستعملا
 في غيره ما وضع له سواء كان ذلك الغير ملامم مستعار له والقدر المشترك بين التشبيه
 والتشبيه به وعنى تقدير كونه ملامم المستعار له سواء كان الاستعمال فيه بطريق
 الاستعارة او على وجه الجواز المرسل هذا فقد ظهر ان تقرير الشارح قاصر للنظر
 الى مراده لان قوله ما للملامم المذكور والقدر المشترك بين التشبيه والتشبيه
 يقتضي ان يقول ولا ولا يخفى ان هذا لا يخفى يكون لفظ ملامم المستعارة
 مستعار ولا يكون ما استعمل ذلك اللفظ فيه ملامم المستعار له بل يتحقق
 الا ان يختلف ويقال اشار بقوله ما للملامم المذكور والقدر المشترك الى تقدير
 قولنا ولا يكون ما استعمله في نظم الكلام السابق ثم ان قوله ما للملامم المذكور
 او القدر المشترك العدلي الاول مشترك بين الاستعارة والجواز المرسل
 والقدر المشترك ليس مشترك بل يتحقق الجواز المرسل فانهم اقول بل استعارة
 الترشيح في ما وضع له لا يتحقق ترشيح الاستعارة بل يتحقق ترشيح الجواز
 المرسل فان الترشيح كما يكون للاستعارة يكون للجواز المرسل بل استعمال
 الترشيح في غيره ما وضع له لا يخفى ترشيح الجواز بل يتحقق ترشيح الحقيقة ايضا
 كما في ترشيح التشبيه فان الترشيح كما يتحقق في الجواز يتحقق في التشبيه بغير
 الشارح في الفريدة الخ من القدر المشترك لست يتحقق الترشيح للجواز المرسل
 والتشبيه **قوله** وانما يتم مثل ذلك في التجزيه اقول ويترتب فيه مثل ما ذكرنا في

الترشيح على سبب في كلام الشرح وقوله "وإذا جازا عما يلام المشبه به من غير قيد" الجاز بان يكون على وجه الاستعارة "والجاز المرسل يشير الى ان ذلك في قوله مثل ذلك الشارة الى ما ذكر في المتن من الاختلاص مع فهم الاحتمال ان في منز الجاز المرسل وقوله "في جميع التجريد والترشيح متفرع على شق الثاني في معنى قوله "وإذا جازا آه" في التجريد باعتبار اللفظ والترشيح باعتبار المعنى ولا يخفى ان الترشيح المستعمل ملام المشبه له ايضا مادة افعال التجريد والترشيح ولم يعرف له ويمكن ان يتكلف يقال لفظ في قوله "في جميع التجريد والترشيح" اشارة الى ذلك الصانع لظاهره يجوز استعمال التجريد في القدر المشترك كما لترشيح ولم يعرف له الا ان يتكلف يقال "اراد بلام المشبه به هو ملام له فقط او مشترك بينه وبين المشبه كمن ج يكون معنى قوله "في جميع التجريد والترشيح" انه قد يجمع في العلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازا بغير تبين يريد به استعمال الاختصاص الذي هو موضوع التمسك والتوفيق في التوفيق بالعهود بعلاقة الاطلاق والتقييد ايضا فيكون الجاز بمرتين يكون العلاقة في كل مرتبة الاطلاق والتقييد الا ان في المرتبة الاولى التقييد المنقول عنه الا ان المنقول اليه المرتبة الثانية تبين ذلك قوله "وفي التوفيق اي يكون مجازا مرسل في مطلق التوفيق فيكون مجازا بمرتبة واحدة قوله "وح كل من الترشيح والاستعارة آه اي حين استعمال الجبل في العهد بطريق الاستعارة واستعمال الاختصاص في التوفيق بالعهود بطريق الاستعارة او الجاز المرسل او في مطلق التوفيق بطريق الجاز المرسل كل من الترشيح والاستعارة ترشيح للآخرة وهما بحت هو انهم قد عرو بان الترشيح ليس استعارة ولا جاز واستدلوا عليه بما ذكره صاحب الكشاف في قوله "واعتصم الجبل"

ان يجوز ان يكون الجبل استعارة للعهود والاختصاص استعارة للتوفيق بالعهود ترشيح الاستعارة الجبل بانسببه بنسبته فكيف نسم ما ذكره المصنف الاحتمال الثاني وما ذكره الشرح مرارا من كون الترشيح مجازا ويمكن ان يجازي به ما حكم عليه بعدم كونه استعارة ولا جازا اصلا هو لترشيح الكامل وما هو في التكلف وما ذكره المصنف الشق الثاني في ذكره الشرح هو لترشيح النقص المستعمل في التكلف على ان الشرح بوجه لا يخفى ان الترشيح المعروف بذكر الملام المشبه به بعد شموله وقام في ان يعلم ان استعمال الاختصاص في التوفيق بالعهود كما يكون كل من الاختصاص والجبل ترشيح للآخرة يكون كل منهما تجريدا للآخرة الترشيح بالنظر الى اللفظ والتجريد بالنظر الى المعنى المستعمل فيه وقوله "افذه" وجه هذا المصنف لشمول الترشيح لفظ ملام المشبه به المستعمل في ملام المشبه به كلام شرح النجاشي انه لما ظهر منه ان قرينة الاستعارة المكنية التي بها يتم الاقفا تحقق بالطريق المذكور فتتحقق الترشيح الذي هو الجوز بين الاستعارة والتجريد بالطريق الاول في عدم قصر حكمه بذلك الاقتصار على معنى الترشيح باشعار كلامهم بذلك فتقول لا يبعد ان يقال ان قسم الجاز المفرد الى قسمين وسموا القسم الذي علاقته المشبه به استعارة والآخر علاقته غير المشبه به مجازا مرسل في قسم الجاز المركب الى ما علاقته المشبه به والى ما علاقته غير المشبه به وسموا ما علاقته المشبه به بالاستعارة التمثيلية ولم يسموا ما علاقته غير المشبه به باسم يفهم ان يكون ذلك القسم ايضا مجازا مرسل كما في الجاز المفرد وان لم يقرروا بذلك بل كما دبتهم ان يسموا تيمينا لعل مثل هذه التوفيق تسمية القسم الثاني استعارة تمثيلية مع نفي الاستعارة فقط ههنا بحت حيث قال فلا يسمى استعارة ولم يقل فلا يسمى استعارة تمثيلية

وترب من هذا ما ذكره من ان الترشيح لا يكون مجازا او لا يكون استعارة او لا يكون ترشيحا في الحقيقة استعارة او لا يكون تابعة لاستعارة الجبل للعهود

وتريد ما ذكرنا من ان الترشيح لا يكون مجازا او لا يكون استعارة او لا يكون ترشيحا في الحقيقة استعارة او لا يكون تابعة لاستعارة الجبل للعهود

اولاً فلا وجه لخصر الجواز المركب في الاستعارة التمثيلية اقول التمثيلية
 من الشرح والتأليف في عبارة شرح التخصيص ذكر التمثيلية بل عبارة بهذا التخصيص
 الجواز المركب في الاستعارة وتعرفه بما ذكره عدول عن العوالب لا يقال
 لعل الكلام في قول شارح التخصيص الاستعارة للعلماء إشارة الى الاستعارة
 التمثيلية اذ هو المذكور في التخصيص هناك لا نقول وورد شارح التخصيص
 على خصر الجواز المركب في الاستعارة مطلق المنفرد من حصرة في الاستعارة
 مطلق التمثيلية لا على حصرة في الاستعارة المحصورة اعني التمثيلية حيث
 قال في ههنا بحث وهو ان الجواز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
 غير استعارة الى اقسام ذكرها هناك ولعل الشرح زاد قيد التمثيلية
 قول شارح التخصيص اعني ان الاستعارة في الجواز المركب لا يكون الا
 تمثيلية وايضا اعترض شارح التخصيص بانه على عبارة التخصيص
 المفهوم من التخصيص هو في الاستعارة التمثيلية مقصود وان كان في مطلق
 الاستعارة في ثمنه ثم نقول اعترض شارح التخصيص لا يرد على من عرف
 الجواز المركب بمثل تعريف هذا الكتاب بل انما يرد على من عرف
 بتعريف لا يصدق الا على التمثيل لهذا من التخصيص وقد دفع الاعتراض عن
 صاحب التخصيص انه لم يتناول لفظ الاستعارة من الجواز المركب لقلته وقلة
 لفظه في قول لا يجوز ان يظاير جواب عن الاعتراض في
 التخصيص لكن لا يخفى انه لو تم هذا الجواب لا يمكن ان يستنبط منه جوابا على
 نفسه فيما سبق على تعريف الجواز المركب بقوله يصدق على مجموع اختصاص
 بحسب التمهيد فتأمل في الجواب غير من المركبات في الاستعارة
 كلها من قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر به في المفتح وذلك اخرج

من قبيل الكناية كما نص على ايضا في المفتح وكلامنا في الجواز فلا وجه لنقص
 الجواز المركب في الاستعارة بمواد الكناية وورد هذا الجواب بوجه الاول
 ان جواز ارادة المعنى الحقيقي ما خوذ في مفهوم الكناية مع ان البعض يورد
 الاخراج لا على مقتضى الظاهر لا يجوز فيها ارادة المعنى الحقيقي وان في ان
 مقتضى الظاهر ارادة المعاني الحقيقية من الالفاظ فاستعمالها في غير
 يكون اخراجا لا على مقتضى فلو كان ذلك الاخراج باسره من قبيل
 لكان الجوازات كلها كناية بالثالث ان اعترض شارح حق
 على صاحب التخصيص وليس يظهر من شيء من كلامه كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر
 مطلقا من قبيل الكناية بل انما هو في كلام السكاكي بهذا المعنى بوجه الاول
 ما اورده هذا الشرح عند تعريف صاحب الرسالة الجواز المفرد من ان
 جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية انما هو لا يقال الى المعنى المراد لانه في
 ولا يصير لفظه به جواز ولو سلم كون استعمال ذلك المركب جوازيا فلا علم
 الجواز في شيء من اجزائه بل يكون جوازيا من سلبا يعيب تبعيته الجواز المركب
 فان قولك سلب مع حفظ التورية جوازيا من سلبا علمت حفظ التورية
 بتبعيته جعل لفظ الجواز من سلبا عن العلم به من قبيل إطلاق اسم اللازم على لازم
 فان العلم اليقيني باللفظ يستلزم حقيقة في معنى غيرها ما ذكرنا به ان المعنى ما ذكرنا
 عن بعض شيوخنا من سلبا لفظها لتكثير قوايد الشرح فان ما ذكرنا من سلبا في غيرها
 مع ذوايد فلا بد وان لا وجه لجعل اللازم مغيبا عن سلبا وجعل سلبا
 مستند كما باللاحق بل الجادة مطروقة فكذلك في الاول كما في الثاني
 المذكور لفظه ان المراد بالثالث المذكور قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر خروجه
 في كون اجزائه متتابع بان هذا الكلام مستعمل في المتروك بين الاقدم واللاحق

بعبارة المتعاضد في موضع من كلامه في التمهيد اشارة
 المعين ما

ولا يوجد فيه تقديم الركن ما فيه حقيقة فالحق ان يجوز كما يتحقق في المركب من حيث
هو يتحقق في مفرداته في نسبة ارجح الى طرفي الفعل التقديم ونفس الى طرفي ال
والفعل في طرفي حته مرة اخرى بان خبر في طرفي الفاظ المشبه بها على المشبه
استعارة اقول من له ذابغة سليمة في لطف الفاعل الكلام علم ان بساير المردودين
اراك تقدم رجلا في اراك زجج الى طرفي الفعل بل المردود المعنى الحقيقي التقديم والرجل
وكذا الحال في توخر افسر بل الجاز ان يكون في الجمع من حيث الجمع ولو سلم هذه
من قسمة في المثال نجاش عنها المحصول والافعال ههنا تحقق الجاز في المفردات
الاستعارة التمثيلية غير لازم على ما ذهب اليه القوم من كونها حقيقة
او جازا انظر ههنا سوف كلامه والتمثيل لهما ان المردود يكون حقيقة كون جميعها
وكونها مجازا اعم من ان يكون جميعا مجازا او بعضها فم سبق واسطة فافهم
فانه بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها لا يخفى ان كل
هذه العبارة بشعر جبر بان الاستعارة التمثيلية بين المفردين وليس
وجه الاستعارة ان الفاظ ههنا حال قلوبهم حالها المانعة عن قلوب الخ في غيرها
والفاظ ههنا حال قلوب ختم الله عليها التثنية ختم الله ولا يخفى ان كلا منهما مفرد وحده
في المثال المذكور ما ذكره قدس سره حيث قال في قوله ختم الله على قلوبهم ان
جعل المشبه به فيه معنى المصدر الحقيقي الختم والمشبه به حاله في قلوبهم مانعة
من نفوذ الجمع فيها كان طرف التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وان
جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه مانعة عن جبهتين
به والمشبه به هيئة مركبة منتزعة من القلب الى الابد فيه ومنعها مانعة عن الانفصال
في الامور البدئية كان طرف التشبيه مركبين والاستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها
من الفاظ المشبه على معنى واحدة في تعذر تلك الهيئة واعتبارها في الفاظ

منوذة

منوذة مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وليس كذلك استعارة تبعية أصلا
ما تقدم فيها سبق والفايدة في الافتقار على بعض الفاظ الاختصاص في العبارة
وغير محملانه بان جعل مرة على التبعية واخرى على التمثيلية ولو طرح بكل تعينت
التمثيلية الى غير ذلك من التوابع التي ربما اجتكت كل موارد ما اذا فكرت
فيها وان فكل في الآية الى تشبيه قلوبهم بنسب الخنومة وجعل ذكر الختم الذي هو من
توابع المستعار المسكون عنه تمييزا عن غيره اليه كان من قبيل الاستعارة بالكنة
هذه وقد ظهر منه ان طرفي التشبيه على تقدير كون الآية استعارة تمثيلية ليس كذلك
الشرح وقوله محقة او مقدرة حال من قلوب ختم الله عليها اشارة الى انهم
المشبه به وتعميم التشبيه بين الحقيقة والوهم في كلام من طرفي التشبيه
على ما بين في محله ان يكون حقيقيا وان يكون وهميا وكذا وجه التشبيه
ان يكون حقيقيا او وهميا في الطرفين وفي مدعى من طرفي التشبيه
تمثيلية وتمثيلية على سبيل الاستعارة وتمثيلية مطلق من غير تقييد بكونه على سبيل
الاستعارة على في التخييل لا سيما في التمثيل المشبه به ان ارادته
بمعنى مطلق تشبيه فهو كم كيف وقد عرف صاحب التفسير
المركب باللفظ المستعمل في تشبيه بمعنى الاستعارة تشبيه وتشبيه
الحقق تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من عدة امور وقال واعترز تشبيه
عن الاستعارة في المفرد ولا يخفى ان تفسيره في ان المردود بالتمثيل ليس
المفرد عن مطلق التشبيه اذ فانه التشبيه الى التمثيل في تعريف صاحب
التفسير ايضا يشعر بذلك للالزام فاذ في الشيء الى نفسه وان ارادته بمعنى
الذكر كان وجهه منتزعا من متعدد فليس كذا في قوله مع انه لا استعارة بدو
تمثيل قول من رفسان البلاغة انك راكسم مكان من انار الشئ بتمثيل اشارة

الا ان خلف مقال رادش بحال قلوبهم في جانب المشبه اليه
المركبة المنتزعة من القلب الخ الى اوجه ومنها صاحبها
الاستعارة في الامور البدئية وبحال قلوبهم ختم الله عليها
الهيئة المنتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنه صاحب
خبر الاستعارة به كذا لا يخفى ان اضافة الجاز الى القلوب في
الموصوفين يوجب هذا التوجيه نوع اياه فافهم مساهمة

ويكون ان يقال قوله سمي استعارة تمثيلية
توضيحي بان تشبيه الاول في صاحبها الحقيقي
المعهود وهو تشبيه استعارة تمثيلية وقد
يسمى القوم تشبيها او تشبيها بتمثيل على سبيل
الاستعارة فلم يورد لهم مساهمة

عليها هو الظاهر قوله مع انه لا استعارة
به من تشييل مساهمة
اضافة التشبيه الى التشبيه اضافة الاسم الى الخاص كالمفرد
فان التشبيه هو التشبيه الذي هو منتزعا من عدة امور
صاحب التفسير مساهمة

اذا رقت هذه الاستعارة محل انارة فوسان البلاغة الغبار عند عدد
 وركضهم يا و هوو المضي رسوا و هوو سباق الفرس **المنزلة**
 خلاوة البين من شمس الاستعارة بالكنية سواء ازيد بلبين علم
 او المنطق الفصيح المعرب في التفسير بلبين بتي معنى كان بشي في
 طعم مخصوص كالعسل مثلا واستعارة لفظ العسل الموزا اليه بالخلابة
 بالكنية وضايف الخلاوة اليه بخلابة وقوله ذاق رشيح وكذا قوله ولو لم
 الدين ترشيح لو اريد بلبين فن البين ما لو ازيد بالمنطق الفصيح
 ترشيح لا شتر طرف البين بين اللفظ وبين الطعم ويحمل الكلام
 الاستعارة المعربة بوجه غريب ففهم قوله ان يحمل الاستعارة في المركب
 الكافية بحسب ما دى لرى واول المنطق المركب نعم من ان يكون في النوع
 ايضا فيه ويكون في الواقع في جزاءه والمراو بالاستعارة المتعددة الاستعارة
 في اجزاء المركب وقوله ان يمكن ان يحمل الاستعارة التي هو في ما دى
 في المركب على الاستعارات المتعددة وقوله ويجعل معنى الامكان ان
 الاستعارة في المركب بحسب الواقع لاني ما دى المنطق فقط **المنزلة**
 في الكلام ترد في كثر النسخ التي رايته في كلامهم بل في الكلام في نسخة
 الشرح يحتمل ان يراو بالكلام القرآن بوجه نوع ما يبدى على ذلك
 الكيفية من قوله طفرست بعد حين بوقوعها في كلامه متدكاه ويحتمل ان
 يراو كلام البلفا مطلقا فيحمل كلامه متدكاه وغيره واما على النسخ التي رايته
 فالصحيح في كلامهم رجوع الى البلفا فيحمل كلامه متدكاه وغيره ونسخة الاية المذكورة
 قولنا انت تنقذ من النار وما ذكره المحقق النفاذ في في تلك الاية هو انه نزل
 ما دل عليه قوله فمن حق عليه كلمة العذاب **المنزلة** من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا

المنزلة

منزلة وقوله النار في الاخرة على طريقة الاستعارة بالكنية في المركب
 حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه الصلوة والسلام جوده في دعاءهم
 الى الابان منزلة انما فهم من النار والذين ملا باست وقوله لهم النار
 فصارت رتبة على الاول ثم في قول لا يخفى ان الظاهر مما ذكره كون طرفي هذه الاستعارة
 بهذه الالة مفروا مع ان كلا من طرفي الاستعارة التمثيلية بحسب ان يكون
 مركبا في ان احد الطرفين استحقاقهم حال كونهم في الدنيا والاخرة وقوله لهم
 في الاخرة ولا يخفى ان كلا من طرفي هذه الاستعارة الموضوع بالموضع النوعي لنت في ذكر في كنه
 الموضع ان من وضع العام لموضوع الى من ان بلا خط الموضوع كالموضوع له امر
 عام تعدد الموضوع في هذا الموضع الواحد كالموضوع له وسمي هذا الموضع
 نوعيا ويسمى وضع اللفظ المخطط بخصوصه وضع شخصيا سواء كان نوع
 ذلك اللفظ المخطط بخصوصه عام او خاصا بهذا فنقول هيئنة الترتيب
 مثل نسبت الربيع البقل موضوع للتدليس الفاعل على وضع نوعي استعملت
 التدليس الغير الفاعل على مجازا توضيحي ان الهيئنة المخصوصة الشخصية
 الربيع البقل موضوع للتدليس الفاعل على المخصوص الشخصي على الترتيب
 الفاعل على الحقيقة انه ربوا متدكاه وكذا الهيئنة فوكك تمام نهار رزيه
 موضوع للتدليس الفاعل على الشخصي تدليس الصوم بلف على الشخصي الذي
 هو زيدا في غير ذلك من الامثلة بوضع واحد بواسطة المرأة التي هي
 مطلق الهيئنة التدليس الفاعل على انه بشير الى انه توجيه كمر المذكور
 غيرا هو المشهور قول كون ما ذكره المحقق النفاذ في مشير الى انه توجيه كمر
 المذكور في تحصيل وجه له ظاهرا فان قوله لم يبعد بشير الى انه ليس لوجه
 ساقط بالكنية واما كونه غيرا هو المشهور فمن اجل البعد بهيت ما ذكره

ما ذكر في سورة التوبة ان يكون اللفظ المذكور استعارة
 حقيقة كما ذكر في سورة التوبة ان يكون اللفظ المذكور استعارة
 حقيقة كما ذكر في سورة التوبة ان يكون اللفظ المذكور استعارة
 حقيقة كما ذكر في سورة التوبة ان يكون اللفظ المذكور استعارة

ويمكن ان يحلف في الجواز ان مراد بالاستعارة
 الهيئنة الحاصلة من الاستحقاق والتدليس كونه في الدنيا
 ويدخلون النار في الاخرة الهيئنة الحاصلة من الاستحقاق والتدليس

وليس كما يكون معلوم في ذكره بطرف الاشارة لان ما هو المشهور كون ان ثبت
 الراجح البطل من قبيل الجواز العقلي دون اللغوي والقول بكونه من قبيل الجواز
 والاستعانة بالتنبيه صريح في ان هذا توجيه غير ما هو المشهور لان يقال
 قوله غير ما هو المشهور بل في حيز الاشارة بل هو محذور بان الواقع لكن لا يفي
 ان بيان ما هو في غاية البدهية ونهاية الوقوع فليس فيه فائدة يعتد بها
 نحو في اراك تقدم رجلا وتؤخر اخر في شرح التخصيص لا يبعث ان سلبه
 يزيد وقد بلغ ان مردوان بن محمد متوقف في البيعة له كتب الوليد اليه بعد
 فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخر فاذا انك كتب لي هذا فاعتمد على ايمانك
 ثم ان قوله في رد في الاقدام والاجام ظاهري في ان ذلك التردد هو المشبه
 لكن المفهوم من شرح التخصيص وجه شبه حيث قال وجه شبه الاقدام
 تارة والاجام اخر متخرج من عدة امور لان يقال مراد المص هي الاقدام
 والاجام في مخصوص كالب لغة المذكورة ومراد شرح التخصيص مطعوم فافهم
 فانه التحقق الوفي الا على شبر الى ان لقوله في اراك تقدم رجلا وتؤخر اخر
 توجيهها فونقل عن المحقق النفا زاني انه قال في شرحه للفتاح ينبغي ان يكون
 المراد بالرجل خطوة او المرة والذير يقدم رجلا لا يؤخر رجلا اخر بل يؤخر
 تلك الرجل الاولى نعم بخطوة خطوة الى قدم وخطوة الى خلف ويرد عليه
 مع كونه فلا فظا هو من لفظ الرجل غير تام فان الظاهر من التقدم والخلف
 في قوله بخطوة خطوة الى قدم وخطوة الى خلف قدم المرة والمذكور خلفه
 مع ان حاله بخلاف ذلك على ما لا يخفى وايضا المتب ومن قوله تقدم وتؤخر ان
 هناك امر محقق بغيره وبوجهه وذلك لانهم في الخطوة الا ان يكلف لا يخفى على
 غير مكلف وايضا مورد هذا النسخ وكل ما وقع مضر بالمتب ومنه ان يكون

متعلق
 ان يقال ان الوليد فاقه على ايمانك حيث
 انما هو احد
 مشبه واحد
 متعلق

متعلق التقديم وان خبر شيئا واحدا ولا كذا لك الامر في الخطوتين وقد يقال ان
 على معنى التحقيق كمن لا يتعلق بالرجل شيئا فاعلم مضى ولما يتعلق بها او لا متعلق
 بهذا الاعتبار كانها رجل اخرى اقول بحصول التباين ولو اعتبرا في الرجل شيئا ما
 المتب ومن النسخ من كون متعلق التقديم وان خبر شيئا واحدا ولعله جليل
 كهم ان تحقيقه هو الوفي الا على قوله ولا نجد في صدر بعد الصدر كمن ان يكون المراد
 الصدر في الموضعين القلب لا نجد في ذهن بعد ذهن ويجوز ان يكون المراد في
 الموضعين صدر العبد وراسه في لا نجد في صدور صدر صدر وعلى في تقدم
 بجهنم ان يكون الصدر ان في اشارة الى نفسه لفظ بجهنم ان يكون صبغة خطا
 وان يكون صبغة نعم قوله لانه لا بد للاتفاق من فاعل متعد وهذا مكن الدال
 على التعد ولا يزم ان يكون صبغة جمع فان اسم الجنس في تعدد وبعث صدره
 على الامور المتعددة نعم ان في الكلمة لوجوده كنهها لا يبا في الجنسية فانها لوجوده
 الجنسية لا لوجوده الشخصية على ما قيل ولا يبا وان كانت لوجوده الشخصية كنهها
 الوجود الشخصية ليست لدلالة على انه لا يجوز ان يرد به لك اللفظ التعدد
 لعل في هذا الجنس مشروطة بوحدة الشخصية من حيث انها اوله حتى لا يخرج
 جعل كنهين معا في هذا المفهوم وهذا لا يبا في الكثرة التي ليست فيها الجنس
 على ما يقتضيه بعض المحققين وفي كون است والاتفاق الى الكلمات مجزئ
 لا يخفى ان المراد بالكلمات الاراد بوجه قوله ان شرح المحقق للتخصيص قد انفقت
 ان في مثل قولنا انما النسبة نسبت بطلان استعارة بالكنية ولا يخفى ان
 الاتفاق لا راد حقيقي لا مجزئ ووجوب كون فاعل الاتفاق وان شعور تحمل
 قوله المراد بالمشبه ما لو اني بالمشبه كان شبهها اقول بهذا التوجيه بما يوجب
 اليه لو كان المراد بالمشبه الاصطلاحي اما لو كان المراد به المشبه اللغوي فلا ادل على

الذي
 في هذه الاشارة لطيفة وطاردة فان النفس على تقدير ان يرد
 يجعل عبارة عن النفس على تقدير ان يرد صدره على
 يجعل معنى الذات والنفس يطلق على كلا المعنيين

الظواهر الاتقان في محو الاصل والوفاي
 على ما يظهر من كتب اللغة

مبحث العقد الثاني

انه يصدق على طرفي الاستعارة مقدره او مكنية المنه والربحية بالمعنى اللغوي على
عند الرجوع الى كتب الفن في مباحث التشبيه والابتن في ذكرنا ذكر الاركان في قوله
ولم يصرح بشئ من اركان التشبيه سوى التشبيه لان الاركان كما يكون للتشبيه
يكون للتشبيه اللغوي بل كل تشبيه اصطلاحى تشبيه لغوي ولو سلم ان المراد
الاصطلاحى دون اللغوي فاول موضع بهذا التوجيه قوله في التشبيه قوله ان
التشبيه ان يقال ان شارب بقوله المراد بالتشبيه الى توجيه الموضع الثلثة لكن الكلام
بعد لا يخرج عن شئ في فهمه والشرط المذكور في قوله في توجيه بقوله يريد به ان قوله اذا
امر بما هو من تصحيح شئ من اركان التشبيه سوى التشبيه دل عليه ذكر ما يخص التشبيه
بمنزلة التعريف للاستعارة بالكنية فانها ليست بمنزلة تعريفها ومن عادة
التعريف ان يدخل في بعض اقسامه ما لم يكن من افراد التعريف فخرج خبر التعريف
فما دخل في جواب من تشبيه غير في الجزء الاول من التعريف اعني شرط المذكور
مع انه ليس من افراد التعريف اعني الاستعارة بالكنية في وجوب اقسامه
من التعريف فوجه بقوله في قوله لا يشمل من يفتضون انه اعتراف على التعريف
المستند بعدم اليه فانه قوله لا يفتضون غير قوله ان يفتض البطل العمد
استعارة بالكنية مع عدم صدق التعريف المستند من الكلام لها عليه بل المذكور
والمراد بالكلف المذكور بقوله الان يكلف آه ما اشار اليه فيما سبق بقوله ويكون ترجيح
بجذره ان يعبر عن ملائم الاستعارة بلفظ موضوع الكلام المستعارة على اللفظ المستعارة
للمتعلق على التشبيه قوله مراده ودل عليه ذكر ما يخص التشبيه به على وجه تشبيه
على تصحيح في العقد الثالث ولعل هذا قال فلا وليه ولم يقل الصواب لا يقال التعريف
المستند من هذا الكلام للاستعارة بالكنية يصدق على التشبيه المبرمج الذي
خالف التشبيه به واداه التشبيه لوجه تشبيه لم يذكر في الاشارة الى يصدق

سكن يفتض خبر قوله ان يفتض البطل العمد
انما هو في تشبيه الامر في الاستعارة بالكنية
في جواب سؤال عن التشبيه مع شئ في جوابه

وهو في معنى من اللفظ في التشبيه
انه لا يصدق في تشبيه بغير الاشارة
سكن

بمنه

هنا كالتشبيه بشئ مع عدم التصرح بشئ من اركان التشبيه الدلالة عليه
التشبيه به فان التشبيه المبرمج هو ما يذكر معه ما يخص التشبيه به مع ان التشبيه
لا يدخل تحت المجاز فضلا عن دخول تحت الاستعارة فضلا عن الاستعارة بالكنية
لانا نقول قد صرح الشارح المحقق بتجديد حذف التشبيه به في التشبيه غير جازي
بما حذف ما عدا من الامور الثلاثة اعني بمعنى اختلفت كما هم لعل لم يقبل معنى
اختلفت اقوالهم مع انه الموافق لقوله قبل ذلك في اختلفت اقوالهم للاستعارة الى
ان الانسب بقول المعنى اختلفت كلمة القوم كمن اصطلحبت كما هم ولا يشترط
الى ان المراد بالكلمات والاقوال في الموضعين واحد وفي كل شئ يظهر عند ذى بالمر
الامين يبين قوله ولتعرض له ان شئ يبين وجه قوله ولتعرض لها في ثلث
قرايد اي وجه مضمون ذلك القول اعني التعريف لها في ثلث قرايد لا ازيد ولا
انقص قول يمكن ان يقال ان قصر على اصطربت اقوالهم ولم يقبل في ثلث لافعال
قول رابع حتى نقل سبب المحققين قدس سره في تاشبه شرح النجاشي في الشرح
انه قال في شرح الكشاف في قوله تعالى ولا يفتضون غيره قد فهم بعض الناس خبر
في هذا الكتاب في الكشاف في الاستعارة بالكنية في تشبيه التشبيه
انظار ما هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمكنية
هذا قال قدس سره في بيانه يعني ان ذلك البعض فهم من الكشاف معنى اخر غير
الثلثة وحدث بذلك في الاستعارة بالكنية قوله لا يعانم قال قدس سره
ولعمري ان نسبة هذا الفهم الى البعض المذكور هو عظيم لم يشأ الا عن فوط غفلة
ثم طول الكلام وساق الى حيث شئت ان شئت الاطلاع فاجع اليه يقال
ما ذكرته من كون عدم التعريف لاحتمال قول رابع في ذكر كلف الا قوله
في ثلث قرايد في كل قريضة قول لانا نقول يجوز ان يكون لا انقصا عنه وذكر

الثقة لانها المشهورة والقول الرابع قد استنبط العلامة الفتاوى من كلام بعض
شرح الكفاية في ذلك الاستنباط قدس سره على ما اشرنا اليه في باب
السفك نقض على ما ذكره من ههنا سلف حكم الشرح المحقق للشيخ في بعض
من كلام السلف حيث ومحصل ذلك يرجع الى ثمة اقوال جديدة ما يفهم من كلام
القدماء ان في ما ذهب اليه السكاكي من ان لا يكون له ما اوردوه المصطلح لان يقال ان
كونه من ههنا سلف الصريح في الفهم عن عبارة التفسير حتى ان الشرح المحقق
للتحقيق في موضع اخر بعد نقل كلام الكفاية في الاستعارة الواقعة في نقضون
عمره قد قال وهو صريح في ان الاستعارة بالكفاية به هو المشبه بالمترد
صريح المرفوز اليه بذكر لوازمه نقض يكون من ههنا سلف في ان الاستعارة
بالكفاية به لا يخفى ان هذه القول في موضع التعريف للاستعارة بالكفاية به على ما
التفسير فينبغي ان يرد بالاستعارة الاولى المعنى المصطلح بالاستعارة في المعنى
اللفظي المستعار لئلا يكون التعريف دوريا لكن لا يخفى ان هذه التوجيهات
لو كان المستعار بالكفاية به من مصطلحهم وذلك غير ظاهر في الظاهر ان مصطلحهم
الاستعارة بالكفاية به والاستعارة المكنية وبه يشعر اشعارا بقول المص
وح وجه تسميتها استعارة بالكفاية او مكنية ظاهر قوله وذكر اللازم قرينة
على قصده كون ذكر اللازم قرينة قصده على تقدير استعمال اللازم في موضع ظاهر
واما على تقدير استعماله في غير ما وضع له في ملائم المشبه الموهوم كما ذهب اليه
السكاكي في جميع مواد قرينة المكنية على ما هو المشهور عنه واستعرف في هذه
القياسات استدلوا او المحقق كما ذهب اليه صاحب الكفاية في بعض مواد ما ينزل
ينقصون عمره في غير ما هو في ان الاسم هو المخرج اقول في بزم على المص
بعض افراد العلم في غير موضع جواز حذفه على لا يخفى على من له نحوه في ذلك

انما هذا التوجيه الذي وضعه الشافعي في كلام
ساجد التحقيق ما قدم منه

والصحيح ان يتكلم في الاستعارة
والا حتم لا على نحو ما سيجي في الشرح

قد سبق في هذا المعنى في الفقه
في بحث الشرح في ذلك

في المصطلح لا في اللفظ
على ما ذكره في كلامه
لا يخاد

لا يخاد في اللغة الظاهر ان مراده ان كذا لا يتجاوز في تسمية شئ من الجزئين عن
الى الاصطلاح بل يحصل وجه تسميتها استعارة ايضا الاستعارة بالمعنى اللغوي
من غير ذي الشعور كما معنى الحقيقي فيما نحن فيه غير ظاهر ويحتمل ان لا يعيد اللفظ
ان يكون معنى قوله ولكن لا يتجاوز اللغة ان كذا لا يتجاوز الى اللغة من الاصطلاح
في تسمية شئ من الجزئين بان يكون اللغة منصوب بنزع الخافض يكون وجه التسمية
ايضا المعنى الاصطلاح المكنية ويكون اشارة الى ما سياتي من حقيقة الرابع في
الاستعارة بالكفاية او الى ذكره بعض حاشي الكفاية بناء على ما عليه
كلام الشرح المحقق للشيخ في شرحه لكفاية ما سلفنا في هذا الاصل
لا بد في كون كلامنا في تسمية الاستعارة بالكفاية على ما ذهب اليه سلفنا
في نفسه بعيدا ولعل الجميع ما ذكرنا امره ان لا يكون لفظه او اجمع
انواع الاستعارة مكنية او مصرفة حقيقية او تجيلية اقول فيه بحث في تجيلية
عند السلف لفظ المشبه به بل هو ثابت ملائم المشبه به
ويمكن ان يتكلم لفظه بان المراد بقوله ان الاستعارة في اوجب الضبط
ان ما يصدق عليه تعريف الاستعارة في اقرب الى الضبط ولا يخفى
ان تجيلية السلف لا يصدق عليها تعريف الاستعارة وان سموها
استعارة لكن يرد عليهم ان الاستعارة بالكفاية على ما ذهب اليه السكاكي
لا يصدق عليها تعريف الاستعارة على ما سبق في المصطلح لا الى غير
ولو حتى لا اى لا الى غيره من المذاهب المشهورة في الاستعارة بالكفاية
لئلا ينافي قوله ولو حتى لا اذ الظاهر ان مراده ولو كان ذلك بالية من محتمل
كلامه لا من منصوصاته يؤيده قول الشرح المحقق للشيخ بعد نقل من ذهب
السلف في هذا المصطلح كذا في قوله تعالى الذي ينقضون عهد

فقد كان المراد بغيره مطلقا مضافا وتتم من المذهب المشهور ثم لم يتم قوله ولو قلنا
 بناء على ذكرنا من معناه اذ غاية الامر ان لا يحتمل كلامه غير مذهب السلف
 من المذهب المشهور ولا يترتب منه ان لا يحتمل معنى اخر ويكون ذلك المعنى
 المختار عنده في الاستعارة بالكتابة بهذا وقد ظهر منه ان قوله ولو قلنا لا
 يذهب ويحتمل ان يكون قوله ولو قلنا لا متعلق بقوله لا الى غيره بمعنى لو
 عدم ذلك بالي غير من محتملات كلامه لا مدلول لا قطعا لكلامه ولا يظهر من
 المجموع احتمال التعلق بالمجموع فانهم لم يجمعوا وكثير من كلام السكاكي يميل الى ان مذهب
 هذا لا يخفى ان المذهب ومن هذا الكلام ان ليس في كلام السكاكي ما هو مخرج في ان
 هذا مع ان المحقق النفق زاني قال في شرح التلخيص قد صرح السكاكي بان الاستعارة لا
 بالكتابة في هو المشبه بالمتروك الا ان يختلف ويقال يجوز ان يكون ذلك القول
 منه منبيا على مذهب السلف لانه مذهب **قوله** وصرف عبارة الالبية
 من عبارة الالبية عن ذلك ما نقل عنه انه صرح في اوجز الاستعارة
 التبعيية بان البنية استعارة بالكتابة عن السبع وان الحال نطق
 الى ان كذا استعارة بالكتابة عن المشكك الى غير ذلك من الامثلة ومنها
 ما نقل عنه انه قال في اوجز فصل الجواز العقلي ان السبع استعارة بالكتابة
 عن الفاعل الحقيقي ومنها ما نقل عنه انه في تفسير قوله تعالى قبل يا ارض ابلغي
 ما ذكر ان الماء استعارة للغذاء استعارة بالكتابة في تشبيهها بالغذاء
 ولا خفاء في ان جميع ما ذكرنا يدل على ان المستعارة بالكتابة في لغة لفظ
 المشبه الا ان السارح المحقق للتلخيص صرح في هذه العبارة عن طريق
 وان كتب عند المضاف فيها وفي اثباتها حيث قال وجه التوفيق بين هذه
 العبارات وبين ما صرح فيه بان الاستعارة بالكتابة في لفظ المشبه بالمتروك

عبارة السكاكي على ما ذكره قدس سره هكذا ويستحق
 المشبه به سواء كان المذكور والتركيب مستعاراً
 واسم مستعاراً والمثبه مستعاراً له

ان يحل هذه العبارات على هذه المضاف الى ذكر البنية استعارة بالكتابة
 على ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدر تر ولا يخفى ان كون ذكر البنية استعارة
 بالكتابة بالمعنى المصدر تر يدل على كون لفظة البنية مستعارة بالمعنى الاخر
 للاستعارة فكيف التوفيق المذكور كذا اذ عليه الشريف قدس سره
 لكن الحق ان عبارة تظهر في كون مذهب ما هو المشهور من مذهب ان اراد
 ان كلام من عبارة تظهر في ذلك فهو مذهبهم وسند ذكره في مذهبهم
 وان اراد ان بعض عبارة تظهر في ذلك فهو مذهبهم لكن بعض عبارة على
 ما ذكرنا انك تظهر في خلاف ذلك يمكن ان يقال مراده ان مجموع عبارة
 من حيث المجموع تظهر في ذلك على ان اكثر عبارة تظهر كمن لا يخفى ان الاول
 ان يقال لكن الحق ان اكثر عبارة تظهر في كون مذهب ما هو مشهور **قوله** يشعظ كل
 السكاكي بانها اي الاستعارة بالكتابة لا يظهر وجه تغيير المعنى لاسلوب من المصنف
 بالكتابة الى الاستعارة نعم له وجه ظاهر فيها ذكر في الفريدة التي لنته فان الاستعارة
 بالكتابة كما تطلق على اللفظ المستعارة تطلق على المعنى المصدر تر بخلاف الاستعارة
 بالكتابة في فانه لا يكون الا اللفظ المستعارة والاستعارة بالمعنى المصدر تر
 في الجملة مع التشبيه المذكور في تلك الفريدة وان لم يصح في ذلك التشبيه
 بالمعنى المصدر تر ايضا بخلاف المستعار فانه في غاية البعد عنه ثم قول وبانه
 التوفيق يمكن ان يقال وجه العدول في الفريدة التي لنته وكذا التي لنته من المصنف
 الى الاستعارة ان الاظهر في هذا القسم من الاستعارة لفظ الاستعارة بالكتابة
 دون المستعار بالكتابة الا انه لما لم يكن الاستعارة بالكتابة على مذهب السلف
 لفظ حقيقيا بل مكتبا لم يبعد ان يتوهم عند ذكر الاستعارة دون المستعار
 ان الاستعارة بالكتابة في عندهم ليس بالمعنى المصدر تر دون اللفظ المستعار

وذكرنا في التلخيص في السؤال الرابع جوابه
 في قول المصنف يشعظ كل

في التلخيص في السؤال الرابع جوابه

اذ لا لفظ حقيقة بينك على من هبهم على ان يكون قول لفظ المشبه به على حذف
 اي ذكر لفظ المشبه به في القالب على خطه فعدل عما هو المشهور في لفظ الاستعارة
 الى لفظ المستعار لدفع هذا التوهم في حفظه فان من مهمات الغيب ^{في} ^{اللفظ} ^{الاستعارة}
 ظهور وجه كونها استعارة بريد تسليم ظهور الوجه على تقدير استعمال لفظ المشبه
 المشبه به كما ذكره المص فلا يرد ان المص سيرة تكون استعارة مستعملة في اللفظ
 وهو نفس تارة المذكور بان شبهة لم يحتمل رفعه احد لاقبال دعواه ظهور
 مبني على رفع الابرار المذكور بقوله ونحن دفعا ما اه لاننا نقول لا يخفى ان دفعه
 لو لم فانا نتم شكك فام فكيف تدعي معه ظهور وجه كونها استعارة ^{في} ^{اللفظ} ^{الاستعارة}
 فمنها استعارة بالكنية لا يخفى ان الرد المذكور لو لم فانا يظهر في امثال لفظت
 الى امثال الاستعارة التبعية التي في بنيتها لفظية واما في التبعية التي في بنيتها
 كما في قول قس زيدا عمر مع العلم به لم يقع من زيدا الا ضرب شد بدعي ^{في} ^{اللفظ} ^{الاستعارة}
 ذلك في القرينة هذا ليس عدم وقوع القس ووقوع الضرب ^{في} ^{اللفظ} ^{الاستعارة}
 وهذه لا تصلح لان تجعل استعارة بالكنية ^{في} ^{اللفظ} ^{الاستعارة} ونحن دفعا ما في رسالت
 المعمولة بالفارسية لفظ غنة هنا خاشية فارسية وهي هذه وازين اشكال
 جواب كفته اندك از منيت مراد موت است بدعوى انكم از كمال
 مشبهه عين سبع شدة ومعنى كفته سكاك مراد از مشبه به است
 سبع است است است مراد از مشبه به دعائي است نه مشبه
 حقيقى و برين جواب اعتراض كرده اند كه برين نقد بر منية در غير موضوع
 مستعمل باشد زيرا كه بانكه دعوى كنند كه مرگ عين سبع شدة از
 موضوع له بدون بيرون زود و چون منية در غير موضوع له مستعمل باشد
 بانكه دعوى كنند كه مرگ عين سبع شدة از موضوع له بدون بيرون زود و چون

منية در غير موضوع له باشد مجاز باشد پس استعارة نباشد و تقاسم
 باستعارة بالكنية واستعارة مقترنة صحيح نباشد و اين اشكال انما
 در ميدان اوكبا و قول ابن فن مانه و بهيج مبارز جو و طبيعت را در ميدان
 دفع او زنده و دفع دوى ممكن است بانكه سكاكى مى باشد برك بران رفته
 باشد كه منيت موت موصوف است بمنتهى بودن با سبع
 معنى نسبت اظهار المنية بفلان آن باشد كه خنهای مرگ كه با سبع
 متحد است بفلان ببيد و شك نسبت كه موصوف با نجا
 غير موضوع له است كه موت مجرد است از سكاكى بحت و نجا
 كه در لاسم كه مراد از منيت مرگ موصوف با نجا و با سبع باشد
 مى باشد برك و مرگ باشد و نجا وان اضافت با نجا و نهم شود
 اين بحت چندان مضرب است چه برك و بران رفته مجمل لفظيت بركى
 از دو احتمال او بنا بر انكه در نظر او آن احتمال ترجيح بافته و سخن با دوى
 در ترجيح است نه انكه تقسيم او صورت عقلى در دانه و لو سلم
 المراد بالمنية الموت المتحد مع السبع لانهم ان المنتهح لم تستعمل نجا و دفع له
 اذ الموت المتحد مع السبع ليس الا حقيقة الموت و ما تهينه مجاز مع ذلك
 كونه موضوعا كذا ذكره قدس سره في حاشية شرح التلخيص فعلم ان قوله
 بحت چندان مضرب است ليس كما ينبغي ^{قوله} اذ الاستعارة خنده مطلقا
 قسم الجازى سواء كانت كنية او مقترنة بحقيقة او تخيلية بخلاف سائر
 المذاهب فان التخيلية خنده مع حقيقة و با نجا لا تظهر له بالنسبة اقول
 ما ذكره غير ظاهرا فضلا عن كونه اظهر فان عادتهم انهم يقولون لزم فلانا
 القول بالامر الفلانى اذ الم يقين في نفس الامر كمن لزمه ذلك من حيث لا يدري

از انجا که ادعای لا حقیقی علیه اما مقرب به اول اللفظ ملکه

لا يراد في ما ذكره من هذا النظام في تركب الجسم حيث في البيت قال الخ
 من اجزاء لا يتجزئ غير متناهية فقال بعض المحققين ان نسب النظام ليس به
 بل منه هبة تركب الاجسام من الالوان والافئود والطبوع وغير ذلك
 الا ما نسب اليه من حيث لا يدرك في خواصه ذكره هنا كقول قول المص
 فلو لم نقول بنا على ذكرنا يدل على عدم قوله بالاستعارة التبعية الا
 لزمه من حيث لا يدرك ولو كان قوله والاستعارة معطوف على فطقت
 لزم ان يكون القول بالاستعارة تبعية صادرا عنه عن قصد لا لازما
 من حيث لا يدرك على لا يخفى على من ذاق حلاوة الكلام **قوله** لا يمكن
 الاستعارة التخييلية بهذا انما يتم على من عدا صاحب الفسك واثابه
 فلا لانه قد جعل قرينة الكيفية الحقيقية لا تخيلية فلا يلزم من قبله
 الاستغناء عن اعتبار التبعية في الفاية اي على وجه الكمال اشارة
 الى ان تخيلية القوم ايضا استعارة وان كان ذلك في ويل ونوح
 على سبيل المثال فيتم ان يكون معنى قوله في الفاية في الجملة اشارة الى ان
 كون تخيلية القوم استعارة لكونه منسب على التكلف والتويل في حكم القوم
 ووجه لا وجه لتسميتها استعارة اذ على هو المشهور من معنى الاستعارة
 فظا ههنا في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بعدا في التسمية
 واما على المعنى المصدر فلان المعنى المصدر ترابها هو الاستعمال المذكور
 ولا يخفى ان التسمية ليس عين ذلك الاستعمال وان كان ذلك الاستعمال
 منسب على التسمية وقد يقال انما سمي استعارة بناء على انه شبيه
 في صفة وهي دعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بقول ويمكن ان يقال
 انما سمي استعارة لكونه منسبا بالمعنيين فيكون من تسمية السبب

قوله فان مبنى الرواية
 مفيد ان احد ما ان مبنى
 التبعية ان كانت عليه
 ان مبنى الرواية على
 مكان عليه

في القوم والاشياء
 راجع الى ما في

بلسم

بسم المسبب لاقبال كل من الوجهين المذكورين في المصحة باق مع انه لا سمي
 التشبيه فيها استعارة بالكنية لانه لا نقول وجه التسمية لا يستلزمها
 ان وروده لا يضر في نحن فيلان الكلام مع المصحة دعواه عدم تحقيق وجه
 لتسميتها استعارة وان كان كونها كناية غير مخفي في العبارة لانه
 لا يخفى على من لا يلفظ قول من وجوده فنعف هذا المذهب كون
 الاستعارة كناية مشتركة بين الكنية والمصحة فان التشبيه فيهما
 مراد اليه المقترح به على لا يخفى فاية الامران التشبيه الكيفية مراد اليه
 بالقرينة التي هي ملائم المشبه به في المصحة بالقرينة التي هي ملائم
 فيخرج الى ما ذكرنا من ان وجه التسمية لا يستلزمها اذ وجه القيا
 اه لا يخفى ان هذا بنا في ما سبق منه من عدم شمول البيان الذي في
 به المصحة اول العقد للاستعارة بالكنية على كذا هيب الخ في الدلالة
 بذكر ما يحق المشبه به على اللفظ المستعار المشبه به لا على التشبيه
 بما لا يليق بما قل فضلا عن فاضل فانهم قلنا تحقيق رابع قول الخ
 التحقيق المذكور لو لم يكن تطبيقه هيب السكاكي عليه لاني التخييلية
 يمكن ان يقال مراده بقوله المنية استعارة بالكنية عن سبع ان المنية
 للسبع مكنية كناية عن تحقق الموت بلا ريب اي كناية عن مجموع الكلام
 ثم انما مراد الكناية في الاطلاقية والكلام من قبيل ذكر المذموم واردة
 اللازم فان تشبيه السبع بغيره بالتحقق يستلزم بحسب العادة التحقيق
 الموت هذا ويرد عليه انه اعتبر وافي الكناية به عدم كون قرينتها مائة
 غير ارادة المعنى الموضوع له وفي تحقق ذلك في جميع مواد الاستعارة
 نظر لا يخفى عند في تأمل وانما قلنا ان في التخييلية لان اللفظ الذي في

سمي ولو كان التشبيه
 استعارة فانه في
 في المصحة او التسمية
 وجه التشبيه في المشبه
 لا يصح ما به مستحسن

عبارة عن الخيلية عند السكاكي مستعملة في هذا التحقيق في الموضوع بل لا يجوز
 في استدلالاته ايضا بخلاف مذهب السكاكي فان الاظهار عند مستعملة في الاستدلال
 الوهمية على هو المشهور من مذهبه وانما قلنا لو لم فان حصول معنى في جميع
 الاستدلال بالكنية لا يصح لان يكون الكلام كنهية عنه كما في تشبيهه بالظن
 بقولنا غير ظاهري ووجه تسميتهما استعارة بالكنية في غاية الوضوح
 اقول لا يخفى ان الظاهر من سوق كلامهم ان يكون الكنية في نفس الاستدلال
 وما هو المستعار لا في جميع الكلام والكنية بذلك الوجه غير متحقق في التحقيق
 الرابع لكن لا يخفى على من انصف انه لا يجب لفتنة التسمية ان يكون الكنية بذلك
 الوجه ثم ان التحقيق المذكور في مجرد الكنية دون الاستعارة يخرج مذهب
 السلف قد اشترى اليه في سبق وكذا يخرج مذهب الخطيب لا يهتبه
 في ان المشبه يريد ان المشبه صورة الاستعارة بالكنية من حيث انها
 بالكنية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به وبه يدفع ما يتوهم من المناقاة بين هذا
 الكلام وبين ما يستفاد من قوله يجوز ان يشبه شي بامرئ ويستعمل لفظ احدهما
 اه وجه المناقاة ان المراد بصورة الاستعارة بالكنية المادة التي تحقق
 فيها الاستعارة بالكنية وقد صرح بان المادة التي تشبه فيها شيء من غير
 واستعمل لفظ احدهما في ذلك الشيء ونسبته من لوازم الاخر كما في
 الالية المذكورة هي مادة الاستعارة بالكنية مع ان المشبه فيها مذكورا
 بلفظ المشبه به فتحقق المناقاة بين قول كلامه اذ هو ووجه الدفع اعتبار
 الجسمية المذكورة وحاصل الكلام ان المشبه من حيث انه مشبه بالاستعارة
 بالكنية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به فلا ينافي كونه مذكورا بلفظ المشبه
 من حيث انه مشبه بالاستعارة المقترنة وفيه بحث المفهوم من كلام

هنا ومن كلامه في حاشية شرح النجاشي من كلام غيره في كتب الفن ان الاستدلال
 بالكنية لا يقتضي ذكر المشبه مطلقا سواء كان بلفظ او بلفظ المشبه به لكن بشرط ان
 المشبه به هنا كنهية او واحد من ذلك المتعدد وترك موزا اليه بان
 لوازمه تشبه فكيف يتأني اعني الجسمية المذكورة فانهم ان كنت جسمية
 فافادتها اقله ليس بالجميع لا يخفى ان المعنى جعل اللب اس استعارة حقيقة
 لكن الظاهر من قول من ان الضمان الاستعارة عقلية لا حسية ان جعل
 اضافة الاثر الى الضرر بانية وان جودت لامية فيحصل ان يكون الاستدلال
 حسية بان يراد بالضرر ما ينسب من ارتفاع اللون وتغيره وزمانه
 هيئته الى الاضمار من انشأ رصا حكيما في حيث نقل عنه في شرح
 النجاشي قال شبه ما غشي الانسان والتبس من بعض المواد باللبس
 لا شئنا على اللباس هذا والحادث الغشي تشبيه يحصل ان يراد بالضرر
 من الجميع فتكون عقلية وان يراد ارتفاع اللون وزمانه الهيئته فتكون
 حسية كذا في شرح النجاشي ونقل في شرح النجاشي عن السكاكي انه قال المفهوم
 من كلام صاحبنا ان الظاهر ان اللب اس استعارة تخيلية لا حقيقية وان
 كان يحصل عند ان يحصل التحقيق بان يستدل لما بلاسه عند جوده من ارتفاع
 اللون وتغيره وزمانه هيئته ورد عليه شارح المحقق بان نقل عن السكاكي
 مما مر انما اقول من المعنى حاشية شرح النجاشي الخيلية في العبارة المتقدمة
 عن السكاكي على تخيلية السكاكي دون السلف في الاستعارة بالكنية
 حيث قال في بيان قول السكاكي ان اللباس استعارة تخيلية بان
 يشبه الخوج في التاثير باللبس الضار الفاصد للثياب لغيره في غير محل
 صورة وهمية شبيهة باللباس يطبق عليها اسمها كما هو معنى النجاشي

انهم اذا كان جعل قولهم كان في صورة الاستدلال
 المقصود من ذلك جعل قولهم كان في صورة الاستدلال
 المشبه به في كنهية من كلامه في الاستدلال
 بان لا يثبت المشبه به من كلامه في الاستدلال
 وفيد ان المقصود من كلامه في الاستدلال
 كنهية من كلامه في الاستدلال
 اراد بالمقصد في قوله كان في صورة الاستدلال
 الغير المقصود بالكنية مشكوكا في
 الاستعارة الحسية والعقلية فبيان التحقيق
 لانه ان تحقق اي ما استعملت في
 فحسنة كما في رتبة استدلاله وان تحقق
 عقلا فعقلية كما في رتبة استدلاله وان تحقق
 امدن الحق في رتبة استدلاله

على منه السكك في هذا ومنه ذلك في بعض صهي الجواشي على شرح النجاشي
من تقريره قدس سره في حاشية شرح النجاشي على النجاشي في العبارة المتقولة غير
السكاكي على تخيلية التسلف حيث قال عنه نقل الشارح تلك العبارة قبل
الحمل على النجاشي وكيف جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجمع اذا شبه حمل
ضار مجدي فيما هو بصدده من الضر فلا بد ان يثبت له من لوازمه ما لا يدخل
في الاضداد بهذا فنقول حتى يظهر لك الظاهر فعلى هو الظاهر من عبارة
قدس سره ينبغي ان يكون مراد السكاكي بالاصحى علم البيان التسلف
ويؤيد هذا رد الشارح على السكاكي بان نقل عن الكف اذا لا يظهر وجه
لرد المذكور الا ان صاحب الكف من الاصحى مع عدم حمل اللبس
على تخيلية بل على الحقيقية وعلى ذكره المصنف حاشية شرح النجاشي
ان يكون مراد السكاكي بالاصحى من كان من علم البيان على يد منبه
تخيلية الاستعارة بالكنية ويؤيد كونه مراده بالتخيلية تخيلية في
بالكنية دون التخيلية التسلف كون المراد بالاصحى متوقفة في التخيلية
الظاهر من قول ان اللبس استعارة تخيلية الحمل على معنى بصدق عليه
الاستعارة التخيلية فاستعارة تسلف نقل عن بعض شروح المفتاح في جواز
ان يكون اللبس متقي على نحو قوله تعالى واتا من خاف مقام ربه وفيه بعد
عن غلب الظاهر البيان **قوله** بل قال الشارح المحقق في شرح النجاشي
اضر عن عدم العثور على الاختلاف الاستدلال على عدم وقوعه ذكره
الشارح المحقق كذا في دلالة ما ذكره الشارح المحقق على عدم وقوعه حيث
اذ لا يلزم جريان الاستعارة في لاي من كلام بعض القوم حتى يثبت عدم
الاختلاف بل يجوز ان يكون لا يجازي من كلام بعض القوم يؤيده قول الشارح

هذا هو المراد بالاصحى من علم البيان على يد منبه
تخيلية الاستعارة بالكنية ويؤيد كونه مراده بالتخيلية تخيلية في
بالكنية دون التخيلية التسلف كون المراد بالاصحى متوقفة في التخيلية

المحقق بعد ذكر الاستعارة بن كذا في الكف **قوله** فصحى على منه الاستعارة
فيه لطافة وشارة الى عدم صحة على منه السكاكي فهو اشارة الى جعل
مدار الصحة وعدمها الاستعارة الشعرية وظاهر ان الاستعارة الشعرية
من المستعارة غير صحيحة واما الاشارة الى عدم صحة على منه السكاكي في ظاهر
قوله **قوله** بمعنى ظفر كل سبع وهو آه هكذا في القاموس الظاهر ان
الى ما اشترك الخلب بين بعضين احدى ظفر السبع طير كان او ماشية ونها
ظفر الطير القاصد وقوله والظفر لما لا يصيد يريد به انه على المعنى الثاني للخلب
لا يطلق الخلب على ما لا يصيد من الطير بل يطلق عليه الظفر كما يطلق على
بصيدة وليس المعنى على ان الظفر لا يطلق على بصيدة على يوهمة العبارة او
الظاهر من كتب اللغة بل من نفس القاموس ان الظفر عام ثلاث في سبع
الك والظاهر القاصد وغير القاصد **قوله** بعم البيان آه ان اراد ان هذا
البيان لاجل كل واحد من الترشيح والتخيلية وليس مقصوده بهذا البيان
التخيلية فقط على ما يشعر بقوله وايضا لا يصح على عموم قوله ويسمونه استعارة
تخيلية فهو من مقصوده التخيلية فقط غاية الامر ان الامر الذي ثبت
لشبهه من خواص المشبه به عام لترشيح والتخيل كقول ويستمنونه استعارة
تخيلية قرينة واضحة على ان مراده بذلك الامر ما يتم به الاستعارة وكذا
ما ذكره في الفريدة الثانية والثالثة قرينة عليه فافهم وان اراد البيان
بحسب مظهر عام وان لم يكن العموم مراد له فهو كقول لا ضرر فليقيم
القرينة على المراد وعلى الشق الاول من التزديد يكون قوله فيجب تخصيص الامر
اد متفرعا على قوله وايضا لا يصح و يكون المراد بالامر ما يكون ضمير
يسمونه عبارة عنه الى يجب تخصيص ذلك الضمير بالامر الذي لا يتم الاستعارة

بمعنى السكاكي

بمعنى السكاكي

هذا هو المراد بالاصحى من علم البيان على يد منبه
تخيلية الاستعارة بالكنية ويؤيد كونه مراده بالتخيلية تخيلية في
بالكنية دون التخيلية التسلف كون المراد بالاصحى متوقفة في التخيلية

الحقيقة اننا نرى
في العلم اننا نرى

الا به على سبيل الاستحسان وعلى الشق الثاني يكون متفرقا عن عموم البيان
مع قول المصنوع بسمونه استعارة تخيلية فتأمل حق الشق الثاني حتى لا يفتس
الحق بالباطل لانه استعارة ذلك الاثبات اه لا يخفى ان الظاهر قد
في وجه تسمية استعارة ووجه تسمية تخيلية ان ضمير بسمونه راجع الى الامر
انبت لا الى اثباته وفي التخييل ان المسمى بالتخيلية اثبات ذلك الامر
وقد مر في كلامه ما يدل على ان التخييل لا يفتس ثبوت المشبه او ما يفتس
مع المشبه به الظاهر ان ثبوت منسوب على المفعولية وادى امر وقوع
الفعلية والعكس المراد وتوضيح يحتاج الى تفتت ووجه التسمية
ليس هو التسمية من ربط بقوله وتسمية استعارة لانه دون قوله
وقع من السلف بيانه اه على نظره في ادنى لاري قبل الشق الثاني
المواد ينبغي ان يجعل خبر مبتدأ محذوف اي هو في بعض المواد ولا يجعل
صلة لجوز لان المتب دمر فونل جوز في بعض المواد وكونه استعارة
تحقيقية ان كونه استعارة تخيلية في ذلك البعض ايضا جائز بل ارجح
لانه صار كالاصطلاح فيما بينهم وخال التجوز على المروج فلا يفهم كون
المحل على الحقيقية مساويا للمحل على التخيلية فضلا عن رجحان التحقيق
من قول صاحب الكشاف شاع استعمال النقص بل فضلا عن وجوب
التحقيقية الذركان يشع به قول الشرح بانه ما يمكن ذلك لا يفتت
الى غيره بخلاف جعل خبر مبتدأ محذوف فانه على ذلك التقدير لا يزم
محذوف اصلا فانه يكون حاصل الكلام جوز صاحب الكشاف كون
قربية المكينة في الجملة استعارة حقيقية لا بلائم المشبه وهو كونهما
استعارة حقيقية في بعض موادها وذلك لانه في كون التحقيق في ذلك البعض

في العلم اننا نرى
في العلم اننا نرى

مسادبا

مسادبا للتخيلية بل ارجح ان شاع استعماله لا يخفى ان قوله
يشع بجواز خلاف ذلك استعمال وقوله من حيث تسميته اه اي بسبب
تسميته العهد الجبل ان يكون كلمة حيث تعليقية على دل عليه كلامه قدس
سره في ما كتبه شرح التخييل حيث قال ان النقص شاع استعماله
ابطال العهد الجبل فلما نزل العهد منزلة الجبل سمي باسمه نزل ابطال المنزلة
فدولا استعار الجبل للعهد لم يحسن بل يقع استعارة النقص للباطل هذا
نفقوا شاع بجواز خلاف ذلك استعمال يمكن نظرا الى نفس العبارة
تقرره بوجهين وان كان محتمل احداهما غير ظاهر الاول ان يقال ان قوله
شاع في الجوز استعمال النقص في معنى التحقيق مع استعارة الجبل
للعهد على ما هو من هب السلف في التخيلية والثاني ان يقال ان قوله شاع
الى جواز استعمال النقص ابطال العهد لا من حيث تسميته العهد الجبل بل
ذلك بل يجوز ذلك استعمال مع عدم وقوع استعارة بين العهد
في كون النقص استعارة ويكون العهد قريبة لها لكن صرح قدس سره بوجوب
صحى الاستعمال المذكور بدون استعارة الجبل للعهد وان كان يمكن ان
يناقش فيها ذكره قدس سره وبالجملة متحملة لوجه الثاني غير ظاهر بل يجب
ان يكون استعارة تخيلية لظاهرها انه اراد بالتخيلية ما هي منه هب
لا تخيلية السكاكي وان اوهم قوله بل قد يكون تحقيقه ان المراد تخيلية
فان نقسم الاستعارة الى الحقيقية والتخيلية السكاكي اشهر منه من
غيره لانه لو حمل على تخيلية السكاكي لزم ما يشعركلامه تجوز صاحب الكشاف
كون تخيلية الاستعارة بالكنية تخيلية السكاكي وانما هو من عبارته
عدم جواز ذلك عندنا وبجرح ان يكون التخييل لظاهرها من الجرح بان

انه يجر في الالبان كون التخييل ثابت بالنقض للعموم ويجعل ان يكون يجر
اي يبين ويجعل احتمالا بعيدا تحت جالي التوجيه ان يكون يجر على ان يكون
الباء للملابسة اي منبس با مرعى لا يتيقن ان يكون اه اعلم ان رادف
المشب به على تقدير التخييل مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى تقدير الاستعداد
التحقيقية مذكور لفظا حقيقة ومعنى اذ لا نزل العهد منزلة الجبر
واذ في قوله فيه واتحاده معه صار لا ابطال من رادف الجبر والى
اذ عا وكل من التقدير يبرز بصفة الاستعداد بالكنية كذا ذكره قدس
سره في ما شئت شرح التخييل ومن بهما نشأ ما ذكره الخ اي من انشا
ما ذكره صاحب الكشاف با ذكرنا ان ما ذكره المصنف الفريفة
الرابعة من اعتبار الاستعداد الحقيقية على تقدير تحقق رادف المشبه به
رادف المشبه به واختيار التخييل على من ذهب السلف على تقدير عدم حقيقة
ومن هذا المقام يوضح ما يبدى كون التخييلية في قوله ان لا يجب ان يكون
تخييلية تخيلية السلف فافهم وما يبين ان يشا اليه واخر الكلام اليه
ان ما ذكره المصنف الفريفة الرابعة بمنزلة التفصيل لما ذكره في الفريفة الثانية
انه جواز صاحب الكشاف في كونه استعدادا تحقيقية لما يلازم المشبه به لم يعلم
منه ان ذلك التجوز على سبيل الترجيح في المادة التي تحقق فيها الاستعداد
التحقيقية فعلم في الفريفة الرابعة انه على سبيل الترجيح لا لا يخفى انه
اي جرح والتعبير عن ملازم المشبه با وضع الملازم المشبه به فريفة ضعيفة اه
والفاء في فنقول تفرج على حكم بضعف الفريفة وعامله انه لما كان حمل
كلام الكشاف على كون النقض استعدادا تحقيقية لا ابطال العهد منزلة
لكون فريفة الكنية مما يستبعد اعتبارها عند البقاء بلزم حمل كلامه على

وهو على تقدير ان يكون يجر
بالجاء ويجوز ان يكون فيه ضمة
الى الفريفة ويكون اسما
ضمير متصرفا في قوله
ويكون يجر

صالح غير مستند للمذکور فنقول بحتم ان يكون مراد صاحب الكشاف
ان النقض بعد ثبوت العهد كناية عن ابطال القول ان اراد ان بعد ثبوت العهد
الحقيقة واتمام الكنية به يجعل كناية عن ابطال القول على هذا
يجر الاستعداد لا بقا بان يقال ثبت الاستعداد على سبيل الحقيقة
للعهد به ثم الكنية ثم استبعاد ابطال العهد استعدادا تحقيقية ثم يظهر ترجيح
للعهد عن الاستعداد الحقيقية الى كناية عن ان قول صاحب الكشاف
من حيث تسميته العهد بالجبر ان يكون الكناية او الاستعداد الحقيقية
بعد تمام الكنية نوعا ابا فان الظاهر منه ان حيث تعليلية وقد شرا اليه
فيما سبق فيكون حاصل كلام الكشاف في شاع استعمال النقض في
ابطال العهد لاجل تسميته العهد بالجبر وبسببه ولا يخفى ان الظاهر منه كون
ذلك الاستعمال سواء كان بطريق الكناية او الاستعداد الحقيقية
لا تمام الكنية وان اراد ان النقض بعد ثبوت العهد جعل كناية عن ابطال
لكل الكناية فريفة الاستعداد وبها يتم الكنية فقد وقع فيها هر عنة
من ضعف فريفة الاستعداد بالكنية اذ لا يخفى ان الظاهر من كلامه
ان ما جعل كناية هو لفظ النقض فقط وان المعنى الكناية هو ابطال العهد
وان المراد الكناية المصطلية في نقض مستعمل ابطال العهد كناية بالمرزوم
غير اللازم فان نقض الجبر والتفكيكه مستلزم لابطال القول كما انه على
تقدير كون النقض استعدادا تحقيقية لا ابطال العهد بمنزلة ضعف فريفة
الكنية بسبب عدم كون معنى النقض اعني لا ابطال من ملابسات
الجبر وان لفظ النقض موضوع للملازمة فكذلك على تقدير كون النقض
كناية عن ابطال العهد بلزم الضعف المذكور بسبب المذكور والفرق

على ما كان بعد هذا التوجيه
لا يخرج عن بعد فريفة

كما يحتمل على انه يرد عليه مثل ما اوردنا عليه فيما سبق من ان الكناية على ما هو
لا يكون قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له والقرينة في نقصان عهد
مانعة **قوله** وان يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام فائدة البطلان
العهد قول ان اراد استعمال النقص في مقام فائدة النقص البطلان العهد
فنقول فائدة النقص في كمال البطلان ما بطريق الجواز وبطريق الكناية فهو
مع رجوعه الى حد الاستعمالين السابقين يستلزم المحذور المذكور اعني
ضعف قرينة الكناية وان اراد استعمال النقص في مقام فائدة مجموع
الكلام البطلان العهد بان يكون مجموع الكلام كناية عن ابطال العهد نحو ما ذكر
في ظفار النية نسبت لفظا في حقيقة الرابع في الكناية فلا يظهر ان استعمال
النقص في اتي شي ويمكن ان يقال ان الظاهر ان قوله ولا يخفى ان جعل القرينة
منزلة الاحتمالين فيكون قرينة على ان استعمال النقص في الاحتمال الثاني
في معناه الحقيقة ومجموع الكلام مفيد لابطال العهد ومجموع الكلام مفيد لابطال العهد
بطريق الكناية وعلى ان استعماله في الاحتمال الاول والاول في معناه الحقيقة
وبه يتم الكناية وتحقق قرينتها ثم يجعل كناية عن ابطال العهد وان كان يرد
عليه ذكرنا في الاحتمال الاول **قوله** رايانا ما رايانا بينهم ان السكاكي كلمة ما
مصدرية بمعنى ما دام اي رايانا مدة دوام رؤيتنا بينهم وبينهم مفعول رايانا
الثاني وقوله ان السكاكي مفعول رايانا الاول **قوله** ولم نعه من غيره اه ان
عدم العثور على نسبة التجوز اليه في قرينتها التي هي التحجيل عنده فان قرينة
الكناية المسماة عنده بالتحجيل لا يكون مستعملا عنده الا في الامر الوهمي كالمظهر
في قوله المصنف نه مستعملا راجع الى ملائم المشبه به المشبث المشبه
هو قرينة الكناية وقرينة الكناية عنده على نقل عنه تنقلم تحليلة

وحقيقته حيث نقل عن السكاكي انه قال ان قرينة الكناية عنها اما امر مقدروهي
كما ان ظفار في الظفار النية او امر متحقق كالانبات في انبت الربيع البقول ان
اراد عدم العثور على نسبة التجوز اليه في مطلق قرينة الكناية فهو م وسند ذكرنا
انما نقل عنه وهذا ما وعدناه فيما سبق فتذكر **قوله** لانه ما خيل استعمال
المشبه المشبه به في خبر نبوة للمشبه استعمال المشبه المشبه به فقد ظهر منه
بيان المص لا يجوز عن تصور ما فان حق الببان ان يقول في امر وهمي من جانب المشبه
الا انه الكافي بشهرة كون ذلك الامر من جانب المشبه وظهوره غاية الموضوع
قوله لان الجادة هي جعل اللفظ تابع للمعنى او جعل اللفظ تابع للمعنى ان ينظر
الى ان اتي معنى باسبب ذلك المقام فاتي باللفظ على نفسه فان اخرج الى
تكلف في اللفظ لا صلاح المعنى المناسب لم تبي شغنه ومعنى جعل المعنى
تابع للفظ ان يتكلف المعنى ليصلح اللفظ والسكاكي جعل المعنى تابع للفظ حيث
تكلف في اخرج معنى في توهم ليصلح اطلاق لفظ الاستعارة وذلك مما يجب
ان تبي شغنه فقد ظهر لك مما قررنا ان المراد بالعدول عما عليه طبيعة المعنى
العدول عن المعنى المناسب للمقام فان المعنى المناسب ثبوت المشبه
فيما نحن فيه هو المعنى الحقيقي للملائم المشبه به دون الخزع منه من جانب المشبه
قوله سور طلب استعمال يحمل وجهين احدهما ان يكون اضافة الطلب
الى الاستعمال اضافة الى الفاعل ويكون المفعول ذلك فذلك اشارة الى
توهم صورة وهمية في قوله في اللفظ المستعمل صلة المتعارفة او صلة الاستعمال
فانهم ذانيتها ان يكون اضافة الطلب الى الاستعمال من اضافة المفعول والفاعل
اعني السكاكي محذوف فانه يكون قوله في اللفظ صلة الاستعمال لا غير ويكون ذلك
في موقع فاعل وضع ذلك اشارة الى اللفظ فانهم ذانيتها وجهه لك ذلك

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على صحة اللفظ

فوايد في كنه اللفظ في قرينة الكسبية قد اخذنا في هذه الفريدة من كلام
سيد المحققين قدس سره حيث قال الضابط في قرينة الاستدلال
بكنية ان يقال اذا لم يكن المشبه كوزا يع يشبه رادف المشبه
كان باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استغارة تخيلية كني
النسبة وظفارة وان كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مستغارة
لذلك التابع على طريق التوضيح فلا يكون هناك مع الاستغارة بل
استغارة تخيلية ولقد احسن قدس سره حيث عدل في الموضوعين
التابع الى الرادف التي شئ عن التكرار الغير المستعمل في المقام
بحيث ان في كون ذلك منشأ بحث وليس المراد ان في كون
بحث وحاصل ان في المنشأ من حيث انه منشأ بحث وحاصل البحث ان
المفهوم من ذلك انه ان لم يشع استعمال رادف المشبه به في رادف
المشبه كان باقيا على معناه وان شاع ذلك كان مستغارة وهو
وان لم يتعرض في البحث لهذا الشئ لكنه ملحوظ في نظم كلامه ذلك
انك في منشأ البحث في الفريدة ولا يخفى في حاصل البحث في رادف
الاول من التردد المذكور انه يفهم منه جواز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا
فان حاصله ان لم يشع استعمال رادف المشبه به في رادف
المشبه به كان مع عدم الشروع مستغارة ام لا كان رادف المشبه
باقيا على معناه الحقيقي ولا يخفى ان استغارة فيه على هو ظاهر كلام
ليس الا بطريق المجاز فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وبطلان ظاهر
الشئ ان في بان الحكم فيه يكون لغوا في الكلام في الاستعمال
المنتهية بين الرادفين لا يخفى ان ذلك الاستعمال لا يكون الا بطريق

الاستغارة

الاستغارة فانهم مع ان خصوص القرينة عن الضعف مطلقا به عليه
اي الى جعل الجميع على كونه واحد وهو الخيل وقوله مطلق المراد به في جميع مودة
القرينة قوله اي كفا وفي كنه النسبة لا حاجة الى ان يكتب حذف المضاف
في المثال الرادف المشبه به الباق في على معناه بسبب عدم تحقق
رادف المشبه به الرادف وقوله فوده اي المثال على كل تقدير
من تقدير حذف المضاف على ذكره ومن التقادير الثلاثة على ذكرنا ان
له الباق اي مقوض اليك فليكن اي بالترد فوده على تقدير حذف الباق الى
كان باقيا بغير الباق فوده على تقدير حذف الاثبات الى قوله وكان
بغير الاثبات والى الباق في على ذكرنا والمراد بالترد في كل منهما على
له هذا مقصود الكلام وعليه السلام في الاحتمالات عند اربعة
الاحتمالات الاولى اشارة الى انه هب التسلف فان في جميع مودة قرينة الكسبية
رادف المشبه حقيقة عند عدم والث في اشارة الى المنى وان كانت اشارة
الى منه هب السكاكي على هو المشهور والرابع اشارة الى انه هب
بالنظر الى ما هو نسب في كلامه كمن الظاهر ان الثاني والرابع بالذات
واحد والفرق لا بحسب العنوان والتحقيقية التي قال بها صاحب الكنى
مصرحة والظاهر ان الخيلية عند ما هو عند التسلف وتخييلية التسلف
فلم يفرق بالذات وقوله ولكن في يد فهم الاحتمالات اشارة الى
الاحتمالات التي ذكرها في كلامه صاحب الكنى في ما ذكره في التخصيص
الرابع لكن لا يخفى ان في لغة هذا مع الاحتمالات الاربعة يخرج ان يخرج
الكنية في احتمالاته بخلاف الاحتمالات الاربعة لا بغير انفس القرينة من
حيث هي قرينة على ظاهر كنه نظر برائن السابقة كلامه في كنه الرادف

وحيث ان بيان الاحتمالات الاربعة في كنه اللفظ
انما هي قرينة الكسبية في تخيلية التسلف
وتخييلية السكاكي في كنه اللفظ
والا فلو كان اللفظ في كنه اللفظ
وتخييلية السكاكي في كنه اللفظ
سكاكي وان لم يتقرر ذلك على اشتراطية
على وعلى تقدير فوده يكون بعض موارد
حقيقة على اشتراطية تقول ان السلف
التخييلية على ذلك البعض سكاكي لا يطلق على
دون السكاكي او فوده ذلك لا يطلق على
سبل الغلب لندرة ذلك البعض مستغارة

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على صحة اللفظ

على قرينة الكسبية ترشيحا لها لا يخفى ان ما يصدق عليه ترشيح الكسبية عند
 يصدق عليه التجريد بناء على مذهب السكاك في الكسبية من ان المتسا
 هو كسبية بالمتروك فانهم لا يفتح ان يكون قرينة المصرفة في قرينة
 المصرفة من ملايا كسبية على لا يخفى وفيه مراد المصنف ما زاد على قرينة
 المصرفة ما يغاير قرينة المصرفة وتلك كان ما زاد عليها بهذا المعنى شيئا
 للترشيح والتجريد فبقية بقوله من ملايا كسبية به وجعله عاقلية
 له يخرج التجريد نعم الاخصر ونحو ان يقول بل زاد على قرينة المصرفة ما ذكره
 ما اتى به في المصرفة الا ان الكلام مع الشرح في قوله بعدم المعنى لما ذكره
 في قوله اول الكون الترشيح موقوف لمفهوم مشتركه وثنابا للمفهوم
 مشتركه وثنابا لمفهوم مشتركه اشارة الى رده في موضع لفظ الشرح
 اشارة الى ان يكون مشتركه في الراجح عنه وان يكون كونه
 اكثر افراد من الاولين على ان يكون في كلمة من مع الاشارة الى قوله لا
 الاشارة الى خلاف الاصل قوله لا يرد بين هذه المعاني بكونه
 قال موضوع لمفهوم والمفهوم بل المفهوم والمفهوم والمفهوم لان
 فلا الاصل في ذلك تخصيصه بان يقال هو ما يلازم كسبية بالمعنى
 عنه اللفظ ويقارن الجواز والتشبيه لا يرد على قرينة الكسبية لان قرينة
 الكسبية ما نصيبه الحكم بفهم منه المشبه بالمتروك ولا يفهم به وانه لا يخفى ان قرينة
 التجريس داخل فيه فانهم في كل شئ التجريد ايضا ذكر المصنف فاشبهه شرح
 التجريس عند بيان الشرح قول المصنف يكتشف عن وجوده الا لا يخفى في نظم
 القرآن استنار ما جئت قال الشرح وذكر الوجود بهم ان كلاما من الترجيح
 والتجريد يخرج في الايهام المصطلح حيث قال الايهام قسمان مجرد وهو ما لا جامع

هذا الوجه يقتضي ان يكون
 في ذلك اشارة الى المفهوم ويكون
 ان يتكلم في الجواب عنه فانهم
 في قوله لا يرد بين هذه المعاني بكونه
 في المفهوم بان يكون موضوعا لكل واحد
 من تلك الاقوال ويوضع على وجه واحد
 الاحتمال اقوالا اول فانه

شبه

شبه ما يلازم المعنى القريب من شئ وهو ما جامع مما يلازم المعنى القريب ولا
 ان الذي يقتضي ان يكون مجردا جامع ما يلازم المعنى البعيد الا انه مناشئة
 في الاصطلاح لا في الاشتراك بين التشبيه وبين الجواز المرسل بالتشبيه
 مما يلازم العبارة على مسامحة والمعنى في الاشتراك بينهما وبين التشبيه
 والجواز المرسل ومن هذا يظهر احتمال اشتراك التجريد بينهما وبين التشبيه
 فانهم قد لا ان يقال تخصيص تجريد اصطلاح بجنس معين احدهما ان يقال
 تخصيص بيان الاشتراك بالترشيح وتجريد اصطلاح لان التجريد في نفس
 الامر لا يقع فيه الاشتراك فانهما ان يقال تخصيص التجريد بالمصرفة وتجريد
 لان في نفس الامر متحقق بها وان كان مرجع المعنيين واحدا وعلى التقديرين معنى
 قوله في عرفه ولولم يسم تجريدا فاعرف اشتراك التجريد وان في هذه المصرفة من
 الكسبية والجواز المرسل بل في التشبيه ايضا تجريدا في نفس الامر ولولم يسم
 فان محسن الكلام والظاهر ليست من توليع الاسماء والاصطلاحات
 قوله والا في ترك قوله والاكسندارة المصرفة او زيادة الكسبية ايضا اقول
 اولوية ترك المصرفة ظاهرة واما ايضا المصرفة وزيادة الكسبية عليه فله وجه
 فانه يؤتى في تكرار ثبات الترشيح لهما لانه ثبت في اول الفريفة
 الترشيح لهما ايضا الا ان يظهر ان معنى ايضا في قوله فلان الترشيح يكون
 للجواز ايضا كما يكون للمصرفة والكسبية ثم فباس الجواز ايضا عليها بقوله
 ولان تشبيهه فكيف يناسب ذلك بها بعد ذلك فان قلت مراده بقوله او زيادة
 الكسبية ايضا ان ذكرها في اول من ذكر المصرفة فقط قلت بطاينة على هذا لا يخفى
 ان ضرر ذكر احد المستدركين اقل من ضرر ذكرها معا فانه ويجعل نفس خبيلا
 اشارة الى مذهب السكاكي وقوله واستندارة تحقيقية اشارة الى مذهب

هذا الوجه يقتضي ان يكون
 في ذلك اشارة الى المفهوم ويكون
 ان يتكلم في الجواب عنه فانهم
 في قوله لا يرد بين هذه المعاني بكونه
 في المفهوم بان يكون موضوعا لكل واحد
 من تلك الاقوال ويوضع على وجه واحد
 الاحتمال اقوالا اول فانه

صحت كنه في الخار و قوله وانما تبه تبه لا استارة الى ذهاب السلف
 لكن لا يخفى ان سوف هذه العبارة بقدر ان نفس هذه الامثلة تبه تبه
 المكنية لا انبته وان المستعمل في الخيل لا يثبت في النفس ذلك الا مع ان المستعمل
 ان فريضة المكنية عند السلف كذا السكاك في تبه تبه لا يمكن فوجبه الكلام
 بحيث ينطبق على المرام فانه نعم يحتاج الى الفرق في في المصحة وقوله في المصحة
 اي في المصحة والمكنية وقوله ما سواه في شج اي في المكنية ونجريد في المصحة اللهم
 رشح فلو بنا بانوار معرفتك وجرد نفوسنا
 عن الكدرات نفسانية وعيون

خدمتك والله اعلم
 بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله اله العلية والصلوة على خير البرية وعلى آله وذو النورين الزكية
اتبع فانه في الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب
 مفصلة عسيرة الضبط فاردت ذكرها بمجلة مضبوطة على وجه يطو
 كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين فظننت فرايد عوايد تتعلق
 بتحقيق الاستعارات واقسامها وقوانينها في ثلثة عقود **العقد الاول**
 في انواع المجاز وفيه ست فرايد **الفريضة الاولى** المجاز المفرد اعني الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته انما
 علاقة غير المشابهة فجاز مرسل والاف استعارة مصححة **الفريضة الثانية**
 انما كان المستعار جسم جس اسما غير شتى فاستعارة اصلية والاقبعية

هذا هو العقد الاول في انواع المجاز وفيه ست فرايد
 الفريضة الاولى المجاز المفرد اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته انما علاقة غير المشابهة فجاز مرسل
 والاف استعارة مصححة الفريضة الثانية انما كان المستعار جسم جس اسما غير شتى
 فاستعارة اصلية والاقبعية

لجربانها في اللفظ المذكور بعد جربانها في المصدر ان كان المستعار متصفا
 وفي متعلق معر ارف ان كان حرفا والمراد بمتعلق معر ارف ما يعبر
 عنه من المعنى المطلقة كالا بتهاد ونحوه وانكر التبعية السكاك وروا الى المكنية
 كما تعرف **الفريضة** فرب السكاك الى انه ان كان المستعار متصفا
 جسا او عقلا فاستعارة حقيقية والاف خيالية وسيلكشف لك حقيقة
 الاستعارة انه لم يقترن بما يلزم شيئا من المستعار منه والمستعار
 فمطلقة كحركات اسدا وانما اقترت بما يلزم المستعار منه فمطلقة كحركات اسدا
 له ليد لم تعلم اطاره وانما اقترت بما يلزم المستعار له فمطلقة كحركات اسدا
 شكاك السماع والترشح البع كاشماله على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق
 البع من التجريد واعتبار الترشح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة
 ملائمة قرينة المصحة ثم شجها تجريد كحركات اسدا يرمز لاقرب المكنية
 نرشيا **الفريضة الثالثة** كوزان يكون باقيا على حقيقة بالاعلا
 لا العصبية الاقويةها ويجوز ان يكون مستعارا من ملام المستعار منه ليلام
 المستعاره ويحمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير
 احبل للعهد وذكر الاعتصام نرشيا اما باقيا على معناه او مستعارا للدوق
 بالهد **المجاز المركب** وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له
 لعلاقة مع قرينة كالمفرد ان كانت علاقته غير المشابهة فلا تسم استعارة
 والاف تسم استعارة تمثيلية كوان اراك تقدم رجلا وانا فخر اتره وانا
 في الاقدام والاحجام لا تدر ايها **العقد الثاني** في تحقيق معر الاستعارة
 بالكنية اتفقت كلمة القدم على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بشي
 مما كان التشبيه سحر المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كانه هناك

اعلم ان الاستعارة في الفعل انما يتصور متصفا بالمصدر ولا يجوز في السمة الداعلة في مفهوم الاستعارة تبه على قياس ارف فانه معناه
 تبه مخصوصة كحررها الاستعارة تبه لان مطلق التشبيه لم يشترط معر بطل ان يجعل وجه التشبيه في الاستعارة كذا
 متفقات ارف فانها انواع مخصوصة بها احوال مشهورة في احوال المتكلمين في الفعل على سبيل واحد بها ان يشبه اليه
 المشبه بالمتكلم استعار له السمة في يشق منه فعل معر فرب من يشبهه او ثانيا ان يشبه الفعل في المستقبل القرب والاف
 مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل فعل ضرب فلكونه المعر في المصدر من افعي الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشببه
 لكنه قيد في كل منها بقيد مخاير لقيه الاخر فتصح التشبيه بذلك كذا افاده المحقق الشريف لكن ذكر العلامة المحقق عمدة
 الله والرب في فوائد الضميمة في الفعل
 يدان النسبة ويستعمله في زمانا
 والاستعارة مقصورة في كل من الثلاثة في
 النسبة كمن الامير جند وفي الزمان كناد
 اصحاب اجته وفي جهة فبشرهم بولاءهم
 هذا الكلام مما ملأنا به في فريضة الاستعارة
 احكامها من الاستعارة

في كل من الثلاثة في زمانا
 في كل من الثلاثة في الزمان كناد
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم

في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم

في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم
 في كل من الثلاثة في جهة فبشرهم بولاءهم

استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم ولتعرض لها في ثلث
 فرايد مزيلة بغريدة اخرى لبيان انه هل يحب ان يكون المشبه في
 صورة الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه ام لا **الفردية الاولى**
 ذهب السلف الى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعار
 للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه ووجه تسميتها استعارة
 بالكناية او مكنية ظ واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار **الفردية الثانية**
 يشترط ظهور كلام السكاك بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه
 مادعا انه عين واختار رد التبعية اليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية
 وجعلها قرينة لها على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحارم ان نطقت
 استعارة لدلت والى القرينة ويرد عليه ان لفظ المشبه لم يستعمل الا في
 ولا يكون استعارة وهو قد صرح بان نطقت مستعارة للامر العوام فيكون
 استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا بتبعية فلزمه القول بالاستعارة
 التبعية **الفردية الثالثة** ذهب الخطيب الى انها التشبيه المضمر في النفس
 ووجه تسميتها استعارة **الفردية الرابعة** لا شبهة في ان المشبه
 في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما في
 صورة الاستعارة المصروفة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموصوف
 وحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه شي بامر من يستعمل لفظ احد هما
 ويثبت له من لوازم اخر فقد اجتمع المصروفة والمكنية مثال قوله تعالى فاذا قرأنا
 لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشي الانسان عند اجمع من اثر الضرر
 به حيث الاشتغال باللباس فاستعير له اسم وحيث الكراهية بالطعم الممر
 الشبع فيكون استعارة مصروفة نظر الى الاول ومكنية نظرا الى الثاني

ولم يتجزأ من كلامهم تصحيحهم بذلك

اذ الاستعارة في المجاز والمجاز هو الكلمة
 والتشبيه ليس بكلمة كما لا يخفى

ويكون الاذاقه تخيلا **العقد الثالث** في معنى قرينة الاستعارة بالكناية
 وما يذكر زيادة عليها من ملايمات المشبه به في قولك محلى لب المنيبة نشبت
 بفلاحة وفيه مس فرايد **الفردية الاولى** ذهب السلف الى ان الامر الذي ثبت
 للمشبه من خواص المشبه به يستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات
 ويسمونه استعارة تخيلية ويحكمونه بعدم التفكاك المكنى عنه عنها واليه
 ذهب الخطيب **الفردية الثانية** جوز صاحب الكشاف كونه استعارة حقيقية
 لما يلائم المشبه كما في قوله تعالى الدين ينقضون عند الله حيث استعمل اجل
 لا عهد على سبيل الكناية والنقض لا يطلق الا على ما لا يجوز السكاك كونه
 معللا و امر و هو قوله المتكلم تشبها بالمرء الحقيقي ويسمونه استعارة تخيلية
 ولا يخفى انه تعسف **الفردية الرابعة** المختار في قرينة المكنية انه اذا لم يكن للمشبه
 المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي وكان ابتداء استعارة
 تخيلية كمنى لب المنيبة وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كما مستعارة
 لذلك التابع على طريق التصريح **الفردية الخامسة** كما سيمر ما زاد على قرينة المصروفة
 من ملايمات المشبه به ترشحا كذلك بعد ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات ترشحا
 ويجوز جعله ترشحا للتخييلية او الاستعارة الحقيقية اما الاستعارة الحقيقية
 فظاهر وكذا التخييلية على ما ذهب اليه السكاك لان التخييلية مصروفة عنده
 واما التخييلية على ما ذهب اليه السلف فملايم الترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا
 بذكر ما يلائم مدلوله اسما هو له كما يكون للمجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلائم الموضع
 وللتشبيه بذكر ما يلائم المشبه به والاستعارة المصروفة كما سبق ووجه الفرق
 بين ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخيلا او استعارة حقيقية او اثباته
 تخيلا ومن جعل ايراد عليها وترشحا قوة الاختصاص بالمشبه به فايها اقوى

كقوله تعالى فطفا المنيبة المشبهة بالجمع
 اي تلك الملايم فانه لا يخفى ان ترشحا
 تشبيه المنيبة بالجمع كذا في سورة النور
 ١٢

اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه ترشيح من الرسالة
المنسوبة لآل العباس البيت السمرقندي المكتفاه
رحم الله له ولكاتبها ولقارئها
امر بالمعير

بسم الله الرحمن الرحيم
احمدك حمدته شديدا بنوار هدايتك واستر قد بان وجودك
وعنايتك واصلي واسلم على اشرف مبلغ وحيك ورسالتك
وافضل مؤثر سرور واما نكت من ختصته باعجاز القرآن
المفصّل عن بريح المعاني ببلغ بيان محمد النبي الامر سيد ولد عدنا
وعلى اله الذين آل اليهم احكام الشرائع والاحكام وصحبه الذين
صحبهم الذين على ابلغ نظام **وب** لا يقول العبد المقتدر الى الله
رب العالمين علي بن صدر الدين بن عصام الدين لما بلغ من التمجيد
من العلم العزيز وادركت انه صيبت عالم العالم قد ملاذ الافاق
وانه استجماعه لاسرار العلوم وجميع المعارف والفنون مباحي
عليه الاتفاق ما زلت انتشوق اخبار اوضاعه الشريفة وانتشوق
الى ساحته المنيفة المنيفة **شعر** فكانت الآجيب لم اكن
وكان جبك لم يكن الايبا حتر قد راسه تعا بتوجهر من مكة المشرفة
لقصد لثم ابوابه والانتظام في سلك ملازم اعتبار قد ذكرت
عند وصولي محروسة مصر العز بالسنه السنية الواردة في
باب الهدية فنظرت الى ما عند من البضاعة فوجدتها عرجاة
وتاملت ضعف استطاعتها فوجدتها غير عرجاة غير اني املت
انه الضرورات تبيح المحظورات وكنت اذكرت ما ذكرت مثقلا
بطلعة شرع جدر على الرسالة المعمولة لتحقيق معاني الاستعارات

الحمد لله

للعالم المحقق واجه المدقق الخواجه ابن القاسم السمرقندي رافض
الله تعالى عليه من فيضه الابرار قرأت انه انظم ما انتشر في سلك
التحجير وسط التقرير من تبين مقاصده والاشارة الى مظان
فوايده مع الترشيع بنكات لطيفة وابحاث شريفة فشرعت في ذلك
مستعينا بالخلق اجواد على الاطلاق فلما تم بحمد الله تقويمه وكل
ترقيته وتسميته باسمه الشريف ووجهته نحو ظله الوريث اعز
صاحب النفس القدسية والرياسة الانسية **سلطان العلماء**
وملاذ الكرام من تفتحه همة عن تهية الاقل ولا تفتحه عن افاضة
الفواضل ذوالكمالات اجتهت الزلم تجتمع في انسان الراق في مراق
العلي مرتبة تجر عن درها الماذيان من يقصد العلماء مدين علومه
من كل رمي سحيق **شعر** فبح كعبة افادته من كل في عميق **شعر**
يحكم حواجيه العالمون فلما تراجعت بيت الله معترفا من
تقدرا العلوم الشرعية وملك زمام الفنون العقلية عالم الامة
وسلم الامة نور حديقه السلطنة العثمانية بل نور حديقه بحوره
الاسلامية من طار صيته في سائر الاقطار وظهر ظهور الشمس
في رابعة النهار **شعر** لقد ظهرت فلا تخفي على احد الا على الكه
لا يوق القمرا معلم امير المؤمنين سعد الملة والدين ابد الله
سعدده وايدجده **شعر** لا زال دارك ماور السعد سكنه
مشور الفيل والايادير مجمع الدول وعشت في عزة تزهو الملوك بها
وسيره ترضى باسمه والرسول ومع الله سلاست والده
بالسعد والعمر محفوظا من قال امين ابقي الله مناجته

للعالم

فان هذا عايد ينفع البشر واما انا اشعر وبالنبي اتضع
يقول العبد آختر لفظ العبد مع ما فيه من الخضوع وتواضع
المفتقر المني عن الاحتياج ولذا عدت راي اذ العبد محتاج لا يملك
شيئا وآثر صيغة المفتقر على المحتاج مع انه المراد لما انه مأخوذ من
الفقر الذي هو اخص من الاحتياج كما تراه في ابن السبيل فانه
محتاج غير فقير وجمع اللطاف اشعارا لشدة احتياجه فانه اوفر
لا يحتاج الطلبة وفي توصيف اللطاف بالحقيقة اشارة الى انه
المتن بكاف من الدقة والتخاف بحيث يحتاج شارحه الى اللطاف
تناسبه وفي اختيار عنوان الرب للبار جل وعلا اشارة
الى انه قد افتقر الى من يوصله الى كماله فهو جدير بان يعطيه
مسئولة الذي هو من جملتها قوله بمغفرة اجلية في المغفرة من الغفر
بمعنى الستر وتوصيفها بالجلية مع ما فيه من مقابلة الخفية لانه
الساكن اذا كان خفيا لا يستر ما خلفه كل الستر فالمقصود بالمغفرة
التامة قوله بزيادة النعم الوفية التي في تبالغة الواف وقدير آثار
التناوب بين كون النعم وافية وتعلق الزيادة بها وانه كان الاول
النعم القاصرة والتوجبه منع التناوب اذ مناه على ان تلاحظ
النعم وافية قبل تعلق الزيادة بها وذلك غير لازم اذ من اجازاته
يكون اتصاف النعم بكونها وافية بسبب تعلق الزيادة بها كما في قوله
الكلمة لفظ وضع لعزمه وسواء جعل مؤزرا صفة لعزمه او مؤنثا
صفة للفظ اذ اتصاف كل من اللفظ والمعنى بالافراد فرع الوضع
فهو مؤخر رتبة عن الوضع تأمل وتبين سلم تقدم اتصافها بكونها وافية

على تعلق الزيادة بها فالو في يقبل الزيادة في الوفاء اذ الكامل
يقبل الكمال وتعلل الكثرة في اختيار الوفية على القاصرة الترتيبا
انها اولي انه اذا كان احد سبب لازويا والنعم الوفية فكونه سببا
لازويا والنعم القاصرة اولي فانه طلب الوفي للزيادة ليس كطلب
القاصرة لها فانه طلب الاول لتحصيل الكمال وطلب الثاني لدفع النقص
والاهتمام بشان الدفع اشد فالحكم بحصول الزيادة بسبب الحمد مع كون
الطالب اضعف طلبا مستلزم لحصولها مع كونه اشد طلبا بالطلب
الاو تأمل اوان المراد من كون النعم وافية وفاقها بما قصد منها على وجه
انتم فهو زيادة في الكيفية ومقتضى تعلق الزيادة حصولها حسب الكمية
فلاتنافر او بالعكس امر يراى بقوله بزيادة الزيادة في الكيفية
وبالوفاء الزيادة في الكمية ولعل المراد وانه اعلم انه كسب
لزيادة النعم الوفية على ما عند احد من النعم فلا يتوهم التناوب اذ مناه
على كون النعم الوفية مزيدا عليها ومنها الامر بالعكس ولعل هذا الوجه
اوجه قوله ويدفع به البلية المناسبة للفظية تقتضي وتزال عوضا
عن يدفع وكأنه قصد المبالغة في مدح احد فانه ازالة البلية تكون بعد
وصولها بخلاف دفعها فانه لا يقتضيه وصولها قوله في البكرة والعشة
المراد استيفاء الاوقات قوله الحمد لله الواهب العطية هذا الحمد
واما الحمد الشكر فمن قوله انه احسن مع هذا ولما كان الحمد هو التناوب
على جهة التعظيم كما في التناوب على حمده تعالى له على وجه المدح قوله في
قدم احكام كون السلام للاستغراق لما في الفائدة فيه انتم ولا سيما على
العطية المعهودة التي جعلها احتمالا ثانيا او غيرنا ولا سيما على عطية

من اسباب ثمر 2 هذا الكتاب فيه اشعار ببراعة الاستدلال
 التي نزلت فيها السورة ارسورة الكوثر وهو الكوثر ولعل
 الاظهر العطية المعهودة التي نزلت فيها آية ولعل يعطيك
 ربك فترح فانها اعم واشمل لما آتاهما شاملة لما اعطى في الدنيا وما لا
 النفس وظهور الامر والاعلاء الدين واستيلاء المسلمين ولما ادخ
 له من ثواب الاخرة مما لا يعلم كنهه الا الله عز وجل انما نزلت
 هذه الآية قال عليه السلام اذا الارض وواحد من امتي في النار انتهر
 وعلل حمل العطية على ما ذكره بل انما عطية بالفعل كما يفسر بالتعبير
 بلفظ الشكر والتقدير بكلمة التي بخلاف آية الضحى فان العطية فيها
 موعود كما يشير اليه المضارع المصدر بسوف ولا يضرنا ان ما خبر
 تعالى ووعد به متحقق لا محالة اذ يكفي ما ذكره مما لا شك فيه بالنسبة
 الى زمن المصداق قد تحقق ما اعطى في الدنيا لكنه يكفي كونها بتامها
 لم يتحقق وان الوجه في حملها انما معهودة بعينها وهو الظاهر في
 العهد بخلاف هذه العطية فانها معهودة نوعية ويجوز ان يكون
 المراد بالسورة في قوله التي نزلت فيها السورة سورة الضحى
 تأمل قوله في سائب فقرنا الحمد والصلوة اشد تناسب الظاهر
 حين كون العطية المعهودة تناسب فقرنا الحمد والصلوة تناسبها
 اشد منه على تقدير كونها للاستغراق وذلك لان كلام الفقهاء
 على هذا متعلق بالرسول عليه السلام اما فقرة الصلوة فظاهر واما
 فقرة الحمد فلكونها على عطية متعلقة بالرسول واما اصل التشاب
 فهو موجود على تقدير كونها للاستغراق واما باعتبار اشتراك العطية

على المتعلقة بالرسول او باعتبار ان صلوة على الرسول التي هي مضمونة
 الفقرة الثانية من جملة العطايا والنعم التي اشتملت عليها فقرة الحمد
 ويحتمل ان يراد بقوله في كل من احتمال العهد والاستغراق اما بما يشده
 التشاب على تقدير العهد فقد بين واما على تقدير الاستغراق فاصل
 التشاب باعتبار ان فقرتي حمد و صلوة بينهما تناسب لما بين متعلقيهما
 من التشاب اعز من ذات الباري تعالى والرسول واما شدة التشاب
 فلما اشتمل فقرته الحمد على العطية التي هي مضمونة فقرة الصلوة واحدة منها
 لكن قوله ولا يخرج الحمد الى يمينه اجمالا لا محالة لا محالة **قوله** ولا يخرج
 الحمد بذلك على انه يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر هذا على تقدير الحمل
 الشاكر وقدره ان الشاكر في الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فلانه كما
 الظاهر ان يقال على النعمة الواصلة الى الاحمد اذ الكلام في الحمد واما
 فلانه الحمد لا يلزم فيه ان يكون على النعمة فضلا عن كونها واصله الى الاحمد
 واجواب ان السلام في الحمد للعهد والمعهد وحمد المص وهو شكر كما انه حمد
 او متعلق النعمة التي هي العطية واليه الاشارة بالتعبير بلفظ الشاكر
 ووجه الاحمد **قوله** لا محالة وبسبب انبينا من العطايا التي فيها ايمان الى ان
 الفقرة متضمنة لشكره عليه السلام وهو المذكور في الفقرة شراسته
 كما يشير اليه قوله عليه السلام لا يشكر الله من لا يشكر الناس **قوله** الملك
 انما انه صفه الملك وجمع الكرام لان الله اسم جنس متضمن لمعنى جميع ومن
 كراماتهم ما ورد فيهم من الايات من قوله تعالى لا يصون الله ما امرهم به
 ما يؤمرون ونحو هذه الآية وعصمتهم وتجربتهم عند العالمين بها ويحتمل
 ان يكون صفه لانواع الثلاثة اما كرامة الملك فقط واما الانس

متعلق باجماله العهد

فلقد تبحر ولقد كرمنا بني ادم ولكونهم افضل من الملوك واما كرامة
 ابن نبيه معهوده ولعلها كونهم ممن ارسل اليهم نبينا عليه السلام
قوله اذ بهر احد معنى الآل بصيغة المفرد والمراد به الجنس كما هو
 مكتوب بخط المصنف ووجه لفظ التثنية **قوله** الا بهما ذكر الامام
 رضوان الله عليهم جميعا وهو دفع لما يقال من انه ترك ذكر الاصحاب
 وقد جرت سنة السلف في مختلف الجمع بينهما فاشارة الى دفعه بانه
 قد جمع بينهما بلفظ واحد **قوله** بل فيه ايها حسن الايهام اصطلاحا
 هو التورية وهو ان يطلق لفظه معينا قرب وبعيد ويراد
 البعيد اعتمادا على قرينة خفية وحسن هذه التورية باعتبار انها
 شير الى قوله تعالى يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ولا
 شك انه تبعيته عليه السلام بمباشرة العمل الصالح ولفظ الاصل
 اهل غير انه خسر بالاضافة الى ما فيه شرافة وحكمة ان يراد بالجنس
 ما هو لازم لطلق التورية والايهام لكونهما من المحتسب البديعية ويكون
 قوله لا يخفى على ارباب الكمال لدفع ما يتوهم من انه الايهام لكونه ارادة
 معز بعبارة بقرينة خفية خلاف الاول فكيف يكون حسنا فدفعه بانه
 قد عدم المحتسبات كالا يخفى على ارباب الكمال وعلى المعز الاول
 يمكن حمل الايهام على المعز للنفوس بمعز او خالشي في الدوام **قوله**
 ولو فاراد على الله العلية حسن البك لما ان القرائن نصير اربع
 والآل في السجع انه يكون مرذوبا لكل فقرة ما يقابلها وكونه اعلى منزلة
 عند اصحاب الرواية لما ان الفقرة الرابعة نصير بمنزلة الاليس
 للفقرة التي قبلها والروية الفكر والتأمل والاستدلال من آثاره

ولا يحل احسن على انه يحتمل النسبة الى علي رضي الله عنه الذي هو افضل ال
 فانه النسبة اليه علوية ولا يحل ايضا ان يكون من رور القصيدة بعين
 احرف الذي تنسب اليه لانه لم يات في اللغة مقرونا بالتاء فوجه ما بيننا
 ليس الا لا يقال يعارض هذا بانه يكون المتعلق به تعالى فقرة واحدة
 اعتر فقرة الحمد وكذا المتعلق بالرسول فقرة واحدة بفرقة الصلوة و
 والمتعلق بالآل فقرتين لانا نقول لما كان المراد بالآل الاتباع الشامل للآل
 والآل بالمعز الاخص وغيرهما فهو في الحقيقة ثلاثة انواع فلهذا تعدت
 فقرة على انه وانه تعالى يظهر تقدسها اجل من ان يحتاج في الوصف
 الى تعدد الفقر لبيان كماله وكذا الرسول شانه اعلى من الاحتياج الى ذكر
قوله امر المفحة هذا التفسير باللازم كما يدل عليه ظاهر الآية وعدم
 وروده في اللغة والتفسير باللازم كاف في مثله ومبني للزوم على عموم
 من فكاكة قيل كل من كلف وفيه انه مبني على عدم التفرقة بين النفس
 والعقل ليكون من عبارة عن النفس فيكون المترك والمفح واحدا والآ
 فلا يلزم من كونه العقول المتركبة للنفوس مفحة انه يكون النفوس كذلك
 والكلام فيها ثم لا يخفى انه مناف لقوله وزكا النفس سنلزم زكا العقل
 بالطريق الاولى فسم يمكن تناوذه على كل ذكر في الآية وهو ان الضمير المستتر
 في زكاها تعالى وما ينبت الضمير اجمع الى من باعتبار كونه في معنى النفس
 فلا تناقض ومع ذلك عدم ملائمة ظاهر **قوله** بطريق الاولى اما لان مركز
 النفس هو العقل فاذا كانت النفس زاكية فالترك لها اولي بالزكا
 اولاه كلامها متعلق بالبدن والعقل ما لم يزل الى الكمال والنفس الى
 الشهوات فمن كانت نفس ناع ميلها الى الشهوات زاكية فعقله كذلك

ظاهر في القرائن

والزكاة لغة النمو والزيادة وقد يفسر بالطهارة **قوله** والاولا ايضا
 مما اثبتته الرضى لم يصح الرضى بالتاكيد وانما ذكر انها موضوعة لمعينين
 لتفصيل الجمل ولا يستلزم شي من قبله ومن قبل ان فيها مع شرط
 لانه معناه استلزام الشرط للجواز ثم قال والمعر الثاني ان الاستلزام لازم
 لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معر التفصيل فانها قد يخرج عنه
 الى ان قال اما زيد فقيامه بان يكون شيء فزيد قائم به ان يكون يرتفع شيء
 في الدنيا يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول
 قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا ومادامت الدنيا باقية لابد من حصول شيء
 فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجواز
 لزوم القيام لزيد حذف اللزوم واقيم اللازم مقامه ونقل الفاعل المستند
 الى الجواز انتهى كلام الرضى فظهر ما بغتناه عنه انه لم يذكر التاكيد معر لاما
 فعل الشئ نقله عنه حيث لزوم من كلامه وان لم يصح به لانه اوضح كلامه
 يستلزم ولا انتهى على تأكيد الجملة اجزائية او انه الرضى صرح به في غير مظنة
 واما انما اهل خوف شرط او خوف متضمن لمعر الشرط اخلف النخاة
 فذهب ابو حيان وغير واحد الى انها ليست خوف الشرط بل خوف متضمن
 للشرط وذهب اخرون الى انها خوف شرط منهم ابن هشام في معنية
قوله على الثاني ان تفصيل الجمل مع التاكيد **قوله** فقد صار عاما لكلا
 لاجتماعها عانا كتب الشئ بخط تحت عاما الاول في اراسير او تحت الثانية
 ارقاصدا وكلاهما موافق لما في القاموس والمعر ان من التزم في انا
 كونها لتفصيل الجمل مع التاكيد لزمه التكلف بتفديرات في العبارة
 لا يحتاج اليها قال الرضى وقد التزم البعض معر التفصيل في جميع مواقع

استعمالها

استعمالها فلزم ذكر المتقد وبعدها الا ان جواز السكوت على مثل ذلك لا يزيد
 نقائم مد مع دعوى لزوم التفصيل فيها انتهى وقال صاحب الكشف التفصيل
 فقد يكونه لمجمل سابق وقد يكونه لمتعدد في الذين يختار المتكلم منه ما يهتبه
 ومنه قولهم في اوامر الكتب اما بعد انتهى فعلى هذا لا تكلف للتقدم غير انه
 مخالف لاكثر كلام النخاة **قوله** فبما ملنا امثال راجع الى الامور الثلاثة يصح
 اجمع فلو ان كان يكونه الاضافة تبيانية لالائية من قبيل اضافة المعر الى اللفظ
 كما اشار اليه بقوله لا يخفى ان المعر للفظ الاستعارة او انه من قبيل اضافة
 المعر الى اللفظ واراد بالاستعارات الالفاظ الثلاثة او الاستعارات بالكنية
 والاستعارات المصرفة والاستعارات التخييلية لكنه اختصر في العبارة جمع
 اجزاء الاول من المركب وانه باللام للعهد مرجع هذا الى معر ان يكونه الاستعارة
 مشتركا بين المعر الثلاثة ولكل منها اسم خاص هو اسمعارة مصرفة واستعارة
 بالكنية واستعارة تخيلية او انه اراد بالاستعارات معناه الالفاظ
 واراد بمعانيها حدودا وتعاريفها فعلى هذا ايضا ليست الاضافة مرجعا
 المعر الى اللفظ او انه في العبارة مضافا مقدرا ارعاه لفظ الاستعارة
 وحيث يكون المراد من اللفظ المقدر اما الاسماء الثلاثة وهو اليق لفظ المعر
 او لفظ الاستعارة او انه لفظ الاستعارة مشترك بين المعر الثلاثة انتهى كما
 لفظيا حيث وضع لكل منها على حدة فحصل للفظ الاستعارة تعدد واعتبار
 فجمع لذلك واما ان ليس الاستعارة بالكنية اقسام وانه لم يجمع الاقضية
 الاستعارة بالكنية فهو ان تعلق **قوله** والقوانين بمعاني الاستعارة
 لا يقتصر ان يكونه لكل من المعاني اقسام وقوانين بل يقتصر ان يكونه
 اقسام وقوانين لها تعلق بلك المعاني ويكفي كونها لبعض منها واما جمع

القرائن فباعتبار أكثر افراد قرينة السعارة على انه يمكن تنزيل الكلام
 الثلاثة في السعارة بالكناية منزلة الاقام وان سلم لزوم كل من الاقام
 والقرائن لكل واحد من المعاني يمكن اعتبار مضاف مقدار بعض ما يتعلق
 بها **قوله** اراد بالكتب ما يشمل ما عبر عنه حملة عليه مع انه خلاف مقتضى
 الذم للكتب ليصح وجهها لتأليف الرسالة وتظيمها والافكار فغير غرض
 زهر المتأخر **قوله** فالاولى غير مضبوط خير الاول في مجموع المتفاني
 فلما يراد به الاول ان يطابق الثاني الاول لا العكس كما يشير اليه قوله
 فليحمل الى اخوه حترجة انه كان هو العبارة انما تعال الاول سهل القبط
 لداء عسيرة القبط وانما قدمت في التبعير لتقدمه في الذكر **قوله** على ما
 يفيد التبعير عن الدلالة بالنطق وجه الدلالة انه دلالة الكناية النثر
 وقعت عديلة مطلقا كناية كما تقر في الفقه فلا يضر في انه دلالة النطق
 ايضا قد يكون كناية **قوله** ودل عليه زهر المتأخر احراز في جانب المنفعة
 لفظ النطق وفي جانب المتأخرين الدلالة لما انما عادة المتقدمين التبعير
 بالاختصار في الواسحة الطويلة فقد يودر الى الاملال وثناء المتأخرين
 الاختصار فقد يودر الى نوع ففاد **قوله** والثاني انب بالكتب لفظا
 ومعنى وانما كان الاول انب بالمنفعة لانه في بعض زمن الاولين
 لم يكن كتب ولا تدوين ولم يكن الا النطق والتكلم فلو عبر بالزهر في الاول
 وبالكتب في الثاني لكان الاحتمال الاول في الزهر اولى **قوله** جمع فريدة
 وهر الدرة الثمينة والعوايد جمع عائدة المعروف والصلة والمنفعة
 على ما في القاموس هذا بحسب الأصل والمراد اما المسئلة شبهها بالدر
 المذكورة او طائف منها عنونها بالفريدة لذلك ايضا وعلى الاول

يصير من قبيل الجملين لما دوا اشار اليه بقوله عوايد كالعوايد كالفوايد
 فظهر كونه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف قال في القاموس العائرة
 المعروف والصلة والمنفعة وكل منهما محتمل **قوله** ولا يخفى حسن اضافة الفوايد
 في هذا الكتاب وذلك لعودها ومكررها **قوله** ولو قال فوايد هو ايد الحاشي
 ارا حسن من فوايد عوايد لانه التجسس فيه ازيد من فوايد عوايد لحصول الحاشي
 المستمر المضاعف فيه لكنه قال في الحاشية لانه الفائدة ما اكتسبت من علم
 او مال وهذه العوايد ما اكتسبت من المعد من المتأخرين اسمها الحسن
 ظاهرة اذا كانت كلمة من حوله من علم او مال ابتداءية اما اذا كانت
 بيانية كما هو الظاهر فالجواب عن الشرح في ثلث فوايد الرابعة والخامسة من العقود
 وجواب عن انه قد بحث عن الشرح في ثلث فوايد الرابعة والخامسة من العقود
 والخامسة من العقود كما استعلم فلم يذكره في العناوين ثمانية او خله في
 القرائن على وجه التغليب وانما قال تغليب لانه الشرح لا يكون قرينة لانه كلاما
 من التجربة والشرح انما يكون بعد اعتبار القرينة فلا يندرج فيها كما استعمل
 في آخر الرسالة انما شاع له ولا يحسن ان السؤال واجواب لا يخص
 الشرح بل يجري في التجربة ايضا **قوله** في ثلث عقود متعلق بالنظم البعيف
 وضم شئ الى اخو والعقد القلادة وهو ما يحمل في العنق كل ذلك من القاموس
 ولا شك انما يحمل في العنق عرفا انما يكون مما يشتمل على نفائس من جواهر
 ونحوها ففي قوله ينظم في ثلث عقود استعدادا بالكناية حيث شبهت
 المسائل النفيسة بالجواهر الثمينة واثبات النظم لها تحصيل وذكر العقود شرح
 لها ثم اطلاق لفظ العقود باعتبار مجاز الاول والافان لنظم ليس في العقود
 بل في خيطها يدل امرها الى صيرورتها عقودا بعد النظم فيها **قوله** والى المتقاضي

في العناوين

عطف علمه قول لا يخفى ان الاستفاد ان كل عقد من الثلاثة
 من الثلاثة الترتيبية كحق معنى الاستعارة واقسامها وقوانينها اما استفادة
 الاول فلان مقابلته بالثلاثة بالثلاث في التوزيع واما الثاني في الترتيب
 المذكور **قوله** الاول قوله في الثاني الاول كون كل عقد من الثلاثة
 لواحد فانه اورد الاقسام في عقد ومعنى الاستعارة بالكناية بعقد
 وحق قرينتها في عقد وليس الا حقا كونها على الترتيب لتقدم عقد
 التقسيم على عقد تحقيق الاستعارات هذا وكون الاول حقا مبنى على ان
 من معاني الاستعارات في قوله لتحقيق معاني الاستعارات ايراد الاستعارة
 بالكناية والافق حمل الشبه هذه العبارة فيما قبل على الاستعارة المصروفة
 والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية واذا حمل عليه كما هو الظاهر
 لا يكون الاول حقا فانه انما اورد المصروفة في عقد التقسيم واما التخييلية
 فقد اورد ما فيه وفي الثاني وعقد للاستعارة بالكناية عقد استقلال
 الا ان يحمل الاول في قوله الاول حق على حسن نظم الفوائد في العقود
 والثاني على مجموع المتعاطفين فيحمل السؤال غير انه يحمل عليه لا يخلو بعد
قوله واقسام المجاز اوضح لبيان التفصيل الاجمال حسب قال فيه
 لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها والايها هم مصطلح اهل الميزان
 وابانة اصعب من خراط القناد **قوله** فلما يتبادر الى الوجود الاقسام الاربعة
 فيه انه المتبادر من الانواع ايضا الحقيقية او من الاضافية **قوله**
 لداع ذكر الكلمة اضافة الداع الى الكلمة بانية كما هو ظاهر كلامهم متعلق
 بقوله تقسيم ذلك المعروف وادراك كلامهم كلام المتقدمين والافصاح
 التلخيص قد جعل التمثيل قسما للمجاز في المفرد واما السكاك فظاهر

ذلك حيث قسم المجاز الى الاستعارة وغيرها وقسم الاستعارة الى المصروفة
 بها والكنية عنها وجعل المصروفة بها حقيقية وتخييلية وعد التمثيل تحقيقه
 وورد تقسيمه لذلك ووجه تسميتها مذكورة في المطولات مثل المطول
قوله لحفظ التعريف معلوم بقوله قيد المعروف بعد تقييده بقوله
 له اعرف ذكر الكلمة واحصل ان تعارض امران فكل واحد منهما يقتضي عدم التقيد
 وذكر الكلمة في التعريف يقتضي التقيد فحفظ جانب التعريف الاول بالمحفظ
 وبيان التقسيم **قوله** مع انه ذكره غيره من صاحب التلخيص وضمنا
 لصاحب المفتاح وهو قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة
 من نوع حقيقة تلك الكلمة حتم اذا كان نوع حقيقة لغويا وجب ان يكون
 ملك الكلمة مستعملة في معن مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا مثل
 ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة **قوله**
 لا دخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي ذكر في المطول ان
 القيد او خال هذا او خال عكسه ارفظ الصلوة المستعمل بحسب الشرع
 في الدعا وغيره انه قدم الثاني على الاول في الذكر ولعل وجهه ان المدار
 على المعنى المستعمل والمعنى اللغوي اصل بالقياس الى الشرع وذكر القيد
 في فوايد القيد المذكور في المصاحف العام مقام القيد المذكور في التلخيص ايضا
 او خال الصلوة على الوجهين غير انه قدم الصلوة المستعملة بحسب اللغة
 في الاركان المخصوصة على عكس ولعل وجهه ان مدار تمام التعريف على قيد
 في اصطلاح الخطاب وهو قيد اللغة وهو مقدمة على اصطلاح الشرع
 والكافي العلامة التفاتان في المختصر في بيان افادة القيد محدود او خال
 الصلوة المستعملة بحسب الشرع في الدعا وزاد على ما في المطول

من انه لا يخرج الصلوة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة
 ايضا اشار الى انه قال وما عكاهما والكتفي الش في سائر فائدة القيد
 بناء على فرضية مجرد اخراج الصلوة المستعملة بحسب الشرع في الرعا وهو
 اولى من صريح المختصر لما ذكره من النظر في سبب بقى ما هنا كلام قد استدل
 المقام ايماده ذكر العلامة المتبحر المولى جبيب الله السيرازي الشيرازي
 يمكنه ان يفرق بين اثنين متعلقين بتعريف المجاز باعتبار ما حله
 الش التفاز في شرح المختصر في رسالة له اورد فيها عدة اجابات
 في علوم مختلفة فلذلك ذكر بها مع توضيح ما يحتاج الى البيان من مقدماتها
 ومع ما اجاب به بعض الفضلاء عصرنا وما سيج لي في الرد على جوابه
 وما الهمة في اجواب عن السؤال وما اراد الا بالمداد روحانية المحقق
 البصائر ان قال المولى ميرزا جاني وهذه عبارته عرو في التخصيص المجاز
 المفرد بانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح يقع به الخطاب
 قال الش العلامة في شرحه الصغير احتراز بقيد المستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها ليست المجاز والحققة واحترز بقوله في غير ما وضعت له
 عن الحقيقة مرتجلا كان او منقول او غيرهما وقوله في اصطلاح يقع به
 الخطاب معلوم بقوله وضعت قيد به ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع
 في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
 في الدعاء مجازا فانه وانما يستعمل فيما وضع له في الجملة فليست مستعمل
 فيما وضع له في الاصطلاح الذي به الخطاب اعتراف الشرع والخرج من حقيقة
 ما يكتسب له معنى اخر باصطلاح اخر كلفظ الصلوة المستعملة بحسب الشرع
 في الاركان المخصوصة فانه لصدق علمه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له

والكتفي الش في سائر فائدة الادخال بالصلوة المذكورة
 فيه وهو اولى من صريح المختصر لما قد علم سببه
 قوله بقى ما هنا كلام الى اخر القول اعز قوله
 بعد ذلك اسطر او اوراق قوله ومعه نظر
 ليس في كسر من الشرح
 بحيث افترق مولانا ميرزا جاني على لفظ
 المجاز المذكور في التخصيص

لكن بحسب اصطلاح اخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح يقع به الخطاب
 وهو الشرع انتهى اقول فيه نظر اما اولافان لفظ الصلوة المستعملة بحسب
 الشرع في الاركان المخصوصة حقيقة منقولة وقد صرح بان قوله في غير ما وضعت له
 احتراز عن الحقيقة مرتجلا كان او منقول او غيرهما وكيف يصح اخراجه مرة
 بعد اخرى وامانا فانه قد تقر عند اهل القيد اذا وقعت في غير الاركان
 يفيد التخصيص واذا وقعت في غير النفي يفيد التعميم بناء على ان نقيض الاسم
 اخص مطلقا من بعض الاخص واذا افادت التعميم كونه بالادخال لا للاخراج
 وهما وقعت في غير النفي بناء على ان نفس غير في قوة النفي والحمد لله
 بادخال المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر والوجه لم يذكر
 في شرحه الكبير بهذا القيد لافادة الادخال وغيره في شرحه الصغير انما يرى
 مع تأخره عنه اشهر كلام المولى ميرزا جاني بلفظ اقول اما السؤال الاول
 فظاهر المقدمات واما الثانية فقد يحتاج الى شرح بعض مقدماته قوله واذا
 وقعت في غير النفي يفيد العموم بناء على ان نقيض الاسم اخص مطلقا من بعض
 الاخص اما نقيض الاسم مطلقا اخص مطلقا مقدمة مقررة به على
 في كتب الميزان كالحيوان مثلا والانسان فنقيض الاسم لا حيوان وهو اخص
 مطلقا من نقيض الاخص اعني الانسان فانه كل ما يصدق عليه اللا حيوان
 يصدق عليه الانسان بدون اللا حيوان كالغرس مثلا يصدق عليه الانسان
 ولا يصدق عليه اللا حيوان واما تطبيق المقدمة على المقام فبيان ان مفهوم
 ما وضع له باصطلاح الخطاب هو الاخص لانه مقيد بقيد اصطلاح الخطاب
 ومفهوم ما وضع له بدون القيد عام فاذا دخلت كلمة غير المفيدة لغير النفي
 كان مفهوم قولن غير ما وضعت له باصطلاح الخطاب اعم من قولن غير ما وضعت له

وهو مؤلف في الدين الشافعي رحمه الله

لصدق على كل ما لم يوضع له اللفظ اصلا على ما وضع له لكن بغير اصطلاح
التخاطب فلهذا كان القيد الواقع في حيز النفي مفيدا للدخال قال المصنف
فضلا وعصرا متصديا الجواب ما هذه عبارة استنصب القائل
المقام فتجب تحية الامر بهين لانا نقول احقيقه لها قسما فلم يستعمل
في غير ما وضع له اصلا فربما كان او منقولا او غيرهما كلفظ الصلوة مثلا
اذا لم يستعمل المخاطب بعرف الشرع في الدعاء ولا المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة مجازا اصلا وهذا القسم من الحقيقة اخرج القيد
الاول وقسم يستعمل في غير ما وضع له ايضا فربما كان او منقولا او غيرهما
كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء او المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا ايضا وهذا القسم من الحقيقة
مرحى انه حقيقة امر حيث انه استعمله المخاطب بعرف الشرع في
الاركان المخصوصة او المخاطب بعرف اللغة في الدعاء اخرج القيد الاخير
حيث لم يخذلها قوله ما وضع له وغير ما وضعت له في تعريف الحقيقة
والمجاز بطريق النقيض كالفعلية تعبير اجماعا بالنقيضين
ولذا قال بهنا فانه يصدق عليه ان كلمة مستعملة في غير ما وضعت له
كما اخذه في شرحه الكبير بطريق النقيض وانما اخرج بهنا بهذا وثمة
بذلك اشعارا بان كل وجه هو موطنها على ما حذرنا كلام الشارع
انزع الاشكال اساسا وارتفع التعجب والتحير والله اعلم اسهر كلام هذا
المجيب اقول وبالله التوفيق اما ان يراد بغير ما وضعت له في تعريف
المجاز ما يفيد المغايرة لكل فرد من الموضوع له او فردا فانه اريد
الاول فخرجت الحقيقة بجميع افرادها سواء فرض استعمالها في محضر

حضر الفرد الذي اخرج به قيد اصطلاح التخاطب فلهذا كان
اريد الثاني في بقى المشترك والمنقول اخللا لمجمع افراده اذ يصدق على
المشترك اذا استعمل في احد معنيين وكذا على المنقول اذا استعمل في الاول
او الثاني انه كلمة استعملت في غير فرد من افراد الموضوع له اذ المصنف
استعملت فيه مغايرة للمعنى الاخر المفروض ومنعها له بعبارة كالمعنى
ولو فرض عدم استعمال هذا المشترك والمنقول مجازا وذلك ظاهر فكيف
يصح قولك ايها المجيب وهذا القسم من الحقيقة اريد لم يستعمل مجازا
فخرج بالقيد الاول واما قول المجيب في اخر كلامه انه بناء وصنيع الشارع
في شرحه المختصر على انه لم يخذل ما وضعت له وغير ما وضعت له في تعريف
الحقيقة والمجاز بطريق النقيض فكلام لا يحصل له ولا يجدر صماخر فيه لانه
الكلام في تعريف المجاز وبينا محترقات قيوده فانه اخذ ما وضعت
فيه على وجه يفيد مغايرة لكل فرد فردا لزم المحذور الاول وان لم يخذل على
هذا الوجه لزم المحذور الثاني سواء كانت نسبتته مع القيد الواقع
في تعريف الحقيقة نسبة النقيض او لا واسمه الموفق للصواب ثم اقول
واسم الهادى للرشاد في السؤال الثاني فلهذا كان ذلك ان كلمة ما في قول المصنف
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انما اريد به العموم لكل واحد واحد
ما وضعت له او المغايرة بحسب ما وضعت له المستندة مغايرة بالكل
فرد فردا فخرجت الحقيقة بجميع اقسامها بحيث لا يشذ منها فرد وكذا
يخرج المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا
استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه لم يستعمل في مغايرة
الكل واحد واحد ما وضع له بل قد وضع له عند اللغو وكذا اذا استعملها

اللفظ في الاركان المخصوصة في انما يحتاج الى قيد اصطلاح الخطاب
 لا دخل ما ذكر للاخراج اذ لم يبق شر مما يجب اخراجه وان اريد بما الواقعة
 في التعرف واحد ما وضع له مشترك في المعنى الكلمة المستعملة في معيار
 لما وضعت له في اجملة صدق في على المشترك والمنقول اذا استعمل
 حقيقة فانه قد استعمل في معيار لما وضع له اعتراف الاخر الذي قد وضع له
 وصار باعتبار وضعه مشترك او منقول فيحتاج الى اخراج المشترك
 والمنقول المستعمل حقيقة وكذا يدخل المجاز المستعمل فيما وضع له
 في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمل الشارع في الدعاء
 اذ لم تكن مستعملة في معيار لما وضعت له اعتراف الاركان المخصوصة
 ولا يحتاج الى قيد يدخلها فثبت كانت كلمة ما في التعرف يحتمل
 ان يقيد اصطلاح الخطاب ليكون قرينة على ارادة المعنى كما في قوله
 في اصطلاح الخطاب ليس في الحقيقة قيد انحصار الموضوع له
 بل هو بيان للمراد منه فليس هناك خاص عام فيقال انه يقتصر
 الاخصاء الى اخر المقدمات وبما عرفت يندفع السؤال الاول
 ايضا بنوع غناية وبيانه انه قيل القرينة الدالة على المراد الظاهر
 ارادة المعنى الاول من قوله غير ما وضعت له وانما قلنا ان المتبادر
 لانه الظاهر من كلمة ما الجنس والمغاير للجنس الموضوع له لا يكون
 موضوعا لاصلا فبناء على ما هو المتبادر من غير ما وضعت له
 حكم خروج الحقيقة مطلقا من جملة اركان او منقولا او غيرهما ولما ذكر
 قوله لاصطلاح يقع به الخطاب علم انه المراد من قوله غير ما وضعت له
 غير ما وضعت له في اجملة فعلم انه بقي بعض افراد الحقيقة داخل

وهو الصلوة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة وانه في
 بقيد اصطلاح الخطاب ويدل على انه هذا هو مراد الشرح عند بيان قوايد
 اجزاء التعريف قال احترز بقيد المستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
 ثم قال واحترز بقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة وقال قارئة ذكر
 اصطلاح الخطاب قيد بذلك ليدخل المجاز ويخرج من الحقيقة ما يكون
 له معناه ولم يقل احترز به عن كذا او دخل به كذا فجعل القيد بين الاخيرين
 محترزا بهما واما قيد اصطلاح الخطاب فاشارة في التعبير الى ان قرينة
 للاخراج بقوله غير ما وضعت له نعم اطلاق اسم القيد على قوله في اصطلاح
 يقع به الخطاب باعتبار انه مقيد ومخصص لما تحتمل العبارة لانه هو
 المراد منها في مسبق بقى بعد ان تبين المراد بذكر قيد اصطلاح
 الخطاب كما بقي بعض افراد الحقيقة داخل وهو الصلوة المستعملة
 بحسب الشرع في الاركان المخصوصة مع كل مشترك ومنقول داخل
 ايضا لانه اذا استعمل المشترك في احد معنيين صدق عليه انه استعمل
 في غير ما وضع له اعتراف الاخر وكذا المنقول سواء استعمل في المعنى
 المنقول اليه او المنقول منه صدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له
 اعتراف المعنى الاخر فلا وجه تخصيص الصلوة المستعملة بحسب الشرع
 في الاركان المخصوصة بالاخراج قلت ليس في عبارته ما يدل على تخصيص
 المنقول بالاخراج بل عبارته ناطقة بالعموم حيث قال ويخرج من الحقيقة
 ما يكون له معناه اخر باصطلاح اخر وهذا اشار الى المشترك نعم في التمثيل
 والتصور ذكر المنقول وانه مشترك حيث قال كلفظ الصلوة المستعملة
 بحسب الشرع في الاركان المخصوصة هذا ما سمع به الذمير القاهر والفكر القاهر

والله اعلم بالصواب **قوله** وفيه نظر لانه يصدق عليها انها مستعملة
 في غير ما وضعت له كما انه يصدق عليها انها مستعملة في ما وضعت له
 كما ذكره الشارح في شرحه على التلخيص **قوله** فلا بد من اخراجها بعد في اصطلاح
 الخطاب قبل لو ترك هذا القيد ولم يلاحظ احيثية كانه خارجا بقوله
 لعلاقة وقيد وانما المتبادر من اصطلاح الخطاب العرف انما هو المقابل
 للشرع واللغة والعرف العام والالفاظ المذكورة في التعريف كمالها
 على المتبادر فيحمل التعريف عليه بل انما ترك قيد في اصطلاح الخطاب التلخيص
 بالعلاقة لا اعتمادا على احيثية بل لانه اعتبر احيثية في تعريف المجاز اقول
 اما جواب عن الاول فيصح بعد تحرير المقام وذلك لانه لا بد من توجيه
 ما يترتب من التذاف بين قوله لا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح الخطاب
 ومن قوله لا اعتمادا على احيثية المشعور بها في التعريف عنه ووقع التذاف
 انه اراد لا بد من قيد في اصطلاح الخطاب او ما لو در موداه في افواج
 الصورة المذكورة وكل من قيد احيثية وقوله لعلاقة مع قرينه خرج له
 وحيث ذكر قيد في اصطلاح الخطاب مقدا فقد افاد افواج تلك الصورة
 فيصح كونه القيد محذورا لانه لو قيد ما قلنا ما ذكر في احيثية التلخيص
 من ان من ضيقه ان قيد في اصطلاح الخطاب يقيده افواج الصورة المذكورة
 لا الافواج مع الادخال السابق كما هو من ضيقه بغيره بغيره مع وجود القيد
 الصريح في التعريف اعز لعلاقة مع قرينه كيف نسب الافواج الى قيد
 احيثية المشعور بها في التعريف والوجه ان الظاهر ملاحظة قيد احيثية
 مقدا على قوله لعلاقة فنسب الافواج الى المقدم واما اجواب عن الثاني
 فهو منع كونه المتبادر من اصطلاح الخطاب ما ذكره وانما ذلك اصطلاح

ارباب الميزان ولئن سلم فاضافة الى الخطاب قرينه واضحة على ارادة
 المعنى اللغوي الشامل **قوله** على ما نقول ان على ما هو من حيثنا قال في احيثية
 ارفيدته ذلك فقط على ما نقول ان لا يرضى بكونه فائدة ما سبق خلافا
 فانه جعل فائدة ما سبق ايضا كما جعل فائدة ايضا هذا افلاير دائم الثبات
 مما ذكره المحقق التفتازاني في المختصر فهذا دعوى التفرقة فيما سبق اليه الغير
قوله لا اعتمادا على احيثية المشعور بها في التعريف عنه اقول ان السكك
 اسقط حاصل قيد اصطلاح الخطاب التلخيص بقيد احيثية وذكره حاصدا
 في تعريف المجاز قال السيد لم يكن اعتبار قيد احيثية ههنا كما اعتبرت
 في حقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من انه معيار له احتياج
 الى قيد او يقدم مقام قيد اصطلاح الخطاب اسره وكان الشارح توقف دليل
 عدم الحكم باعتباره وذلك لانه المفهوم من قولنا استعمال الكلمة في غير
 الموضوع من حيث هو غير انه ذلك الاستعمال المحوطة فيه مقارة المعنى المستعمل
 للموضوع ولا شك في صحة كونه المعيار المحوطة ولا يفهم منه ان النظر في استعمال
 مقصور على مجرد المعيار حصر يقال ان المدار في استعمال المجاز على العلاقة
 فاشارة الشارح الى ذلك باعتبار قيد احيثية في تعريف المجاز **قوله** لعلاقة تتعلق
 بالمستعملة والمعتبر نوعها لا شخصها ولا بد من ملاحظة العلاقة كما يد
 عليه اللام حصر لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل واستعمل اللفظ بدو
 ملاحظتها كانه غلط واما انواع العلاقة المعبرة عن وجه ذكره كتاب
 الامور فمنه عشرون السببية المسببية الكيفية الجزئية
 الملزومة اللازمة المشابهة شكلا الاطلاق التقييد العموم
 انحصار هذا المضام زيادة المجاورة الاول الاعتبار عليه

المراد من اللغوي والشرع والعام وغيره

اراعتار ما كان على ما كان المحل المحل الالية البدلية التكررة
 في الاثبات كاطلاق فرد على العموم نحو علمت نفس كل نفس الفدية
 حذف خبر زيادته التعلق وذكر الشئ في رسالة الفارسية المعمولة
 لتحقيق معنى الاستعارة لا تخفى ان الحذف والزيادة لا يصح كونها
 علاقات المجاز وفي هذه الصورة لا يصدق المجاز مع اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع له لعلاه وقرنه صارفه وتسمية الزيادة والحذف مجازا
 ليس بهذا المعنى بل ذلك معناه المجاز ولاجل الامتياز بين المعنيين
 قيل لهذا مجاز بالزيادة والتقصص انتهى **قوله** واحدة زوايا القوم التقا
 المشهورة فيما بينهم لتعرف التخييص والمقتض **قوله** كان يقال سهوا
 في مقام استعمال النفس الكتاب قال سهوا لانه لا يصدر مثله عن عاقل
 وماده النفس التي تحت زعمها في التعاريف يجب ان يكون محققا **قوله**
 والحذف ان يغفر عنه استعاط القربة قبل عليه ان مرضيه اعتبارا قد يشبه
 في التعريف حيث جعله معينا عن قيد اصطلاح الخطاب وحيث اعتبر
 هذا المعنى عن العلاقة وهذا مدفوع بان قوله ولا تخفى ان مترتب على قوله
 واحتر زوايا عن الغلط ارا القوم واحتر اراهم به في التعاريف المشهورة
 كتعريف المقتض والتخييص وهو مستغن عن قيد احيثية لا اعتبار قيد
 اصطلاح الخطاب فيه واعتبار الشئ قيد احيثية في هذا التعريف المجازي
 وفيه بعد انه من قبيل اغناء القيد الماخوذ عن المتقدم واعتراضه غير
 الا ان يحمل كلام الشئ على انه مما يمكن الاستغناء عنه وليس بضرور في الشئ
 حصر لو اسقط التعريف لم يحتل به **قوله** وليس مع الغلط نصب
 والى على قصده كما ظهر في المثال المذكور لكن بقي ان صور الغلط لا تنحصر

النوع بل من صورها يقال في مقام استعمال الكس في الرجل الشجاع
 النفس ولا شك ان مع هذا الغلط قرينة مانعة فلا يخرج مثلا شراطة
 القرينة اللهم الا ان يقال المراد ملاحظة قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
 من ذلك اللفظ ولم يلاحظ المتكلم هذه القرينة على هذا الوجه لانه انما ذكر اللفظ
 النفس هو ان لم يلاحظ مانعتهما عن ارادة الموضوع له للفظ النفس
 وهذا مبني على اعتبار ملاحظة القرينة المعبرة في المجاز على الوجه المذكور
 ولم ار من صرح به نعم صرح الشئ وغيره باعتبار ملاحظة العلاقة في المجاز
 وانه لا يكون اصل تحقيقها بدون الملاحظة هذا ولتنبيه على ان من صور ^{اللفظ}
 ما اذا اراد استعمال الكس في الرجل الشجاع فقال الرجل الشجاع سهوا
 فهو ليس بحقيقة ولا مجاز مع ان التعريف المتعارف بينهم للحقيقة صار عليه
 اذ لم يكن مستعملة فيما وضعت له في اصطلاح الخطاب غير داخل في
 تعريف المتن لا اعتبار قيد احيثية فيه الا ان يعتبر في تعريف المشهور
 احيثية مع اعتبار قيد اصطلاح الخطاب واعتباره امر لا بد منه لا غوا
 المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا كما اشار اليه الموصي
 في حاشيته على المطول اقول وبعد اعتبار قيد احيثية ايضا في سلامت
 التعريف عن الانتقاص حيث فليمن النظر فيه **قوله** لانه القرينة ليست
 من انواع العلاقة فيه انه على ان يدخل مع كونها تابعا وهو خلاف
 ما قرره في شرحه على التخييص عند قول الماتن الكناية لفظا يريد به لازم
 معناه مع ارادته معه ان فاده قوله مع التنبيه على ان ارادة اللازم
 اصل و ارادة المعنى بقية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جائز
 مع علم ولذا يقال جاء فلان مع الامة ولا يقال جاء الامة مع فلان وقد

هذا

صرح المحقق التفازاني في المطول وفي بعض حواشيه انه الغالب دخولها
 على المتبوع ووجه قول الشافعي هنا اما اولها فهو انها تابعة القرينة واصالة
 العلاقة من خصوص المقام حيث جعل على استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 العلاقة ووصفها بمقارنة القرينة على الاستعمال فدل على اصالة العلاقة
 وتبعية القرينة ونظر الى هذا التوجيه اللام في العلاقة واما ثانيا فلان
 قوله لان القرينة لا يسئل على ان الاو السبعية بالاول والمفيدة بمحذو الجمع
 دون مع المفيدة له مع كونها باقيا لما بعدا وتام ذلك سوف
 على مقدمتين احدهما ان لا يكون العلاقة تابعة للقرينة كما هو المفهوم من المتن
 والاخر ان لا يكون القرينة تابعة للعلاقة فتطور المقدمة الاولى الظاهري
 اذ العلاقة على مصححة للمجاز فظهر منطوية اصالة وتبعية المقدمة الثانية
 فاشار اليها بقوله لان القرينة ليست من توابع العلاقة ونظر الى هذا
 التوجيه قوله كل منهما مما يتوقف على المجاز ابتداء **قوله** حالاً
 المستكن في المستعملة فلان دل العبارة على الاعلى اصالة الكلمة نسبة
 الى القرينة اذ القرينة لو حظت لتعرف حال الكلمة ولا ريب في هذه
 الاصالة والتبعية **قوله** ياتى عن ارادته هذا تمام التعريف قال
 الشافعي في بعض مولفاته في هذا المقام لا بد من قيد اخر وهو ان يكون قرينة
 على المراد فانه لو لم يفظ العلاقة ونصب قرينة مانعة عن ارادته
 الحقيقي ولم تنصب قرينة معينة للمعنى المستعمل فيه لايكون مجازا الا ان
 يناقش ويقال القرينة المعينة شرط لا دلالة المجاز لتحقيقه انتهى وقال
 المحقق التفازاني في شرحه على الشافعي تحت الموقوف ان القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له هي التي لا بد للمجاز منها وهو غير المعينة **قوله**

فان العلاقة للموصوفه وتمازى ان
 سيج

برمتهم ارجعهم الى القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل ويكسر قبة يمي
 ذوالرمة ودفع الرجل الى اخره بغير الجبل في عنقه فقيل لكل من دفع
 بجملته اعطاه برمة **قوله** وفيه بحث حاصل البحث انه ان اريد القرينة
 المعينة في التعريف القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته بحيث
 يكون مناط الصدق والكذب فلا يخرج الكناية اذ القرينة الموصوفة
 متحققة في الكناية وان اريد القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له **مطلقا**
 فذلك غير متحقق في شيء من افراد المجاز فلا يصدق تعريفه على شيء من افراد
قوله لا لذاته ليس له الى الانتقال الى اذ به يندفع لزوم جواز الجمع
 بين الحقيقة والمجاز في الكناية وحال الدفع انه الذي منعه علماء العربية جواز
 الجمع بينهما بمجرز انهما مقصودان بالذات واما ارادتهما على وجه يكون احدا
 مقصودا بالذات والاخر وسيله وتما الى فلم يمنع وفي الكناية الامر على
 ذلك **قوله** وهو ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة فدهم منه انه لا بد
 في الكناية مع القرينة المانعة من قرينة معينة فلا يكون الكناية كالمجاز
 في الاكتفاء بالقرينة المانعة ولم يفرقوا بينهما وقد سبق اجواب عنه
 بما نقلناه سابقا عن الشافعي من ان المعينة لازمة لاستعمال المجاز ودلا
 لا لتحقيقه فحق الكناية كذلك **قوله** لكن ليس قرينة عدم ارادته
 مطلقا استدراك من قوله فيها القرينة المانعة عن عدم ارادة
 الموضوع له لذاته ودفع توهم انه يكون فيها عدم ارادته مطلقا
قوله المقصودة انهم قيد المقصودة من جهة ان الاضافة
 في قوله اضافة عهدية للارادة الى العلاقة المعينة في التعريف
 وقد فهم من التعريف انها مقصودة لان استعمال الكلمة في غير ما وضعت له

لاجلها وقد عرفت ايضا انه لا بد من ملاحظتها في المجاز حتى لو
 كانت ولم تلاحظ لا تحقق المجاز ووجه فالمشعر المستعمل في شق الانسان
 انه لاحظ المتكلم في استعماله مشابهة الشفة الانسانية بها في اللفظ
 يكون استعارة وانه لاحظ الاطلاق والتقييد يكون مجازا رسلا
قوله المشهور في حاصله منقشة مع الحات من وجهين اما الاول
 فهو انه ذكر قيدا لم يذكر القوم والاولى متابعهم والثاني انه قيد
 مناف كناية في فاعل الظاهر انه هذا التقييم على جميع المذاهب
 وتفصيل المذاهب بعد سيذكر وهذا الزعم ما يقال في لوجه المناقاة
 من انه فليكن التقييد بالمصرحة للاشارة الى انه مختاره من حيث يطلب
 وهذا القيد لازم على مذهب لانه قسم المجاز المفرد عنده انما هو الاستعارة
 المصرحة وبعد هذا التوجيه انه قال عند نقل مذهب الجمهور في الاستعارة
 بالكناية الذي هو مذهب صاحب الكشاف وهو المختار واما عند نقل
 مذهب الخطيب وتفصيله فلم يشر الى تفصيله بوجه من الوجوه **قوله**
 المشبه به المضم في النفس اللفظ المشبه به وقوله المستعمل في المشبه
 صفة للمشبه به واخوه عن قوله المشار اليه بالتمثيل لانه لو قدمه لاولم
 خلاف المقصود **قوله** لشمول الاستعارة الاصلية جميع المعارف في
 لا يكون تعريف الاستعارة المستنبط من التقييم جامع لعدم شموله
 المعارف الغير المشتقة وكذا تعريف التبعية المستنبط من التقييم
 لا يكون مانعا لدخول هذه المادة من الاصلية فيه **قوله** وعدم شمولها
 المشتقات الزكريات كانت او معارف فلو حمل اسم الجنس على
 عرف النحاة كان تعريف الاصلية المستنبط غير مانع لدخول المشتقات

في قوله الثانية
 من القول الاوّل

التبعية

المشبه

المكرة فيه وتعرف التبعية غير جامع لزوجها عنه **قوله** فلا يصح ارادته
 ايضا وان كان اقرب اما عدم صحة ارادته فلانه لو حمل عليه كان تعريف
 المصرحة غير جامع لعدم شمولها استعارة المصادر واما كونه اقرب من
 المعنى المحرر فلعدم لزوم عدم مانعية تعريف المصرحة وعدم جامعيتها
 كالزم لو حمل على المعنى المحرر كما قررناه **قوله** فحمل اسم الجنس وجه قوله
 لعل انه على هذا يكون التعريفان سائمين عن النقص بالتقدم **قوله**
 لكن قولهم انهم سلموا من التعريفين عن النقص به حر انه يكون اسم الجنس
 في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار الى يدل
 على انه احسن عندهم ما يقابل الشخص فقط لا ما يقابل المشتق والشخص والاول كان
 اسم الجنس ما يقابل المشتق والشخص جميعا من المعصم لكما المشتق ايضا
 يتاخر اجنبية **قوله** لمنافاة اجنبية ارادوا انه الاستعارة مبنية على
 جعل المستعار له من جملة افراد المستعار من باو عاذا انه له فليس متغيرا
 وغير متعارف ولما لم يكن للعلم مفهوم كلي امتنع فيه ذلك اجعل والادعائ
قوله يد على انه اجنس عندهم ما يقابل الشخص او الشخص فقط لا ما يقابل
 الشخص والمشتق **قوله** والافا لمشتق ايضا ينافى اجنبية ارادوا لم يكن
 المشتق عندهم ما يقابل الشخص فقط بل ما يقابله المشتق فلا يصح تقليل
 عدم استعاره العلم بما ذكرناه لان المشتق ايضا ينافى اجنبية في احوال الاستعارة
 جارية فيه فحذف جزاء الشرط من عبارة الشرع واقيم دليلا مقامه كما قدم
 من تقريرنا هذا وفي استدلال الشئ على انه اجنس عندهم ما يقابل الشخص
 فقط ببولهم العلم لاستعاره لمنافاة اجنبية في نظر ذلك انه فليكن
 اجنس عندهم ما يقابل الشخص والمشتق ويتم الاستدلال بان يكون منافاة

في قوله الثانية
 من القول الاوّل

الاستعارة

الشخص للجنس لا اعتبار الكلية في الجنس ومناخاة المشتق له لا اعتبار
 عدم الاشتقاق ولا شك ان انما المناخات للجنس باعتبار الاول تمنع
 الاستعارة للزوم اعتبار الكلية في اسم المستعار منه كما قالوا والمناخاة
 لا باعتبار الثاني لا تمنعها كما هو ظاهر فلا يلزم من مناخاة المشتق للجنس
 بالاعتبار الثاني عدم جوازه الاستعارة فيه لعدم مناخاة الاستعارة
 للجنس من هذه الجهة **قوله** ولا يخفى انه قوله ان يعبر اذا فسر اسم الجنس
 باسم غير مشتق كان صادقا على استعارة العلم فيلزم كونه مستعار اشتقا
 اصلية واحماله لا يستعار عند الجمهور خلافا لمن بحث في عدم جوازه
 الاستعارة فيه من بعض المباحين وفيه انه خارج عن المقسم الذي هو اشتقا
 في قوله ان كان المستعار اسم جنس ان فلا ضرر في صدق تعريف اسم
 الجنس عليه ولا يحتاج الى ما ذكره في الرفع من زيادة قيد الخط
 مع انه يستعار استعارة اصلية **قوله** ويقتضى ان يعبر وكل من التنا
 واخره لازم **قوله** ولا يخفى انه تكلف لم يبق من ملاحظة قد الكيفية مع
 عدمه في العبارة ونعيم الخط يتناول الحقيقة والحق **قوله** سيما في مقام
 فانه مقام التعريف وحمل الالفاظ التعريف على ما يتبادر منها واجب
قوله ومع ذلك يخرج عنه كونه حاتم علماء فيه انه مثل حاتم عند مشتق
 حال العلمية وان كان مشتقا قبلها لانه المراد بالمشتق ما يكونه والا فليقل
 معزبات كضارب ومضروب وحاتم حال العلمية ليس كذلك وحاتم اسم
 فاعلم ان الحكم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن جحش الطائي العالم
 في الكرم والغيرة عاذا اسم فاعلم من مدر بعن طان صار اسما لخاصة النار
 هو ليس له في اللوم سبب كمره لانه سبق ابله فبقى في الحوض قليل

مراد في خبر فيه ومدركه في سببائه على وزنه عطف على علم بليغ
 ضرب به المثل وهو ان اهل معرفه صياد يصيد ما مر به والمناخاة ظاهرة
 وباقيل علم لرجل يضرب به المثل في العي وورانه اشتد ردا ما طليا باخذ
 درهما فسل عن شراة ففهم كيفية ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج
 ليمر الاشارة الى احد عشر فالتفت الطيبي **قوله** مع ان الاستعارة في
 ان عند الجمهور والافرضي الشئ انها تبعية كما ينهم كلامه في شرحه على الخط
 فالمراد قال العلامة التقطت اني وسعد السعد المراد اسم الجنس اعلم
 من كعبي والحكم ان التنا والجنس ليتناول كونه حاتم فانه الاستعارة فيه
 اصلية وفيه نظر لانه حاتم متناول بالتنا في وجوده فيكون متنا ولا يصفه و
 قد استعير من معهود التنا في وجوده لمن له كمال وجوده كاستعاره شرم
 معهود مشتق لمعهود مشتق فلا يصح شي من التشبيه والتشبيه به لانه نوع التشبيه
 بالاصالة فينبغي ان يقتصر التشبيه على المعنيتين المصديقتين وكحل حاتم في حكم
 المشتق فليقل بالاستعارة التبعية او في الاصلية **قوله** يعرف وجه اصالتها
 بعد معرفة وجه تبعتها وذلك لانه الماثل فيه على وجه تسمية التبعية يعرف
 وجه تسمية ما يقابلها اعني الاصلية بما يقابل اسمها ولان الظاهر ان مفهوم
 التنا وجوده ومفهوم الاصل عدمه وتعلق عدمه في تعلق الوجود **قوله**
 لربانها في اللفظ المذكور الضمير للاستعارة المتقدم ذكرها وهو ما يجرى لفظ
 المسماة المستعمل في التشبيه لعلالة التشبيه فالظرفية بقيل ظرمة انك
 للعام او في العبارة استخدام والمراد منها عند رفع الضمير استعمال اللفظ
 المشبه به في التشبيه لعلالة التشبيه والظرفية من قبيل ظرمة الموصوف
 لا الموصوفة وانما يكون لمعنى استعمال والافراد لا استعمال **قوله**

جمل من الاستعارة في
 جمل من الاستعارة في

لانها بقيا لكونه والا ارى على زعم الماتن ولا فقد تقدم من انتم انتم
 مثل حاتم علما ايضا **الاول** او الارب اسعاره قتل لمفهوم ضرب تشبيه
 مفهوم ضرب ايج الاول او الارب استعمال قتل في مفهوم ضرب تشبيه
 ولعله عدل عنه لما من سوء التقرير والاشعار بالاعتراض على مفهوم
 المجاز الواقع في الفعل في الاستعارة واحياء التبعية السمة على الثبات
 للاشعار بان العلاقة مع ان يكون ملحوظة للمستعمل ولا يكفي مجرد وجودها
 فاستعار صل بتبعية استعارة القتل هذا جرمه على ما قرره
 القدم واما مرضي الشرح في تفصيله في كلامه هذا وقد قال في شرحه
 على التلخيص القوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار اسعاره المصدر
 لمصدر مصدر والاسفار من المستعار فمدرم الاستعارة في المشتق
 بحكم سرية استعاره الماخذ من غير تشبيه لمصدر المشتق لشيء وم غير استعارة
 المشتق وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على من غير شق انه لا يحكم اولا
 بالمصدر ولا يستعيره وهذا هو الذي يترك السكاك ان يجعل وجه
 له والتبعية الى الملكية استمر كلامه **والثاني** وعلى القدم ذلك عاينه فصار
 الظاهر ان الاشارة الى ما سبق من جرياء الاستعارة في المشتق بعد
 جريانها في المصدر هذا والذرا على القدم الى هذه الدعوى على ما نقله
 الصغار في عنهم ان الاسعار يعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون التشبيه
 موصوفا بوجه الشبه او كونه مشاركا للتشبيه في وجه الشبه وانما يصلح
 للموصوفية اتحاق بالامور المحققة المتقرة الثابتة دون معاني الافعال
 والصفات المشتقة لكونها متحدة غير متقرة بواسطة دخول الزمان في
 او غرضه لها دون الحروف وهو ظاهر واعتبر من عليه بوجه بعضها مصححة

كونه اول ما يظهر في فائدة المصدر بكونه
 مفهوم ضرب لمفهوم مصدر او كونه متركب
 بالاعية من معانيه لكونه متعلقا
 فمدرم مفهوم ضرب مطلقا غير التشبيه
 انما هو انما يقع بكونه تشبيه الضرب
 والاشارة في قوله فانه اذا استغفرت
 الى انما استغفرت في قوله فانه اذا استغفرت
 بين والاشارة في قوله فانه اذا استغفرت
 الى انما استغفرت في قوله فانه اذا استغفرت
 لان من ان لا يكون استغفرت في قوله فانه اذا استغفرت
 ضربك للتشبيه

في شرحه على التلخيص وبعضها موزا اليه اوضح ما في انما استغفرت هذا وانما استغفرت
 ما نقل عن القدم من تفسير اتحاق بالامور المعقولة الثابتة المتعاقلة
 المتحددة وجعله من مطلقات المعقولات وانما استغفرت من ثباته
 وقال المراد بالحقائق كالدوات في بعض استعمالاتهم انهم انهم انهم
 الغيرة الملحوظة للغير تبعا لكان الحروف والنسب المعقولة في مفهومات
 الافعال فانه معاني الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصد
 اذن الافعال التي للملاحظة طريقها من حيث المعقولة في مفهومها والافعال
 الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصلح شر من الملائكة الحرة لانه
 مشبهها محكوما عليه بالاشارة التشبيه وكذا المعاني الفعلية لانه مجموع غير
 من حيث والسمه والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول التشبيه فيها واكثر
 وانما استغفرت كمن اعتبر ان كونه مستغفرا فلا يصلح لانه جعل مستغفرا لانه الشيء
 لا يصلح لانه يكون مستغفرا مستغفرا الى معاني النسب العامة وانما كمن مستغفرا
 اليه نسبة مامة مع كونه مستغفرا نسبة غير مامة نحو العجني ضرب زيد عمره
 هذا واما وجه اخفاؤه في قوله وعلى القدم ذلك باينه فخفا فهو كثره ماله
 على التعليل من اراد ذلك فيطالع المطولات **والثاني** قريب المسلك غير المرام
 المسلك الطرقت وقرب قصده فليكن منه عدم بعد المرام مصدر قوله غير بعد
 المرام ما كيد الله وحده ان يكون المسلك مصدر ايمينا بمفهوم السلوك
 فقول سلوك ذلك الوجه عبارة عن ظهور مقدماته وكونه سلكا مستغفرا
 ما يرد عليها وقرب المرام عبارة عن قلة مقدماته الموصلة اليه **قوله**
 موضوعات بوضعين وضع المادة والهيات لعله اورد المادة وجمع
 الهيات مع ان مواد الافعال ايضا مستعدة كهيئاتها او مادة ضرب

مفهومه لماده نصر كما ان الهيئة ضرب مفاهيم الهيئة لضرب لان الواض
لم يلاحظ عند الوضع تعدد المواد بل قال وضعت مادة المشتق للدلالة على
مبدأ اشتقاقه بخلاف الهيئة فان تعدد المواد لم يلاحظ له الهيئة لان وضع
هيئة كما مثلا على حدة والمضارع ايضا على حدة وهكذا **قوله** فاذا كان
في استعارتها لاسم معانيها للهيئات المراد بالحقا المقتضى التوضيح
بازائها الهيئات فانها اذا لم تتغير لا يكون المشتق مستعملة في غير
ما وضعت له من تلك الهيئة فلا وجه لاستعارة الهيئة فعمل الاستعارة
في المشتق ليست الا باعتبار موادها واستعارة موادها بتبعية
استعارة مصادرها وانما اربكتنا ذلك ولم نكتف في كون استعارة
المشتق بتبعيةها لاستعارة موادها لان المواد لا يصلح لان يستعار كسبق
مراد الاستعارة بتبعية التشبيه واخرت حيث كونه مدلول الفعل لا يصلح للتشبيه
المستعمل كونه محكوما عليه بمشاركته المشبهة في وجه التشبيه لانه من حيث هو
مدلول الفعل جعل كنهه ابداء الشيء من جهة واحدة لا يصلح كونه كنهه وسند اليه
مع هذا ولا ادور بالوجه في اربكنا الاستعارة في المصدر وعدم الاكتفاء
بالتشبيه فيه حتى يبرر التشبيه في مادة الفعل فيستعار وكان الشئ انه سلك هذا
المسلك حيث خالف القدم في كون الاستعارة في الفعل الكاينة باعتبار
استعاره حصة تابعة لاستعارة المصدر وجعلها تابعة لمجرد التشبيه في المصدر
بل جعلها تابعة لاستعارة اجزاء غير الهيئة **قوله** وكذا اذا استعير الفعل يعني
كما ان الاستعارة اجارية في المشتق باعتبار مادته تبعية كونها اجارية فيه
باعتبار هيئة تبعية وكان الاول ان يقول وكذلك اذا استعيرت باعتبار الهيئة
بارجاع القيمة المستعملة في استعيرت الى المشتق هذا واللام في قوله التشبيه

متن

في المستقبل الضرب في الكا متعلق بقوله تبعية فتسميتها بتبعية كونها تابعة
للتشبيه الواقع في المصدر وكان الظاهر اعتبار التشبيه في الزمان بان
الزمان المستقبل بالزمان الكا لانه الاستعارة في الفعل باعتبار كنهه قد انفقوا
على اعتبار تشبيه الضرب في المستقبل الضرب في الكا وتعد المانع من اعتبار
التشبيه الزمان المعبر في الفعل انه قد اعتبر فيه على وجه يكون فخر فالحق فلا يصلح
لان يعتبر فيه التشبيه المقضي لا اعتبار كونه محكوما عليه بمشاركته كنهه فخر ان هذا
انما يمنع من اعتبار التشبيه الزمان المعبر في مفهوم الفعل ولا يعنى اعتبار
في آخرت بل كما يقتضي اعتبارها في الزمان لا من حيث انضمامها من الفعل بل فيه
من حيث انه مدلول لفظ الزمان المستقبل كما اعتبر التشبيه في آخرت لا من حيث
انضمامها من الفعل بل من حيث انضمامها من المصدر **قوله** فالاستعارة استعارة
الهيئة الفاعل المفعول على قوله اذا استعير الفعل باعتبار الزمان فان الدال عليه
هو الهيئة والمراد ان الاستعارة المحققة او الاوليات استعارة الهيئة
وبدأ سطرها تسر الاستعارة في الفعل المفعول هو عبارة عن مجموع المادة والهيئة
فالاستعارة الهيئة واسطة في عرض الاستعارة للفعل **قوله** وليست
بتبعية ان استعارة الهيئة غير تبعية والغرض من هذا اظهار الفرق بين
مادة الفعل واستعارة هيئة فاع الاول تابعة لاستعارة المصدر دون الهيئة
بقي انه هل يصح في مادة الفعل المستعملة في غير ما وضعت له انها استعارة
وكذلك هيئة المستعملة في غير ما وضعت له اولاد الظاهر عدم الصح لا سيما
في الهيئة اذا الاستعارة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعل التشبيه
ولا يحق ان مجرد الهيئة ليست بكلمة بل **قوله** بل اللفظ تمامه مستعار بتبعية
استعاره اجزاء الاخرات بالنسبة الى قوله سابقا يكون تبعية التشبيه الضرب

يعني

في المستقبل بالقرين في الكا حيث جعل اولاً تتبعها لاجل كونها بالعدد
والآخ انضرب عنه وجعل كونها تبعية لكونها تابعة لاسمارة اجزاء العدد
افتر الهمزة دون الماد فانه ما على صفة ووجه عدوله عن الاول الى الثاني
في انه اقرب لما ان اسمارة الفعل ج بواسطة ثمة مبنية على التثنية
فعلك برسالتنا الفارسية فرق في رسالته هذه من اسمارة الفعل
باعتبار مادته واستعار ثمة بانها في الاول تابعة لاستعارة المصدر وفي
الثاني تابعة لمجرد تشبيه المصدر باعتبار كونه في زمان به باعتبار كونه في زمان
اخر ثم قال فانه جليده جديره اعلم انه الاول ان يقال ان استعارة المشتق
تبعية لان استعارتها دائماً انما هو المادة او الهمزة وللفظ مشتق
مستعار بتبعيته انتهى ولا يخفى ان اولاً في قوله انما هو المادة او الهمزة يمنع
اخذوا والافيد مجتمع كما اذا جهر عن ضرب شديد في المستقبل لفظاً
لحق وقوعه فانه قد استعير باعتبار مادته وهيئة **ت** بتبعيته
او بتبعيته في المصدر وان كان في الصورة الاولى مع الاستعارة
ايضاً وليس المراد انما بتبعيته الاستعارة في المصدر لانه لا يصح ذلك
في الصورة الثانية وهو ما اذا كانت الاستعارة باعتبار الزمان فانها
غير تابعة لاستعارة المصدر كما سنبينه فانه معناه باق كما لا يخلو **قوله**
ولا يجوز في النسبة الراحلة في مفهومه الاستعارة على قياس احرف
الظرف متعلق بالمنفي دون النفي اذ لا يجوز الاستعارة في الفعل باعتبار
نسبة مخصوصة بان ملاحظ التشبيه في متعلق تلك النسبة وتعتبر الاستعارة
فيه وتتبع الاستعارة تجر الاستعارة في الفعل كما جرت في احرف
قوله فانه معناه نسبة مخصوصة لتعليل ما فهم من قوله على قياس احرف

وجاء ان هذا المصدر على اليمين وهو مصرح
بكونها بتبعيته اسمارة المصدر في هذا القسم
ايضاً وان كانت الشارح مسكاه

نسبة مخصوصة

مصرح جواز الاستعارة في احرف بتبعيته اسمارة المصدر فبين العلم
بعدم رفاة معناه نسبة مخصوصة **قوله** لان مطلق النسبة لتعليل لعدم
جواز الاستعارة في الفعل باعتبار نسبة وظاهره يدل على ان النسبة المتبعة
في الفعل مطلق النسبة وليس كذلك كما هو مصرح به من انما نسبة مخصوصة
بغير اثر الزم هو مدلول ابداء استعارة وبين فاعله المعين ويصريح به
فاذا المراد ان معطو نسبة الفعل هو مطلق النسبة وهو لم يشترط بغير
ان يكون وجه تشبيهية التشبيه والاستعارة من المتعلقين فشر الى
الفعل ويؤيد حمل كلامه على هذا قوله بخلاف متعلق معاني احرف فانها انواع
مخصوصة في هذا المصداق على ان الشارح فيعتبر التشبيه فقط من المتعلقين
ويكتفي بذلك استعارة احرف اذ عدم صلاحية احرف للاستعارة الاصلية المستند
لان كتاب التبعية هو عدم صلاحية بغير التشبيه فاذا اعتبر في التشبيه في المتعلق
ارفع المانع ولا شك ان مختار الشارح اقل عملاً وتعللاً **ت** فيكون المعنى المعبر
ار الضرب موجود في كل منهما بقية مغايرة لقيد الاخر فيصح التشبيه بغير وانما
المشبه والمشي به ذاتاً لكنهما اختلفا وصفا واعتباراً وهذا القدر كاف
في التشبيه المبني عليه استعارة مصدر واحد احد ثمر للاخر كما هو منه في سورة
من ان استعارة الفعل في هذا القسم ايضاً بتبعيته استعارة المصدر وانما
عليه الشئ في شرحه على المحض ان الضرب مثلاً حقيقة في كل من الضرب في الماضي
والضرب في المستقبل فكيف يجوز استعارة لفظ احدهما للاخر من تحقق
الاستعارة بتبعيته في الفعل انتهى ولو شبه الزمن المستقبل بالزمن الماضي
في كونه المظروف لم يحقق السمع من ان الضرب مثلاً لا يتجه الى الزمان ليس اتفاق
فلا يجوز في التشبيه لانه قد مر في شرحه انما هو ما في المستقلة الغير المظن

لغير تبعها فالزمان من انحاء الترتيب جريانه التشبيه فيها وانما على ما هو
الشئ من استعاره الفعل سواء كانت باقيا رادته او هيئته انما هي تبعية
التشبيه من حيث لا على استعارة لفظ احدهما لآخر فلا اشكال
لكن ذكر العلامة عند الله والدين في الفوايد اليتيمية ذكره في نقله عن
الشيخ عبد القاهر من انه في هزم الامير اجيش استعاره في نسبة الفعل
فانه الامير ليس الهازم للجنود وانما الهازم لهم كره لكن بتقوية شبه
سببته بغايلته واستعير هزم الموضوع نسبة الهزيمة الى العسكر
نسبة الهزيمة الى الامير وفيه انه من قبيل الاستدراك المجازي لا النقدي
كما سيذكره الشئ في النسبة كره الامير لجنده فانه احدث وكذا الرأى
الظاهر باقية في الفعل فيكون التجوز في نسبة وسيجيء من الشئ ما يشير الى ابطال
ما ذكره فانه فيه اشارة هذا الكلام لما كان بعد فراعته من نقل
كلام المحقق في امر بالتأمل هذا الكلام الشئ بعد فراعته من نقل حاشية
المصنف قوله تفرد من غير فارق ويمكن ان يقال بل بينهما فارق فانه في نسبة
نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجنود المشبه والمشببه متباينان
بالذات لانه النسبة تختلف ذاتا باختلاف طرفيها فوه اختلف ههنا
المشرب اليه بخلاف تشبيه نسبة النداء في الزمر المستقبل نسبة النداء
في الزمن الى فانه النسبة فيه متحد ذاتا مختلف اعتبارا باعتبار اختلاف
طرفيها تأمل قوله ولم يلتفت الى ما هو اهم عطف على قوله امر بان كل
امر امر بالتأمل الخاص بالزمن ولم يعيرت انه ما هو اوله بان يترك
وهو المحاكاة من هذين العلامتين السند والمحقق العضد فقد
اختلف قولها صرح السند انه الاستعارة في الفعل لا تجوز في النسبة

الداخلية في مفهومه وصرح المحقق العضد بجريانه فيه باعتبار النسبة الداخلية
قوله فلان الفعل موضوع للنسبة في هذا الخالف كلاما في مدعيه جوابه
عن اعلم من المحقق التفاتنا في من قوله ونحن نقول ان النسبة فلا تفعل
ويمكن دفع المخالفة بانه ما ذكره ههنا كلام على لسان المعترض وما ذكره
مريضه غير انه يعقد هذا عدم منعه لما ذكره في مقام اجواب هناك حيث لم يكن
مريضه هذا والعلامة المحقق منع ذلك وقد استدل الشئ في شرحه على كونه
بوجه اخر وهو انه النسبة جزء من الفعل فلا سعار الفعل عنها لانها كالممكن
موضوعا لها كانه استعارته عنها كما سعادته عمالا كذلك كلاً والمصدر في الاستعارة
الفعل عن معناه بل استعاره عن مصدر الفعل ثم شق الفعل منه و
يسر الاستعارة فيه بتعبية المصدر ولا يمكن مثله في النسبة قوله
وانما الشئ ان عدم تمام تعليله قدس سره يمنع جريانه الاستعارة في الفعل باعتبار
النسبة وجاصل البحث في دليله انه قوله انه معلق نسبة الفعل بطلب
النسبة ثم اوباطل لانه انواع مخصوصة النسبة الى الفاعل والنسبة الى المفعول
وغير ذلك وحيث كانت مخصوصة ولها لازم مخصوصه صحيح تشبيه
ببعضها بعض في تلك الفوازم ويتبنى عليها الاستعارة لكن لما منع
ما بينه امر الشئ ونقلته عنه في الحاشية السابقة قوله لكن هذه المناقشة
مع العلامة المحقق في تزييف العلامة السابق في حاشيته بانه مناقشة
في المثال والمناقشة فيه ليس مجرد المحصلين وفيه انه يمكن حمل كلامه
في الحاشية على وجه لا يصير مناقشة في المثال بانه يقال مع قوله فانه فيه
اشارة الى انه النسبة اجبارية فيها الاستعارة نوع من النسبة ووجه النسبة
في التعبير عن المستقبل بلفظ الكا ان الكا ركون متعلق بنسبة بعض

الافعال نوعان النسبة حتر تجر فيها الاستعارة بل المعبر بها مطلق
 فيرفع الى الكار جوامع الاستعارة في نسبة الفعل دون الثاني
 غير انه تجر عليه ما تجر على السيد في منع كونه معلوم نسبة الفعل
 مطلق النسبة كما سبق الكلام فيه **قوله** للاستعارة في النسبة متعلق الثاني
قوله لانه الفعل يوضع للنسبة الانشائية ارض في ضمن وضعه للمعنى
 المطابق الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة **قوله** للاستعارة رجاء
 لادحمة ار استغية الفعل الموضوع للنسبة الاخبارية المشتهرة بالمطابقة
 واللامطابقة للنسبة الانشائية لمثابة النسبة الثانية بالاولى المطابقة
 ارا حصول الذي يناسب اعادة في المقام تقالا وقوله واستعارة قوله
 فلينبؤ مثالا لاستعارة الفعل الموضوع للنسبة الانشائية المشتهرة
 بالاجوب للنسبة الخبرية الاستقبالية لمثابة النسبة الثانية للاولى في الوجوه
 بمعنى اللزوم فانه فلينبؤ بمعنى يتبوء اتركه وينزل كما هو ظاهر **قوله**
 ولما كان معلوم معر احواف بيان من الشئ لارتباط المتن بما بعده والوجه
 في كونه معلوم معر احواف ظاهر فما ذكره انه معر احواف نسبة جرئية
 وكل نسبة كذلك لابد في تعلقيها من طرفين يتعلق بها فاذا ذكر المتعلق
 يتبادر الزمن الى ما هو متعلق به ولا بد لها منه غير انه تخصيص صاحب
 التخصيص المتعلق بالجرور على هذا غير ظاهر ولعله اشار اليه الشارح
 بالتعبير بالتوهم حيث قال حتر توهم صاحب التخصيص انه في لام التعليل
 مجرورة **قوله** ورد الخطا المطلق الوجه في كونه خطأ مطلقا
 انه لا يكون الاستعارة في احواف تبع الاستعارة في المجرور
 اذا وجد انه يكتبه فانه اذا قيل خفت من الكسار الرجل الشجاع

مبحث في استعارة احواف

فقد استغية المجرور ولم يلزم منه الاستعارة في من احوافه
 ما يعبر به عنه من المعنى المطلقة الضمير المجرور بابا راجع الى ما هو المجرور
 بعن راجع الى معر احواف **قوله** حتر لزوم كونه احواف مجازات لا حقيقة
 لها اذ استعمال احواف في تلك المعنى المطلقة بل لا يصح واللام يكن في حرف
 بل اسما يلزمهم صحة استعمال احواف في المستقبل بالمفهومية اذ يمكن
 في صحة استعمال علاقة الوضع وهو موجودة وكونه في لفظ شرط الا وضع
 لا ينافي في صحة استعمال وصحة استعمال احواف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان
قوله جعل الموضوع له الجريئات المخصوصة فيه انه كثير ما يستعمل
 في نسب كلية كما اذا قيل السير الى المسجد خير من السير الى السوق
 فانه النسبة الترميزية لاد الى في المثال متناولة لنسبة سير الى المسجد
 سواء كان السير من زيد او غيره او غيرهما وكذا ابتداء والانتفاء
 بحسب الاوضاع والازمان كنسبة السير البطي والسير السريع الواقع
 نهارا والواقع ليلا فظهر انها كلية صادقة على كثيرين **قوله**
 وجعل تلك المطلقا تعبيرات للجريئات احضرت بها عند الوضع لانه في كونه
 المعنى المطلقة معبر بها نظر لانه اذا كان الموضوع له كل فرد اتم الابد
 الخاصة فانه الملاحظ مفهوم الابد او الخاص لا الابد المطلق
 اللهم الا ان يقال اذا عبر عن الافراد بالابد او الخاص فقد عبر في ضمنه
 بالابد او المطلق فانه صدق الاخص مستلزم صدق الاعم مطلقا
 انه مفهوم الابد او الخاص مطلق بالنسبة الى ما تحته من الافراد الموضع
 احواف بازائها **قوله** وكونه احواف حقيقة بالاعتبار ساه قفا حقيقة
 بالاعتبار مع ما اورده عليه مما سبق منا تقريره عن قريب لما انه قد جاء

والسير

وجه العامل انه وان لم يرد في الاصل
 الا ان يكون لا يلزم من الاصل ان يكون
 امر ان يكون الا ان يكون امر ان يكون

انشائه لا يكون في قوله
 ما في قوله لا يكون في قوله
 الجوز في قوله لا يكون في قوله

عن الايراد المذكور في شرحه على الرسالة الوضعية العنصرية بالاحاطة
منع صدق النسبة الترتيبية لولا ان في قولنا السير الى المسجد خبر منه
الى السوق على كثير من مستند ابان النسبة تتغير بتغير الطرف النسبة
الترتيبية مطلقا لغير لا الصدق على الى طرفها سير زينة وان كانت
مطلقا لغير صادق على سير زينة فان نسبة المطلق الى شي مبين
نسبة فرد منه اليه **قوله** المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركته المشبه
في امر عدل عن وقوع في المطلق ومن المفقاع من ان النسبة بمعنى كونه
موصوفا بوجه شبه انه تجتمع عليه ما اوردته المحققون في فمائه
على حاشية المطلق من ان المدعى هو ان الحروف لا يقع مشبهها بمقتضى الديل
انه يمسح وقوعها مشبهة ملائمة لطبوع الديل على المدعى ويحتاج في دفعه
الى ما ذكره السيد السند في حاشية المطلق وشرحه على المفقاع مما اقتضا
التشبيه كونه المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضا كونه المشبه
موصوفا ومحكوما عليه اقول برود على ما ذكره السيد السند منع اقتضا الحكم
الضماني على الشرع استقلاله بفعل هذا وجه عدوله وبعد برود عليه انما لا بد
منه في التشبيه ملاحظة اتصاف المشبه بوجه شبه او مشاركة المشبه به
فيه واما ملاحظة المشبه به بعنوان المشبه يشاركه في وجه شبه فباين
توقع التشبيه عليه وان سلم ملاحظة هذا العنوان فلا شك انه لا يلزم
ملاحظة على هذا الوجه اصاله بل غاية ما في الباب ان يكون ضمنا و
تقدم منع اقتضا الحكم الضماني على الشرع استقلاله **قوله** فيما يعبر به
عنه المجرد الاول عائد على ما واثنا في على معاني الحروف وتذكيره
باعتبار كل واحد او انه عائد الى المشبه به على طريق الاستخدام فالمراد

بالمشبه به حيث ذكر ما يعبر به في الحروف وغيره فان قوله لا المشبه به هو
المحكوم عليه في اشارة الى كبر قياس صغره سهله الحصول بكذا ما ليفه
لو كانت الحروف مستعارة لكانت معانيها مشبهاتها وكل مشبه به
محكوم عليه ينتج له كانت الحروف مستعارة لكانت محكوما عليها **قوله**
ولزم بسعة الاستعارة في التبعيات الاستعارة في معاني الحروف
هذا جز من الشارح على طريقه المتضمن من ان الاستعارة في الحروف بتبعيته
الاستعارة في متعلقاتها والافطرية الشرح على ما صرح به في رسالة الفارسي
ان الاستعارة في الحروف لس الا بتبعيته التشبيه الواقع في المتعلق غير
ان استعار المتعلق **قوله** استعملت قراءات استعملت بصيغة البناء
للفعل مستند الى قراءات بتاويل اللفظ او اجملته كذا في شرح المفقاع
للسيد السند **قوله** وجوز في شرح الخيصر ان يكون نطق الحال مجازا
رسلا عن دلالت اركانها وان يكون استعارة لالت مشبهاتها بالنطق
في الافصاح عن المراد **قوله** باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق في كونه
الدلالة لازمة للنطق نظر لتخلفها في النطق بالمثل الا ان بعد النطق بالمثل
ساقط عن درجة الاعتبار او علم الدلالة بحيث يشمل العقلية **قوله**
فانهم اراهم وجه الاشعار بكونه المجاز المرسل في الفعل تبعيا والظاهر
انه راجع الى ما في شرح الخيصر والافقدين كونه المجاز تبعيا في مثله
المفقا حيث لم يبق منه خفاء **قوله** ويشعر ذلك باعتبار العلاقة
بين المصدرين اولا فيه انه بعد تسليم الاشعار لا يستلزم كونه المجاز
تبعيا لانه المتضمن يستلزم في التبعي ان يكون بتبعيته استعمال المصدر
ان كان مشتقا ولم يفهم استعماله وفيه بحث لانه شبه ان العلاقة

يريد ان يكون ان يكون بناء العلاقة من المصدر للتنبه على انه كفى العلاقة
 بين الفعلين تحقيقا فيها باعتبار جزئيه الذي هو المادة و هو كل جزئيه لا يتم
 كونها مع بل يكون اصلية لا يقال لا يسوغ هذا البحث من الشئ و قد صرح في
 رسالة الفارسية بالاكتمال في بعض اقسام الاستعارة التبعية بحرف كونها
 مائة للتشبيه من ان يكون بدونه استعارة المصدر وذلك في استعارة الفعل
 من زمان الى زمان كان في انما فحنا فالاستعارة في فحنا عنده تابعة للتشبيه
 الفتح في المستقبل بالفتح في الماضي كقولنا وقع من غير استعارة المصدر انما
 الفتح كما انه حقيقة في كليهما فقد اكتفى في الاستعارة التبعية في الفعل بكونه
 العلاقة في جزئيه اراحت فكيف يجوز بينهما كونها اصلية مع انه العلاقة
 في جزء الفعل لانما نقول بحشة مهننا مع الماتن الزاخر لتحقيقه والياتن
 لاكتفى في التبعية بما اكتفى به الشئ بل شرط استعاره المصدر انما صرح تحقق
 العلاقة فيه ان المصدر **قوله** لانه من وضع الظاهر موضع المضمحل كان
 الالتباس بغيره وضع المفعول مقدما من قبيل وضع الظاهر موضع
 المضمحل لتوهم التباس المرجع بغيره على تقدير الاتيان بالضمير عوضا عن
 الظاهر سبق ذكر الاستعارة المطلقة والاصليه والتبعية اجارية
 في المشتقا والحادثة في احرف وكل منها صالح لانه يرجع اليه الضمير
 في باد النظر وحال ان المقام كان بعض التبعية الضمير سبق المرجع
 لكنه غير الاسم الظاهر حرف اليبس على تقدير الضمير وقوله وضع موضع الضمير
 لانه الضمير كان متصلا واجب التقديم معناه انه بعد انما بالاسم الظاهر
 في مقام بعض الضمير وضع ذلك الاسم الظاهر موضعا كما يستحقه
 الضمير لو انما به من غير تقديم للظاهر عن ذلك الموضع ولا ما فيه في الاثوم

التكرار في وضع موضع الضمير بعد قوله لانه من وضع الظاهر موضع الضمير
قوله لانه الضمير كان متصلا واجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر
 الاتصال بشئ الى القاعدة النحوية وهو انه اذا كان المفعول ضمير متصلا
 بالفعل والفاعل غير متصل وجب تقدم المفعول على الفاعل وحيث كان
 الاسم الظاهر عوضا عن الضمير اعطى مكانه المسمى على الفاعل هذا التقديم
 الذي اشار الى انه استخرجه وعبارته مختلفة لكل من الوجوب الاحتياج
 فيه **قوله** لا يرد نفسها الى المكنية انما ارتكب هذا التسامح اعتبارا
 للمردود اليه والمردود اليه غير الاستعارة التبعية والاستعارة
 بالكسابة والاعراض عن العرينتين **قوله** بل جعل قرينتها مكنية
 ويرد نفسها الى التحييلية فالمراد انه يرد التبعية وقرينتها اللف
 والفصح المشوش فلزم ان يربط بالضمير العايد الى التبعية التبعية
 وقرينتها وان يربط بالمكنية المراد اليها المكنية وقرينتها وهو جمع
 بين الحقيقة والمجاز الا ان يتركب عموم المجاز الذي هو مخلص في شدة
قوله ترجح المكنية عدم اعتبار كونها تابعة لا اعتبار استعاره اخرى
 كما هو في الاستعارة التبعية على الطريقة المشهورة ووجه ما هو مرضي الشئ
 من انه قد يكفي فيها كونها تابعة للتشبيه في امر اخر وقد ذكر الشاع
 ههنا حاشية فلتنقلها وفاد الحق مكتوبه وهو هذه فيه بحث لانه بدو ل
 الاستعارة التبعية كونه تخيلا في اعتباره عنده والتخييل استعارة
 مبنية على التشبيه والاستعارة في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون مقنيا
 عن اعتبار التبعية الا ان هذا لا يصح لانه امر لزم السكاك في الحالة
 سواء جعلنا وجه اختياره الرد الى المكنية ما ذكرنا او ما ذكر نفسه

في المكنية وقرينتها علة

من تعليل الاقام والتقرب الى القبط انتهى صدر هذه الحاشية
 الى قوله الا ان هذا لا يضرنا سبكه الماتن نفسه ونقل الشارح
 له ههنا لدفع الاعتراض عن الوجه الذي ذكره من قبل السكاك في رد
 التبعية الى المكنية وهو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى
قوله وبنه فيما بعد ارجعه واختر السكاك في رد التبعية اليها
 حيث لم يقل وجزم او اوجب **قوله** ذهب السكاك الى هذا التقسيم
 مختص بالسكاك وغيره يراى الاستعارة التزهير قسم من المجاز لا يكون
 التحقيقية وان اطلاق الاستعارة على التخييل من قبيل اطلاق
 المشترك لا من قبيل اطلاق العام على الخاص **قوله** متحققا حسا
 او عقلا كانه اراد بالمتحقق ما هو في نفس الامر وعمه حيث يشمل الموجود
 في الخارج المشار اليه بقوله حسا والذهر المشار اليه بقوله عقلا وقول
 انه لكون المستعار له متحققا متيقنا نشر على ترتيب اللف **قوله**
 لبناء المستعار له على التوهم والتخييل مقتضى كلامه سابقا حيث قال
 لكون المستعار له متحققا متيقنا انه لا يكون بناء المستعار له في الاستعارة
 التخيلية التزهير ما عدا التحقيقية على التوهم والتخييل لجوانبه ان لا يكون
 المستعار له فيها محققا ولا متيقنا ولا يكون متخيلا متوهميا بان لا يكون
 محققا في الخارج ولا مسعيا بل مجزوما به او مظلوما الا ان يرد بقوله
 لبناء المستعار له على التوهم والتخييل في بعض افرادها وهذا قدره كما
 في وجه التسمية لكنه يابى عنه ما في متن التلخيص من ان السكاك في قسم
 التخيلية مما لا يكون له حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية مخفية
قوله ولما كانت المحتملة لها لا يحوج عنها جعل ما يسمى بالخاص

الفرق بين التسمية
 والتخييل

كون المحتملة غير خارجة عنهما على تفسيره الحقيقية والحسنة غير ظاهر
 او المحتملة لهما المشكوك في كونها احدهما لا يصدق عليها المستعار له
 فيها متحقق متيقن ولا ان الامر مبني على التعالم تأمل **قوله** ههنا
 التوهم لا مسعاه المكنية كما في اطلاق المكنية المعبر عنها كونه قرينة
 لانها عبارة عن قرينة المكنية حصرها لا تفارقها فان السكاك في مصرح بانها
 امر تخيلي لا يستلزم المكنية على ما ذكره الشرح في شرحه على المحقق والمتحقق
 التفات زاني في شرحه عليه **قوله** كما في اطلاق المكنية في المثال المشهور
 امر اطلاق المكنية ثبت بطلان والا فلا اطلاق المكنية في قولنا اطلاق المكنية
 الشبهة لا يسمع لا يكون قرينة المكنية فالاضافة للمعنى **قوله** خروج عن الظاهر
 المستقيم لما ان توهم شبيه بالانطلاق واستعمال اللفظ فيه يختلف ومع ذلك
 لا يستغربه عما اتفق به القدم في القرينة من التجوز في الاثبات او لا يخفى
 ان المكنية التزهير اتحادا بالسمع لا يثبت لها في نفس الامر من تمام
 شبهة بالانطلاق **قوله** المراد بالاقتران بالعلام ان الاخصر المراد
 بالعلام ما هو القرينة والقرينة على هذه الارادة ما يسمى من الماتن قوله
 واعتبار الشرح والتجريد انما يكون بعد تمام القرينة **قوله** والا فالقرينة
 بالعلام المستعار له الاول عدم تعيين اللام بالمستعار له ليشمل قرينة
 المكنية على طرف السلف فانها من ملايمات المستعار منه ولعل احسن
 حيث لم يقيد في قوله والمراد بالاقتران بالعلام الاقران بالعلام ما سوى
 القرينة سبحانه من لا يشهد **قوله** فلا توجد استعارة مطلقة او استعارة
 معرحة ولا مسعاه مكنية بل المصحة ومكنية السكاك ابراجودة ومكنية
 الساف ابرامر شحة وفيه نظر اذا القرينة في المصحة قد يكون حاله

والمراد بالعلام
 ما هو القرينة

فتوجد المطلقه واما في المكنية فقد نقل في التلخيص اسرار المكنية
للتجسيلية فيتم كلامه فيها بناء على ما نقله صاحب التلخيص لا يقال
خاطلة انه لا حاجة الى تخصيص الاقتراء بالاقتران بما يلزم بما سورت
لعدم دخولها في كلام المستعار له ولا يلزم المستعار منه اذ كل منهما انما
يصير مستعار له ومستعار منه بعد القرينة **قوله** لانا نقول هو جواب
تحرير الدعوى وسائر ان المراد بالقرينة الترخيص لمصطلح الكلام بما عدا ما
هو القرينة المعينة ووزن المانعة **قوله** لتلايتهم ان الاطلاق في بل لان
يتحقق الاستعارة وعلى هذا يقتضي المقام التبعيه بالوجوب ووزن الاول
في قوله الاول في تقييده بالوصف لكنه قال الاول لما ان الاتيان به مثالا
للمستعاره فانه حاله لكونه استعارة **قوله** تحورات اسد له ليد
الاولي ههنا ايضا تقييده بالمر لتلايتهم ان الشرح المجرى عن التجريد
مشروط بانتفاء القرينة **قوله** على وزن علم الشعر الملتزم ببعض
جدا الظاهر ان اراد الشرح ههنا لاستيفاء المقام لا لكونه احتمالا
رضيا كما هو ظاهر وكما يشهد قوله فيما بعد لان البديع كلام المشبه به
ومن خواصه فانه البديع على وزن العلم ليس من خواص المشبه به **قوله**
ان اسد اشك السلاج تحته عليه انه قوله فانه الملايم الذي يصير الاستعارة
بمجرد انما يكون بعد القرينة فاستعاره في المثال مطلق لا مجردة ودفع
ان القرينة حاله اذ تشبهه به للاستعارة قرينة **قوله** كما في قوله لدر اسد
شك السلاج مقتضى انه محتمل ما انجم على مثال المتن فلا يكون هذا
مثالا لاجتماعها بل المرشح فقط واجواب ما تقدم ويمكن اجواب خصوص
هذا بان القرينة كلمة لدر محض عند والتقدير كنت لدر اسد او انما عند

والاسد الحقيقي لا يكون الحكم عنده عادة وبعد تسليم ان القرينة ههنا
شك السلاج فليكن كونها مجردة باعتبار اقتراءها بالمقتضى المتضمن
اوقع نفسه بالوقائع كثيرة على ما ذكره الشرح في الاطلاق ثم انه في المصراع الأخير
مبالغات جعله ذا ليد حتر كانه اسود لاسد وافادة اختصار اللب
المفهوم من تقدم النظر والمبالغة في نوع الضعف المفهومة من لم تعلم
اذ المبالغة الواقعة في صيغة التعليل راجعة الى التقى ووزن المنفى فاقبل
في قوله وما ركب بظلام للعبد **قوله** فالتقسيم اعتبارا من نوع على قوله
وقد يجمع **قوله** والشرح المنع من الاطلاق والتجريد وجمعها والد
الذي اوردوه على الابغية جارح الثلثة اما في الاطلاق والتجريد فظاهرا
واما في صورة الاجتماع فليست بانه من انهما بمنزلة الاطلاق لتساوقها
بتعارضهما **قوله** والا فالا يبالغ من البلاغة هو الكلام احصى بالانفاة
الى الشرح والا فالبلاغة يوصف بها المتكلم الصانع **قوله** ومن المبالغة هو
الحكم فيه ان جعل كونه من المبالغة احتمالا وهو غير جائز ويكفي ان يقال
هو ما شاة وقد يجمع للدائرة ولا يلزم منه التجويز وبناء صحة احصاء الحكم
على ما هو القياس من بناء الفعل التفضيل للفاعل والاقيد في المنعول
كاعذر والوم **قوله** وقد اشترنا الى وجهه حيث قال في ايام التجريد ما عرفت
مبالغة في الاستعارة **قوله** لتساوقها بتعارضهما لا شك ان التساوق
بالتعارض انما يكون اذا تبادر الكلامان كما وكيفا والا فلا تعارض ولا
تساوق فعمل من ذلك ان المراد بقوله وجمع التجريد والشرح في مرتبة
الاطلاق اجمع الواقع على وجه التساوير وكما وكيفا والا فالحكم حكم المجردة
او المرشحة **قوله** فلتاقد قرينة المصراع تجريدا هذا الشرح على سر من ألف

في قوله واعتبار الترشيع والتجريد انما يكون بعد تمام القرينة
 لو لم يشترط ما ذكرناه من الترشيع والتجريد ذكر التجريد فيما هو بصدده كمنظرا
 والا فلهذا امره على ذكر زيادة الترشيع لان الترشيع ذكره ملائمة
 هذا بناء على ما ذكره في تفسير الترشيع والافسح من ان الترشيع
 انه موضوع لما يشتمل هذا والملائمة المشبهة بالمقارنة للتشبيه **قوله**
 والمستعار منه في الملكية المشبهة على مذهب السكاك فقرينة الملكية
 عنده ملائمة المستعار له فالتشبيه عنده على تقدير عدم الاشتراط
 تجريد الترشيع فكان حق العبارة ان يقال فلان قرينة المصحة ولا قرينة
 ملكية السكاك تجريدا ولا قرينة ملكية السلف ترشيحا وقد اشار الترمذ بقوله
 نعم يكون كذلك على المذهب المختار انه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب ايضا
 وذلك لان الملكية عنده هو التشبيه المضمحل في النفس والحسنة انما هي
 ملائمة المشبهة فلا استعاره في شيء من الملكية والحسنة فلا ترشيح بمعنى ذكر
 ملائمة المستعار منه **قوله** باقيا على معصية سبق من الترشيع ذكر
 ملائمة المستعار منه وقد جعل ههنا نفس اللفظ الدال على الملائمة اطلاقا
 عليها اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والمجاز **قوله** تابعا في الذكر
 للفظ الاستعارة المراد بالتبعية في الذكر ان يكون المقصود والاصل
 ذكر لفظ الاستعارة وما ذكر الترشيع فيما يتبع لانه ذكر بعد لانه
 كثيرا ما يكون مذكورا قبل **قوله** وكذا ان يكون مستعارا في العبارة
 احتمالا احدهما ان يكون المراد ان يجوز ذلك في كل ترشيح والاخر ان يكون
 المراد ان لا مانع من ان يكون الترشيع في بعض المواد كذلك كمن تشبه الا
 صريح في الاحتمال الاول وقد عليه ان احتمال الاستعارة متوقف على قرينة

محتمل
 ان الترشيع انما هو
 على تقدير الاول

عن ارادة الموضوع له فلا يجتمعان فتعين الاحتمال الثاني **قوله** ويكون
 ترشيح الاستعارة لا شك ان على هذا يضعف الترشيع جدا بل هو الى التجريد
 اقرب **قوله** ولا يخفى ان هذا لا يخص حاصلة ان العبارة قاصرة عن بيان
 الاحتمالين وهو التعبير ان يقال وكذا ان يكون مجازا فيما يلزم المستعار له
 او للقد المشترك بين المشبه والمشبه به **قوله** لا يخص يكون لفظ ملائمة
 مستعار الاول لا يخص يكون ملائمة المستعار منه مستعار الملائمة المستعار له
 كما ينظر في قوله فيما بعد ولقد المشترك بين المشبه والمشبه به **قوله** بذلك التعبير
 ان التعبير عن ملائمة بغير لفظ وضع هو له صريح النعم المذكور بقوله على وجه الاستعارة
 الى اخره **قوله** على وجه الاستعارة كان او على وجه المجاز المرسل اقوال لا يخفى
 ان الترشيع لا يخص ما ذكر بل يصح بان يكون كناية ايضا اما الملائمة المستعار له
 او للقد المشترك بين المشبه والمشبه به وان يكون مستعملا للملائمة المستعارة
 فيكون الترشيع على هذا الاحتمال الاخير منقولا من احد ملائمة المستعار منه
 ملائمة الاخر اما بطريق الاستعارة او المجاز المرسل او الكناية وهذا
 اول ما يكون ترشيحا مما ذكره لانه لا يرد عليه ما سيورده الترمذ عن قرب
 على ما ذكره الماتن من انه يبعد كونه ترشيحا فكان ما ذكرناه اولي بالذكر
 ولعل الوجه في ترك احتمال الكناية هنا ما ذكره في جواب السؤال الذي
 ذكره في مثال المقرر للترشيح اعز قوله اظفاره لم تقم فتذكر وكذا انه لا احتمال
 كونه الترشيع مستعملا في ملائمة المستعار منه باحد الطرفين فثبت منقولا عن ملائمة
 اخره لانه لا يرد عليه من تجويز ما ذكره ما عطف على الاول لكونه ملائمة مستعارة
 باعتبار معناه ولفظه بخلاف ما ذكره **قوله** او للقد المشترك بين المشبه
 والمشبه به عدل عن التعبير المستعار والمستعار له ليكون شاملا للقد المشترك

على مذهب الخطيب في المكنية ولو قال اول ملايم المشبه اول لفظ المشترك
 لكأن اكثر شمولاً كما لا يخفى **قوله** وانه محتمل مثل ذلك في التجريد مثله في التجريد
 انه كونه النعير عن ملايم المشبه بالحقيقة او عن ملايم المشبه به او القدر المشترك
 بلفظ الموضوع للملايم المشبه لانه يكون مثله في جميع خصوصيات المفهومين من
 عبارة ملايم وانه جوازه مثل ذلك في التجريد متمنع هذا وقد ذكرنا في الشرح
 احتمالاً زائداً على ما زاده الشئ على المتن وبجر مثلها في التجريد فلا تغفل
قوله او مجازاً عما يلائم المشبه به مستعملاً في ملايم المشبه به او في القدر
 المشترك **قوله** في مجتمع التجريد والشرح كتب المصنف بخطه في الحاشية على في
 ارجح بعينه عن ملايم احدهما بلفظ ملايم الاخر انتهى واما اجتماع التجريد
 والشرح فمن جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى اما التجريد في النظر الى
 المعنى المجازي واما الشرح في النظر الى اللفظ لانه اللفظ ملايم المشبه به
 لكونه موضوعاً له هذا في الشرح واما في التجريد فالامر بالعكس **قوله**
 بل الوجه هو اربعة اشياء الثابت والثاني للشم **قوله** حيث استيعبه اجمل
 والقربة اخاه اجمل اليه **قوله** او مجازاً مرسل في الوثوق بالهده
 هذا هو الوجه الثالث الذي زاده الشئ على المتن ومعناه ارادة الوثوق
 بالهده بعلاقة الاطلاق والتقييد انه انتقل من الوثوق بالاجمل الى مطلق
 الوثوق من قبل الانتقال من المقيّد الى المطلق وانتقل من مطلق الوثوق
 الى الوثوق بالهده من قبل الانتقال من المطلق الى المقيّد والداعي
 الى ذلك اعتبار المجاز المرسل **قوله** او في الوثوق المطلق بهذا الاحتمال
 الرابع للشم ولا يخفى انه يتجه على كل من احتمال الاستعارة والمجاز المرسل
 للوثوق بالهده انه يلزم التكرار فانه الاعتصام مستعمل في الوثوق بالهده

وهين

واجمل مستعمل في العهد فمضية المعنى تقوا بالعهد بعهد الله تعالى الا انه تركب
 التجريد وفيه لانه يور الى اعتبار شئ وعدم اعتباره في حالة واحدة
 او انه التاكيد **قوله** وانه كل من الاستعارة والشرح سيج لا خفا في
 التركيب الاعتصام غير باق على معناه سواء كان مستعاراً للوثوق بالهده
 او مجازاً مرسل عنه عن مطلق الوثوق وكونه كل منهما من شئ لا خفا في
 هذه الحالة باعتبار انه لفظ ملايم للمعنى الاصل لاخ لانه معناه ملايم
 واما بالتأمل ليطلع على حقيقة الحال وعلى انه لازم جواز الشرح للمجاز
 المرسل **قوله** ولا يخفى انه الشرح بذكر الملايم المشبه به حاصله انه الاول
 ابقا الشرح على حقيقة لانه اذا كان مجازاً عن ملايم المستعار له فهو التجريد
 النسب **قوله** وكان اخذه اركان المعنى اخذ التعليل والورد في هذه
 الفريدة من كون الشرح باقياً على حقيقة المعنى من كلام المحقق
 الذي ذكر انه استنبطه من كلام الكشاف **قوله** كقربة المفرد الاظهر المراد
 تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد ووجه التشبيه ما اشار اليه قوله ان كان
 علاقة غير المشبهة به والحال انه المجاز المركب كالمفرد في الانقسام الى استعارة
 وغيره **قوله** في كونها مانعة عن ارادة الموضوع له فخرج عنه الكناية المركبة
قوله بعدد التعريف على مجموع اعتدوا اجمل انه على الاحتمالين يصدق
 تم في المجاز المركب على مركب من التجريد باعتباره الاستعارة في جزئه
قوله في معرفة الفن كالمستعير من الفن الاول بالفاء المفتوحة والثاني
 بالفاء المكسورة ومعناه العبد فروع المناسبة للفتية والنع في قوله
 لاسم ذلك المركب استعارة من ان ذلك لا يخفى الا على من كان عارياً من معرفة
 هذا الفن بحيث يحتاج الى الاستعارة من العبد الذي لا يملك شيئاً

حين

في بعض احواله والاحتمال كون الشرح اجمل
 في تسمية المركب
 كونه عراً على
 ان المركب الذي مرر التجريد فيه باعتبار الاستعارة
 صحيحة

حققة
 في بعض احواله والاحتمال كون الشرح اجمل
 في تسمية المركب
 كونه عراً على
 ان المركب الذي مرر التجريد فيه باعتبار الاستعارة
 صحيحة

قوله وكذا صدق على مجموع قولنا في حجة انه ارجحة التزم محل الرحمة
 والمعز انه كما صدق على مركب سر التجوز فيه باعتبار الاستعارة في حجة
 صدق على مركب سر التجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في حجة ملائكة في ذكر
 المثالين **قوله** وحال ان المجاز المركب في حاصله ان التعريف غير مانع
 لصدق على ما ليس بالمعروف ويمكن دفعه باعتبار فيه ايجابية في العلم
 ان المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب والمركب الذي سر فيه
 التجوز من حيزه لم يستعمل في غير ما وضعت له من حيث انه مركب بل من
 حيث انه جزء مستعمل في غير ما وضع له **قوله** والشرطية خبر لقوله المجاز
 المركب وهو مع الشرطية خبر لقوله الفقرة السادسة ولا حاجة الى القاء
 للاتحاد كما في خبر الشان ويجوز ان يكون خبر المبتدأ لقوله كالمفرد والشرطية
 خبر بعد خبر ونسبها اعتراضا لاوليا **قوله** تعريف المجاز المركب **قوله**
 ويدلهم نفي التسمية بالاستعارة الى لتوجه النفي الى القيد **قوله** المتبني
 مع انه لا يستمر باسم فكان الاول ان يقول ان كانت علامة غير المشابهة فليكن
 باسم **قوله** بل ما فاته القدم ارفاقهم التعرض له والبحث عنه قبل الترتيب
 من فوات الاسم الى فوات المسمى **قوله** واعتبر من عليهم متعلق بقوله فاته العلم
 ارفاقاتهم وغفلوا عنه حصرا والمجاز المركب في الاستعارة التمثيلية
 فاعتبر من عليهم المحقق التفاز اني بانه المجازات المركبة كثيرة وبها كل مركب
 وقع التجوز في شيء من مفرداته وكذا اجبة المستعمل في الانشاء وذلك
 واجبة المستعمل في لازم فائدة والاستعارة التمثيلية فلا وجه للخص
 مع ما علم من الكثير وعدم الاختصار **قوله** ونحن نعول في حاضرتنا
 عن اعتراض المحقق التفاز اني بسم كثير اقسام المجاز المركب بنفس الاسم

وهو عدم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية

ومنع عدم الوجه لمحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية وابداه وجه
 للمحصر في التمثيلية وعدم اعتبار ما في الاقسام وحال الوجه انهم اعتبروا
 حصرا للمجاز في المركب اولاد بالذات لاثباتها بالعرض وذلك لا يكون
 الا في التمثيلية واما في غير ما فالتجوز فيه تبعيته في حيزه فكان حصوله في
 المركب ثانيا وبالعرض هذا ولا يخفى ان جواب الشان وكذا اعتراض المحقق
 يدل على ان المجاز المركب عندهم منحصر في التمثيلية وهو مناف للمعنى من
 الشان حيث قال وحال ان المجاز المركب كحصص التمثيلية واجبة المستعمل
 في الانشاء والاشياء المستعمل في اجبة فاما **قوله** فلم يلتفتوا الى ذلك
 التجوز واكتفوا في بيانه عدم الالتفات لما ان التجوز فيه ليس اوليا
 بل هو ثانوي وباتبع واما عطف قوله واكتفوا لوضع سوال مقدر هو
 ان يكون التجوز في ثانيا انما يحيط رتبة عن رتبة ما فيه التجوز بالاولية وذلك
 لا يفضي الى عدم الالتفات اليه راسا فاجاب بانه لم يترك بيانه بل قد
 بين لما ان بيانه ما هو المنشأ له بيانه له بالقوة واما تعدية الاكتفاء بعين
 معدلة لتضمين معز الاعراض **قوله** وبهية المركب خبر او الاثنائي
 ان عطف على قوله فانه التجوز في ثانيا سائر من التجوز في اجبة من اجزائها
 من عطف الحاضر على العام لما اهتمام بالمعطوف والمعتصم عليه لما ان المشا
 من اجزاء اجزاء الماد **قوله** نعم محم الى متعلق بقوله واكتفوا عن بيانه بيانه
 التجوز في مفردة وحاصله ان الاكتفاء ببيان التجوز في المفرد يتم لو كان
 كل ما عدا التمثيل من المركبات المجازية آتيا في ناسخ عن المجاز في مفردة
 وحال ان ليس كذلك وحاصل الجواب التمام تميم المفرد بحيث يشمل
 الهيئة التمثيلية **قوله** لم يدخل في شرح الاقسام المجاز المفرد والمجاز المركب

المركب

فاحاطة عليها من قبل الخلاق اجمع على ما فوق الواحد **قوله** فاه قلت
 انما يدفع بهذا ما ذكره من حاصر السؤال انه ما ذكرته وجهها بالخصيص التمثيل
 بالبحث وعدم الالتفات الى ما عداه من الالزام غير مختص بالتمثيل بل هو
 جار في المركب المقصود به افادة لازم الخبر **قوله** لعله عندهم ان
 انه يجوز ان يكون مثل حفظ التوراة عند القوم من قبيل الكناية
 العرضية فلا يكون مجازا كما انه ليس حقيقة ويكون عندهم ان
 من سمى السلوك في لسانه حيث مثله به للكناية **قوله** ولا يجوز
 في شئ من اجزاءه ان يثبت ان مجازا **قوله** يكون شرفا جامع
 جامع والتمثيل لغة او هو فوايد او فرائد جامعة **قوله** مكرها
 حصص او مجازا او يمنع اخلو فلانها في ما سوى الشئ من جعل الاحتمالات
 ثلثة حيث قال لا يجوز في شئ من اجزاء التمثيلية من حيث الاستعارة
 التمثيلية بل هو على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقائق
 او مجازات او مخلقات ولا شك ان صورة الاختلاف لم تخل عن حصص
 والمجاز بل الاجزاء متصفة بجمع الحقيقة والمجاز على وجه التوزيع بمعنى
 ان البعض حصص والبعض مجاز وكذا ان يكون او للانفصال الحقيقي
 وصورة الاختلاف داخله في المجاز فانه اذا دخل في جملة الاجزاء
 مجازا كان الجميع مجازا ويلايم الاحتمال الثاني ان في قوله من كونها حقيقة
 او مجازا بصيغة الافراد ان يكون مجموعها حقيقة او مجازا لا بصيغة الجمع
 كما عهدهم الشئ حين جعل الاحتمالات وبويره ايضا تمثيله بالمشايين فانها
 يكونان من الثاني اذا جعلت او للانفصال الحقيقي وادخلت صورة
 الاختلاف في كون الجميع مجازا **قوله** اذا جعل احتم استعارة لاحداث

ويده

في الرب

واحدة

هئية **قوله** وذلك انه شبه احداث الله تعالى في نفوسهم هئية تمر بهم
 على كسبان الكفر والمكنا وانتقاج الايمان والطاعات بالعلم المستوثق
 على الاواني في انها مانعة عن الوصول الى ما وراءها فانه احداث الهئية
 المذكورة حائل ومانع به عن وصول الحق الى قلوبهم كما ان احتم مانع عن طريق
 الاليد على ما في الاناء المحتوم عليه ثم استعارة لفظ احتم لاحداث الهئية
 المذكورة ثم اشتق منه الفعل احتم فتم فيكون استعارة تبعية **قوله**
 محقة او مقدرة ارشبه حال قلوبهم التي لا ينفذ فيها الحق بحال ملو محقة
 كحال قلوب البهائم مثلاً فانها خلقها الله تعالى خالية عن الفطن او كمال
 ملو مقدرة مفروضة على ذلك الوجه ثم يستعار اجمله الدالة على المشبة
 للمشبة كما في اركان تقدم رجلا وتوخر اخر فكما ليس من الخطاب تقديم
 والاخير للرجل فكذلك اهلها ليس من الله تعالى منع بقبول الحق وهذا الوجه
 مما اضطرت المعتزلة في الالية الى مثله لكونها وردت مخالفة لمعتقدهم
 فلا يلزم عليهم اسناد البقيع اليه تعالى ولنا غية عنه لا اعتقادنا ان البقيع
 من الله تعالى وانما يقع عليه من العبد لصدوره منه على خلاف الامر **قوله**
 لاشتماله على التمثيل هو من اشتمال الموقف على الموقف عليه **قوله** وحسن
 التمثيل بها اخص النسبة الى التمثيل بها اربا استعارة في المركب
 فالباد داخل على المقصود عليه ويجوز ان يراد بالتمثيل مدلوله اعم الاستعارة
 التمثيلية وضميرها الى كلمة التمثيلية اخص هذا النوع من الاستعارة بهذا
 الاسم فالباد داخل على المقصود وفي العبر عن هذا النوع بلفظ التمثيل
 اشارته الى انه سمي به كما سمي استعارة تمثيلية **قوله** لان فضل التشبيه
 ارشده ومزينة وقوله كلاما ارشاد تشبيه فهو كالعدم لانه مبتدأ يشتر

يقع

يشترك فيه الخواص والعمام **المراد** مشارف فرسان البلاغة في الكلام
استعارة بالكناية حيث شبه البلاغة بميدان السباق واثبت لها وزنا
فهو استعارة تخيلية واما ذكر المثار فترشيح للمكنية وعلى هذا القياس
قوله من ذاق خلاوة البيان ولو بطرف اللسان فشبها بالبيان لمعلوم
حلوا له ذاق اثبات الخلاوة له استعارة تخيلية وكل من ذكر الذوق
واللسان ترشيح **قوله** انه يحيل الاستعارة في المركب انه يحيل مفعول
ارباب برضى والصيغة في قوله ويحيل عليه حتم الامكان عائد على مشارف
البلاغة او على التمثيل المتقدم **قوله** قد يكون مركبا لفظا مركبا
ولاشك انه هذا انما يتأتى على مذهب السلف او مذهب السكاك
والا فمر عند الخطيب التشبيه المضمرة في النفس ليس هو مقيلا للفظ
بقي انه على تقدير تركيب المكنية هل سيمر تشبيهية او لا تكمل ويحتمل غير
على تقدير عدم التشبيه بخجل حتم المحارز المركب في التشبيهية **قوله**
افمن حو عليه كلمة العذاب تنمى الآية افانت تنفذ من في النار
المعقول التقاربان في حاشيته على الكشاف في هذا المقام اصل الكلام
افمن حو عليه كلمة العذاب فانت تنفذ جملة شرطية دخل عليها امر
الانكار والفاد فاد اجزائه ثم دخلت الفاء الترتيبية اولها للعطف على محذوف
ال عليه الكلام تقديره انت مالك امرهم فمن حقت عليه كلمة العذاب
فانت تنفذ كمررت الهمة في اجزائه لتأكيد الانكار ووضع من في النار
موضع الضمير لك وللدلالة على انه من حكم عليه بالعذاب فهو كالواقع فيه
لا امتناع اخلاعه وانه اجبرها والنبى صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الامان
سعى في انقاذهم من النار نزل ما دل عليه قوله تعالى افمن حو عليه كلمة العذاب

من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا منزهة ودخلهم في النار في الآخرة
على طرفة الاستعارة بالكناية في المركب حتم نزلت عليه سر بل يدرك
عليه السلام جهده في دعائهم الى الايمان منزهة انقاذهم من النار النذر
هو من ملايمات ودخلهم النار فصار قوله على الاول وقوله الاستعارة
هنا استعارة حقيقة كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو
مذهب الكشاف واما ما ذهب منه انه يريد من انه النار مجاز عن الكفر
المفوض اليها والافتقار ترشيح لهذه المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان
والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا انه كلام المحقق **قوله**
وقصد به تشبيه التلبس بالغير الفاعلي هو ليس المراد انه قصد فادته من
ذلك القول كيف والاستعارة مبنية على تناسل التشبيه بل هو بيان
لمبنى هذا المجاز فكأنه الاظهر في التعبير اذا قصد تشبيه التلبس بالغير
الفاعل بالتلبس الفاعلي فاستعمل فاعيل **قوله** فاستعمل المركب الموضع
بالوضع النوعي في كونه وضع المركبات نوعيا بحث اذا وضع الكون
انه لا يلاحظ الموضوع بخصوصه فيقال كل ما هو على وزنه فاعل موضوع
لكذا والوضع الشخصي بخلافه والمركب موضوع بوضع اجزائه ووضع
الهئية فيه ووضع الاطراف قد يكون بالنوع كما اذا كان اسم فاعل
او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل وقد يكون بالشخص
كما اذا كان اسم حس او علم جنس وشخص فوضع المركب لا يلزم
انه يكون نوعيا **قوله** فيقع في كل من الطرفين عدة امور الموضع المذكور
على طرفة السيد قد سره واما على طريقة المحقق التقيا زان فيكون
الطرفين هبطين منزهة عن عدة اشياء انما يستلزم تعدد

دون الطرف المأخوذ فم ان قدر مضاف استقام على الرأيين ارتفع
 في كل مر ماخذ الطرفين **قوله** ربما يكون التشبه فيما بينهما ظاهرا والاشبه
 او وجه التشبه **قوله** وفي كونه المثال المذكور كذلك بحث ارجح كونه المثال
 المذكور ان ثبت الرمي العقل مما اشتمل على وجه شبه هو هيئة منتزعة
 عن عدة امور وفي كونه الطرفين يشبه كذلك بحث بل هو مجاز
 عقلي وتجوز في النسبة كما اشتهر التمثيل للمجاز العقلي **قوله** ولا شبهة
 في ان نحو ان اراك تقدم رتبة تحت الماتن على المحقق التفقاز في وهو
 بقوله نحو ان اراك تقدم رجلا وتوفى اخر فم الماتن من هذا التعبير انها
 مشتركة في ان قصد تشبيه التلبس الغير الفاعل على التلبس الفاعل
 واستعمال المركب الموضوع للثاني في الادوار غير ضارة ان اراك تقدم
 رجلا ليس هو كذلك **قوله** لمضامات اياه في التلبس في كونهما
 من ملاسبات الفعول وممولاته **قوله** لم يكن تجوز في اللغة بل التجوز انما هو
 في الاستناد وحمله على التجوز في الاستناد باطل لما انه نقل عن المحقق التفقاز
 انه ليس قول العبد القاهر لا بغيره من علماء البيان فبعد ارادة التلبس
 الذي هو عبارة عن مفهوم المركب **قوله** فلا يتجه ايضا ما ذكره بقوله
 وذلك لانه لم يلاحظ قولنا ان ثبت الرمي العقل تشبيه التلبس الغير الفاعل
 بالفاعل على ليكون ان اراك تقدم رجلا كذلك بل قصد فيه تشبيه الذي
 هو عبارة عن مفهوم المركب **قوله** غير ما هو المشهور من ان مجاز عقلي
قوله ولا يحصل له اذ المتردد لا يقدم رجلا الى قدامه وبوجه حله
 الاخر الى خلفه وجهه المحقق التفقاز في شرحه المفتح بان المراد بالرجل
 الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخر خلفك

واورد عليه انما في الخطوة الى موضع ابتداء منه الخطوة الاولى
 لا الى خلف المتردد وقال السيد في توجيه المراد بالرجل الاخر الرجل
 المترقد بها جعلها رجلا اخر لانها من حيث انها اخوت معانها لها
 من حيث انها قدمت ولا تخفى بعد كل منهما وحسن توجيه الشارح الاتي
قوله ار اراك تقدم رجلا تارة في هذا بيان المعنى الحقيقي المتعاقب
 واما المعنى المجازي المراد وهو الذرات رالية الماتن بقوله ار تردد في
 الاقدام **قوله** حكم وحاد اركف النفس هكذا في القاموس وفيه
 ارتفع على احواله على اجم هذا المعنى ايضا وكلام الشارح محتمل فانه
 لانه على الترتيب **قوله** هكذا احتق المقار حق على صيغة الامر ان
 المعنى المستفاد منه هو تقديم الرجل تارة وما فيه الاخر دون ما ذكره
 فيه غيرنا وقد ذكرنا وجه التحقيق سابقا **قوله** لا يمكن الحكم على مفهوم
 اجملة الاشمالها على النسبة الغير المستقلة والمركب المستقل وغيره غير عقل
 مفهوم اجملة غير مستقل **قوله** كما يقع التشبيه في مضمون اجملة وفي
 الهيئة المنتزعة منها بغير ما التشبيه في مضمون اجملة او الهيئة المنتزعة
 منها الى مفهوم اجملة مثل تردد او كل ما يقع لمضمون اجملة والمعهود
 والسرمان من الاكل الى الرفع دون العكس **قوله** فيكون الاستعارة
 فيها ايضا تبعية ترفع على قوله لا بد من التشبيه فيما يسهل التشبيه فيه
 الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب ظاهر العبارة موافق لما مشر عليه
 ان التشبيه في التبعية يكونها تابعة للتشبيه فيما يسهل منه الى ذلك
 من غير الزام كونها تابعة للاستعارة فيما تسهل الاستعارة منه الى
 المسماة تبعية **قوله** وما حكم في الصدر ولا حدة في بعد الصدر

اللام في الصمد الاول للعهد او عوض عن المضاف اليه انما يتخيل في صدره
 والمراد بالصمد الثالث المعرف هو الاول دون الثاني على قاعدة اللفظ
 او العيد معرفة كان المراد به غير الاول واذا اعيد فكرة كان غيره تدبر
 والمعنى لا تجده في صدر بعد صدر او المعنى لا تجده في عصر بعد عصر
 وحال ان هذا في تفردت به في هذا العصر واذا انحصرت في الاعضاء
 الماضية لا تجده في شئ منها تارة **في** فيحمل ان يكون التجوز باعتبار
 ان اعتبار ان المعنى الحقيقي للمثال سبب في المجاز فيكون مقيلا لطلاق
 اسم السبب على السبب **لا** الا ان يقال قصد بتوحيد ما لا يظهر كون
 هذا اجواب واقفا للسؤال بعد سلم انه لابد للاتفاق من فاعل متعدد
 وعلم مراده ان الفاعل متعدد المعنى اتفقت كلمات القوم لكنه يجوز في
 اطلاق الكلمة على الكلمة بقصد المبالغة في الاتفاق والمراد ان التأني
 الكلمة للوحدة النوعية وهو لا يتنا في التعدد الشخصي ويكون قوله قصد
 بتوحيد المبالغة انما اشر التعبير بالكلمة دون الكلمة لقصد المبالغة
 وان كان كل منهما حقيقة **لا** فلا يضر وحدة الكلمة في فاعليتها حال
 اجواب ان الفاعل الحقيقي للاتفاق لابد وان يكون متعدد ودون الفاعل
 المجازي والفاعل ههنا مجازي فلا يضر وحدته **لا** والشرط المذكور
 اراد الشرط النحوي والافرن حيث المعنى الشرط ذكر مع ما عطف عليه
 وكان قوله المذكور اشارة الى ذلك **لا** يشتمل قولنا ريد ان شئ التفرع به
 مع تشبيهه فانه الشرط في الحقيقة ويتجه عليه انه بعد تعبیر المشبه
 بما ذكره بيان المراد منه لا يشتمل المثال المذكور لانه ريد ان المثال المذكور
 ليس تشبها بالمعنى الذي اراده بل هو تشبه باعتبار صريح الكلام فلهذا هذا

انما يتصور له مع ما يقال ان الصمد الثالث العادة الثانية
 كما ان العادة الاولى كانت غير الاولى والثانية
 بان لو كان غير الصمد الثاني لزم كون الشرط
 بعدا بالعماس الى عصره وانما باطل
 وجب ان لا العادة لا يشتمل العصر الاول مع
 الاعصار الماضية اذا لا يصدر عنه ان عصر
 بعد عصر اذا لا عصر قبله

القول الثاني في معنى
 الاستعارة بالكتابة

كتب الشئ خطه في الخاتمة ما هذه عبارة لا يخفى ان حمل المشبه على ما ذكر
 يخرج المثال المذكور لكنه يخرج الى دقة نظر فلم يكتف به واخرج اخر اجابته
 نقولنا يشتمل قولنا ريد يراد به يشتمل في باد النظر **لا** فاجوبه
 بقوله ودل عليه وذلك ان التشبيه في المثال المذكور لم ير عليه بذكر
 ما يخص المشبه به بل دل عليه بالسؤال **لا** لا يشتمل مثل بعضه عهدانه
 ان لا يشتمل انشء المعنوي وهو مجموع المتعاطفين **لا** اذا اراد به النقض
 الباطل العهد قيد به لانه اذا اراد به معناه الحقيقي وهو ابطال قبل اجمل
 واللفظ طاقاة بعضها على بعض فالشمو انهم **لا** ما رجو ان لا يخفى
 على منكر وذلك ان حمل قوله يخص المشبه على ما هو اعلم ما يخصه لفظا او معن
 او يخص ما يخصه لفظا **لا** فالادى ان يقال لم يقل العوايب مع ان
 عدم شمول المذهب المختار خصوصاً مع كونه المرضي لما ت وكونه اعم شموله
 مذهب السحاكن ان يكون خطا لانه ما سبق من المقومات بعضها في غير المنع
 وهو قوله فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى
 تقرير الاتحاد او قد منع عدم الدلالة على التشبيه كلف وهو من الاستعارة
 وكذا قوله في المذهب المختار غير التشبيه لما ان من الاستعارة ومن
 وجوه الاولوية ايضا كون عبارة الشئ انحصر وما كانت عبارة الشئ هذه
 ايضا محتاجة الى ان يراد بالمشبه ما لو ان التشبيه كما يشبه بالامام هو
 مشبه بالفعل كما في الاول ما عبره المحقق النفاذ ان شئ قال اتفقت
 الاراد على ان في مثل قولنا اظفار المنيته نشبت بفلان استعارة بالكتابة
لا راتفقت قولهم القول ههنا ويكسق قوله اتفقت
 كلمة القوم معن الكلام كلمة الشهاد **لا** كما هو احد معاني الاضطرا

كما كانت

قد علم للاضطراب معنيان وله معن ثالث وهو التحرك ثم انه لما لم يكن له
مناسبة للمقام لم يعرض له الشئ **قوله** لعدم اختلاف قول السلف وكونه
المقابل للعاقب انما هو الاختلاف لا الاختلال **قوله** والاولى اهل
يجوز ان هذا التعيين من اجمع والمتيقن منه اقله وهو انه فينبى وان
الى القدر المتيقن فالتقيد بالتبديع انما هو القدر لا في اوله بل في
الشم لكونه اظهر **قوله** مجموعا ليلها بغيره اذ كان الشم جعل الباء في قوله
بغيره اذ هو لتعديته ففهم معن جعل كما يقال في حيث به انه ارجع له جانا
قوله والافهم نجد التذييل بهذا المعن في اللغة اذ ان لم يجعله تذيلا
مولدا لايح لاننا لم نجد التذييل بهذا المعن في اللغة فحذف ايراد واقم
ويله مقامه هذا ولم يرد التذييل في السجاء ولا الفاموس معن جعل المذكور
او رويها بمعن طويل الذيل يقال راد مزيل كعظم طويل الذيل وحيث
ورد ذلك في اللغة محو محل عبارة الماتت عليه وجعل الباء للمصاحبة
فقوله فذلا بغيره اذ هو ارجع له الذيل مصاحبه بغيره اذ هو
ان لا هذه عبارة الماتت وحقها ان تبدل بالاولى ام باو او تبدل
في صدر العبارة بالهمزة لانها ام متعينة لكونها متصلة ولا يجوز حملها على
المنفصلة كما لا يخفى والمصلة لا تستعمل مع هاء الا على الشذوذ
يريد من تقدم السكاك كلمة يريده اشارة الى انه يجوز على خلاف مشنر الظاهر
والسلف هو من تقدم الخاطب كما فعله الشم عن اللغة وكانه سمر اهل العلم
فاحصله ان اطلاق السلف على المعن من علماء البيان بناء على تشبيههم
بالاباء من بعدهم في النفع والشفقة حيث هم القوانين وضبطوا
بالتأليف فيكون استعارة مفرجة واصناف الاباء الى العلم من قبل اضافة

مختار من كلامه

المسبب الى السبب والمعن انهم ابادوا للمعنيين سبب التعليم **قوله** في الحق
الى ان المستعار بالكناية كان الظاهر الى ان الاستعارة بالكناية لانه الاسم
المتفق عليه ارباب المذاهب السنية والافا خطيب لا يثبت معنارا
بالكناية في الاستعارة بالكناية فانها عنده التشبيه المضم في النفس
قوله المرعوز اليه اشارة الى لفظ المشبه به المستعار للمشبه فذكر الا ان
قوله على نفس اللفظ وعلى ارادة المعن المجاز منه **قوله** من حيث هذه
الاشارة الى المعن العرضية لا يحل ما في هذه العبارة من الاستعارة
بالكناية حيث شبه المعن العرضية بحسنه وذات جمال واثبات
المشاهدة تخيلية وكل من ذكر الاشارة والمحسن ترشيح ويجوز
ان يكون في قوله وصدق بحسنها المرصية ايضا استعارة بالكناية
واثبات المحاسن **قوله** اشارة الى استعارة مكينة اذ يقدر المعن
لفظ الاستعارة بقرينة ذكره في الاسم الاول لانه عطف مكينة على
بالكناية فتشبه الاستعارة من حيث العطف ثلثا يلزم العطف
على جزء الاسم **قوله** وذلك انما لا يتجاوز اللغة بحمل معنيين احدهما
ان يكون متما لقوله وملتبس بالكناية بالمعن اللغوي اذ كونه الكناية بالمعن
اللغوي كاف في وجه التسمية ولا حاجة الى كونها بالمعن المصطلح كالا
انما **قوله** والثنائي يجوز ان لا يتجاوز الاستعارة في كلا الجزئين ولا يحتاج الى التحوذ
عنه الى المعن الاصطلاحي فاطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به الذي هو
مستعار اما على وجه المبالغة كاطلاق الخلق على المخلوق او انه سمر استعارة
للتصاف بها ولعل قوله فانهم اشارة الى المعنيين **قوله** لانه كل واحد
المشبه المستعمل في المشبه فيه ان الاستعارة التخييلية ليست كذلك

عندهم بل انما يجوز في الاستناد فانه اراد ان الاستعارة التورية
المجاز اللغوي كلها كذلك ورواه لا يصلح مرجعا على مذهب الخطيب
الا انه تعالى لم يعتد بمذهب الخطيب او انه اراد حصر الاستعارة المقصودة
لذاتها واما الاستعارة التورية فهي مقصودة لغيرها لانها قربة المكنية
قوله ولو احتمالا اراد لو كان ذهاب صاحب الكشاف احتمالا
غير مقطوع به يكفي في كونه شاهدا لقوته او لو كان الذهاب الى غيره
محتملا لا يلتفت اليه لانه الظاهر انه لم يلتفت اليه الى الغير
او يكون قيد المنفي اراد ما به الى غيره ولو على وجه الاحتمال منفي
ويؤيد الاخير انه قد صرح المحقق التفتازاني في المطول بانه كلامه صريح
في انه المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرعوز اليه بذكر
لوازمه **قوله** ويمكن ان يعتذر ان حاصله انه ترك المفعول او
لما لا يفهم ان محارجه هو بخلاف صورة المفعول فانه يستفاد
في انه لا يلزم يقتصر كونه محارجا على ما في ترك المفعول من تكثير جهات
الاختيار واما على المفعول فيما بعد الفاعل من ثمة ما قبله **قوله**
وكثير من كلام السكاك يميل الى ان مذهب هذا ان مذهب السلف
هذا الوطئ وتهميد من الشئ لقول المتن يشعر ظاهرا كلام السكاك
حيث عبر بالاستعارة ولفظ الظاهر **قوله** ولا خفا في التسمية
ففي ظهور التسمية لما انه يمكن بالتأمل تحصيل وجه لكونها كناية او مكنية
وذلك انه اذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعائي ففي كونه
استعارة خفا وتامل او في الظهور اشارة الى ان ظهور التسمية
يقتصر المناسبة واما اصل التسمية فلا واليه الاشارة بقوله

ان قوله السامع من بعد السامع
وجه التأمل ان ملاحظ الخفا في كونه لفظية
المتشبه في المشبه به الادعائي استعارة
هو على المتكلم بالمشبه به بقوله واما السامع
ظهور كونه استعارة مع انه لم يقطع النظر
عن ملاحظ ذلك الخفا

المراد به

لا خفاء في انه تسميتها غير ظاهرة او انه انما يقول وجه تسميتها **قوله**
وانما سلم ظهور كونها استعارة اشارة الى البحث الاتي عن قريب
قوله يجعل قريتها ان يجعل ما هو قربة التبعية عند القدم هذا وقد
اورد المحقق التفتازاني في شرحه على المفتاح في بحث التورية فقال
ليست شعرا ما اذا يفعل المتشبه بالاستعارة التبعية في كل استعارة
تبعية تكون قريتها عقلية وكيف يجعلها قربة على استعارة مكنية
قوله وجعلها ار جعل التبعية قريتها فيه تسامح لانه لا يجعل نطق
في نطق الحال قرينة بل كعله مستعملا في معناه الحقيقي ويجعل
نسبة النطق الى الحال القرينة كما هو مصرح به في المطول وغيره او انه
التسامح ثمة ويؤيده قول الشافعي بعد اذ الاستعارة عنده مطلقا
قسم المجاز لانه يسم قربة المكنية استعارة تورية كالتقويم **قوله**
ونحن دفعنا في رسالتنا المعمول بالفارسية بما حاصله انه للسكاك
ان يقول المنية مستعملة في المحدث الموصوف بالاتحاد بالاسم
ولاشك ان المحدث الموصوف بالاتحاد غير الموضوع له غير المحدث
المجرد ثم قال يمكن البحث عليه بانما لا سلم انه المراد بالمنية المحدث الموصوف
بالاتحاد بالاسم لم لا يجوز ان يكون المراد به مجرد المحدث ويكون الاتحاد
مفهوما مضافا لاظهار اليه غير انه هذا البحث لا يضره جدا فانه
ما ذهب اليه حمل اللفظ على احد احتماليه لما انه مرع عنده في الكلام
في الترحيح لا انه تقسيمه ما لا يصلح **قوله** الاظهر انه بالنسبة الى الرفع
لم يعلم انه الاستعارة في الفعل عنده لا يكون الاتبعية لئيم الازام
قوله ففي الكلام نشر على ترتيب اللفظ وذلك انه ذكر اول الاثر

كلامه

او لها انية جعل الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه
 باراداة انية وثانيهما انه رد السعة الى قرينة المكنية فرد الاول قوله
 انه لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة ورد الثاني
 بقوله وقد صرح **قوله** لو قلبوا الاعتبار في السعة فيقولون
 في مثل نطق احا انما كان استعارة بالكناية واثبات النطق التخييلية
 مع انه نطق مستعمل في معناه الحقيقي فيستغنون عن اثبات الاستعارة
 التبعية التي لا تترك وتثبت الابضرة لما فيها من الكلف هذا وفيه
 انه القوم لا يستغنون عن اعتبار التبعية بردها الى المكنية لانه التبعية
 قرنتها حالية لا يمكن رد الى المكنية **قوله** فكونه حصصا بالم استعارة
 في الغاية لانها لا يكون مجازا لغويا لا عقليا فكونه موافقا لنا في الاستعارة
 في كونها مجازا لغويا محلا وما اذا كانت مجازا في الاثبات فانها وان كانت
 حصصا باسم الاستعارة لكن لا في الغاية **قوله** فله ان يعدل عن القول به
 ارباب الاستعارة المحسنة للفظ المستعمل في صورة واهمية الكلام
 القوم في المحسنة من انها المجاز العقلي والوجه في عدوله عن القول به
 الرد لما فيه من تقليل الاقام والتقريب الى الضبط **قوله** ولا يخفى
 انه المنكسب في هذا اعتراض على الماتر بانه ذكر حديث الرد في غير موضع
 وحاصله انه رد التبعية الى التخييلية فرع بيان كل من السعة والمحسنة فذكره
 قبل بيان احد هما ذكره في غير محله **قوله** التشبيه المضم في النفس الام
 في التشبيه للعهد اشار الى التشبيه المفهوم من قوله في العقد الثاني اذا
 شبه ارباب من غير لصرح بشي من اركان التشبيه في فلا يرد انه لم
 بالاعم **قوله** وهو لا وجه لتسميتها استعارة ما ثبت الضمير باعتبار لفظ

من المعنى
 من المعنى

حقيق

الاستعارة والافا الكلام في التشبيه وكذا السبب في قول اشراف
 وان كان كونه كناية غير مخفي وذلك لان التشبيه مضم في النفس فحي
 انما دل على ملازم المشبه به **قوله** والاستعارة الملع امام البلاغة في
 العبارة مضاف مقدار رذو البلاغة بمعبر ان الكلام شتمل على الاستعارة
 ابلغ من الكلام شتمل على التشبيه وذلك لان المؤثر لا وصف بالبلاغة وانما
 بوصف به الكلام وامام البلاغة لكن فيه شذوذ ان بناء الفعل السعير
 من المزمع وكونه للمفعول **قوله** قلنا كعبور اربع ارجوان يكون من ليس
 لما اعطاه مانع غير عن لغة اولنا معظما ترويحنا في ذلك التحقيق
 وترغيبا فيه وعبرنا بقوله ارجوا لما في مقام الرجاء يقتضيه التوضيح
 وانحسوع وقوله من ليس لما اعطاه مانع اشارة الى قوله عليه السلام
 اللهم لا مانع لما اعطيت وحذف المفعول الاول لا عطر دون اشارة بوجه
 السعير بما دون من واحذف للقيم والمراد بقوله ارجوا ان يكون من
 ليس لما اعطاه مانع ارجوان يكون مما يليق بنسبته اليه لما لوجه
 مكانه والافحس الامور منه **قوله** وهو ان الاستعارة بالكناية
 من فروع التشبيه المقلوب في حاصله ان الاستعارة مبنية على التشبيه
 بانه شبه امر باخر فيعطى المشبه اسم المشبه به والتشبيه قد يكون مقلوبا
 باشي وما حقه ان يكون مشبها به فينبغي عليه ان يعطى اسم ما حقه ان يكون مشبها
 فحي قولنا انشبت المنيه اظفارا يجوز ان يلاحظ من المنيه والبيع
 تشبيه مقلوب بانه يشبه البيع بالمنيه فيستعار له اسمها ولما لم يكن
 الكلام باعتبار ارادة البيع من المنيه صادقا احاط الشئ الى ملاحظ الكناية
 فجعل هذا المركب كناية عن كحوا الموت بمعبر انه سيكون في الحالة لا بعينه

قد يكون من

تحققه في الزمن الماضي وذلك انه يقال ان ثبت المية اظفارها ابتداء
عند شدة مرضه واللباس منه فقرينه الاستعارة ذكر الاظفار ليس
للمية اظفار وقرينه الكناية حاله ان ليس ثم **اسد** **قوله** ولا يجوز
في اضافة الاظفار الى بل لا يجوز في الاظفار لغة نعم لا يظهر وجه
تسميته قرينتها الملكية استعارة بحسب قوله **اللهم الا ان يسميها**
الشيء **قوله** بهذا الاسم **قوله** ولا اشكال في جعل المية استعارة كما ورد
على السكاك فان المراد بالمية السبع الحقيقي لا الادعائي ووجه تسميتها
في استعارة بالكناية ومكنية واضح اما كونها استعارة فلما قد علم
واما كونها متبينة بالكناية ومكنية فلي فيها من الكناية بالمعنى المطلق
قوله لا يكون مذكور بلفظ المشبه به ارجح التشبيه الذي هو
الاستعارة بالكناية واللا يجوز ان يكون مذكور بلفظ المشبه به
تشبيه اخر كما يدل عليه آية كلامه **قوله** لجواز ان يشبه شرابا من شراب
لفظا احدهما فيه فهذا اللفظ المستعمل استعارة مصرحة وقيل ثبت
له مر لو ازم الاخر فهذا الاثبات استعارة تخييلية فقد اجتمع المصحة
والمكنية اما المصحة فمن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه واما المكنية
ففيها المذاهب الثلاثة هذه صورة اجتماع المصحة والمكنية ويجوز
اجتماع المجاز المرسل بالمكنية بانه يعبر عن امر بلفظ المجاز المرسل
ذلك الامر باخر ويثبت له مر لو ازم المشبه به **قوله** استفاد من هذا
البيان خصوصا في قوله وحق عدم الوجوب فانه مثله شائع في المحاكاة
وهو فرع اختلاف **قوله** ولم نعتز عليه ان حاصله انما هو ان
بان بانه دال على اختلاف ولم نعتز على اختلاف مع تتبعنا لا يكتب

المراد به الرابع من المعاني
تجمل له وبها

القدم بل عثرنا على ما يدل على عدم اختلاف في جواز ان يقال ان ثبت
في ثم **المخصص** **قوله** ما عني الانسان عن اجماع واخوف من الخفاة و
اضيقار اللوح **قوله** فيكون استعارة مصرحة نظرا الى الاول ومكنية
نظرا الى الثاني عبارة ناظرة الى سدك مسك السكاك في الاستعارة
بالكناية من ان لفظ المشبه المراد به المشبه به الادعائي فتدفع الآية
لفظ اللباس فانه الاستعارة المصحة نظرا الى تشبيه ما يعنى الكناية
عند اجماع باللباس واستعمال اللفظ في ذلك فيكون ايضا استعارة
مكنية نظرا الى تشبيه المراد باللباس عن ما يعنى الانسان بالطعم المر
الكريه بقرينة اثبات لازم الطعم له وهو الاذاقة وفي الآية احوال
اخر وهو ان يكون اضافة اللباس الى اجماع من قبيل اضافة لباس المار
او اذاقها له جو عا كاللباس في الاحاطة والشمول باعتبار ضرره نعم
يكون في اذاقها استعارة تبعية حيث عبر عن جعلها مدركا للجموع بالاذا
بمثركته في مطلق الادراك **قوله** وتحقق ذلك في حاصله انه على
مذهب السلف والخطيب لا مانع من كون المشبه مذكور بلفظ مجاز وما
على مذهب السكاك في الكلام فيه مبني على صحة الاستعارة المستعارة
وهو مختلف فيه فيسبب الاختلاف منه الى ما نحن فيه **قوله** فانه المكنية
قرينة كون المكنية قرينة ونسبت زائدة عليها موافق لطريقة الماتن بانه
الا قدر اختصاصا بالمشبه به هو القرينة وما عداه زائدة عليها فهو شرح
وكذا اموات كظنهم انهم من انما يحضره السامع او لا هو القرينة وما عداه
شرح فانه المكنية لشد اختصاصا بالسبع من التشبيه وتخصر السامع
اولا لذكر ما قبل **قوله** وما يذكر زاده عليها الظاهر انه معطوف على

البعث

قرينة الاستعارة لا يحسن لما ذكره فيه من زيادة التحقيق
 نظير كل سبع فالجانب محض السبع ومعلوم عدم اختصاص الظفر به
 والظفر اعم مطلقا **قوله** والظفر بما لا يصيد ارض حيوان طائر او كلبا
 انسانا او غيره وفيه انه بقي ما لا يصيد من الاشياء واسطى على الجلب
 والظفر فانه لا يصدق على صاحبه انه ما يصيد من الطير حرم بسمه محلبا
 ولا يصدق عليه انه لا يصيد بسمه ظفرا وظاهر من اللغة انه لا واسطة
 واجواب انه النفي في قوله والظفر لما لا يصيد داخل على المقيد ار لما
 لا يصيد من الطير ومع لا واسطة بل هو داخل فيما لا يصدق عليه ان لا
 اعز الاشياء الصادرة لصدق عليه انه ما لا يصيد من الطير وذلك لما تقر
 من انه النفي اذا اورد على مقيد كان صادقا بثلاث صور انتفاها وانتفاء
 المقيد دون المقيد وعكس **قوله** بغير علق ارض علقا حيا لا معنى بها
 لصيرها ملائما للمثبه به **قوله** صاحب الكفاف فانه يجوز كونه ذلك الامر
 مستعلا في معناه الاستعارة كالمسهم من الفريدة الثانية **قوله**
 مستعلا في معناه الحقيقي المستعمل لفظه سعد مضاف او مركبا
 الاستخدام **قوله** يعلم البياض الشرج والحسنة اربابا الماتن بقوله
 الامر الذي اثبت للمثبه به فانه كلام الشرج والحسنة مما اثبت
 للمثبه من خواص المثبه به **قوله** وليس كلام السلف بما راسا حاله
 اعراضا عن الماتن سلفا عن السلف لم يكن في كلامهم فانهم انما
 صرحوا بكونه اللفظ مستعلا في معناه وانه المجاز في الاثبات
 في التخييلية وسكنوا عن الشرج وقول السلف فيما راسا من باب التفسير
 وكان الماتن راسا لافق من التخييلية والشرج في كونه كل منهما

مثبتا للمثبه به ملائما للمثبه به فتصرحهم في احدهما بمنزلة الصريح في
 الآخر **قوله** وايضا لا يصح على عمومه فيجب التحصيص في الموضوعين يمكن
 اجواب من الماتن بان مراد بالامر الذي اثبت للمثبه به لانه ينتقل منه
 الى الاستعارة بالكناية او انه المراد اول العموم لما ان تصريح القدم في
 الحسنة بمنزلة نصركم في الشرج ويلزم الاستخدام في قوله ويسمونه
 استعارة تخيلية **قوله** ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية هو جواب
 سؤالنا من قوله فيجب تخصيص الامر بما لا يتم وتقرره انه اذا خص
 الامر الذي اثبت للمثبه به بالايتم الاستعارة الاله فيكون التسمية
 الحسنة محصنة به مع انه وجه التسمية غير مختصة به بل موجودة في غيره
 فاجاب بان وجه التسمية لا يكون موجبا للتسمية **قوله** ويجوز ان يكون
 التفكير الممكن عنه عنها اراد بالممكن عنه الكثرة والكثرة وتسميتها
 اما على مذهب السلف فلام الاستعارة بالكناية عنه هم لفظ المثبه
 المر موزا له بذكر رادفه فهو ممكن عنه وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه
 المضمر في النفس وهو ممكن عنه بذكر ملام المثبه به واما على مذهب الكاكي
 فالمراد بالممكن عنه في عبارة المثبه به فانه كناية عن كناية لغوية والمراد
 بالسلف من صور صاحب الكفاف والافه يقول بالتفكار الممكنة
 عن الحسنة فانه يجوز كونه قرينة الممكنة استعارة تحقيقية كما تعلم
 من الفريدة الثانية **قوله** والله ذهب الخليل الى جميع ما ذكر في
 هذه الفريدة ولا يصح لانه الامر الذي اثبت للمثبه به خواص المثبه
 به فلا يكون فعلا ولا مافيه معناه كالاطفار في المثال المشهور ومع لا يكون
 اثباتا للمثبه به مجازا في الاثبات عند الخطيب لما انه جعل قسم الحقيقة

الامر الذي اثبت

والجواز العقليين اسناد الفعل او معناه واما اسناد الامم الجاهل
كما في قولنا الانسان حيوان فخرج عن العنصر عنده كما صرح به في
تلخيصه وقرره المحققون في شرحه فقول الله تعالى
ان خطيب على الايشمل احكم لكنه مجاز في الاثبات **موسم** جواز صاحب
الكشف المراد بالجواز عدم الامتناع ووجه استواء الطرفين
كما يستعمل ما سياتي من انما صيغة مشعر بان ما امكن هذا الاحتمال
لا يلتفت اليه غيره فيكون واجبا **موسم** باثبات النقص الحقيقي وهو
ابطال قتل اجبل وذكر هذا لوطه لكشفه **الاقية موسم** ووجهها
نشا وما ذكره في الفهره الرابعه اير ما اشعر به كلامه من انه ما امكن
جعل قرينه المكينة اسما له كمنعه لا يجعل بحسب ما ذكره في الورد
الرابعه الاية من انه انما كان المشبه راو في شبه راو في المشبه
كان مسما لذلك التام **موسم** ولا يخفى انه قريبه ضعيفه
لم يرتفع الشرح حمل عبارة صاحب الكشف في عرظا به بالاستفاده
ما استفاده الشرح المحقق لان مجرد التعبير عن ملام المشبه بما وضع
المشبه به قريبه ضعيفه فكيف يعبر بها صاحب الكشف في فاء الكلام
بالا ولامات المثلث الا في تفصيلها **موسم** يحتمل ان يكون مراد صاحب
ان النقص بعد اثباته للعهد كناه عن بطلانه هذا هو التأويل الاول
وجه السند لقوله بعد اثباته للعهد ظاهر وحال التوجيه ان القويه ليست
مجرد التعبير عن ملام المشبه بما وضع ملام المشبه به بل هي المعنى الموضوع
وهو ملام المشبه به مراد لكونه كناية اقول وبعد خروج القرينه الضعيف
تردد لانه المقصود بالاثبات في الكناية عن غير الموضوع له وعلته مدار

الاشياء

يعتبر

والكذب واما المعنى الحقيقي فانما هو وسيله **موسم** وان يكون مراد شاع
استعمال النقص في مقام افادة العهد او في اظهاره وحاصله انه في
في قول صاحب الكشف ليست صله استعمال بل الى هر الصله محذوفه
ولعدمه شاع استعمال النقص في معناه اخص في مقام افادة **ابطال**
العهد واما افادة ابطال العهد فبمطابق الكناية ايضا فاحصه يرجع
الى التوجيه الاول غير ان التصرف في العبارة مختلف **موسم** او في
اظهار ابطال العهد كحمله ان يكون في صله استعمال فيكون اظهار ابطال
العهد مع كونه لنقص العهد فهو مناسب للتوجيه الاول والفرق بينهما
مجرد زيادة الاظهار ولا تظهر لها فائدة وحمله ان يكون في صله مناسب
الثاني والفرق بينهما ان المضاف المقدر في الاول افادة ابطال ووجهها
الاظهار فقط **موسم** راجعا ما راجع راجعا الاول في علمه والثاني بصريه
وما مضى به جنبه وبما يتم معقول الروي بصريه وان السكاك في مقام
المفهوم للعلمية فالمعنى علمنا حين رؤيتنا بيان القدم ان السكاك جعل
الاستفاده التخيلية مستعملة **موسم** يحتمل ان يكون كلاما بصريه وما موصوله
او لكسها في التعجب اربابا كثيرة يتعجب من كثرة وقوله ما نهم ان السكاك
في علمه كذا السند من استيناف بيانه كان سائلا قال فاذا كان بيانهم فقال
بيانهم ان السكاك في علمه كذا السند من الغرض الاغراض على الماثل
التجويه الى السكاك المقابل للترجيع والتعيين واحال ان الاستفادة بيانهم
ذلك ووجه التجويه وفيه بحث لما ان المحقق التفنن ان قال قال السكاك ان قرينه
الكنى عنها اما مقدر وهم كالاظهار او امر محقق كالاثبات في اثبت
الربح البقل والهزم في هزم الامر اجند فذهب التجويه **موسم** وذلك

الاشياء

وقد اذاعنا في هذه الاحوال في هذه الاسعار بالكتابة ونظر الى هذا قوله القدر الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكتابة
 وكذا قوله القدر الرابع في هذه الاسعار بالكتابة واما في هذه الاحوال فيما ثبت للشبه من زوائد الشبه ونظر الى هذا
 قوله القدر الاول في هذه الاسعار بالكتابة صاحب الكشاف الى ان الاول والثاني والثالث وكذا صدر القدر الثاني والثالث
 ويأتي من اجل ان الاول قوله كونه الجمع كونه في هذه الاسعار بالكتابة لانها اما مجاز لغوي او مجاز عقلي
 كما صرح به الشرح في الاطلاق وكذا ياتي عنه قوله والانتقام الى المصحة والجمع ويأتي من اجل ان الاول قوله كونه الجمع
 والحكمة فانه التخييلية من اثبات الرادف للشبه لفظ الرادف كما صرح به المصحة في المصحة بقوله وكان اثباته للاستعارة تخيلية
 فانه قلت في احوال ثالث وهو ان يراد ما يشبه الاحوال اما لفظ لغوي او مجازي بان يراد ان الاحوال الاربعة جارية
 فيما يطلع على لفظ المجاز او يراد ما يشبه الاحوال في القدرين واما القدرين واما القدرين واما القدرين واما القدرين
 ومن القدرين الاول كما ينظر الى ذلك جعل المحو في بعض الفوايد ما لا يلزم من مقتضى الاستعارة بل انما هو على هذا
 لا يحسن الاسم على رتبة كما لا يحسن على المصحة وهو مذهب السلف والخطيب وقد ذكر في القدر
 هذا ان لا يظهر في ثبوت الشرح والاربع
 وان في كل منهما عبارة اخرى وذلك ان
 على ثبوت الانتقام الى الاسعار المصحة
 والتحقيقية كونه القدر اما المصحة والانتقام
 المجاز وهو غير الاحوال الرابع اعتر قوله
 والانتقام الى المصحة والتخييلية
 منها من حيث اللفظ
 بعد التاليف

الى تقييد جعله ترشيحا بالزيادة على القرينة بل انما يحتاج الى ذلك التقييد
 للتجريد بل يشتمل التجريد ايضا وهو ملائم المستعار له ويقارن الاستعارة
 بل الاشارة الى ترشيح الشبه والمجاز المرسل ايضا ومفهوم التجريد المشترك
 مفهوما ومن الشبه والمجاز المرسل ملائم المعنى المجازي او المشبه ويقارن
 المجاز او التشبيه الا ان يقال المحصر مجرد اصطلاح ويجوز ان يقال
 بفرض لكاشته ان في الترشح او في التجريد انهما ما يثبت له شره او بلغة
 ولم يتقرر لكاشته ان في التجريد اكتفاء بالمقارنة - ويجوز جعله ترشيحا
 ان ترشيح المكنية ترشيحا للمصلحة ان كانت قرينة المكنية تخيلية وقوله
 او الاسعار المحصورة اراد ان كانت المكنية اسعاره حقيقية كاذب
 اليه صاحب الكشاف واحكامه المصحة - اما الاسعار المحصورة
 فظاهر ان كونه الترشح لها ظاهر وذلك لانها كبر الاسعار المصحة
 لم يكن قرينة للمكنية - الاول في ترك قوله وللأسعار المصحة او
 زيادة المكنية لانها كان الغرض الاستيفاء فلا معنى لترك المكنية وان لم يكن
 الاستيفاء مقصودا فلا معنى لاعادة ما سبق - وجعل نفسه تخيلا
 او اسعاره محصورة او اثباته كسلا اشارة الى ما وقع من الاختلاف
 في قرينة المكنية فجعل نفسه تخيلا مذهب السكاك وجعله استعارة بقرينة
 مذهب صاحب الكشاف وجعل اثباته تخيلا لان مذهب السلف
 وعليه صاحب الكشاف في بعض مواد قرينة المكنية - نزايد اعليها
 وترشيحا اما ترشيحا للمكنية او للمصلحة - كما اشرنا اليه حيث قال ولا يخفى
 انه لا معنى لقوله ما راو على قرينة المصحة - الا ان يظهر ما تحضره السامع
 لا يخفى ان اوله من صنيع الماتن - ولكن ان يجعل الجمع قرينة او لا يقال

مستحب
 او قوله في هذه الاسعار بالكتابة

وقد اذاعنا في هذه الاحوال في هذه الاسعار بالكتابة ونظر الى هذا قوله القدر الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكتابة
 وكذا قوله القدر الرابع في هذه الاسعار بالكتابة واما في هذه الاحوال فيما ثبت للشبه من زوائد الشبه ونظر الى هذا
 قوله القدر الاول في هذه الاسعار بالكتابة صاحب الكشاف الى ان الاول والثاني والثالث وكذا صدر القدر الثاني والثالث
 ويأتي من اجل ان الاول قوله كونه الجمع كونه في هذه الاسعار بالكتابة لانها اما مجاز لغوي او مجاز عقلي
 كما صرح به الشرح في الاطلاق وكذا ياتي عنه قوله والانتقام الى المصحة والجمع ويأتي من اجل ان الاول قوله كونه الجمع
 والحكمة فانه التخييلية من اثبات الرادف للشبه لفظ الرادف كما صرح به المصحة في المصحة بقوله وكان اثباته للاستعارة تخيلية
 فانه قلت في احوال ثالث وهو ان يراد ما يشبه الاحوال اما لفظ لغوي او مجازي بان يراد ان الاحوال الاربعة جارية
 فيما يطلع على لفظ المجاز او يراد ما يشبه الاحوال في القدرين واما القدرين واما القدرين واما القدرين واما القدرين
 ومن القدرين الاول كما ينظر الى ذلك جعل المحو في بعض الفوايد ما لا يلزم من مقتضى الاستعارة بل انما هو على هذا
 لا يحسن الاسم على رتبة كما لا يحسن على المصحة وهو مذهب السلف والخطيب وقد ذكر في القدر
 هذا ان لا يظهر في ثبوت الشرح والاربع
 وان في كل منهما عبارة اخرى وذلك ان
 على ثبوت الانتقام الى الاسعار المصحة
 والتحقيقية كونه القدر اما المصحة والانتقام
 المجاز وهو غير الاحوال الرابع اعتر قوله
 والانتقام الى المصحة والتخييلية
 منها من حيث اللفظ
 بعد التاليف

صاحب التخصيص القوس قد تكون واحدة وقد تكون متعددة

وانه اعلم في البدء وانتم

المواضع من تسوية ببلدة اسكندرية وانا مسوغة الى حدود قسطنطينية

يوم الاربعاء الثامن من العشر الثاني من الشهر السابع من العام التاسع

من العقد العاشر من القرن العاشر من الهجرة النبوية على صاحب الفضل

الصلوة والرحمة وعلى اله وصحبه اجمعين

قد وقع النواع في محراب الراس

الترجمة اثر على الترخيم

وقد وقع الراس

في السجادة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قد وقع النواع في كتابة هذه الرسالة سنة الاربعاء السابعة من شهر رجب

سنة ثمان وخمسين والالف

بهاجرة من له العز والشرف

هذا ما كتبه في سنة ١٢٠٠

هذا ما كتبه في سنة ١٢٠٠

مجلس العطف باب

بسم الله الرحمن الرحيم
يقول المسلمون الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه وآل محمد الطاهرين
وعلى آله واصحابه اولى البراهين اجلية سعد عليهم من محمد النبي
الى العزة الزكية فحسبهم من الطاهرين في كل غداة وعشاء
ايافسده قول المغير غير العظيمة بقوله ان كل عطية او العظيمة
تراد به بين الخاض والعام ثم سرج الخاص بقوله في كتاب فخرنا الحمد
والصلاة اشهدنا بآثارنا الى العام فلهذا ما لم نذكره من اجابته
من افراد الشكر وهو فعل ينشئ عن تعظيم المستمع لانعام الله عليه الاعمال
والنعمه على هذا لم نذكر عليه ولا واصله اليه فاحاج الى دفعه بقوله لا
احمد بذلك عن انه يكون على النعمه الواصلة الى ان ذكر لانه ما رهب نبينا
فهو نعمه منة علينا ونعمه لنا وبذا هي الامور احسنه فحق قوله فهو نعم
مسلم اليها التثبات من الحكم الى الغيبة ايذانا بعموم النعمه وفي الحقيقة
هو نعم جميع البرايا لا يخصهم وان لم يعرفوا بها لقوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين وما ارسلناك الا كلمة للناس فاعرفوا المسلمين واعدائهم
ولا لا يجب تخصيصهم بهم فالاول هو التعميم هذا وفي هذا كثر وهو
انه اول العصر من شموله كل نعمه انعمها الله به علينا نعمه نبينا وادما جانا
في امته وادرا جانا تحت شفاعته في شمل العظيمة التي نزلت فيها
سوره انا اعطينا وغيرنا وبما ذكرنا يظهر شدة التثاب بالنعيم
لانما هي النعمه الواصلة اليها بالتعظيم علانها بالمؤمنين برجته وانسبه

لازم ذكر ما لم يذكر وشرح ما لم يشرح عند الاكثر من مع انه شكل
بذكر ما ذكر في الكتب مفصلا فلو وانه ليس للاستعارة بالكناية
معطوف على حرفي النسق وكذا قوله وانه لم يحسن الاقرب الاستعارة
بالكناية وفي تعقيب هذه الامور الثلاثة بقوله فما اشارة الى ما فيها
اما الاول فابينا ذلك واما الاخير فلهذا انضافه الاقام والقوانين
الى المعاني لا يستلزم ثبوت كل منها للحكم المعاني بل يكفي في اثباتها
الى اجمع ثبوت كل منها لبعض افراد اجمع فيكون الاقام للحكمة الحقيقية
والقوانين للكيفية فصدق ثبوتها للجمع من حيث هو مجموع والاولى القول
غير مبسوط بل عسيرة الضبط لوجود الداعل ليعرف قوله فما بعد مبسوط
او يقول فما بعد جملة سهلة الضبط بدل جملة مبسوط ليعرف قوله
الترتيب بل من ما ذكرنا في الرسالة وما ذكره في الكتب وانشاء بقوله
جمع فريدة وهر الدرة الثمينة الى ان الفوائد استعاره مصرحة في
المسائل بالدرر فاطلق عليها اسم الثمينة به ونسب النظم اليها بشرا
وبعد التريخ في طرف كل حدة الى وجه التسمية بالفريدة والاولى
ما قبل ان تصف حيوان يخرج راسه من الجوف فيقع فاه في شريان
ليقع فيه قطرة المطر فانه اصل الدرة تلك القطرة فوقع فيه قطرة
واحدة فتلك كوكب الدرة الثمينة وسمي بالفريدة لوهدها فول قبل
اضاف الصم الى الموصوف الاول في العكس لانه المراد بالفوائد بهر
المسائل والاعداد النافع ولا شك ان النفع هو اوصاف المسائل
على التفسير بقوله ارغوا كالفوائد لا يناسب ظاهرها المفسر
ولو قال ايه كان احسن لفظا لزيادة التمجيس ومعبر لانه الفائدة

هو ما استفيد من علم او حال وهذه المسائل قد استفيدت من المعتمد
والمناخون وهذا بالنظر الى صاحب الرسالة واما بالنظر الى المستفيد
منها فالمحصل ما ذكر فيها احسن علم ما يد عليه سوى الكلام السابق
اعرف قوله فاردت ذكر ما جملة مبسوط ار سهلة الضبط كما ادرج
الكثير الذي هو عبارة عن كلام المثبتة في العدد في العرائس جمع قوله
وهي الكلام القريب للثبوت تعليبا ار من حيث تعقيب القرينة مجمع
باسمها مثل العرس والعزم لا يكره وعمر الشمس والقمر وجمع يظهر
وجه جمع القوانين ويندفع عنه ما اورده من ان القرينة واحدة بهر الكناية
فقط او لم تفت اليه ار الى ذكر الشرح في جملة متعلقات معاني
الاستعارات بل قصرنا على الاقام والعرائس لانه الايهام به ار
بالشرح ووجه الايهام بما ذكره من الاقام والعرائس ويبر وعلما
انه جمع العرائس ي يبقى لما وجه تأمل وجعله واحدا مبتدأ وخبره قوله
يا بانه ذكر العرائس مع ان البحث عنها الاول لانه البحث لانه الايهام
الامر جهة ان البحث عن الشرح انما هو لمحصل الاستعارات كما ان قوله
كذلك فذكر العرائس وترك الشرح تحكيم وهذا ان القرينة من حيث انها
استعاره بحسب احده اقام الاستعارات لمطلوبه تفصيلها
فكيف يكون حكمها حكم الشرح الذي هو فضله صفة وهو هو الاجمع من
المتباينين مثل اجمع من احدث والظلي وهو اي حسن الفوائد
في العقود لا يخفى ما فيه من الايهام احسن وانما المستفاد ان كل عقد
لواحد من تلك الثلاثة عطف على حرفي النسق والمراد بالثبوت تحقيق
معاني الاستعارات واقسامها وقوانينها والاولى ان يكون العقد الاول

لتحقيق معاني الاستعارات حق ومطابق للواقع دونه الثاني
 يعبر كونه العقد الثاني في لاقام الاستعارات بط غير مطابق للواقع
 كما تعرف من التحقيق مع الاستعارة بالكناية التي هي في دم معاني
 الاستعارات دونه افها وفي كونه الاول حقا نظر لا يستغنى
 ظانه الاول لخصوص معاني الاستعارات على ما يفيد به اجمع المعاني
 وليس كذلك لما ان معني الاستعارة بالكناية لا تحقق الا في العقد الثاني
 والاقام كان من شأنها ان تحقق في الثاني انما تحققت في الاول
 فلم يكن الاول والثاني جاريين على نسيج الاستعارة بما لم يزل
الاولى في انواع الاستعارة بدل انواع المجاز لانه المقصود من الاستعارة
 لخصوص الاستعارة واقفاها وقواها فدكت لانه انواع الاستعارة
 انما تحقق ان لو كان للاستعارة معني على كل من معاني الاستعارة
 الثالث صدق اجنس على النوع وليس كذلك على الاطلاق كما تعرف
 من انه كل واحد من الاستعارات التخيلية والكناية ليس من المجاز فلا
 من الاستعارة التي هي قسم من المجاز فكيف يكون نوعا منها نعم يجوز
 صدق انه نوع من الاستعارة القسم من المجاز على مذهب السكاك
 المرجوح لكن لم يبين في هذه الرسالة الاستعارة على مذهب معن كليا
 ليصح ان يقال في انواع الاستعارة لان بيان انواع متفرع على بيان
 اجنس وتقسيمه الى الانواع ثم بيان الانواع وقوله لان المعاني
في الرسالة لتحقيق الاستعارة انما اراد لخصوص معني الاستعارة التي هي
 الكلي الصادق على تلك الانواع فمنع عدم تحقق له في العقد الاول
 ولانه غير بل لخصوص انما هو لخصوص المصروفة والتخييل والكناية على ما تسمع

وان اراد معاني الاستعارة فليس لكن المعاني منصوصة للاستعارة
 والاستعارة مشتركة بينها اشتركا لفظيا على الاطلاق فلا يصح التعليل
 بقول المصنف العقد الاول في انواع المجاز اشارته الى ان المقصود
 من العقد الاول لخصوص الاستعارة المصروفة واقفاها التي هي من
 انواع المجاز دونه ما عدا لان في كونه من المجاز خلافا فان قيل
 ان كان المقصود من الرب لخصوص معاني الاستعارات دونه غير ما قيل
 ذكر المجاز وكان يكفي ان يقول في الاستعارة المصروفة بدل انواع المجاز
 قلت للتخصيص على ان الاستعارة المصروفة باقيا من مجاز
 بالاتفاق دونه غير ان كان في العقد الاول في الاستعارة من نوع
 من المجاز فاقصر على المذكور لما يقتضيه شأن الرسالة ولما كان المجاز
 المفروضا داخل في مفهوم المصروفة واعلم منها وتعرف انما
 مبدوق تعريف نوع في تعريف المجاز اول افعال المجاز المفرد
اعلم الكلمة المستعملة اه وانه يعرف في ضمن التقسيم اشارة
 انه يعرف ليس معصودا بالذات بل بالعرف فما ذكرنا طروجه
 تقييد المعروف بالمفرد لا بما ذكره من قوله قيد المعروف بالمفرد اه وقوله
 الى الاقسام الاول يعبر المجاز العقلي واللفظي ثم اللغوي الى المثل
 والاستعارة لما عرف السكاك واتباعه المجاز بالكلمة المستعملة في
 عرف ما وضعت له ظن ان تعريف المجاز في هذه العزلة ما هو من
 في المفتاح وقد ذكر فيه الكلمة فلزم ان يكون المعرف ايضا مفردا فقا
 قيد المعروف بالمفرد لا غير ذكر الكلمة في تعريف السكاك
 اتباعه فمدرو علمه ان المعرف في تعريف السكاك هو مطلق المجاز

اذنه الاول
 من العقد الاول

وانه المقيد بالمعز بقرينه جعل التمثيل الذي هو مركب من اقسام
 فكله الكلمة في تعريفهم بالمعز العام الذي يشمل الكلام وغيره والى
 هذا الامر ان اشار بقوله مع قسم ذلك المعز بعز المعز في كلام
 الى التمثيل حيث عد التمثيل على سبيل الاستعارة مسامحة استعارة
 المحصورة القسم من الجواز المعز فيكون التمثيل قسما منه فيجب ان يكون
 مطلقا لما يليق تنسيبه الى التمثيل وغيره كما هو ظاهر كلامهم ارجو
 مقتضى ظاهر كلامهم في التقسيم في لاسي تقبيده المعز بالمعز وجه
 وهذا منطوق شرحه ولا يخفى انه هذا اظهر في حقه والظن لا يفتي في كون
 كلف ورجله ما شنع اختلف وابتاعه على السكاك هو هذا التعريف
 والتقسيم حيث قالوا عرف الجواز المعز بقرينه ذكر الحكمة في تعريفه
 وقسم الى قسمين التمثيل الذي هو مركب واحدا جوا في التقسيم
 الى ان قالوا المسر قسم مطلق الاستعارة في ضمن الاستعارة المهرسم
 من الجواز المعز لانه الاستعارة التي هي جواز معز فلا يلزم ان يكون التمثيل قسما
 من الجواز المعز قد بسطن الكلام في حاشيتنا العمول على الطول فمن
 اراد المحقق فليرجع اليها ليقف على الباطن تحت اوراقا فالحق في هذا المقام
 انه يشترط الكلام على طبع المرام الذي يفتيده صاحبه بانه حال انما قد المعز
 بالمعز لانه هذه الصورة مقصورة على تعريف الجواز المعز واداسمه من
 الاستعارات وغيرها واما الجواز المركب واقمه من الاستعارات التمثيل
 وغيرها مذكورة في الفريدة السادسة تتبع في هذا التعريف والاف
 الخطيب في المحصر والاضحاح حيث عرف الجواز للمعز وذكر ان
 ثم عرف الجواز المركب وذكر ان من غير اعراض عن شئ منها كما اعترض

خطيب

بجذا في ما

على صاحب المصنف وارسلنا ان صاحب الرسالة ههنا اقتضى اثر
 صاحب المصنف كما ذكره الشافعي في قوله ما اوردته على صاحب المصنف
 لانه لم يجعل التمثيل من اقسام الجواز كما جعله السكاك وما جعله ما علق به
 تقيد المعز بالمعز لا يطالب المرام ملائجه وعلى تقدير وجه التعديل
 لا وجب عليه الكلام فليكن ما تناظر فانه من مزالق الاقدام سقط
 عن التعريف ارجو الجواز قد في اصطلاح الخطاب كما استعمل السكاك
 في قوله المحصر وفي العباس كلامه كذا في ذلك ان شاء الله مع انه ذكره غير
 بعز ذكره صاحب الايضاح في قوله المحصر والجواز صاحب المصنف في
 الجواز فقط لا داخل الصلوة معلوم بذكره المستعمل بحسب اللغة
 في العمل الشرعي معلوم معلوم لانه جاز على قوله ادخال ارجو
 لا داخل الصلوة المذكورة في الجواز لانه في الجواز في الواقع ونفس الامر
 مع انها لم تستعمل في غير ما وصفت له فظن ان عرف السمع على ما ذكره
 غير ما معلوم بقوله لا داخل وهو العلامة التقديرات وفيه نظر وجه
 انه الخاطئة بحسب اللغة عبارة عن رعاية وضاع اللغة ويذكر ان الجواز
 ما المراد بالخطيئة بحسب اللغة ان يكون الخطاب المستعمل للصلوة مثلاً
 من اجل اللغة لا استعمالها واحطابها بحسب اللغة وعلى نهجها كما يفهم
 من ظاهر العبارة لانه معلوم قوله في العمل الشرعي مستعملة في ظاهر
 العبارة ملائجه من اجل ما ذكرنا وجكون قوله بحسب اللغة حاله في ضمير
 المستعملة ارجو ان يكون صادرة بحسب اللغة من حكمها وان كان
 استعمالها في غير معناها اللغوي في استعمالها في غير استعمالها
 الصلوة في العمل الشرعي كيف يكون في خطابها بحسب اللغة من كونها لفظ

الصلوة

مجاز استعمال في غير ما وضع له ولا حجاج الصلوة عطف على الادخال
المستعمل بحسبها ان حجب اللغة لانه الصلوة حقيقة يصدق عليها
 تعريف المجاز لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له
 في عرف الشرع قد علم ما يقول معلق لا حجاج الصلوة نسب
العدا التر الافواج الى نفسه والعدا السابقة اعز على الادخال
 غيره لانه ما يرد على الاول لا يرد على الثاني فتأمل قد لا عنا قيد
 احيائية متعلق بقوله سقط المشعور بها في التعريف كما فعل في شرح
 التلخيص مما يعلق احكام بالوصف مشعر بالحملة كما في اجود الاحكام
 سألنا ار من حيث انه جواد عنه ار عن قيد في اصطلاح به التحاطب
 وفيه بحث لانه قياس اعتناء قيد احيائية في المجاز على اعتبارها في حقيقة
 قياس مع الفارق لانه احسنه في تعريف الحصر بقيد المطلوب كما ذكره
 الثقلاني في شرحه بخلافها في تعريف المجاز فانها لا تعدد لانه المعنى
 بهذا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بحيث انه غير ما وضعت له
 ولا شك انه استعمال المجاز في غير ما وضعت له ليس بغير ما وضعت له
 بل من حيث انه متعلق بالموضوع له نوع تعلق ولهذا المعنى استغنى
 في تعريف الحقيقة بقيد احيائية من صد في اصطلاح به التحاطب ووجه تسميته
 المجاز وهذا التسمي لما لم يفت على هذا المعنى فاحس تعريف المجاز في هذه
 الرسالة على تعريف الحقيقة الترويع في المقام وكما بينها وان اردت
 ان تفت على ما يغني عن القيد المذكور فانظر الى ما علق به الاستعمال المسطور
 اعز قوله للعلاقة فانه تبين لك منه خروج ما هو خارج عن العرف بل ارب
 وشبهة فانه الصلوة مستعملة بحسب اللغة في الدعا حقيقة لا يصدق

٩٥
 عليها تعريف المجاز لانه وان فرض استعمالها في غير ما وضعت له
 حسب الشرع ولكن ليس كذلك استعمال العلاقة بل لانه موضوع فلا
 يصدق انه مجاز ولهذا اثر السكاك لما ذكره في اصطلاح به التحاطب
 في تعريفه او ما يرد من مواده ترك قيد العلاقة وجعله من الشرط وجب
 الرسالة لما كان سبيبه في هذه الرسالة سبيل الاجاز والاختصاص
 عن غير التطويل الى انه يسدده ويقيد الشرط باقتصر وجهه فاقصر
 على ذكر العلاقة في التعريف واستر زواجه ار قيد للعلاقة عن اللفظ
 كما استر وجب الرسالة عن الحقيقة ايضا على ما ذكرنا من الصلوة المستعملة
 بحسب اللغة في الدعا ولا يخفى انه يغني عنه ار عن قيد للعلاقة اشترط
القرينة في التعريف لانه القرينة عبارة عنا نصب للال عن قصد ليس
في اللفظ نصب والر عن قصد فيه بحث لانه انه اراد بقوله وليس
مع اللفظ نصب اه السلب الكل كما هو اللفظ فالكل لم خزوره ان اشارة
الى الكتاب حيث يقول خذه بالقرينة شبه الى الكتاب بين يد
 قرينة قاطعة على انه لم يرد بالقرينة معناه الموضوع له بل ارادة غير
 الموضوع اعز الكتاب وان اراد السلب اجزئي لمعنى ليس يجب
 مع الفاعل نصب قرينة فسلم كمن لا يحصل الفتا باشترط القرينة عن
 قيد العلاقة بل حجاج اليه لاخراج ذلك الغرض المجمع مع نصب القرينة
 ثم ليس الباعث على نصب القرينة مع العطف هو نفسه كما ان الباعث
 عليه في المجاز نفسه وذلك لا يضر ما بالنقص والاحتياج وكان هو
 الذي حذاه الى القول باعتناء اشترط القرينة عن قيد للعلاقة في خروج
 اللفظ كمن لا يفر عنه مطلقا لانه يرد على اللفظ المستعمل في غير الموضع

لا ينفصل قوله عن قوله
 في تعريف المجاز
 بل هو على نظر الشارح
 واحد

مع قرينة مانعة عنه لكن للعلاقة معتبرة نوعها سواء لم توجد علاقة أو وجدت
 ولكن لم يكن معتبرة فانه اللفظ لا يسم مجازا كما لا يسم حقيقة لا يقال المراد
 بالغير الغير المعلق بالموضوع والاضافة فيه للمعنى لا لتقول لا يسم
 انه الاضافة للمعنى كيف واللفظ غير متوغل في الالهام فلا يكتسب أصل المعنى
 فضلا عن تعريف العهد ولو سلم فانه يفيد مطلق العلق وذلك غير كاف
 في الجواز فليكن ما تضمنه في الجاز دون الجواز والقرينة ما يقع في المراد
 من حال أو المقال لا بالموضع لانه لم يذكر هذا القيد ليشمل قولنا جاز
 اسديده فانه زينة قرينة مفهومة في المراد من الكلام مع انه اذا دل على الموضع
 ومثل قول انت و قامت تطلعت من الشمس نفس غول من نفس قات
 تطلعت من عجب شمس تطلعت من الشمس فانه الشمس قرينة لكون الشمس
 مجازا مع انها دال على المراد بالموضع اخرج به ان يقيد مانعة عن ارادة معناه
 الموضوع له الكناية لانها وان كانت مع قرينة كنهها ليست تلك القرينة
 مانعة عن ارادة الموضوع له فالكناية بالنظر الى المعنى المراد وليست مجاز
 لاسفاد القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الى امر لازمة للجواز وقد ثبت
 لانه الكناية يصح فيها ارادة المعنى الموضوع له لانه انما يثبت على اللفظ
 الى المراد هذا معمول من اللفظ حيث عارضه لانه في الكناية ان يقصد
 تصوير المعنى الكلي في ذهن السامع لينقل منه الى الكلي عنه فيكون الموضوع له
 موجودا في الكناية من حيث التصوير وانه التصديق كغيره عرض على صاحب
 اللفظ لانه هناك بانه الجواز ايضا كذلك مثل ما عرض عليه الشبهة فالحق
 انه القول بعدم ارادة الموضوع له لانه اذا لو اراد الموضوع له لم يلزم الجمع
 بين المانع والمنسوخ وهو باطل دون الكناية لعدم وجود القرينة المانعة عن ارادة

اللفظ لا يسم مجازا كما لا يسم حقيقة
 لا يقال المراد بالموضوع
 لا يسم بالغير الغير المعلق بالموضوع

الموضوع له

الموضوع له فيمكن ارادته لذاته او للانتقال قوله فيغيرها القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له فتوقع من غير مقتض له اذ لم يذكر فيسبق ما وجب جواز
 القرينة المانعة فيها من حيث في تغيرها بعد له هو ارادة المعنى الموضوع له وما يلزم
 من قوله الكناية يصح فيها ارادة المعنى الموضوع له لانه انما يثبت على اللفظ
 لذاته ممنوعه فيها كانه في الجواز فهو دون الجواز ولا ينفصل فينبغي ان
 يثبت عتس الدعوى ثم يتشكك بالتعيين ولو سلم التفرع وكون ارادة
 المعنى الغير الموضوع له قرينة مانعة لادفع التمييز الكناية والجواز وكون ذكر القرينة
 المانعة في تعريف الجواز عتسا اذ كنهه قوله بقرينة معينة لانه المعنى الغير الموضوع
 ودوله او لا يراى باللفظ الموضوع له برفع الموضوع عن انه عام مقام في علم
 وغير الموضوع له امر لا يراى ان معا تعليل لكون ارادة المعنى الغير الموضوع له قرينة
 مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له لانه وهو ممنوع او لا منافاة بين الارادتين
 لا عقلا ولا نقلا كما لا منافاة بين المراد من لادها ولا خارجا كما جاز
 ان يراى باللفظ المشترك كلاما معنية اذ لم يكونا متضادين كذلك يجوز ان يراى
 بهما المعنى اللازم والمندوم جمعا على ما صرح به في الفتح من انه المراد هو
 المعنى لازمة جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة ابا معناه واحد او غير
 معناه واحد او معناه واحد وغير معناه الاول اجمعه والثاني الجواز والثالث
 الكناية واختيب الاستشعي في الخصوص والابيض فظهر انها خالف الجواز
 بوجهه ارادة المعنى مع ارادة لازمة على ان ظاهر كلام الخطيب وجوبه ارادة
 الموضوع له في الكناية وان كان المراد جواز ارادته كذا في الفتح بقرينة ذكره
 في التعريف وجب لا يبقى لما استدل به وعلمه من قوله ولكن ليس قرينة عدم
 ارادة مطلقا اذ يجوز ارادة للانتقال وجب واما الجواز فانه صار ارادة

اللفظ لا يسم مجازا كما لا يسم حقيقة
 لا يقال المراد بالموضوع
 لا يسم بالغير الغير المعلق بالموضوع

اللفظ لا يسم مجازا كما لا يسم حقيقة
 لا يقال المراد بالموضوع
 لا يسم بالغير الغير المعلق بالموضوع

لا يسم

ارادة المعر العر الموضوع له لذاته لوجود ما يمنع تلك الارادة اعر القوم اللازمة
او الجمع من المانع والممنوع وكلها باطلان ثم اجمل ملك الكتابه والجواز في قوله
فما من لفظ لكن ان ثبت انه مع قرينه ماله عن ارادة الموضوع له مطلقا كانه
ذلك اللفظ او مجازا ولذاته اريد معناه الموضوع له او الانتقال الى الكناية
فقط كما سبق واما الجواز فلان كل جواز لا يمنع من القوم الا ارادة الموضوع له
لذاته وقد عرفت مما بيناه لك ان الكناية لا تمنع القوم فيها شيئا أصلا
بل اقره فيها سور النزوم المتع لانتقال خلافه في اجمع سهام التوقع
عليه بقوله فلا يثبت الجواز متميزا عن الكناية في شيء من الاستعمال كيف لا
المسرها وقد اخذت القوم المانعة في تعريف المجاز هو ومنه ولم يعتبر
في تعريف الكناية اصلا ولا سلب وجود القوم في استعمال الكناية على ما ذكره
من ارادة المعر العر الموضوع له قرينه ماله عن ارادة الموضوع له لكن لا نسلم
وجوب ارادته لم لا يجوز ان يرادوة الموضوع له بالعقد الاول فيكون جمعه
وان يراد اللان من اخر فيكون كناية بخلاف الجواز فانه لوجوب وجود القرينة
المانعة عن ارادة المعر الموضوع له لا يجوز ان يراد المعر الموضوع له قط ما دام تلك
القرينة باقية سواء اراد المعر الموضوع له اولا وكفى ذلك القدر مسرا
بينهما وعلى هذا المعر يحمل تعريف الكناية وهو لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته ثم اجاب عن هذا البحث الذي ذكره ايرادا على القدم بقوله
ويمكن ان يخالفه بان صحة ارادة الموضوع له للانتقال على ما ذكره هو لا
يحتاج ما ذهب اليه القدم من ان معر صحة ارادة الموضوع له صحة ارادته
لذاته للانتقال معناه ان كونه الموضوع متحققا ويكون ارادته للانتقال
لذاته فحقا في اسد بهر سرس انباء اسد محققا بخلاف جباية الكلب

فان نص

فان جباية الكلب موجودا فيصح ان يراد الانتقال الى المصباحية الذي يعنى
من هذا الجواب ظاهر ان يكون الكناية موقوف على محو المعر الموضوع له
لانها موقوفه على صحة ارادة الموضوع له فاذا كان صح ارادة الموضوع له معناه
كون الموضوع له متحققا كونه الكناية موقوفه على محو الموضوع له وان الجواز
موقوف على عدم محو الموضوع له وهذا الكلام لا يقدم على تعريه بالشيء من
مسكة جباية البيان وشم رائحة الميزان لانه البعادي لا يرتكب فيها مثل هذا
التحليل الا يبرأ من السكاكة قال في المفتاح ان الكناية لا تثبت في ارادة حقيقة
فلا يمنع في ذلك فلان طهر النجاد ان يراد طهر النجاد مع ارادة طهر قامة
وهذا هو الحق لان الكناية كثيرة اما تخلو عن ارادة المعر الحقيقي وان كانت جازية
للقطع يصح قولنا طهر النجاد وان لم يكر له نجاد قط وقولنا جباية الكلب
وهذا في الفصيل وان لم يكر له كلب ولا فصيل هذا الكلامه ولا يخفى انه كناية
من غير محو معناه الاسلي وقال صاحب الكشاف في قوله مع لس كسكة
ان كناية من قبيل مسلك التحمل ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو
على المالمه من هو مائل له وعز او صاف لما فيه من اجتماع المعصن على ما قاله
السج ان الحبيب وايضا هذا الجواب مخالف مراد القدم على ما صرح به صاحب
الرساله في حاشيته انتهى المحققان في هذا المعنى ان كونه المعر الحقيقي
مستحيلا في الكناية فكيف كونه ما ذكره جباية انهم عللوا ذلك عليهم وبما جملته
ليس ما عرفت به عليهم ضارا بهم ولا ما اجاب به نفعهم واما الجواز فقولك
ربنا العيش حيث نزل المطرف من مجاز مع محو معناه الاسلي وامثلة اكثر
من ان يحصى هذا في التفسير ومفاسد طلبة لا يحيط بحوله نطاق البيان ثم رد
صاحب الرسالة الجواز باعتبار العلالة من المطلق والمقيد فقال ان كان علالة

المقترنات بها غير المتشابهة فجاز مرسل والا وانه لم يكره ان يكونا عينها
 فاستعاره مصرحة واعترض على تقييد المقيد بالاشتهار في اللفظ على
 في غير الموضوع له لثابت استعاره ولم يجد نحن في كلام غيره اقوال انما قيد
 الاستعارة بالمصرحة ولم يكتف بالاطلاق لخصصا على ما هو المحارر من ان
 لفظ الاستعارة يطلق على التماثل في المعنى او في الصورة او في الهيئة
 بالاشتراك اللفظي وليس لها معنى على صدق على المعنى او على الهيئة
 غير السكاك واما عنده فمردود على ما ذكره غيره قوله مع انه بناء على
 ان الاستعارة بالكناية عند صاحب الكشاف المشبهة بالمصغر في النفس
 المشار اليه بالتحليل المستعمل في المشبهة فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة في
 غير ما وضعت له لثابتة مع انها ليست استعارة مصرحة بل بكسفة قلت
 المناقاة ثم انما ينافيه انه لو كان اطلاق المجاز على الاستعارة المكنية
 حقيقة وليس كذلك لعدم استعمال حقيقة ولهذا اعترض العلامة الكاشاني
 في شرح المفتاح بعد ما يدل عبارات السكاك في حيث قال وكيف ما كان
 يتوجه اعترض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية مرادف للمجاز
 اللغوي وليس ههنا لفظ استعمال في غير ما وضع له واعتذر عنه صاحب
 الرسالة بقوله ولكن ان يقال ان المجاز الذي جعل مقسما اعم مما استعمل
 في غير معناه تحقيقا وما استعمل في غير معناه تقدير اونية وفي المكنية
 قد استعمل لفظ المشبهة في المشبهة تقدير اونية واطلاق المجاز عليه
 ليس بعزلة ولا كافي انه ههنا لما قد استعاره بالمصرحة علم انه كقول
 المجاز الذي هو قسم اعم مما ذكر بل هو المجاز الحقيقي فلا ينافي في تسميته
 الاستعارة بالكناية على مذهب صاحب الكشاف في تقييد الاستعارة

في غير معناه تحقيقا وما استعمل في غير معناه تقدير اونية وفي المكنية قد استعمل لفظ المشبهة في المشبهة تقدير اونية واطلاق المجاز عليه ليس بعزلة ولا كافي انه ههنا لما قد استعاره بالمصرحة علم انه كقول المجاز الذي هو قسم اعم مما ذكر بل هو المجاز الحقيقي فلا ينافي في تسميته الاستعارة بالكناية على مذهب صاحب الكشاف في تقييد الاستعارة

خروج الاستعارة المكنية عن المقسم عدله اسم الجنس في عرف النحاة
 وهو موافق لما على علمه وعلما يشبهه في الحقيقة يساق النكرة
 اسما وها قد صدق على ما والاشتقاق النكرة ولا يساوي اسما
 لانه الاول معروفة الوضع والثاني بالالة وتطابقها مثل بكرة وسحرة والزل
 والعالم فلا يبع ارادة ارادة اسم الجنس في عرف النحاة في هذا المقام
 ارف في مقام قسم الاستعارة الى الاصلية والتبعية لانه الغرض من التقسيم
 ضبط اقسام المقسم والتقسيم بهذا الاعتبار ليس بضابط لتصور
 الاستعارة الاصلية جمع المعارف مع انها ليست باسما اذ ليس على
 ذلك الفرق وعدم شموله تذكير الضمير باعتبار القسم المشعلا باسمها
 فيحصل ضبط الاقسام جمعا ومنفعا وههنا بحث وهو ان كل واحد من
 النكرة اخص مطلقا من اسم الجنس عندهم لانه معروفة مشروطة
 بالتعيين ومع النكرة مشروطة بعدده ومع اسم الجنس غير مشروطة
 بشئ ومنها وان لم يوجد في الخارج متفككا عن بعضها فيكون اعم منها
 وبهذا الاعتبار عدوه قسام اقسام الاسم مقابلها وتنقسم اليه
 ومع لا يكون ارادة اسم الجنس يعرف النحاة ابعدهم الضواب من ارادة
 يعرف صاحب الرسالة الصعوبة على ما يفيد قوله فيما بعد وان كان
 اقرب من الاول لانه احلله في كل واحد من جهة الاول مرتبة
 المنع والثاني من جهة الطبع فعمل اسم الجنس في عرف هذا الفن
 كلي يقابل المشتق قال في ترمج المفتاح اراد باسم الجنس اسما وال
 على معناه كل غير مشتمل على معنى بذات ليدخل فيه نحو جلد اسد
 من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني وكخرج عنه الصفا واسا

والكناية والالالة المشتقة من الافعال ولا في ان قوله ولا في ان قوله
 اسما مشتقا يتناول العلم التام لا يتناول له بعد ما نفس في اسم الجنس
 في عرف هذا الفن كلى يقابل المشتق على ما قلناه عن ترميم الفصح فلا
 حاجة في ان ما استعذر من قوله فكانه اراد ان اسما مشتقا بل كان
 بحاله انه معرض لغايه التفسير المراد ذكره بقوله ان اسما غير مشتق
 مع انه كان داخل في مفهوم اسم الجنس في عرف هذا الفن ولعل الفائدة
 وقع ما يد به عرق في قول اسم الجنس لجميع المشتقات كذا في العلم التام
 فانه لا يشبه اسم الجنس في عرف ما سواه اعتبر في معاملة المشتق كما
 ذهب اليه صاحب الرسالة للوضع اولم يعتبر كغيره قوله ووجهه عنه
 العلم المشتهر بصفة مع انه يستعار اقول العلم المشتهر باعتباره فيه
 الصفة المشتهر بها ولم يول العلم بها لم يجر استعارته واذا اعتبرت
 في اول العلم بها كان كليا حقيقيا داخل في اسم الجنس جميعه فلا حاجة
 في دخوله في اسم الجنس في ان يتكلمه بقوله الا ان يرد اسما كليا
 حقيقه او حكما حيز بر دما اشار بقوله ولا في ان يتكلمه جدا مع ذلك
 ار مع لعم الكلمة المرادة والكتاب المكلف في التفسير كوجه عرق
 مفهوم الاصله كحاشا في كل علم مشتهر بصفة استعير لاجل شبهه بذلك
 العلم مع ان الاستعاره فيه في ذلك العلم اصلية وبرز في مفهوم
 التبعية لانه اذا اول حاشا في جوار كونه في مع المشتق فيصير الاستعاره
 استعاره في المشتق فكونه تبعية واجواب ان المقصود من العلم
 هو الذات المخصوصة في اذا اعتبر علم العلم باعتبار الصفة المشتهرة
 لا يخرج الذات عن كونها مقصودا بالتبعية لان الصفة كونه وجه شبه

عرف

ما لم

لا جود المشبه به كانه المتبعية فانه التشبيه فيها انما هو باعتبار الصفة
 اولاً ثم يسير الى الذات فانه الضارب انما شبهه بالقاتل لم يشبهه بغيره
 بالقتل في الشدة والتأثير وتقع المشابهة للذات الموصوفة بالضرب
 بواسطه ما يشبهه بغيره بالقتل فكونه الاستعاره في الذات الموصوفة
 بتبعية الصفة كذا في العلم المشتهر بصفة فانه التشبيه فيها انما هو
 بين الذاتين في تلك الصفة التي اشتهر بها ذات العلم غايه ما في الباب
 ان الاستعاره لما كانت مبنية على دخول المشبه في جنس المشبه به
 اتيح ان يعر العلم وجعله بمنزلة اسم الجنس ليجزى عن ذلك قول في جعل
 حاشا كانه موضوع للجواد سواء ذلك الرجل المعهود من قبله على او خلا
 غيره كاجعل اسد كانه موضوع للجنج سواء كان معارفا او غير معارفا
 وبهذا الاعتبار يكون حاشا متساو لا للفرق المتعارف المعهود والفرق الغير
 المتعارف من صنف الجواد لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا
 في غير الموضوع له فيكون استعاره مكررات اليد حاشا ورايت
 في احكام اسد هذا هو الفرق من الصفة والعلم كما في الصفة
 فانه المقصود بالتشبيه في الاول هو الصفة ووجه شبه خارج عنها
 وفي الثاني هو الذات ووجه شبه هو الصفة القائمة بها فكونه الاستعاره
 في احدهما اصله وفي الاخر تبعية فقد اظننت في الكلام ان التشبيه
 الاول هو قوله في انها بقيا بعد تفسير اللفظ المذكور المشتق
 والحدوف انما في اللفظ المذكور لانها الباقية من اللفظ
 التي تجوز فيها الاستعاره للترديد بقوله والاولى وهذه اما في مشتق
 من الضارب والامر والنهر واسم العال والمفعل والصفة المشبهة بالفعل التفسير

انما هو باعتبار الصفة
 اولاً ثم يسير الى الذات
 فانه الضارب انما شبهه
 بالقاتل لم يشبهه بغيره
 بالقتل في الشدة والتأثير
 وتقع المشابهة للذات
 الموصوفة بالضرب
 بواسطه ما يشبهه بغيره
 بالقتل فكونه الاستعاره
 في الذات الموصوفة
 بتبعية الصفة كذا في العلم
 المشتهر بصفة فانه التشبيه
 فيها انما هو بين الذاتين
 في تلك الصفة التي اشتهر
 بها ذات العلم غايه ما في
 الباب ان الاستعاره لما كانت
 مبنية على دخول المشبه في
 جنس المشبه به اتيح ان يعر
 العلم وجعله بمنزلة اسم
 الجنس ليجزى عن ذلك قول
 في جعل حاشا كانه موضوع
 للجواد سواء ذلك الرجل
 المعهود من قبله على او خلا
 غيره كاجعل اسد كانه
 موضوع للجنج سواء كان
 معارفا او غير معارفا
 وبهذا الاعتبار يكون
 حاشا متساو لا للفرق
 المتعارف المعهود والفرق
 الغير المتعارف من صنف
 الجواد لكن استعماله في
 غير المتعارف يكون
 استعمالا في غير الموضوع
 له فيكون استعاره
 مكررات اليد حاشا ورايت
 في احكام اسد هذا هو
 الفرق من الصفة والعلم
 كما في الصفة فانه
 المقصود بالتشبيه في
 الاول هو الصفة ووجه
 شبه خارج عنها وفي
 الثاني هو الذات ووجه
 شبه هو الصفة القائمة
 بها فكونه الاستعاره
 في احدهما اصله وفي
 الاخر تبعية فقد اظننت
 في الكلام ان التشبيه
 الاول هو قوله في انها
 بقيا بعد تفسير اللفظ
 المذكور المشتق والحدوف
 انما في اللفظ المذكور
 لانها الباقية من اللفظ
 التي تجوز فيها
 الاستعاره للترديد
 بقوله والاولى وهذه
 اما في مشتق من
 الضارب والامر والنهر
 واسم العال والمفعل
 والصفة المشبهة
 بالفعل التفسير

واسم الزمان والمكان والالة لم يرد بهذا الفصل ظاهر مما انه
عند ارادة استعاره المشتق كبح انه يشبه بمفهوم مصدر حيد
اخر وسما اسم الشبه به المشتق ثم يستحق المشتق فعلا كما في غير
مهم وانه يقال ليل زيدا اذا اريد ضرب به ضربا شديدا بر غير رعاية
هذا التفصيل بل اراد ان استعاره المشتق مبنية على هذا التفصيل
في نفسها وعلى الفهم ذلك اركان استعاره المسوق مبنية على
التفصيل المذكور وعدم جريانها بالاصالة في مفهوم المشتقات
باسرها بما فيه خفاء قولهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يعتبر كونه المسمى موصوفا بوجه الشبه او كونه ماثرا للشبه به
في وجه الشبه وانما يجعل للموصوفه افعال المقررة الثانية كقوله
جسم ابيض وياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
لكنها مجردة غير متغيرة بواسطه دخول الزمان في مفهومها او عرضها
دون احرف وهو ظاهر وجه اخفاء انه يرد على ما قاله ام ان احدها
ان كلاما يحكى والزمان مع انه ليس بالامر المتغيرة الثانية يقع موصوفا
كثرت زمانه طويل وحركة سرعه وثانيهما ان المدعى هو ان الافعال
والصفات واحرف لا يتبع مشبهاتها ومعر الدليل هو انه يستلزم
ان يكون شي منها مشبهها فالدليل لا يطابق المدلول ويرد عليها
انها ما تسكو انه من الدليل غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة
لانها تفعل للموصوفه كحرقا واصبح وجلس فصيح ومنبت طيب
وغير ذلك ولا تلي تلك الا في هذه الرسالة بتحقيقه ان تحقيق التفصيل
بالاكتفاء فيه خفاء الضيقها وعدم سعة محال الكلام فيها الا في محالها

الاقتصار على ما يكتفي به قرب الافهام مفيد المرام وهو ان المشتقات
موصوغة بموضعين وضع المادة والهيئات اراد بالمشقة ههنا
الافعال على ما يقتضيه عادة المظهر لا مطلق المشقة فاذا كان في استعاره
لا تتغير معانيها التزم بالهيئات فلا وجه لاستعارة الهيئة في كسفا
فيها ارفى الافعال انما باعتبار موادها فيستعار مصدرها الاول
في كل واحد من الهيئتين ومصدرها اجمع من الهيئات ومصدرها بالاشتراك
موادها بتبعية استعاره المصدر الاول والمصادر وكذا اذا استعير
الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل بالماضي بتبعية كشيء
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي حتى يقع في استعاره
ضرب فالكسار استعاره الهيئة وليست بتبعية استعاره المصدر
لعدم وقوع الاستعارة فيه لانه في المسه والمشيء بمعر واحد بل انما
بتامة استعاره مصدره استعاره اجزاء بعض الهيئة التزم جود الفعل
وههنا بحث اما اولها فلا يسوق عبارة غير منتظم فاصواب ان يتوكل
في المعطوف واذا كان في استعارتها سعة للهيئات فلا وجه لاستعارة
المادة او ليوافق المعطوف عليه واما ثانيا فلا تعد الوضع في الافعال
وان لم ينفذ كونه استعاره فيها بتبعية للمصادر بل اللازم في تعد الوضع
تعد الاستعارة في الفعل صار مكنه المادة واخر الهيئة وقد عفا
في فعل واحد بان يعبر عن المادة والهيئة جميعا ولم تذكره لوضوحه بذكر
الافراد واما الفعل الذي هو مخرج المادة والهيئة فاستعارته كاستعارة
احد جزئيه اعز المادة او الهيئة وليس شي منها مصدر او اما ثالثا
فلا بد ان ليست بتبعية استعاره المصدرين في ما ذكر المصنف في التقديم

ومصادر

في تحليل سعة استعارة الافعال بعد له والاقبعية لجرانها في اللفظ
 المذكور بعد جريانها في المصدر واما راجعاً الى الهيئة للكون في اللفظ
 لا تجوز فيها الاستعارة الزهر لفظ او وصف اللفظ فكيف تجوز في الفعل
 بقبولها واما خامساً فانه المطلوب الذي هو عدم جريان الاستعارة
 بالاصالة في المشقة باسمها فعلاً كان او غيره من الاوصاف وغيره لم
 يتعرض له اصلاً بل انما تعرض للمصدر الاستعارة جارية في اجزاء الفعل
 ولم يتعرض لعدم جريانها في الفعل بالنظر الى مدلوله المطابق والمطابق
 والعدم جريان الاستعارة الكلية فيما عدا الافعال من المشتقات والكنيفية
 جريان التبعية فيها وباجل التوهم تعرضوا لبيان عدم جريان الاستعارة
 الكلية في المشتق وان كان في بيانه خفاء وكذا ذكرنا كيف هذا التوهم عرض له
 في هذا السطح اصلاً وفي رسالته الفارسية اجمال عدم جريان الاستعارة
 في مفهوم الفعل من حيث انه مفهوم على الوجود لانه قال في تحليله
 زيرا كذا مع فعل بر وجهي كذا في فعل فهم يشود وصلاحه ان يذكر
 تشبيهه وان كان في غاية اكرامه ان يوجد في خود رجوع كذا في رايه ولا كذا
 الدليل الوجداني لا يفي بالمقصود فليذكره فيما ذكره هنا بل قد ذكره في
 الرسالة الفارسية زيادة تحقيق على ما ذكره القدم فالتحقيق بالقبول
 عدم جريان الاستعارة في مفهوم المشقة هو ما ذكره العلامة ان التوهم
 للمشتق الغير الفعلي وما ذكره كذا في الحقيقة اخرجاً للمشتق اما الاول
 فقد قال في شرحه للتخصيص الاول ان المقصود الا انهم في الصق واسراراً
 والكائن والالة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاداً
 كان المستعار هو الاسم مكان مثلاً معني ان يعتبر التشبيه فما هو المقصود

اللام

الاول لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات
 ومع كونه الاستعارة في جميعها تبعية واما ان في فهو ما نفعك عن كذا
 بقوله اعلم ان الاستعارة في الفعل انما تصد بمصدر المصدر ولا تجوز
 في النسب الداخلي في مفهومه من مفهوم الفعل الاستعارة بتعاطي
 قياس الحرف اراد الشرف قدس سره بهذا وما ذهب اليه العلامة
 المحقق في الفوائد الغيائية كما يجب ثم اشار قدس سره الى الاستعارة
 التبعية في الفعل على وجهين بعد له ثم ان الاستعارة في الفعل
 على قسمين اه وحاصله ان الاستعارة في الفعل انما تكون باعتبار المصدر
 اما انفسه من حيث هو كما في القسم الاول واما نفسه من حيث التبعية
 بان يجعل القرب في المستقبل من جنس القرب الواقع في الماضي فانه
 التحقيق وبعد فوام غير متعارف وبغيره بما يشق من القرب
 في انما فيقال ضرب فيك في الاستعارة في الفعل بتبعية المصدر على كلام
 الوجهين المذكورين على ما مر به في صدر هذا المنتول لكن ذكر العلامة
 المحقق ما يخالف ما ذكره المحقق الشرف وهو ان الفعل يدل بالوضع
 على نسبة ويستدعي حدثاً هو مقسوب وكذا يستدعي ذاتاً ما هو مقسوب
 لكن لم يتعرض له بوجه غير مدلوله المطابق عنده وقد استيقنا الكلام
 في حقيقة في كاشيتا الممهولة على رساله الوضع فمن اراد التحقيق فيه
 فليرجع اليها وزماناً هو طرف ذلك الحدث والاستعارة مقصورة
 في كل واحد من الثلاثة ارجاءه في الفعل باعتبار كل واحد منها بالتبعية
 ففي النسبة ارشاد الاستعارة في النسبة كنهن الامير احمد وفي مثل
 الاستعارة في النسبة هذا المثال من فسيح ذكر ان شاء الله

الاول

هذا الكلام العلامة المحقق ما مل فانه فيه ار في كلام العلامة هذا
 لتبيل الامر بالتأمل اشارة الى ان النسبة اجازية فيها للاستعارة نوع النسبة
 هي نسبة الفعل الى غير ما هو له ملازمة دون النسبة ار غير النسبة الواقعة
 في التعبير عن المستقبل بلفظ الكاف فافهم امرنا تأمل انهم لم يوافقوا القول
 بالاستعارة للنسبة وان الامام فيها كليهما متعلقان بالقول دون ما في
 حال النسبة او صفها او دون نسبة نادر الحجاب اجتهاد في الحال ان صاحب
 الرسالة امرنا تأمل في كلام العلامة او لا يفهم ان الكلام مشير الى ان
 بين النسبة اجازية فيها للاستعارة اعني النسبة الى غير ما هو له وليس النسبة
 في التعبير عن المستقبل بلفظ الكاف فرق به بجزر الاستعارة في الاول دون
 الثانية و امر به ثانيا اشارة الى ان ذلك الفرق غير واضح عندنا
 للقول بالاستعارة في احدهما دون الاخر وسيجيء الكلام فيه ان شاء الله
 والله فانه لتبيل الحقا والقول كما يجه تشبيه نسبة الهم الى الامة نسبة
 الهم الى اجند والاستعارة منطوقة على ما يجه او كما يجه استعارة
 نسبة الهم الى اجند لنسبة الامة الامة والله والاستعارة على ما يمكن
 او يمكن استعارة النداء في الزمان كما نسبة النداء في المستقبل قوله
 وكون الاستعارة في احد الصورتين دون الاخر تفرقة ثم غير فارق
 فيه اشارة الى انه يحتمل ان لا يكون الاستعارة في كلا النسبتين
 كما ذهب اليه المحقق الشريف وان يكون في كليهما والثاني ما لم يرب
 اليه احد فتعين الاول فثبت انه التفت الى ترجيح قول المحقق الشريف
 فكيف يجه قوله ولم يفت الى ما هو اهم بذلك من انهم من القولين
 ار قول المحقق الشريف وقول العلامة المحقق ايها قوله ونحن نقول

الحق ما ذكره الشريف لك لا ما ذكره فيه ابطال ما ادعاه العلامة ونصح
 وعدم الشريف العقل مع انه الاستعارة لا بجزر في النسبة الداخلة في
 مفهوم الفعل وابطال ما بين عليه دعواه في اشارة الى ابطال الاول
 معوله اما الاول فانه الفعل موضوع نسبة الى الفاعل مجازيا كما هو مقتضا
 ملاقات من النسبتين يكون احدهما استعارة دون الاخر كما ظنه
 العلامة و اشارة الى ابطال الثاني معوله واما الثاني فانه ملازمة نسبة الفعل
 انواع اة هذا رد لقول الشريف بان النسبة لم يشتهر بمقتضى ان يجعل
 وجه النسبة في الاستعارة يعزى المفهوم من كلامه هذا الى النسبة الفعل
 نوع واحد مطلق هي نسبة الى الفاعل ان على كان وليس كذلك
 بل هي انواع متعددة نسبة الى الفاعل و هي نسبة مخصوصة و هي نسبة
 الى ما يقدم به كما ان الابداء نسبة مخصوصة اراد بالابداء المخصوص
 مع كونه من مثالي قوله في البصرة لا معلوق معناه الذي هو الابداء المطلق
 وجه كل واحد من هذه نسبة الحدث والابداء الذي هو نسبة مخصوصة له
 لو ازم باعتبار متعلقه اعز ما يقدم به الحدث في الاول وابداء الغاية
 او المجرور على اختلاف الرايين في ان في باعتبار ما يجه ان يشبهها
 نسب ان في متعلق الفعل وكلمة من فيها استعارة كما يشبهه الفاعل
 بالفاعل في الملازمة في متعلق الفعل في نسبة الحدث اليه فكله تلك النسبة
 استعارة ولذا غير البتداء بالمبتداء منه في شيء من تلك الدوازم
 مسعمل كلمة من في النسبة اليه المخصوصة استعارة تبعية وهكذا الكلام
 في نسبة الفعل الى المفعول والمكان وغيرهما لا يقال هذا في ما سبق
 من ان الفعل موضوع نسبة الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا لان النسبة

الى التسمية بالفاعل كونه مشبهة بالموضوع لها لا موضوعا لها على ما يقع
 هذا التحقيق لانا نقول هذا التسمية ليس لاداة التسمية بل انما عرض لها
 باعتبار متعلقها غير الفاعل لانه السمة الى فعل ما مطلقا وضع الفعل
 فدلالة عليها على السوية لكن قد تعرض لها تفاوت بحسب الفاعل المتعلق
 وبهذا الاعتبار قد يكون الفعل الدال عليه حقيقة وقد يكون استعارة بعبارة
 كما ذهب اليه العلامة المحقق وبهذا يظهر ان ما ذكره العلامة هو الحق وتبين
 الفرق بين المثالين المذكورين اعترافه بهزم الامة الجذبة وما ذكره من جهة
 ان السمة في الاول استعارة وفي الثاني وادى ما ذكره الشرح ان الحق
 ما ذكره الشرح المحقق وان المثالين لا فرق بينهما هو البطلان وليس
 هذه المناقشة مع العلامة لسبب الا في المثال عرفت وقع المناقشة في المثال
 فليكن بالامثال في الامثال ولا يخفى ان حصر المناقشة في المثال
 يرجح صحة الفاعل وينا في الحصر ان يقال اعترافه قوله الحق ما ذكره الشرح
 قد لم يستعارة في التسمية متعلق بالامثال قد لم اما لو قطع النظر
 عنه ارى ان المثال فاعل مع العلامة فمحل حمل قد بينهما كعليه في المناقشة
 فلا تغفل لانه الفعل قد وضع للسمة لانه التسمية اه اقول لا يخفى ان الحق
 مع العلامة لكن لا ذكرها هناك للمادة ذكره هناك من السمة الفعل حيث
 لم يسمه بعبارة لا يشبهها كلف يصح الحكم عليها ادبها واحال انها غير متعلقة
 بمر حيث انها مفهومة ومعناه وما هذا الامانة قضية صريحة مع ما نقلناه
 في رسالته الفارسية مطابقا فتذكر وان يحصى ان امثال هذه الافعال
 مجازات لا استعارات فلا يصح دليل الحقيقة ما ذكره العلامة بل الدليل
 هو ما ذكرناه من التحقيق فكن مع الحق حيث ما كان انطق بحق ما خرج

اجن فانما هو الخلق والخلق مستمع زيادة التحقيق لما ذكرناه من زيادة
 مناقشة ما ذكره هو في الغرر السادسة ان شاء الله تعالى وما كان متعلق
 مع الحرف ظاهرهما ان لفظ هو من مع الحرف مع كائن فيه ان في ذلك
 ملحوظا بعبارة ووجه كونه ظهور كونه متعلق مع الحرف ذلك اللفظ ان
 مدلول الحرف ان معناه قائم به في الخارج ملحوظا بعبارة في الدرس فلما جاز
 لا في الخارج ولا في الدرس الالبه وفي بره لفظ مع في قوله هو مع في التسمية
 على وجه الضمير اعترافه به وفيه فالاول راجع الى مع الحرف والثاني
 الى ما لم يسم به او الموصولة اذ به يتبين ان الالف ما جاز الله تعالى
 الرسالة والمراد متعلق مع الحرف ما يعبر عنه من المعاني المطلقة الاولى
 ان يقال المراد متعلق مع الحرف ما يعبر عنها كادفع في المقام
 ويقدر المعنى المطلق بافراد المعنى ليجعل من قوله في المعاني بيان
 كما هو الفاعل من التبعية لا بعيد عن الطبع والموضوع له الحرف الاول
 للحرف في الطبع هذه الكلمة المطلقة عند ظهوره في الوصف ثم ما استعمل استعمال
 كل واحد منها في جزئي مخصوص قيد اجزائي بالخصوص ليس احكام كلمة الحرف
 مجازات لا حقائق لها والالف لا يلزم استعمال الكل في اجزائي ان يكون الكل
 مجازا غير الاطلاق على ما فهمه التفازان في شرحه والى هذا الوضع اعتراف
 الوضع العام للموضوع له ذهب العلامة العسكاري وبعض من وقع له
 وهو العلامة المحقق عند الله والرس حيث جعل الوضع في الحروف عاما
 والموضوع له اجزائيا على ما فهمه في رسالته الوصفية وجعل المطلق الكل
 المطلقة بعبارة ان معبر بها للجزئيات احصرت تلك الاجزائيات ان المعاني
 المطلقة عند الوضع ارشاد وضع الحروف لها ان الجزئيات وتكون هذا المعنى

هو تحقيق بالاختيار اختاره المصنف جعلها اللفظ المطلقة مع كون
 الحروف اربعين معناه ولم يجعلها اللفظ كاجعله غير كالم
 اتفاقا بينهما بحث وهذا لم يجعل احده اللفظ المطلقة معناه الحروف
 والا لزم ان يكون الحروف بحسب الوضع اساء وبحسب الاستعمال
 حروف ولم يذهب اليه احد والى هذا اشار العلامة في شرح التلخيص
 حيث قال فلهذه ليست مع الحروف والالفاظ كانت حروفها لسانا لا لفظا
 والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي معلقة مع الحروف يرجع ملك المعنى
 الى هذه المعلقة بنوع استلزام وتكمن التفتي عن هذا الاشكال
 بان يقال هذه اللفظ المطلقة حيث انها نسبة كلمة والآلة للملاحظة الغير
 وضعت لها الحروف وتحتها نسبة جوئية لمرالات للملاحظة امور مخصوصة
 مثل البصرة والكوفة وغيرها اسعلت تلك الحروف الموصولة للنسب
 الكلية فيها فيكون المعنى غير مستقلة بهذا الاعتبار ومن حيث
 غير عنها باللفظ الامم مثل اسداء الغاية وانتهائها وغيره من موضوع
 لها الحروف لانها تكون مستقلة ومعاني الاسماء وهذا الحق يندفع
 عن قوله وحسب الاستعارة في الحروف ان معانيها لعدم استقلالها
 لا يمكن ان نسبة بها او ما يقال ان الاستعارة في الحروف لا تكون تبعية
 عند تعذر وضع الحروف لهذه المطلقة لاستقلالها بامل فان المقام
 لا يخفى عن صعوبة ويلزم بتبعية الاستعارة في المعينات اللفظ المعاني
 المطلقة المعبر بها عن معاني الحروف الاستعارة في معاني الحروف اللفظ
 ان لفظه معاني زائد صدر عن لفظها القلم فلهذا كان الالتباس متعلقا
 بوضع اللفظ اوضاع الظاهر موضع الضمير بوجوه الالتباس بين التبعية

المفهوم

والاصل في التقدم ذكرها جميعا قد صعد اوضاع الظاهر موضع الضمير تبعية
 كما وضع لفظه موضع لفظه ذكره لا يقال تقدم المعقول انما هو شدة الالتفات
 من قبيل من الخارج فلا لانا نقول الالهام بذكر القائل اشد للمفهوم
 بنقل هذه المسئلة عن السكاك الرد عليه وتعليقه كما سنعرفه ويرد
 الى الحسنة اقول رد التبعية الى الحسنة على الاطلاق انما يستقيم
 على مذهب السلف وصاحب الايضاح اما عند السكاك فقد ترد
 الى الحقيقة لكونه المستعار له تحقيقا مشروطة تبعية وينتفون عهدا
 على ما قاله صاحب الكشف من ان التبعية استعارة لا بطلان العهد
 او محقق عقلا لا واهي فلا يكون محسنة وضع السكاك في الجواز العقلي
 حيث قال ان قوله المكنى عنها اما هو مقدر ولم يكن كالافتقار في قولك اظفار
 المينة ونطقت في قولك نطقت الحال او امر محقق كالابنات في قولك
 انبت الرمح البقل والهرم في هزم الامير اجند وسينكشف لك تمام
 كعقده ان شأنا له ولا يستعبر بها سوال هو ان يقال كماله يكون
 انكاره مبنيا على بطلان التبعية فلا بعد ما ذكرت من الرجحان فائدة
 فاجاب ما نه فيه فيما بعد من كماله انكار انكارا مبنيا على الرجحان على ما
 اشار اليه التفات انه في شرحه حيث قال وانما اخاره ذلك ليكون اقرب
 الى الضبط لما فيه من تعقيل الاقام لكونه المستعار مجموعا شيقته اللفظ
 انه نصيحت مبنيا على الالهيانية مبنيا على كونه نقلت عنه وهو قوله
 لانه مدلول الاستعارة السعة يكون تخيلا في اعتباره والحاصل عنده
 استعارة مبنية على التشبيه والاستعارة في الفعل تبعية فاذا ذكره
 لا يكون متعينا في اعتباره التبعية الا ان هذا لا يضر لانه امر لازم

تحقيق

الفرق بين اللفظ واللفظ

لا محالة سواء جعلنا وجه اختيار الرد الى المكسفة ما ذكرناه او ما ذكره
نفسه من تعليل الاقسام والتقريب الى الضبط انتهى اقول الاستعارة
المنعكس كما يكون محسلا في اعتبارها كونه تحقيقا ايضا كما ذكرنا فلا وجه
لتخصيصه بالذكر على انه ما ذكره في الحكيم قد اشار اليه فيما سبق بقوله
كما ستعرفه وصرح به فيما لم يصرح به في الفريدة الثانية من العقدان في فلا وجه
بجعله اعم منها بهنا وايضا قد سئل عن الاستعارة كونه محسلا في
لان التحليل عبارة عن الاستعارة كالتعريف في تعينه حركة والاستعارة
اما اسم اللفظ او فعل المشتمل والمادة ليس شيئا منها المراد من الاقوال
بلايلام والاوهى ان يقول المراد بلايلام المستعار له بذكر المستعار له
وترك الاقوال كالاكتفاء على المتامل والا اصرافه لم يقيد اللام باسوي
القرينة بل كونه المراد اعم او لنفسه لم يصح التريديد بقوله انه لم يقين لان
لا بد منها في المستعار له مرتين بلايلام هكذا ينبغي ان يعقبه الشرط انهم
من قوله والا لما ذكره بقوله قال قرينة بلايلام المستعار له لان بلايلام القرينة
قد فهمت مراعاة من الاستثناء بقوله الا انهم باسور القرينة فلا فائدة
في اعادته بل لا فائدة في التعريف لهذا المراد راسا لانه سيذكره حسب
الرسالة فيما بعد موله واعتبار الكسح والتجريد الا انه شبهه هنا على
المراد سلايتهم خلافا قبل وصول المقام فقل عنه وهما مكسفة لانه
من التنبه عليها وهما انهما اذا اجتمع بلايلام المستعار له فهل يتعلق احداهما
للقرينة او الاختيار الى السامع محمل انما شأونه والاخر تجريد اقل
بعض الاقوال فلهذا ما هو اقدر دلالة على الارادة متعين للقرينة والاخر التجريد
ونحن نقول انما كسح في الدلالة على المراد هو قرينة والاخر تجريد كيف لا

القرينة
بلايلام

والقرينة ما نصب للدلالة وبعد كسح واحد الاخرين لا مفر لتقصير اللام في فعلها
كونه الغر تجريد اسماء الكلام قرينة محل نظر هذا الكلام اقول قد يعنى
نكس لم تنبه لها ولا بد من التنبه عليها وهما انهما المستعار له اما ان يكون
بالغرض الكسح بلايلام مثل رأيت اسديكي وينوم في كونه ما ذكره متعينا
في اجلة او بالغرض المجازي مثل علم الرد او اذا تبسم ضاحكاً في الغر
معناه المادة الكثير وهو بذلك المعنى بلايلام شيئا من المستعار منه وله وبعد
ارادة المعنى المجازي اعظم الكسح بقية اجراءه على الموصوف اعني الرد
المستعار للفظه بقية سياق الكلام حصلت الملازمة في كونه ملازمة
الغر للفظ المستعار له موقوفة على استعارة الرد او ان كان
الاستعارة لم موقوفة على ملايلام الغر كما ذكر بلزم الدور وهو ربط متعين
ما ذكره شارح النقيض من ان القرينة هي السابق والغرض تجريد وادفع قوله
ما لم تعرف ما ذكره وان سلم كسح لا يستقيم على الإطلاق ولله وقد استمر
الى وجهه اراي وجه كونه الإطلاق المنع من التجريد في وجه تسمية الاستعارة
مجردة حيث قال تجريدا عن نوع مباينة له وله ساطعها كسح
سوزنها بتعارضها فكانها لم يوجد لعدم وجود اثرها واستفاد
اثرها كسح المفهوم من قوله كسح والتجريد انما كسح ان الكسح التحليلية
المكسفة محسلا كان او تحقيقا ترشيحا لانه بلايلام المستعار منه وليس كذلك
مطلقا ار عند الجمهور لان الكسح ذكر بلايلام المستعار منه والمستعار منه
المكسفة المشبه على مذهب السكاك اقول تعرف الكسح بذكر بلايلام
المستعار منه انما هو له شئ الاستعارة المصروفة بقية ذكره ترشيح
الاستعارة بالكناية فيما سيجي في تعريف الثالث على كسح الاستعارة

وضع له الاجزاء والكان المركب موضوعا بحسب الشخص مثل المزدود
 النوع لان وضعه عبارة عن وضع اجزائه وهي موضوعه كتركيبه وليس
 بل يحصل له التركيبية اعز ازيد على وضع الاجزاء وهو المسمى بالوضع
 النوع مثلا بهيئة التركيب في كونه قايما موضوعه لاخبار بالاشياء
 وكل واحد من ريد وقاي السس كتركيبه لا يصدق التعريف المذكور على مجموع
 واعتقدوا بحسب ان المركب مستعمل في وضعه اعز الطلب لا في غيره
 وان اجزاءه مستعملة في غيره وهذا هو على غير ما هو في اهل الفن
 واربابه وان فني على من هو في معرفة الفن كالمستعمل في الفن اذا لم يصدق
 على المجموع المركب تعريف المجاز فكيف يصير طرفة ان يسمي استعاره حتى
 يعبر عن عليه بان في تسمية مجموع المركب استعاره نظر وكذا لا يصدق على
 مجموع قولنا في جملة اجزاءه كالحظ فلا وجه للاعتراف من عليه بقوله
مع ان جعله مجازا مركبا نظرنا على انما حصل ارجاها لا اعراضا
المجاز المركب كخص بالتمثيلية وهو استعمال اللفظ الموضوع كصورة
المتشعبة من امور متعددة في صور اخر متشعبة من امور متعددة فهو شبهة
 بالاولى واجترار المتشعب في الاشياء ويعبر به مجازا غير استعاره ولا يمتثل
 ان مركبا محورا في احد العاطف فيه كانه فيه ان في ذلك المركب مع ان ظاهر
 التعريف المذكور صادق على مثل هذا المركب فلا يكون مانعا وقد عرفت عدم
 صدق تقديم قوله في حواشيه ان فعل منه جملة انه في حواشيه هذا
 ولم نقل مجازا رسل لعدم صحتهم بل ان عدم صدق تعريف المجاز المركب
 عليه بل لعدم سماعه وهو في التسمية بالاستعارة انه سمي باسم او منشأ
 هذا النوع ان النفي اذا دخل على فعل مقيد بوجه الى القيد وسعى او قبل

هذا المركب هو الذي هو موضوعه
 وهو الذي هو موضوعه
 وهو الذي هو موضوعه

ثابتا على ما هو المشهور وما نحن فيه كذلك فليكن الاعرفية ذلك بل كما
 انه سمي تمثيلا بغير صفة الاستعارة ومنشأ هذا النوع تسمية استعاره
 تمثيلية فانه لا يقتضي تسمية على الاستعارة بل ذلك الاسم المركب هو
 ان اجزاءه الثمانية اعز التمثيل يسميه وانما عبر عنه بقوله تمثيلا مع ان اجزاء
 الثمانية تمثيلية عامة للموصوف في الوصف اعز المجاز في الادوار الاستعارية
 في الثاني قوله بل مقامات العموم ارا اعتبارا ما ولم يعبر عنه كما عرفت
 صاحب الايضاح في كتابه المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية حيث
 عرفه بما يخصها واعبر عن عليه اسم المحقق للمفوض في شرحه بالمجاز
 المركب كثيرة كالاخبار في الاشياء مثله في ان وضعها ان في قولنا
 هو ارجع المركب اليها من مصدر السب فان الغرض فيها اظهار التخصيص والتحرر
 فلا وجه للمجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ونحن نقول لا يجوز في شرحه
 التمثيلية حيث الاستعارة التمثيلية يريد ان المراد بالمجاز المركب يكون
 التجوز فيه من نفس التركيب على ما يدل عليه التعريف حيث ترتب فيه الحكم
 بالمجاز على المشتق اعز المركب المستعمل فانه يدل على عليه الماخذ اعز التركيب
 الذي هو عبارة عن المادة مع الهيئة العائدة له لا ساريا اليه من اجزائه فان
 مجازيتها من قبيل المفرد وهذا لا يبعد قولنا جاز انما مجازا مركبا مع ان اجزاءه
 تجوزا ومثله قوله تعالى واعتصموا بحبل الله على ما مر قوله من كونها عاين ان
 كون الاجزاء عاين كلها او بعضها ارجاها بعضا عاين وبعضها مجاز قوله تعالى
 غير ان في الاستعارة التمثيلية من المركبات فان التجوز فيها سار من التجوز
 في احد اجزائها فلم يفتوا الى ان التجوز يكون نوعيا والمقصود بالتجوز التجوز
 الاسمي فثبت حصر صاحب التخصيص تجوز المركب في الاستعارة التمثيلية قوله

ما بين لك المراد من الجواز المركب بين لك الاستقناء عن هذا الكلام
 فانه لما كان المركب الذي اجراه مجازا على حقيقة الموضوع لها
 ولم يسمه كان مجازا خارجا عن الجواز غير داخل فيه فالعرض له يكون غلط
 فكيف يصح ان يقال الكثرة عن بيانه ببيان التجوز في معناه وبهية المركب
 اجبري والاثبات في موضوعه نوع من النسبة وهو الاخبار بالشئ او النفي
 في الاول والطلب في الثاني فتجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب
 مجازا ببيانه ذلك التجوز وفيه بحث لان المركب الموضوع هو مجموع المادة
 والهيئة فلما يصح توزيع التجوز ما كان في الهيئة امالة وفي المركب
 وهو ظاهر نعم محله ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في الاقسام ان
 الجواز المفرد او المركب او المفرد فقط واما المركب فلان التجوز فيه انما هو في
 الجميع من حيث هو مجموع كما ذكره في الاستعارة التمثيلية والتجوز في الهيئة
 التركيبية ليس كذلك وقد عرف ان هذا هو غلب على نفسه حيث فرق
 بين الهيئة والمركب في الوضع والتجوز وقد عرفت منه فلا يخفى في ما ذكره
 حصر كلامه الى دفعه معوله فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة في التعريف
 بان يراد بها المعنى العام على ما يفيد معوله فعمل شاذ لان الهيئة التركيبية
 ولا يخفى ان اركانها بالتعريف في التعريف اما ان المعنى مقيد بانها
 التعريف الافراد واما ان مركب ما كان ارساها الهيئة المعايير ارساها على
 قياس الهيئة التركيبية على الجواز المفرد وكفى هذا القدر لا غير ارض الشارع
 على صاحب الالفاظ واثباته حيث ذكر الجواز المفرد وخص الجواز المركب
 بالاستعارة التمثيلية فبقى الجواز المركب الغير المستعملة خارجا عن التفسيرين
 مع انه داخل في المقسم ولا يصح التطويل من الذي ذكره وفعاله لا يثبت

هذا الكلام هو الذي مر عليه في المتن وهو ان الجواز المركب بين لك الاستقناء عن هذا الكلام فانه لما كان المركب الذي اجراه مجازا على حقيقة الموضوع لها ولم يسمه كان مجازا خارجا عن الجواز غير داخل فيه فالعرض له يكون غلط فكيف يصح ان يقال الكثرة عن بيانه ببيان التجوز في معناه وبهية المركب اجبري والاثبات في موضوعه نوع من النسبة وهو الاخبار بالشئ او النفي في الاول والطلب في الثاني فتجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا ببيانه ذلك التجوز وفيه بحث لان المركب الموضوع هو مجموع المادة والهيئة فلما يصح توزيع التجوز ما كان في الهيئة امالة وفي المركب وهو ظاهر نعم محله ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في الاقسام ان الجواز المفرد او المركب او المفرد فقط واما المركب فلان التجوز فيه انما هو في الجميع من حيث هو مجموع كما ذكره في الاستعارة التمثيلية والتجوز في الهيئة التركيبية ليس كذلك وقد عرف ان هذا هو غلب على نفسه حيث فرق بين الهيئة والمركب في الوضع والتجوز وقد عرفت منه فلا يخفى في ما ذكره حصر كلامه الى دفعه معوله فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة في التعريف بان يراد بها المعنى العام على ما يفيد معوله فعمل شاذ لان الهيئة التركيبية ولا يخفى ان اركانها بالتعريف في التعريف اما ان المعنى مقيد بانها التعريف الافراد واما ان مركب ما كان ارساها الهيئة المعايير ارساها على قياس الهيئة التركيبية على الجواز المفرد وكفى هذا القدر لا غير ارض الشارع على صاحب الالفاظ واثباته حيث ذكر الجواز المفرد وخص الجواز المركب بالاستعارة التمثيلية فبقى الجواز المركب الغير المستعملة خارجا عن التفسيرين مع انه داخل في المقسم ولا يصح التطويل من الذي ذكره وفعاله لا يثبت

انما هو المركب بين لك الاستقناء عن هذا الكلام فانه لما كان المركب الذي اجراه مجازا على حقيقة الموضوع لها ولم يسمه كان مجازا خارجا عن الجواز غير داخل فيه فالعرض له يكون غلط فكيف يصح ان يقال الكثرة عن بيانه ببيان التجوز في معناه وبهية المركب اجبري والاثبات في موضوعه نوع من النسبة وهو الاخبار بالشئ او النفي في الاول والطلب في الثاني فتجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا ببيانه ذلك التجوز وفيه بحث لان المركب الموضوع هو مجموع المادة والهيئة فلما يصح توزيع التجوز ما كان في الهيئة امالة وفي المركب وهو ظاهر نعم محله ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في الاقسام ان الجواز المفرد او المركب او المفرد فقط واما المركب فلان التجوز فيه انما هو في الجميع من حيث هو مجموع كما ذكره في الاستعارة التمثيلية والتجوز في الهيئة التركيبية ليس كذلك وقد عرف ان هذا هو غلب على نفسه حيث فرق بين الهيئة والمركب في الوضع والتجوز وقد عرفت منه فلا يخفى في ما ذكره حصر كلامه الى دفعه معوله فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة في التعريف بان يراد بها المعنى العام على ما يفيد معوله فعمل شاذ لان الهيئة التركيبية ولا يخفى ان اركانها بالتعريف في التعريف اما ان المعنى مقيد بانها التعريف الافراد واما ان مركب ما كان ارساها الهيئة المعايير ارساها على قياس الهيئة التركيبية على الجواز المفرد وكفى هذا القدر لا غير ارض الشارع على صاحب الالفاظ واثباته حيث ذكر الجواز المفرد وخص الجواز المركب بالاستعارة التمثيلية فبقى الجواز المركب الغير المستعملة خارجا عن التفسيرين مع انه داخل في المقسم ولا يصح التطويل من الذي ذكره وفعاله لا يثبت

ان ما ذكره شارح التلخيص في وجه الاعتراض اعترض له كالاخبار المستعملة
 في الاثبات في قول هذا الشرح في دفع الاعتراض وبهية المركب اجبري
 والاثبات في موضوعه نوع من النسبة او صرح في ان المركبات اجبرية اذا
 استعملت في الاثبات يكون مجازات غير استعمارة فيينا قضي كلامه فيما
 لتعقيق نظام العلامة عند الله والدين وترجيح على ما ذكره المحقق الشريف
 هذا ما وعدنا به ذكره فافينا بعدنا وانه يوفي ابو الحسنين فانه قلت
 الابد مع هذا ان يكون التجوز في المركب بسعة التجوز في الهيئة ما ذكره في المركبات
 المقصود بها افادة فائدة ان لا المركبات المقصود بها افادة لازم فانه
 اجبري فان قولك جعلت المودة مصدرة فانه على كل حفظ التورية
 نوع التجوز في جميع الاجزاء من حيث هو مجموع مثل المسئلة وليس باستعارة
 اصلا قلت لعله عندهم من قبيل المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده يعني انه
 من قبيل الكناية المطلقة نسبة المكر المطلق تصد افادة لازم فانه اجبري
 الصفة لا ينفك واما شبهة به في المثال اعترض قوله المسلم ان المطالبة نفي الصفة
 فالاول ان يتبدل المؤمن اذا سمع النداء طار يرد من مهمته بصلوة شدة
 الاهتمام وحاصل اجواب ان المركبات المقصود بها افادة لازم فانه اجبري
 كناية عن نسب ثبوتية او سلبية لا مجازات فلا يضر خروجها من تعريف الجواز
 قوله وحسن التشبيه بها ان الاستعارة المركبة مع انه لا استعارة بدون
 تمثيل لان فصل النسبة از زيادة التشبيه انما هو نسبة المركب بالمركب
 حصر كان ما عداه من التشبيه في نظر اهل البلاغة خلا من حلا تشبيه وبهية الاستعارة
 يعبر عن الاستعارة التمثيلية مشار وسائر البلاغة انما راسم مفعول من انما
 يشبهه اذا رفعه واعلاه والغرض منه جمع فارس والبلاغة اما على البلاغة

هذا الكلام هو الذي مر عليه في المتن وهو ان الجواز المركب بين لك الاستقناء عن هذا الكلام فانه لما كان المركب الذي اجراه مجازا على حقيقة الموضوع لها ولم يسمه كان مجازا خارجا عن الجواز غير داخل فيه فالعرض له يكون غلط فكيف يصح ان يقال الكثرة عن بيانه ببيان التجوز في معناه وبهية المركب اجبري والاثبات في موضوعه نوع من النسبة وهو الاخبار بالشئ او النفي في الاول والطلب في الثاني فتجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا ببيانه ذلك التجوز وفيه بحث لان المركب الموضوع هو مجموع المادة والهيئة فلما يصح توزيع التجوز ما كان في الهيئة امالة وفي المركب وهو ظاهر نعم محله ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل في الاقسام ان الجواز المفرد او المركب او المفرد فقط واما المركب فلان التجوز فيه انما هو في الجميع من حيث هو مجموع كما ذكره في الاستعارة التمثيلية والتجوز في الهيئة التركيبية ليس كذلك وقد عرف ان هذا هو غلب على نفسه حيث فرق بين الهيئة والمركب في الوضع والتجوز وقد عرفت منه فلا يخفى في ما ذكره حصر كلامه الى دفعه معوله فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة في التعريف بان يراد بها المعنى العام على ما يفيد معوله فعمل شاذ لان الهيئة التركيبية ولا يخفى ان اركانها بالتعريف في التعريف اما ان المعنى مقيد بانها التعريف الافراد واما ان مركب ما كان ارساها الهيئة المعايير ارساها على قياس الهيئة التركيبية على الجواز المفرد وكفى هذا القدر لا غير ارض الشارع على صاحب الالفاظ واثباته حيث ذكر الجواز المفرد وخص الجواز المركب بالاستعارة التمثيلية فبقى الجواز المركب الغير المستعملة خارجا عن التفسيرين مع انه داخل في المقسم ولا يصح التطويل من الذي ذكره وفعاله لا يثبت

على انما يجازر من سبل او شبهة بالميدان لا سعتها وسير البقاء فيها علماتها
 اسعاده بالكناية واصناف اليها الفرسات تحيلا والمشار الذر هو في الاز
 الغبار الساطع المرتفع برحت اقدام الخيل ترشحا حرا لا يحاد متعلق
 بمشاريع فرسان البلقاء وهذا قولها نفت هذه الاستعارة وانما غلبت
 فاشتهرت بنابيتهم حرا لا يرتقي موداق حلاوة البيان ولو بطرف المس
 انما حيل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعددة حركتها التشبيه في المزا
 انما يمكن بان يكون اجزاء المنة والمثبة متعددة منفردة في اللفظ فغير
 كل واحد منها عن الاخر في التشبيه وحمل عليه اراد على المركب بانها استعارة
 المركب استعارات متعددة حرا لا يحاد غارة لقوله لا يحاد انما يحيل
 اراد متع على احمل بالفعل الى انما يتبع على المكان احمل هذا بالغة في الارتاع
 على اعتبار التعدد في الاستعارة المركب لعمدة تشبيه المركب بالمركب وفوز
 نظر البقاء فيه حيث لا يلتفتون الى الاجزاء اصلها المكون المتطوع
 هذا التشبيه النبوية معلل لقوله لا يحاد اراد مع موداق حلاوة البيان
 على احمل المذكور لكن المتطور للعالم البليغ الزائق حلاوة البيان السلاغة
 وملكته هو هذا السمة النبوية المشهورة المتعارفين فيما بينهم العظم الشان
 في نفقه وحققه اراد تشبيه المركب بالمركب قوله وحمل الموصوف
 اراد مجموع السمة ومجموع المنة به مثل ركن في مجموع متفرع هو جنس
 يستلها لمتع انما يدور دخول المنة في جنس المنة به على ما هو المقرر في الاستعارة
 عندهم قوله وارجع الى مقام اعدا حرا حتى تشبهه اراد لعل هذا التقصير
 لا الى كلام عدل الاجاز والاقصا به قصد ارفض ذلك الكلام لانهم
 قالوا خير الكلام ما قل ودل ولا يحى ما في الكلام من الجناس حسن التظيم

فلهذا نرى نظما وتجنبا قوله ملوت بعد حيل من المهر لو قوعه ارفع
 التركيب في الاستعارة بالكناية في كلامه انما حيل من حيل كل العذاب
 انما انت تنفذ من النار قال العلامة انما حيل قوله نزل استعارة
 الى ما في الآية من الاستعارة التي لا سعل في بيان الاذنان المهره من علماء
 البيان وبما انه نزل ما دل عليه قوله انما حيل من حيل كل العذاب من استحقاق
 العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم النار في الاخرة على طريق الاستعارة
 بالكناية في المركب حرا يشبهه تشبها بزل التي ومعه في دعاء
 الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذر هو بملكانا دخولهم النار فصار
 قربة على الاول كما يؤول الشجاع في ذلك شجاع يقترس امره سره الكيد
 قد وضعت بما يخصه ملابسة من قتراس الاقران اراد بملكانا بالقرابة والعلية
 هذا الكلام في حاشية البكتشاف قوله واراد اصل البيت الربع البقل
 تشبيه ليس على الفاعل وليس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع النوع
 النوع الثاني في الاول متعلق باستعمل فلانك انما يجازر مركب والعلامة
 فيه المشابهة وصرح العلامة التفازاني في شرح شرح الاصول بغير السمع
 بان استعارة سلسلة جوارى اراك عدم رجلا وتوخر اخر انوار فركت
 لانه اراد بالمركب المستعمل في الاول المركب المخصوص من امر مثل انت
 الربع ما استند به الفعل الى غير ما هو له فكونه موضوعا لثاني في مجموع
 فضلا عن كونه نوعيا وانما اراد به مطلق المركب فلا كلام لنا فيه ايضا
 تشبيه مثل هذا المركب استعارة سلسلة كما نقله عن العلامة الثاني
 لا امان يكون مصرحة او كناية كسبيل الى الاول لان المذكور هو تشبيه
 ولا الى الثاني لما ياباه التشبيه بان اراك عدم رجلا وتوخر اخر

اراد انما حيل
 من حيل

لأنها مصرحة ويلزم وجود الكيفية بدون الحسنة وهو بط عنده الجمهور
ويمكن أن يسمو بالعلامة بالمراد أن الفعل الدال على التلبس غير القابل
بسم الاستعارة تمثيلية محاذ المشابهة بالاسم الاستعارة المسماة حيث
تحقق التركيب والاشترار المذكورين في مدلولها ووجه الاستعارة
مصرحة ولا يبقى عليه أشكال إلا في التسمية واللام فيه سهل لكن الأشكال
على صاحب الرسالة باق غير منقطع مائل وأعرض صاحب الرسالة
من وجه آخر حيث قال وفيه حيث قال الاستعارة المركبة التمثيلية
على ما مر جوابه حيث أنه يكون وجه التبعه بسم منسوخة من عدة أمور
وكذا الظرفان حيث أنه يكونا يمثلان منسوختين من مجموع أشياء
قد تضمنت وملاصقت حركات شيئا واحدا فمع في كل من الطرفين
عدد الأمور ما يكون التبعه فيما لها كما هو لكن لا يلتفت إليه وفي قوله
المثال المذكور كذلك حيث وأجاب التبعه بسم بعبارة قوله وما ذكره
من البحث من دفع بأنه لو قصد سمي غير القابل بالفعال لمصاناة آياه في
التلبس واستند الفعل إليه كما هو المشهور لم يكن محذرا من اللغة فضلا
عن أنه يكون مجازا مركبا أو غير عدم كونه مجازا في اللغة ثم كيف وفرض
العلامة عضد الله والرس في الفوائد الغيانية على ما قلناه عنه صاحب
الرسالة في هزم الأمير الجند وقد حققناه هناك من أن النسبة حيث
الذات موضوع لها الفعل باعتبار عرض المتعلق وخصوصية كلف
فتارة يكون أصله والفعل بالنسبة إليها جمعية وذلك إذا كان المتعلق
مبالا لحدث المنسوب الذي هو مدلول الفعل ومارة يكون مستبها بالكلية
وذلك إذا كان المتعلق غير مبالا له في التلبس فيكون الفعل

لأنه صرح بأن المركب المسمى بالمراد
مستعمل في غير ما وضع له

بالنسبة

بالنسبة إليها حقيقة وذلك إذا كان المتعلق مبالا لحدث المنسوب
الذي هو مدلول الفعل ومارة يكون مستبها بالكلية وذلك إذا كان المتعلق
غير مبالا له في التلبس فيكون الفعل بالنسبة إليها استعارة
هذا هو المذهب للعلامة عضد الله والرس وما ذكره هنا على ما قلناه عنه
صاحب الرسالة هو نسبة إلى الامام عبد القادر ليس مذهبه على ما يد
عليه سمي إلى غيره مائل أما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة
عن مفهوم مركب من غير قصد إلى جزء من الأجزاء فلا خلاف في أنها تشبيه
أشياء بأشياء قد تضمنت وملاصقت حركات شيئا واحدا ووجه قوله
مثل قوله أنه إذا كان تقدم جملا وتوقو آخر أو دل على سلم أنه يكون تشبيه
التلبس المذكور تشبيه شيئا بأشياء قد تضمنت وملاصقت حيث
تتبع منها وجه التشبيه وعلته ما أورده سابقا من أن لا نسلم أن الله لا يكون
مستعمل في غير ما وضع له من تركه مثل أنه إذا كان على تقدير التسليم
فاللفظ المركب المستعمل في التلبس بالنسبة إلى الاستعارة مصرحة أو ممكنة
وكلها ما يطل على أنه لا يلزم من كون التلبس مفهوما مركبا كون الدال عليه كذلك
من كون مجازا مركبا مثل تقدم جملا أنه لم لا يجوز أن يكون الدال عليه هو الفعل فقط
وهو مفرد وبالجملة أنه يريد الدال على التلبس المذكور مجموع الفعل والقاب
غير التردد الذي ذكرناه هنا وسابقا وإن أراد به الفعل فقط فيرد
عليه المنع المذكور لم يحفظ الشارع دفع البحث الذي أورده صاحب
الرسالة وعقل عن أشياء توجهت عليه قل الذي مدعى في العلم
حفظت شيئا وغاب عنك أشياء ولا توجه عليه سؤالنا ثم تشبه
العلامة الثاني المركب المذكور بأنه إذا كان تقدم جملا وتوقو آخر وهو

فإن العلامة المذكورة في المتن
تدل على أن المركب المذكور
هو مركب من شيئين أحدهما
الفعل والآخر القاب

ولا يمكن أن يقتضيه مثل ما استدل به العلامة
فيكون لا يرد صرح بأن التبعه بسم اللغة
مستعمل في غير ما وضع له

النسبة

في المسببة به غير القول المذكور حقيقة ووجه المسببة وقد تمسك به صاحب الآلة
حيث قال ولا تبينه في نحو اني اراك احيى اشارة الى دفعه مع انه لا يلزم
بتمثيله ارسنه التلبس المذكور بهذا الاعتبار بالقول المذكور مطلقا
بتمثيله والمراد بالقول المذكور اني اراك انه كونه القول المذكور مستعلا
في التلبس الغير العائلي قوله فانه يشير الى انه توجه التركيب غير ما هو المشهور
اقول اني اراد بالتركيب المذكور اللفظ الدال فممنوع انه توجه التركيب لا المعبر
عن التلبس الغير العائلي هو الفعل على ما حققناه اتفاقا وهو مؤدوا ان اراد
المؤول فسلم بكونه لا يلزم منه تركيب الدال والكلام انما هو منه لانه المجاز
والاستعارة ووجه الاول وليت شعري ما الفرق بين انبت الرمح البقل
ونادى اصحاب اجمته تحت عد الاول مجازا او كبا والثاني مجازا مع اعلما
نقله المجمع الشريف والعلامة عضد الله والذين سابقا مع انه التلبس
متا ملاه لافوق منها الا في كونه التلبس في احدهما فاعلما وفي الاخر فهو لا
زمانيا وذلك لا يصلح وقفا بل هو من غير وجه مارة ان ان اراك عدم
رجلا وتوفر ملك الرجل بارة وحمل اهل على ظاهره وحمل قوله
مع لا تتبعها عبرة بنحو رعاية القابضة وحمل ان يراى لا في قوله
المقدم وانما ساءا انوارا عسارا في صفاتها في المرة الثانية غير صفاتها في
المرة الاولى فاستناد التعليل اليها باعتبار الذات واطلاق التعليل
باعتبار الصفات وعلى ما ذكرنا يستغنى عن العدم ماعل معلوله بكونه السائر
سلم لكن قوله فانه يجمع اللفظ الا على ثم لا يما ذكرنا احسن واول قوله
ولا يبعد ان يقال الاستناد مجازي وحاصله انفتت القوم في كلمتهم فلا يصح
الكلمة في ما علمتها ارف في كونها فاعلما لافاق المنقضي للعدد لانها ليست

العدد الثاني في صفة اجمته

بفائدة حقيقة وفيه نظر اذا المسند انما يحلف احواله تدكر او ما يشا
باعتبار العال الظاهر ووجه الحقيقي فكذا ما يقتضيه المسند بقوله العال
واخراجه انما تعتبر في العال الظاهر ووجه الحقيقي ولهذا لا يوجب ان يقال
انما يجمع الامير ولا يهتت الامر اجند وانما يجمع اجمته ووجهه ان يجمع
المزج خلق في الصدر انما المضاف بكثر العدد المضاف اليه مثل التلبس
صحة الاستناد بكونه كذلك قوله المراد بالتبسية بالوانه بالتبسية فاعلما
لا حاجة الى هذا التكلف بعد ما صرح في التمر لا بتبسية او باخر فاعلما كونه
مستبها بالفعل صحيح بكونه مستبها لانا ذكر كونه مستبها الظاهر في السجدة
بين البيانية ووجه الكلام وعلى تقدير الكلام بكونه مستبها فعلمنا المقدر السجدة
انه ذكره بلفظ المسببة بكونه مستبها في نفس الامر لانه لو اقر بالتبسية
كالمستبها والحق هو المعدل على ما ذكرنا لا على ما ذكر قوله اذا اريد
بالنقض ابطال العهد وانما قيد عدم السمول بهذا القيد احسن ازا اذا
التي علم منها انه غير محمل على ما ذهب اليه صاحب المحقق فانه في شدة
بلا كلفة الا ان التكلف با رجوان لا يخفى انما سلك به علم من كونه
عالمية وهو ان يقال المراد بالحصول المسببة به اعم من ان يحصه لفظا ومعنا او
فقط ولا يخفى ان البعض في كونه استعارة والعهد فريته له كانه في
للعهد ماعل ووجه محمول السان للاستعارة بالكناية اجمته على من السان
نظر في هذا النظر ان قول صاحب الرسالة انفتت كلمة القوم صرح
في ان السان المسقى على شاكله انما يثبت التلبس وليس كذلك لان
الكلام في مذهب السكاك على سائر التبسية قوله وكذا في سمول الاستعارة
بالكناية اجمته على مذهب المحار وهو ما ذهب اليه صاحب الكشف

نظر اذا دلالة مبتدأ به كذا محض نسبة متعلق بالذات لا على لفظ
 المستعار للمناسبة خبره قوله فالاول فالصواب هو الاول قوله
 واضطرب خبر القوم الاول اخبار القوم لان الاضطراب بها موصوف
 وهو مضمر تعدد الفاعل كما يدل عليه التقدير بقوله مع اختلاف كلامهم
 ووجه الوجه ما ذكرناه من ان كتب التعداد من المضاف اليه لا ما ذكره لعدم
 استقامته بها مائل وليس معنى اخلفت اقول يجوز ان يكون مستعلا
 بكلام المعنيين على ما هو المذهب المنصور فيكون بالنظر الى السلف الخلف
 بمعنى الاختلاف وبالنظر الى الخلف اعتراف السكاك مع الاختلاف على ما بين
 حالها من الاختلاف والاختلاف جميعا فيكون بوجه قوله تعالى ان الله ولائه
 يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا ارسلوا تحية على محمد وآله صلوات
 و معلوم ان الصلوة شكر كنهه قوله عدم اختلاف قول السلف لا يوجب
 عدم كونه معترضا لاختلاف اقوالهم اذ كنهه اختلاف قول الخلف والاول
 ان يقول اضطربت اقوالهم لان اختلاف الاحوال معلوم اختلاف قول
 المعبر لا عن الاحوال بخلاف العكس فانه قد يعبر باقوال شتى وعبارة
 مختلفة عن حال واحد فلا يتبين المعنى بها بالوجه والفاء دلالتها
 في المعنى شئ واحد واذا بدل الاقوال بالاحوال تبين وجه قوله
 ولنعرض لها في علمه فريد بالتصحيح والتزجج والابطال لمعنى الاختلاف
 بينها لمعنى المعافاة لا محالة وفي بعض النسخ اضطربت اقوالهم في الله
 ارسله نداء فيكون المراد بالتعرض لها في الله فريد السور لمعنى
 المذاهب السبعة في الله فريد كل فريد لبيان مذهب منها وجه لفظ قوله
 التفرع المذكور ذكره بقوله حتر سلس قوله ولنعرض لها في الله فريد

وهو من ان شئ في حقه عليه
 حقه بانه
 معلوم

الفريد في الاول
 من العقدة الثانية

وجه يفيد ترجيح صاحبه وانه علم قوله اهم ابناء التعليم اشار الى وجه
 اشارة لان لفظ السلف هنا كسعادة ولوقال ابناء المعلمه كالحق او
 لان المعلم يربى المتعلم ترسه الوالد الولد الى ان المستعار بكناية الاول
 ان يقول الاستعارة بالكناية لان الكلام فيها الا انه حاول التنبيه على
 المستعار راو في الاستعارة في الاصطلاح قوله من غير تقدير في نظم الكلام
 لان ذكر المناسبة في الاستعارة منع لعدم المناسبة كما منع تصريحه وذكر الكلام
 المراد به ان المترادف المستعار للمناسبة في النفس قوله والى على قصده
 ارصد مستعار للمترادف عرض الكلام لاس حافه وعينه وعرض الشئ
 بالفهم ناحيته من اوجه جسته لعل نظرات اليه من عرض ارج جانب وناحية
 ولا بعد فيه ان يكون المستعار للمترادف مقصودا من عرض الكلام وجانبه
 عند من يشاهد لانتارة الى المعاني العرفية ارفعهم المعاني المنسوبة
 الى عرض الكلام يعبر بها المعاني التعريفية فان صاحب الكتب في بعض
 انه تكرر شيئا تارة على ان لم تذكر وبهذا المذهب الثالث وهو
 الخطيب قوله بتفسير قوله هكذا قوله وجه عرض لكون الاستعارة
 بالكناية عند السلف عبارة عما ذكره كونه وجه تسميتها استعارة بالكناية
 فلا لاي ان الاستعارة بالكناية استعارة بالمعنى المصطلح وهو اللفظ
 المستعمل فيما يشبه بمعناه التام والاستعمال فيه على الاحتمال والتمسك
 بالكناية عطف على خبر ان معنى اللفظ احراز عن الكناية بمعنى الاصطلاح
 وهو لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته واللفظ لما نحن فيه فان فرض
 تسمية مثل الاستعمال كمنع ارادة معناه الذي هو شرط في الكناية فلا يرد
 عليها الكناية بالمعنى المصطلح ولك ان لا تتجاوز اللفظ في كلامه في الاسم

منه في الاستعارة والكناية اما الكناية فلما ذكرنا واما الاستعارة فلان
الاستعمال المأخوذ في تعريف الاستعارة هو استعمال حقيقة علم ما هو شأن
قيود التعريف في هذه الاستعارة لا استعمالها اصلا فلا يصدق الاستعارة
بعض الاصطلاح فاقم امر بالتأمل ما فيه مما انه لا يصدق الاستعارة بالمعنى الاطلاقا
كذلك لا يصدق بالمعنى اللغوي لان الاستعارة لغة طلب الشيء بالعامة ولا شيء فيها
نحن فيه حتى نلج طلبه ولكن ان يقال ان كل فظ السبع في اطلاق المنيته
مثلا وان كان متر وكما لفظه تقدير الكنية مضمرة في النفس وذلك كاذب لا إطلاق
الاستعارة عليه لغة ولا في ان يقال اطلاق الاستعارة على هذه الاستعارة
بتشبيه اللفظ المرموز اليه بذكر الدوام المستعار في النفس للمنية
باللفظ المذكور المستعارة حقيقة مطلق عليه الاستعارة استعارة لغة
ولانه ولا اصطلاحا واعلم ان هذا التوجيه مدافع ما عرض به الشتم على
صاحب الرسالة في تقسيم المجاز الموزون الى المرسل والاستعارة المعجمة
فتدبر ومع وجوده ارجع الى الوجه شرح هذا المذهب من مذهب السلف
ان الاستعارة في ارجح تعريف الاستعارة بالكناية بما عرفناه بالسلف
اقرب الى الضبط لان كلاما في ارجح كون الاستعارة بالكناية كما عرفنا
السلف كونه على نسق واحد وهو المشبه المستعمل في المشبه ويعارض
هذا الضبط لزوم ارتكاب المجاز انما في تعريفه او تسميته وهو بعيد
يكاد ان يكون عدمه اقرب الى الضبط وفيه ما مل ولوا احتمالا يعجز لم يرب
الى غير مذهب السلف ولو علم وجه الاحتمال وهو التحقق الرئيس
في عباراته شعور نعت هذا المذهب اصلا كما وقع في عبارات السكاك
شعور بغير مذهب على ما نسمعه بعيد هذا قوله والتعريف من صاحب

الاصطلاح

المذهب

المذهب بصاحب الكشاف بلاضافة دون اسمه كما عرفت من مذهب
السكاك باسمه تصويرا انه ارشاد فريسيه حيث نسب المذهب الى
من هو صاحب الكشاف فيمكنه المذهب في الاحكام ظاهرا لمخلافه في
نعتن باحكامه على طريقة ما قيل في قول الفوزوق وان الذي سلك السالك
بيننا بيتا دعاه اغروا طول فلاحه نوع على تحريره ولا يلزم الجمع بين
اذا ثبت بحر ما ذكرنا من الامثلة لا لظهوره وبين ان ما سبق من مذهب السلف
ومذهب الكشاف يستلزم كونها اركان الاستعارة عبارة عما ذكره
هو المختار لا غير لغتها وقوة ما في عليه المذهب فالاول ان اذا ظهر وبين
ذلك الاستدلال كما في الاول بقوله هو المختار للتفويج كما كان الاول يقول
الشتم فلاحه ايضا ذلك فينبغي ان يذكر الفاء كما ذكره الشتم في قوله
معلق معتذرا انه مختار الجمهور من ذوي المذاهب لا المختار عند المصنف
من السلف على الرسل الذي هو مذهب السلف وصاحب الكشاف وكثير
في كلام السكاك جواب سؤال مقدر بعد مره بل احد من اولي المذاهب
غير السلف وصاحب الكشاف قائل بهذه الاستعارة حركه مختار
الجمهور فاجاب بقوله وكثيره لكن احيى ان عبارته اظهر في كون مذهب
ما هو المشهور من مذهب السلف فريسيه مشهور في انه يعاير مذهب السلف
وصاحب الكشاف وظاهر فيه لكن عبارته اظهر منه في ذلك ويجوز
ان يكون بيانية فيكون اللفظ المشترك مستعملا في كلامه معني باعتبار
المتعلقين والتعابير من الموضوع والمجوز باعتبار ما مل هذا
على العلامة الشافعي حيث زعم في شرح النخبة ان مذهب السكاك
هو مذهب صاحب الكشاف وصرح عبارته بالنايل الى مذهب

صاحب الکشف فلهذا اراجل ان عبارت ان ظاهر که کون مذهب به
 نفس الامر ما هو المشهور من مذهب سب مذهب به في الاستعارة کتبا
 اليها ولم تقتصر على لفظ المذهب كما اقتصر عليه في تفسير اهل مذهب
 السلف وصاحب الکشف فقال هناك مذهب السلف اليها الاستعارة
 بالكنية كذا وقال هنا شعر ظاهر كلام السكاكي بانها كذا وانما قال
 ظاهر كلام السكاكي اشاره الى ان كلامه ماول كما يفيد مذهب صاحب
 الکشف على ما اوله الشاعر التخصيص دول او الاستعارة عنده
 احراز عن الاستعارة عند الخطيب فانها ليست بجاز عنده بل كونه
 حقيقة كما هي مطلقا رسوا كانت مصرحة او كنيته اسم المجاز
 وهو مفسر في المفتح بقوله العلم المستعمل في غير ما وصف له المتيقن
دول وهذه شبهة قوله لم يتم لم يدر في قول دفعها احد ما يليق
 ان يفتي اليه بغير قد ذكر بعض الناس في اجواب بالايين به وهو ما
 في رسالة الفارسية ونحن ننقله عنها وننقل جوابه المرضي لتقف
 على ما بينهما من عدم الفرق وان شئت منها لا يصلح للجواب وان طار الى الكلام
 ولم يسد المقام وهو هذا جواب گفته اند از منيه مراد موت است
 بدو در آنکه از کمال مشابهاست عين سجع شده و معار گفتن سكاكي
 مراد از و شبهه به است که سجع است که مراد از و شبهه به ادعائي است
 نه شبهه به حقيق و برين جواب اعراض کردند که برين تقدير منيه
 در غير موضوع له استعمل نباشد زیرا که مانکه و عدو کنند مرک عين شده
 از موضوع له بودن بيرون نرود و چون منيه در غير موضوع استعمل
 نباشد مجاز نباشد ثم قال و این اشکال تا غایت این زمان در میان

الفرق الباقية
 في العبدية

بعض

از کلي

او کما و فحول مانده و هیچ مبارز جواد طبیعت در میان دفع او زمانه
 و دفع اس ممکن است که مانکه سكاكي مرشاید که بران رفته باشد که
 منيه موت موصوفت بمحمد بودن سجع پس معار نشد اظهار المنية
 بظلال ان باشد که حاضر مرک که با سجع متحد است بظلال حسد است
 و شکست که موت موصوف با اتحاد غیر موضوع است که موت جزو است
 و لا محاله علی مامل بالانصاف و بحسب مع العف والاعتق الاجوابين
 متساویان في عدم دفع الاعتراض عن السكاكي لانه قيد الوضع في
 تعريف المجاز المحقق على ما نقلناه عن المفتح انما يخرج عنه الاستعارة بالكنية
 لانها استعمل في غير ما وصف له بالتحقيق وان كانت مستعملة فيما
 بالتأويل ولا شك ان ما اجاب عنه بعض الناس مراد عاده و قول السكاكي
 في جنس المشبه به مثل عاده و قول الموت في جنس سجع بقرينة شبهة
 الاظهار اليها و ما اجاب به الشعر ان المنية موت موصوف بالحادثة
 بالسجع لا يفيد دخول المنية في المجاز لانه لا يفيد شرا منها كونه الموت
 المستعمل فيه المنية في اظهار المنية غير موضوع له للفظ المنية حقيقة
 على ان يقول ان اراد الشاعر بوصف الموت بالاتحاد الموصوف حقيقة
 بانه كونه الموت غير سجع حصه فممنوع وان اراده ادعاء فسلم كثر لا يجدي
 نفعا في الفرق منه و من جواب الناس مامل في الكلام ولا بد فكل
 و سواسي اتخاس في هذا الكلام الاكراد و ذاك كلام الامام و هم بفضل
 الحزم من سائر الناس فان الفصل مداه يوتيه من يشاء و انه الفصل
 العظيم و دول مبتدأ خبر ما جي من قوله اراد و هو ان السكاكي الظاهر
 و انه ان الظاهر يقول و انه بدل هو ليكون معطوفا على قوله و ان لفظا

قوله والظاهر ان البعب بظهوره بالرفع لانه كبر القياس فلا
 ان يكون فيها شبه اجزائية تقديره ان نطق استعارة في الفعل وطر
 استعاره في الفعل سعة فطلقت استعارة بعبية فلزمه ما هرب عنه
 قوله جعلت الفعل استعارة لاداء الوهم والاعمال والذرة المتبعية غير
 تحقق له ليم مذكورة في الاستعارة التخييلية مع استعمال اللفظ في الامر شبه
 بمعناه الكلي وهذا لا يرد او قال لا يرب ان لا يرفع عن السكاك قوله
 احدهما انه يعبر عن هذا الورد على القوم بانهم لو لم يولوا الاعتبار في التبعية
 بان يجعلوا القرينة ملية والتبعية قرينة لصارت اقر قرينة التبعية
 استعارة بالكتابة واستغنوا عن اعتبارها باعتبار الاستعارة
 التزم عبارة مع الاستعارتين احدهما تالفة لاخر لان الحسنة على القوم
 ما يجاز في الكسناد فلا استعاره لاسلية ولا تبعية وهذا اجواب
 ما قد ذكره كلام العلامة الثاني في شرح التخصيص حيث قال نعم يستفاد
 من كلامه انه يمكن رد التبعية الى التركيب مشتمل على الكنية عنها اذا اعتبر
 في الكنية عنها والحسنة لغير المتصاه قوله ولا يشترط كلامه بان يرد
 الى الاستعارة بالكتابة والحسنة على من يربح ان يعاير واختاره
 التبعية فالوجه ان يقول صاحب الرسالة بدل اختيار اعترض عليهم
 برد التبعية قوله وما سها ان جعل الاستعارة الحسنة للصورة الوهمية
 المحرعة الى اخرها العقل لكونه حقيقة وحسنة باسم الاستعارة
 في الغاية التزم اتحاد المكنية بالكتابة بغير ان الصورة الوهمية المحرعة
 تسحق الاستعارة المستعار لها في الغاية التي ترتب على الاستعارة
 كما سحر الصورة المحقة لها فيها والتبعية معان جعل لغير كمال

استعارة تخيلية به ون الكنية عند السكاك فكونه بعبية ان كان المستعار
 مشتقا واصلا ان لم يكن مشتقا مثل لطف الحال واطفار الجنية شبهة
 بالبيع فله ان يعدل عن التراج به جزاء الشرط ان السكاك ان يعدل
 عن القول بهذا جعل ورد التبعية الى المكنية او لا رعاية لمصلحة الرد
 المذكور وهو حصول الغاية في قرينة التبعية اعتر اتحادا بالمسبة به
 لانه قبل الرد يكون القرينة مشبهة بغير متحدة بالمسبة به وبعده يكون
 متحدة وبدون اتحادا ختم لها صورة وهيئة مسماها الاسم
 المسبة به اذ يتيقن فيحصل الاتحاد المذكور ايضا لان النفع فيه التزم
 لان رد التبعية الى المكنية موجب الاتحاد والذرة هو غاية الاستعارة
 في الموضوعين وكونه لاسلية مقصود بالذات والسعة لكونه قرينة
 لها مقصودة بالبيع من عارة شدة المناكبة في اطلاق الاستعارة
 التي جعلت العقل على اخرها الصورة الوهمية وجعل الاستعارة
 التخييلية بها وحصل اجواب ان التبعية بغيرها فما يمكن فيه المكنية
 مردودة الى المكنية المستتبعة للتبعية وغيرها تحقيقه كل واحدة
 منها او حسنة لان التبعية مردودة عنده غير موجودة كيف
 وقد اعترف به ايضا بان مثل قولك قلت ردا اذا عرفت ضربا
 شديد انما يمكن فيه الرد الى المكنية استعارة تبعية لوجود الاستعارة
 في الفعل ولا مكنية اصلا ولا معنى ان المناسب بحيث رد التبعية
 ان يكون بعد تحقيق معنى التخييلية عنده ان عند السكاك يريد بهذا
 الكلام القيد في هذا اجواب منع العدول عن القول بان جعل المذكور
 قبل رد التبعية الى المكنية مستند بان من الرد عليه لا تخيلية قرينة

الملكية والقوة حيث انها دالة على المظاهرة الملكية كمن الملكية
 مبنية عليها فلا يلزم الرد كمن اعتبار الملكية اولا بدون اعتبار التخييلية
 وفي بحث لانه ان اراد المناسب كحيث رد البتية انه يكون الرد
 بعد كسب المحسنة عند التكلم وفي ذهنية فم راسا فتلا عن ظهور
 كما قال الاخفى وهذا يشو كلام صاحب الخيول في تقرير من هذا الحكا
 في التخييلية حيث قال والمكينة المبنية بالبيع في الاعتبار اخذ
 الاول في تصور بصورته واخرج لها لوازمه وان اراد عند الحجاب
 وفيه فليس كمن الاستعارة والاخرى منوط بغير الحكم وفي الخيال
 فكم هو قابل قولنا هو مع قوله لاه وساه قوله وان كان كونهما
 كناية غير محقق اراد بالكناية بمعنى اللغز اغترافا فانه الذي ليس فيه
 اخفاء ووجه الاصطلاح ويجوز ايضا ان كان كونه لاه وساه كونهما
 قوله ملا وجه للعدول ما حققه القدم يمكن ان يقال وجه العدول
 ان الاستعارة هو لفظ استعمال فكأنه بمعنى المرموز اليه باللوازم
 ليس كذلك فلا استعارة حتى توجه المبالغة وقوله وهو التحقيق
 الرابع ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه لم يلزم لا خلاف
 اتفاق القدم على تقدير التسليم فالعزيم الذي ذكره بقوله فالمراد بالبنية
 السبع محل بحث لانه ان اراد بالبيع المراد معناه الحقيقي كما هو
 الاستعارة المصروفة من ذكر المشبه و ارادة المشبه فم ضرورة المراد
 بالبنية هو الموت حقيقة وان اراد البيع الادعائي فليس كمن لا يكون
 استعارة بالكناية على شيء من المذاهب اما على من ذهب صاحب الكتاب
 والايقان فواضح واما على من ذهب السكاك فلا ان الاستعارة عنده مجاز

الغرض من التسمية
 من المعادلات

والمجاز هو المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق والبنية سواء جعلت
 مشبها او مشبها بها لم تستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق بل مستعمل في غير
 ما وضع له بالتأويل وذلك غير كاف عنده على ما عرف من كل واحد من حقيقة
 والمجاز وان اراد الشئ ان يبين اصطلاحا جديدا ملا بدله من ان يربح
 نسبة الاستعارة وكحل الاستعارة بالكناية عنده من الرابع قوله
وع ان حين كونه المراد بالبنية السبع لا يجوز في اصالة اللفظ
 الى المبنية فيه حيث لا ان المراد بالبنية السبع الادعائي لا الحقيقي وكما بهتة
 في ان اللفظ انما هو من خواص الحقيقي ووجه الادعائي فيكون ايضا فم
 الى الادعائي مجازا فلا اشكال في جعل المبنية استعارة قد عرفت
 ان الاشكال باق لان الاستعارة لا تصدق على مذهب من المذهب
 كما عرفت قوله ويستعمل لفظا واحدا لفظا واحدا من اللفظ
 فيه ان اللفظ والمبنى ويثبت له ان اللفظ المشبه المذكور باللفظ المشبه
 على طريق الاستعارة المصروفة من لوازم الاخرى الامر الاخر المشبه
 قوله فاستعارة الياس والقرن انما هي في اجموع واخوف ضافة
 المسبب الى السبب وحيث انكراية بالعلم المراد بالتشبيه ان التشبيه
 يعبر عنه الانشاء وعرض له عند اجموع واخوف من الفهم بالعلم المراد
 العارض للعلم عند ذوق المتمعن فكأنه استعارة مصروفة برفع
 استعارة ان توجد استعارة مصروفة على ان يكون كونه ثامنا نظرا
 الى الاول التشبيه الاول ملكية ان توجد استعارة ملكية نظرا
 الى التشبيه الثاني وهو ان يكون كونه ثامنا نظرا
 راجعة الى الاستعارة المذكورة فمما ويكون نسبة الادعائي الى

الغرض من التسمية
 من المعادلات

بالمعنى المجازي تحيلا لونه ملا مانع من كونه المشبه في التسمية المحض في
 النفس مذكورا مجازيا لان المقصود ذكره نفسه لمحصل التسمية
 المحض المقصود ببار لفظ كان حقيقة او مجازا وان كان المشبه
 الاول وان كانت اسم المشبه ببيان في كانت لعوده الى التسمية
 وذكر المصنف اعز الاسم لان الاستعارة هو اسم المشبه به لا نفسه
 كاضح به صاحب الرسالة اتفاقا لفظا واستعمل لفظا احدهما انه
 ذكر الضمير في الاول باعتبار الخبر لونه في ذكر المشبه مجازا
 عن ذكره بلفظ مجازي او المقصود ذكر المشبه بوجه كان وان كان
 المشبه به الاول في الفاء وان كانت اسم المشبه على ما ذكرنا في التسمية
 على المذهب المختار صحة ان في ذكر المشبه مجازيا به ودر على صحة
 الاستعارة من المستعار هكذا وجهت النسخة والظاهر تنكير الاستعارة
 واضافها الى السعائر بزيادة من قائم تحت اسم الاستعارة
 في ذكر المشبه مجازا والافلا والظا عدم صحة لما قالوا في المجاز
 هو المستعمل في غير ما وضع له لعل لونه ومن الموضوع له تخصيص
 الموضوع له بالذكر لعدم اعتبار غيره به انما علم قوله
 هو صاحب التناقى كخص صاحب التناقى يشعر بان السكاك
 ليس من السلف والا فلا وجه لتخصيصه لان السكاك في شاركة في
 هذا المذهب ونعم السام والسر والتميلية بعز ان اطلاق خلاف
 السلف وصاحب الرسالة في مجاز الاستعارة المختص بعم السرج والتميلية
 لونه وايضا لا يصلح على لونه الضمير في لونه راجع الى ما بعده
 اعز قوله وسمونه استعاره محسنة لتقدمه رتبة تحت تخصيص

في قوله
 في قوله

الامر باللاتم الاستعارة الالة وبها بحث وهو ان لم يقيد الامر
 باذكر لم يصلح التسمية على العموم كما ذكره وان قصد كونه قوله ويحكمون
 بعدم انعكاس الكنية عنها شيئا بغير مقيد لان ما لا يتم الاستعارة الالة
 ليس معناه الامتناع انعكاسها عنه ووجه التقصى عن هذا الاشكال
 هو ان كخص الامر باذكر لم يصلح قوله وسمونه استعاره على
 ويحكمون بعد لان انعكاس محصاله لان الامر الذي يستلزم
 انعكاس الاستعارة المكنية عنه انه لا معلوم انه لا يتم الالة وقدم
 بامتناع الانعكاس عن الاستعارة المحسنة لان ضميرها راجع اليها فيكون
 الاستعارة المحسنة المسماة بالامر اسما للامر الذي لا يتم الاستعارة المكنية
 الالة فكانه قال الامر المسماة بالاستعارة المحسنة فمع انعكاس الاستعارة
 المكنية عنه وامتنع انعكاس الكنية عنه لان التسمية المكنية الالة ضرورية فالامر
 المسماة بالاستعارة المحسنة باسم الاستعارة المحسنة الالة وليس كذلك
 الالة القرينة وهو ربط لونه وانما المجاز في الالات مبتدأ خبر
 قوله ما في قوله ومع ع السلف حال منه لانه في المعنى مقبول وقدم عليه
 لان اذا حال انكرة وكوز العكس بان يكون ومع على السلف خبره وبيان
 بالنصب وان لم ساعده رسم الخط حال من ضمير وانما حال وقع على السلف
 ولم يقل انه ساء لهم لما ذكره ليس كلام السلف فيما رانا في تحييلة
 ولما توجه عليه سؤال بان يكون مطلق الامر مجازا بوجوب تسمية استعارة
 تحييلة لشاركتها في كونها مجازا مستعارة فحيلا ومع هذا قد
 صرحوا بان الزائد على القرينة شرح للاستعارة اجاب عنه بقوله
 ووجه التسمية ليس موحدا للتسمية فترحم عليه ان الزائد على القرينة العيا

يشتركها الظاهر في كلمة ايضا زائدة لا طائل تحتها في كونها محالاً
 محلاً بكسر الهمزة على اسم الفاعل يعني ان بسمه مطلق الامر قرينه كان غيره
 مجازاً نظر من قبيل صدق الوصف اعتراف الموصوف بكونه اول لم يسم بخلاف
 تسميته استعاره محسنة لانه مجرد مناسبة لانه المجاز في الاثبات
 فردم افراد الاستعاره التخييلية لان الاستعاره مطلقاً من اوصاف
 اللفظ وادام المجاز القدر والمجاز في الاثبات انما هو مجاز
 تأمل فانه المقام من مراتب الاقدام ويحذف لعدم انعكاس الملك على غيره
 الضمير في عنه راجع الى اللام والله كمر باعتبار اللفظ وفي غيرها الى
 الاستعاره المحسنة على طريق الاستخدام وفي بعض النسخ عنها اثبات
 الضمير فيها وجه ظاهر قد لا يقرينه مجرد العنصر عن ملام التسمية
 بما وضع للملام التسمية ووجه هذه القرينة ان الموضوع للملام التسمية
 لما كان من خواصه كان استعماله في ملام التسمية مشعر اشعاراً انما
 بان التسمية المذكور من جنس التسمية وفرد منه ادعاء والا يكون محالاً
 غير خاص وهو بطل وسبب لهذا ارادة كحق ان شاء الله تعالى وتجرى
 التخييل باثبات النقص الحقيقي بغير كما يمكن الاستعاره المحسنة كما ذكره
 صاحب الكشف على ما استعاره منه سائر المحققين وصاحب الكرامة
 كذلك يمكن جريان التخييل بان سبب النقص الحقيقي للعهد فكونه المجاز
 في الاثبات وتسمي ذلك المجاز استعاره محسنة فجعلها ارجح القرينة
 استعاره لا بطل العهد من غير التقاطع الى هذا الاحتمال اعترافاً بالتخييل
 بشرط انه يمكن ذلك في الاستعاره المحسنة لا لعلب الى غيره يعني
 التخييل ومنهها ارجح انه لا يلتفت الى التخييل ما لم يكن التحقيق

الفهرست
 في التسمية

كان استعاره

شذوذاً

تشا ما ذكره في الفهرست الرابعة من انه اول من التسمية لكونه يابح
 رادق التسمية به كان باقياً على ما بينا ولا يخفى انه ارجح التفسير
 قرينه حقيقة سببه كونها معتبرة عند البلغاء قد عرفت وجه قوتها
 انما لا ياتقدم فلتذكر وجهها تفصيلاً وهذا هو الهم وما فرغ عليه
 ما تكلف به لصحح كلام صاحب الكشاف في مفعول قرينه الاستعاره في
 المعجزة يكون ذكر ملام التسمية مع لفظ التسمية به قبل في الحمام في قوله
 في الحمام فيفيد حمل التسمية به على التسمية ادعاء في الاستعاره بالتسمية
 لفظ التسمية مع ملام التسمية في الموزونة الى اسم التسمية به المتروك فاثبات
 لفظ الملام المذكور للملام التسمية او حصصه بان يثبت حصصه عليه
 كونه التسمية المذكور فرد من جنس التسمية به المتروك ادعاء انما في الصورة
 فظاهر لانه يفيد كونه التسمية غير التسمية لانه الملام من خواص التسمية به لا
 في غيره فلو كان التسمية غير التسمية به يلزم ثبوته في غيره وهو خلاف المرفوض
 واما في الصورة الاولى فذلك لان ملام التسمية المستعار لاسم ملام التسمية
 داخل في جنس الملام التسمية به وفرد منه فيلزم دخول التسمية في جنس التسمية
 ايضا ولا يلزم وجود الملام الذي هو من خواصه به وانه في غيره كما في الصورة
 الثانية بل تفاوتنا يقع التفاوت بين استعاره القرينة وتخييلها
 من ضيق العوض وقلة الفطن فتقول ان اذا ثبت ضعف القرينة وبعد
 اعتبارها عند البلغاء فحمل كلام صاحب الكشاف على انه حمل ان يكون
 مراد صاحب الكشاف ان النقص بعد اثبات العهد لثباته عن بطلانه
 فيكون مفرقاً له عما عدا استعمال النقص في ابطال العهد انه حاز استعماله
 فيه كناية للاستعاره اثباتاً له وفيه بحث لانه ان ادوات اثبات النقص

التسمية

العهد اثبات معناه الحقيقي له في غير استعارة في ظهوره ليس بمراد
 الظاهر كلامه في الاستعارة على ما مر وعلته ان يكون النقص قربة
 يحصل مجرد اثباته للعهد غير المجاز في الاثبات فلا حاجة الى جعله
 كناية عن الابطال على ان المعنى الحقيقي في الكناية غير مقصود بالذات
 على ما مر به هو في تعريف المجاز والمقصود بالذات من النقص هو معناه
 الحقيقي على ما مر به من ان جعله كناية عنده وكذا عند صاحب
 الرسالة على ما اجماره في حاشيته لشرح المحسن وان اراد به اثبات
 لفظ دون معناه فذلك مرادنا من كلام صاحب الكتاب في لاراده مع
 يعود الضعف الذي اوعاه قوله وان يكون المراد جعله كناية عن مراده
 وقوله شاع استعمال النقص في ابطال العهد شاع استعمال المعنى
 في مقام افاده ابطال العهد واظهار ابطاله وان يستعمل في معناه
 الذي بقي بعده ثبوت لازمه اعني ابطال العهد لان ثبوت المذموم
 يستلزم ثبوت اللزوم والحق ان جعل الفقرة مطلقا سواء كانت
 اولها كما ذكر في الفقرة الرابعة المحسول المزج في الاثبات
 او ب اللفظ لا وقع الجمع على نسق واحد وهو اثبات الشيء الغير
 بوجه فجردة السبب بالاعتبار ومن اعساره في بعض المواد واعتبار
 خبره في البعض الآخر ومعارضه انه اذا اعتبر التحصيل كونه اطلاق
 الاستعارة عليه مجازا وان اعتبر الاستعارة كونه اطلاقا حقيقة
 ومهما امكن اقصاه لا يصار الى المجاز واذا ثبت لك حقيقة ذكرها
 وابطال توجهه لكلام الكافي واصغيت اليه اذ ان الانصاف
 واعترضت مع العنق والاعتق في ظهور ذلك الحق في كلامه وهو ما

العلامة

فعلية

الغرض من البيان

فعلية به وما علم الرسول الا البلاغ قوله رانا ما رانا ببيانهم يجوز
 ان يكون ما نعلم به الا او عطف بيان لما الموصولة المحذوفة العادة وان
 يكون مفعول الصلة قايما مقام العادة لانه عبارة عما الموصولة وقوله
 ولم نغشاه حال عن قائل رانا والمغشاه بيانهم ان السكاك جعل
 اسم الملائكة سجادة للملائكة المستبينة حال كونها غير واقفين على السجادة
 هذا على ان السكاك طريق التمجيز كما يفهم من الرسالة صريحا وهو التبرج
 والتعيين ولقصص السيم في المرتين اورد به الموصولة المفيدة له
 فقال رانا ما رانا ارسا جميع ما رانا ولم نغشاه على انه يجوز
 الاستعارة دون الجمع والسمس قوله وذلك ان خروجهم عن سواد
 الطريق ووسطه ثابت لانه اجادة الطريق المطروقة التي يجرها
 وسلك فيها الناس لم يجعل اللفظ تابعا للمعنى بل راعى في وضع اللفظ
 للمعنى ونسبته به جانب المعنى فيؤتى بلفظ يناسبه كما يقال اسم اللفظ
 الثابت في مكانه فعنه لانه من جرح ثبوت اللفظ عن مكانه فجا
 لازم جاوز المكان اذا تعداه واذا افاد الامر كما عرفت فجعل المعنى تابعا
 للافظ كما فعله السكاك بهما خروجها عن اجادة فالسكاك
 انما تفسيرية عدل على طبعه المعنى من اثبات المعنى الحقيقي
 للملائكة المستبينة متعلق باثبات ان التكلم هوهم واستعاره
 لفظ ارسا للملائكة المستبينة ولا يراد به عوالية ارسا هذا التوهم
 طلب استعمال اللفظ الاستعارة بغير سواد مراعاة جانب اللفظ
 خلاف العادة وهذا المعنى للنقص اولى وانسب بمعناه لان
 ما نغشاه شاع التخصيص قال ارسا على غير الطريق لانه من كثرة

الاعتبارات الى الاول عليها وليا ولا مدعو اليها حاجة نقل عنه
 في شدة التخصيص ونقد الباعث عليه الفوار عن لزوم انفكاك
 الملكية عن المحسنة زاعمان الملكية والمحسنة متلازمان في الوجود
 بالاتفاق وفيه بحث لانه ان اراد بالاتفاق على التلازم اتفاق
 غير السكاك فسلم لكن لا يصير باعنا على اركان المحسنة وان اراد
 اتفاق السكاك وبغيره فم لا قد صرح بالسكاك المحسنة عن الملكية في
 مثل اطلاق الملكية الشبيهة بالبيع والعكس الملكية عنها في ائنة
 الرعي البقل وبهم الامير اجند فالحق ان يقال الباعث عليه هو كون
 القوية في الاستعارة بالكتابة على نسق واحد وهو كون القوة مجازا
 لغو ما على الاطلاق لانها مجاز في الاثبات في بعض المواد والنسق
 في بعض الحق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومجاز في الاثبات على
 الاطلاق عند ان يمنع عدم وقوع الاستعارة فيه على الاصطلاح تأمل
 وقد عرفت متاه في القوية الثانية ان بقا الام على معناه وجعله
 تحميلا باثباته لغير ما هو له مبنى على عدم تحقق غير اسم الاستعارة وفيه
 بحث ارفي تقييد بقا الام اللام الذي هو القوية على معناه فتبقى
 بعدم وجود مانع للمثبة بحث لجواز ان يكون ذلك ارفاء الام على
 فيما اذا وجد ولم يتبع استعمال القلة رادق المثبة للمثبة ارفا
 لا فيما اذا لم يكن ارفا لم يوجد اصلا واجواب انه الشرط المذكور بقوله
 اذا لم يكن المثبة المذكور مانع اه يحمل ارفا ان لا يكون للمثبة مانع
 او يكون ولا يثبت مانع المثبة في سوغ استعماله فيه وعلى كلا الوجهين
 وهو باق على معناه ووجه ما ذكره ارضاب الكشاف من احصاء الاستعارة

القوية الرابعة

ان الاول زعامة اسم الاستعارة بغير اسم الاستعارة لا اطلاق على
 معينين جميعا وهو ما ذكره صاحب الكشاف ان نسب كما لا يخفى اختيار
 ما اختار قوله او لم يكن فيه كلمة اشارة الى ما ذكره السكاك حيث
 جعل القوية مطلقا استعارة لكن فيه كلمة وهو ان يحاط بالصورة
 في بعض المواد فلا يكون اولى وان كان على نحو واحد قوله لا يوحى
 نواهم التكم وهو عطف على اثباته له قوله كبقا محال للمثبة ارفا
 اشارة الى ان قوله محال مثال من فصل المتنازع فيه بحذف المضاعف
 من جنس له المثال والاول جعله مثالا للقوية الملكية فيستغنى
 عن صريح النزاع وكلمة حذف المضاعف قوله لا احتمالا عنده ارفا
 صاحب الرسالة اربعة كونه اجمع حصصه واثباتها للمثبة مجازا و
 الاتفاق الى هذين اللذين اشار اليهما بقوله كان باقيا على معناه
 وقوله كما مستعارة لذلك التابع فهذا احتمالان وكون اجمع معناه
 تحميلا كما ذهب اليه السلف وتبعهم صاحب التخصيص والاتفاق
 الى المحسنة وهو ما ذكره صاحب الكشاف والمحسنة وهو ما ذكره
 السكاك فهذا احتمالان وهو بلام المستعارة منه ويقرب الاستعارة
 وكون هذا المفهوم مشترقا بين المصحة والملكية مطلقا ام اذا لا يصح
 على شرح الاستعارة بالكتابة على ضرب السكاك لان المستعارة هو
 المثبة المذكور ولام هو بلام المثبة به مثل اطلاق المثبة ثبت
 بطلان فاء التثنية بغير التعلق شرح وهو بلام المستعارة دون
 المستعارة على ضرب السكاك قوله لان الاشارة الى خلاف المثال
 بغير الاشارة الى خلاف المثال على ما وقع في موضعه فذلك تحصيل ذلك

المقدم

ان الاول

يعتبر المعلوم المشترك بين الامور الاربعة وهو ما ملأ المعرر الى ان يفتي
ويقر بالفرق السعارة كان او مجازا او شبهها قوله ولا يخفى انه لا يقع قوله
ما زاد على قوله المعرر اقول يمكن ان يقال معناه هو ما ذكر من فلا يات
المشبه به لكن عبر عنه بلفظ ما زاد على قوله الذر هو لفظ شرح الكنية
لوقوعه في محجة رعاية للصنعة البديعة اعز المشاكلة يدل على ان ذكرنا
ان شرح المعرر لما لم يقع في محجة شرح الكنية لم يقيد بالزيادة بل
ذكره بلفظ لا يورث في ذلك اعز الاقتران كما مر سابقا وعلى هذا بين
معناه وان دفع عنه الاعراض وما ذكره في محله لعله لان ذكره بلفظ
المشبه به لا يصلح ان يكون قوله المعرر حرة لانه لا يراد منطوق اللفظ
المعبر به عن المعرر في نوجبه هذا التعليل كما في نظائره من المشكلا مثل قوله
لما تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وقوله فالوا اقرع شيا بك
طبعة قلت اطلعوا الى حبة وقيضا ولا يكتفي عطف على قوله لا معرر
لا يخفى انه لا يكتفي في التيسير بغير تقييد شرح الكنية الزيادة على قوله
الكنية في المحل لا بد ان يكون ما زاد على قوله التخييلية ايضا والكنية
اقول تمام المحل انما يكون بقرينتها فالزيادة على المحل زيادة على ذلك
فلا حاجة الى ذكر الزيادة على قرينتها ولا شك ان هذا هو الذي لا يتعد
ما استعذر به قوله الا ان يقال ان هذا في قوله التخييلية لم يكن
الذي هو المراد منها بغير عدم الحرج لا يراد به على الكنية فضلا عن قوله الكنية
لان الزيادة على قوله الكنية في حيث هو قوله الكنية انما يتحقق بعد
تمام الكنية وقربها قوله ولا يخفى ان الكنية انما يكون ان كان الشرح
مفهوم مشترك بين شرح المعرر والكنية وهما سر كان في قسم

الى التجريد والشرح بل الى الاطلاق كما قسم الى المعرر البها قوله
الاولى ذكر قوله والاسعارة المعرر او زاده الكنية ايضا ان
كما زادت المعرر تزيد الكنية ونحو ذلك قوله وحمل نفسه تحيلا
كما ذهب اليه السكاك او اسعارة حقه كما ذهب اليه صاحب الكنية
او اتينا تحيلا كما ذهب اليه السلف قوله قوة الاختصاص خبر قوله
وجه الفرق قوله نفس بيان الفرق بين قوله والشرح بالكنية
لانه لا التباس بين قوله والشرح في المعرر لان قوله المعرر في
ملام المشبه وترشيحها ملأ المشبه به فلا التباس نعم كما مر في
المعرر الى الفرق بمثل ما ذكر من قوة الاختصاص المشبه وعدمه بين
القربة والتجريد لان قوله والشرح في المعرر ظهرها في جانب المشبه
فيحتاج الى قوله خص هذه القربة بالمعرر لان الكنية لا يحتاج
فيها الى الفرق بين قوله والتجريد لان فكرها في القربة والتجريد حكم
المعرر في قوله والشرح قوله والظاهر ان يحضره السامع او لا
هو القربة قد سمعت بان كانا على في موضعه فلا تغفل على كلمة لا
تغفل فتمنا حكايتها عسى ان يكون في المتشبهين ولا يكون في العاقلين
بهيئنا له وسمع الحق فاتبعه من قوة المفرد احد من النور اخص لنا
لمحضر بيان خلاصة البيان وحلقت من عوارض البيان وهو اصف بيان
ونكره على ما افاض علينا من منج معارف اجنان وعواطف الاحسان
حزب سونا فتح ابواب عطف على انباء الزمان من الاضال والابيان
وعسر علمهم فيها وفقدت ليرهم مفاتيحها علامهد واليه سبيلا ولا اله
الا بهد اذ اريد به سبيلا يمارسونها بغير مصباح وداع في الكلام ويدار

بقضوه المقداح او كبرق القذاح كلما انشأت لهم شوائبه واذا ظلم
 قاموا ونسوا له نقا وسجانه حسن اخائه ونفع الطلبة بحسنه
 المتصفه والعصه مع طعن الطاعنين رجاء بالغيب وهم في غفلة
 يعمهون عن كل عيب لا يقدرون على التنبه ولا يعترفون بفضلهم
 انه توفى بعصه حسونه انهم حسونه صفا وهم
 عم احسن غافلون ومع النطق صامتون
 تمت الحاشية على اخذ در على شرح مولانا عظام الدين لرسالة
 ابي القاسم الليثي السمرقندي في الكثرة
 عید العید محمد بن سعد يوم الاربعاء
 المعاصر في رمضان المبارك سنة
 ثمان وستين الف
 بهجرة في الحرم
 والشرق

بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .
قوله ان احسن الى الله احسن اليه . في بيان حمد الله تعالى بحسنه
ما حمد به الله شكر ما زاد به النعم ويدفعه ما دواع النعم اعظم حمد الله في مقام
الانعام تليحنا الى قوله صلى الله عليه وسلم افضل الشكر الحمد لله وانما قلنا
بحسن ما حمد به لا في عدم احسنية شخصية ما زاد ولا خلوع الفاد
فعلى هذا الحمد الشتم مشتمل على حمد الله ويكون من جنس حمده واعلم من
شخصه كما لا يخفى ويكون صلوة عمل ما ذكر ويكون عطف الصلوة مطلقا
على قوله ان احسن وقد كان مطلقا على مجرد قوله الحمد لله كما ذكر في الحكاية
ولا يخفى انه لو كان ذلك العطف باقيا على حاله لكان لو حظا تقدمه على الاستناد
لكان جنس حمد الله احسن من اجناس ما زاد به من الشكر الانعامات
ويرفع به البتة ولكن يكون في خطبة الشتم خالية عن ذكر الصلوة اعتقالا
وكانه لهذا المعنى نقل العطف **قوله** ما زاد به النعم حمد الله تعالى
الى قوله سبحانه وليس شكرتم لازيدنكم وبالمهلة رمز الى ما شتم من ان
الشكر قد للعبث وجلب للبعيد ارغفه الحال وكان الثاني في النسب
ههنا اذ كان هذا الشكر يحصل ما قصده من التاليف والتحقيق **قوله**
او العظيمة المعهودة لا يقال هذا الترويد في حمد الله لانه احسن
لا يكون الا واحدا لانه ذلك احسن جنس هذا الحمد كما ذكرنا والمراد
اما انا اعطينا او الم نشرح الاول على تفسير الكثرة الشكر
بجميع ما انعم الله على عبده صلى الله عليه وسلم والثاني على تفسيره بالجنس
قوله اذ هو احد معني الاز الطاهر احد معانيه اذ في قاموس اللغة
هو اهل الرجل واتباعه واولياؤه والاتباع يحتمل جميع المؤمنين

واحد اخر منهم المتقين والثاني في اليبق بالمقام والاو والاهم لان
رافقه صلى الله عليه وسلم مثل انوار العوام وعلمه الكرام ولهم ايضا
نقد من زكية تامة بالامانة والاتقان **قوله** احسن سبحانه انما كان احسن لان
الشيء لا يتساوت قرائنه وانما كان اعلم لتوافقه في النفس الزكية
معنى **قوله** امر المفحمة تفسيره لذكر النفس الزكية لا لذكره فقط لانهم من
زكياتها وانما يستلزم زكاة النفس زكاة العقل لانها الداعية الى الفساد
والشر كما ان العقل داع الى الطاعة واخير **قوله** صار عانيا بكلفا لم يقدر
بجمل واعتبار قرينه وفرض صدر كلف عنه هذا القسم المذكور ونشئ منها
السبق اليه الافهام في هذا المقام واتخذ من شتم وتعب نفس تحصيل
هذه الامور صار عانيا انما صباه العناء بكلفا لم يخلها عانا ارقا صا
في العناء اذ لا يكون قصدا امثال هذا الاعن ضرورة لا معد منها **قوله**
اللفظ الاستعارة الاولى استعارة بلا لامية ثم انما لم نجد اطلاق ذلك
اللفظ على ذلك المعنى لانه لا بالشكر ان اللطف ولا المعنى الاعلى
السكاك اذ معناه المشهور المجاز المستعمل بطلاوة التشبيه وذلك المعنى
غير صادق على الاستعارة بالكتابة ولا المحسنة على ان الخطيب اصلا
ولا المحسنة في بعض الصور على مذهب السلف ولا على المكنية عليه كما ظهر
من تعينه صاحب هذه الرسالة المصدر لتجوز كل المتعدين هذه الكلمة
بالمعنى في مقابلة المجاز المرسل **قوله** فتأمل وجه التام او بكم انما جاء
في الاول بحمل الانصاف على البيان كمن خدش جمع كما ذكرنا الا انه لم يذكر
من باب التقلب نظير القرن او اللامية وحمل الاستعارة جمع استعارة
بغيرها نفسها اعتر المربك من الحروف المخصوصة على الهيئة المخصوصة ويكون الكلام

والاخر

بمشاق في بعض افراد ذلك المركب المعلوم في هذا المقام اعلم
 بالكنية والكنية المعجمة والكنية السليمة فيكون معنى الكلام
 فانه معاني هذه الالفاظ نظير قولنا الرجال مشير الى زيد وغيره
 وعن الثاني جعل الكلام من قبيل تعامل اجمع بالجمع مامل وعن الثالث جعل
 قرينه كل مذهب من المذاهب السليمة قرينه او جعل الشرح داخل في القرينة مامل
 الاول في غير مضبوط انما كان اولي اولاً متعابلاً من غير الضبط و
 الضبط لكونه الثاني في اعم انما المتعابله بين الضبط وعدمه والسهل والعسر
 وانما امر بالمذكور تحقيقاً للمقابل فلا يصير المعنى من قبل نزع الخلق قبل
 الوصول الى المقادير وكونه ذلك الحمل اقرب كما لا يخفى من اضافة الصفة
 انما كان صفة على طريق التسمية البليغ او كحذف المضاف فلا ينافي التفسير
 ولا يخفى حسن اضافة اذ فيه ايما الى انما راجع الى كصفات
 المعد من المتأخرين كما ان اسن ولقد بين في كاشية وجهه ولا يخفى
 انما مامل به غير مسلم ولو كان مسلماً لا يرد على التسمية مامل يا بابه
 ذكر القرائن المستقلة ولو قيل انفرادها بالذكر للتسمية على الاهتمام
 شد يقبل بابه ذكره معها مامل لا يخفى حسن حيث استعار العهود
 للعبارات والقرائن كلها وشرح كل منها بنظم احدهما في الاخر
 ان في انواع الاستعارة اربعة اقسامها قصد كناية على الاليل ولعله
 اكتفى بهذا الاشعار بما ذكره فكسب وذكروا ما هو المذكور في هذه
 الرسالة رؤساء وادام المجاز اوضح لا يقال ان اراد بالانواع
 الانواع المنطقية فلا تحتملها مامل كما لا يخفى وانما اراد اللغوية فلا فوق لا يقال
 المراد الثاني وادوميتها لكونها اقرباً ما على كل ما هو اصطلاح قديم

المعنى الاول
 المعنى الثاني

فيه ساحة او الموقوف هو الموقوف لانه قيد الموقوف لحفظ التوقيف
 متعلق بداعر يعز ان ذكر الكلمة الطاهرة في الافراد في التوقيف يدعى الى
 ذلك القيد وانما كان مانع من تقسيم ذلك الموقوف ولا يخفى انه داعر حفظ
 التوقيف اقرب من مانعه وانما قالوا في كلامهم لاحتمال حمل ذلك المعنى على ما هو
 اعم من ذلك الموقوف ولقد احسن الشرح ذكر اللفظ الغير الظاهر بالالكسب
 يصلح ان يكون مفسراً للكلمة غير في المن والماز بعد ظهوره في عدمه على تقدير
 عدم التقييد لانها مجازاً رخصت اللغوية وقيد نظر لانه ان اراد
 انه لم يستعمل في غيره اصلاً غير مسلم كلف وهو مستعمل في غيره حسب اللغوية كما هو
 مجاز بحسب وانما اراد انه لم يستعمل في غيره في الجملة فلا يضر اولاً انما
 من السالبة والموجبة ايجيين فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح
 الاول ترك هذا القيد كما لا يخفى لا غناء معلق باستقضاء اقواله علم
 وعدم وفائه باخراج حصته شتمه بين كل واحد وبين لازم وطرز
 في اصطلاح واحد او استعمل في احدهما من حيث انه ما وضع له في ذلك
 الاصطلاح فانه محتمل في ذلك اصطلاح مع انه يصدق عليه انه كلمة
 في غير ما وضع له في اصطلاح التخييل فلا بد من اخراجها بقيد ايجية
 ولعمري ان هذا الظاهر وان لم يوجد في عبارات من تصدق بتقيد هذا القيد
 فامل تنزل واحترزوا به عن القيد انما اسند الاحتمال انهم لا يقيد
 ايجية المستعارة بهما بغير عن الاقرب اليه وانما قيد بقوله سهواً
 مع انه يحتمل زينة عن القيد عدا ولو كان المعبر عن القرينة كان قيل هذا
 الفرس مشير الى الكتاب مع عدم اعتناء اشتراط القرينة عنه لانه ذلك
 يجوز عنه قيد الاستعمال المراد به الاستعمال في المحاورات فلا بد من القيد

وهم يستعملون هذا اللفظ في الموضوع له او فيما يتعلق به ولا يخفى ان هذه
 اللفظية انما اكتسفت باللاحق على السابق غير متجانسين بل متباينين كان
 هو العكس لان القرينة ليست من لوازم العلاقة لم يقر مع اللفظ
 اجماع انه موافق للاستعمال المشهور الكثير وقال ما قال مع انه المراد
 على انه شياء الاستعمالين ليس ههنا او كلمة مع يقتضيان بعدا وثنوعا
 البتة ليس مع كلمة مع استعمال الاستعمال القليل الغير المشهور او جعلت
 حالا في الممكن في المستعمل وبان اعتبار العلاقة هو المناسب للموضوعية
 هذه ^م ولو اعتبر فحان لفظ بعينه اذا كان حال الكناية فلا يتم الفرق بينهما وبين
 المجاز بما ذكره او اذا حصل ان ليس لها قرينة ما عدا عن ارادة الموضوع له
 مطلقا او بالكلية واحال انه كل لفظ حاله تلك سواء كان حصصا او مجازا او
 كناية او مان لفظ يمكن فضلا ان يوجد ان ثبت ان معه قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوع بالكلية اما احصاه فظا هو واما الكناية فمفهوم
 اثبت لها الفارق واما المجاز فلما ذكر بقوله او كل مجاز او ولا يخفى ان هذا
 السياق يقتضيان يقتدر في المثال ان المراد باللفظ هو القرينة لا مع انه يكون
 السبع مقصودا لذاته ^م ويمكن ان يجاب عنه في وجوب اجواب ان المعبر
 في الكناية امران وجود المعبر الموضوع في مادة الاستعمال و ارادته بالفعل
 للانتقال بناء على وجوده على ما يشعر به تفريع المثالين ولكن في هذا الفرق
 نظر طاهر اذ هو اجاز الكناية عند فقدان المعبر الموضوع له كما ذكره
 المحققون التفاتا في صحه قولنا فلان طويلا في الجواز وان لم يكن له جواز قط وقولنا
 فلان جبان الكلب ومزول الفصيل وان لم يكن له كلب وفصيل بل مع
 امتناعه كما في قوله بل مراد ميسوطا والرحمن على العرش استوى

والبقاء وجود المعبر الموضوع له لا ينافي في المجاز سيما عند استعمال الجواز
 في الكل واللازم في المكنون على الوجه الذي استعمل كما هو في حيوة
 راس زيد وتر يد نفسه و راس الشمس تيلالا و اردت ضوئا و اردت
 كونه مثال هذه الامثلة مصنوعة لم يوجد في اللغات او انها كناية باطله غير
 مسبوقة ويمكن ان يقال المراد بالوجود والارادة بالفعل في هذا الاستعمال
 وبالجملة لانه كل مواد الاستعمال وليس في ذلك بمعتبر في المجاز وان اعتبر
 فيه تسوية المعبر الموضوع له يستعمل بناء على العلاقة وكه في اجواب
 انه القدم برمتهم اعتبروا في الكناية الانتقال من المعبر الموضوع له الى المعنى
 المراد منها ولم يعتبروا ذلك في المجاز والبريل تقسيم الكناية باعتبار
 الانتقال الى القرينة والعمدة ولم يعتبروا في المجاز اصلا ومعلوم ان ذلك
 لا يتم الا بان يراد منها اولا الموضوع ليشترط منه الى المراد ولا يخفى ان
 تلك الارادة لذلك الانتقال انما يلام لو كان ذلك المعبر موجودا ليحقق
 المبالغة المطلوبة من الكناية فمهم اعتبروا وجود هذه النكته اللازمة
 بالاعتبار ولكنهم لالم يعتبروا الانتقال في المجاز لم يعتبروا فيه وجود
 المعبر الموضوع له بل جازوا ان يكون محالا واحال انهم اعتبروا فيها
 الوجود ليصح الانتقال ولكنهم كفوا بذلك الوجود في الحال ثم توسعوا
 فيها بجواز استعمالها حيث لم يوجد ذلك المعبر ولكن ان كان الاستعمال
 بالنظر الى ما جاز ان يكون له ذلك المعبر الموضوع له فذلك اللفظ كناية محضة
 لجواز ارادة المعبر الموضوع له في الجملة كالا مثله ثلثة الادور واليا سمي
 مجازا متفرعا على الكناية لا متناع تلك الارادة ولا يحج بتركه عن كونه
 كناية في اصله صرح بذلك كلمة سيد المحققين في حواشي المستوفى فظاهر ما ذكر

انه المعبر في الكناية المحضة جواز وجود الموضوع في جميع المواد لا وجوده
 بالفعل وان ذلك ايضا ليس يعتبر في الكناية المسماة بالمجاز المتفق
 على الكناية بل المعبر في العلم الوجود بالفعل في الجملة وفي بعض المواد
 صرح بذلك في بعض جواهر المطول وقد ذكر في التلخيص في الفرق من ان
 الموضوع له في الكناية مقصود حيث التصور دون التصديق فقد
 قيل ذلك ليس مني اذ لابد في المجاز ايضا تصور المعبر اليهم
 المعبر المجاز المسماة على المسماة المحضة قد عرفت كون الموضوع له
 مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم ليس ايتا انه محض العلم
 وفي ثمر المواد فان جبر الكلب موجودا في الجملة وفي بعض المواد
 كالحق مع انه يافيه لعنه قد المصحة يشعر بان جميع الاسعار
 مرقم الاستعارة المصحة واما ان بعض الاسعار قسم لها
 وهو الاستعارة المكنية عند صاحب الكشاف كما سيأتي ويكره ان
 لا كان مراد صاحب هذه الرسالة كمنوع عبارات التقدير في بيان
 ما هو احيى عنده من تعييناتهم واطلاقهم وقد تحقق عنده انه لفظ
 المصحة الواقعة في عباراتهم ليست قيد اخص بقسم الاستعارة
 كما هو الظاهر من جعلهم تلك مقابلة لقيد المكنية بل الاسعار المصحة
 في باب المجاز سواء وليست هي والمكنية كت قسم يتنازل منها
 على الاخر بدينك العدم في التحقيق عنده ان الاسعار المجازية كلها
 مصحة وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الموضوع وانه ما ليس
 ما بعد اسعاره فليست عند التحقيق من المجاز اما المكنية على ترتيب
 بخطيب فظاهر لانها ليست بكلمة وصلا عن ان يكون مجازا واما على

الكشاف والسلف فهو كلمة مجبلة غير مستعملة اذ الاستعمال هو الذكر
 مع ارادة المعبر والذكر غير ظاهر بها فتأمل ورسلم الذكر احكمي ففعل
 ذلك ايضا عنده من اقسام المصحة كالتمثيل عند السكاك واما على
 مذهب من الما ليست مجازا علم ما اثبت رايه في المطول وصح المحقق
 السرف هناك او راجع الى ما ذهب اليه الكشاف فتأمل واما الاستعارة
 المجبلة على ما ذهب اليه الخطيب مطلقا وعلى مذهب السلف في بعض
 الصور فليست مجازا واما على مذهب السكاك فاسعاره مصحة مجبلة
 فهذه المصحة قسم من المصحة كالتبعية الا العلم الشخصي بغير جميع
 هذه الاسعار من افراد الاستعارة الاصلية ويلزم خروجها عن العلم
 على تقدير ارادة ذلك المعبر واما العلم الشخصي فلا استعارة فيه من حيث هو
 ولذلك استثنى لانه استعارة تبعية تأمل وعدم شمولها للاستعارة
 الاصلية المشقة اصلا ويلزم دخول الكراب منها على تقدير تلك الارادة
 والافاشق ان يعبر لولم يكن المراد ما ذكرنا لم يتم كبر اللفظ
 لانه حاصله لانه العلم بنا في اجنبية وكل ما هو كذلك لا يستعار فيه
 عليه ان المعنى الثاني في اجنبية هذا المعبر مع الاستعاره ويمكن
 تخصيصه بالمراد بالاسعار الاصلية في يتم الكبر كالاختصاص
 يتنازل العلم الشخصي بغير ان تنازل اسم اجنس ذلك العلم في غاية البعد
 فيفسره ما فسر به في غاية البعد على ان تناوله ذلك العلم محل ما لم يكن
 مع انه استعاره استعارة اصلية فخروجه كحل بجامعه نعمها
 على تقدير ارادة ذلك المعبر يتنازل العلم بغير اسم التنازل بغير ان
 فيتم ما حكم به حكما ليندفع الف والكائن بالاول عن التعرف والبعد

المكان في دوائر النان بحسب تغير اسم الجنس ومع ذلك يرجع عنه
 ارجح التغير نحو حاتم ارجح علم شخصي شق بسفحة بقيد عمر شق
 يعز انهم التاويل غير كاف ههنا بل لابد من تاويل اخر في القيد الاخر ايضا
 ارجح شق لادخال ذلك العلم حترتم تعريف الالية جامعاً وذلك ان يراد بالمشق
 ما لم يكن في حكم الاجاد وليس مراده عدم امكان ادخاله في ذلك التغير المراد
 ان ذلك المعبر عنه لا يوجب التغير لاجتياج كل من قيده الى ما ولى عنه لاي
 بما يورد للافتقار فتأمل في التامل مسمار قبل تبعية استعاره العقل
 لافني ان ههنا استعاره اصلية في المصدر واشتقاق من ذلك المصدر لا غير كايدي
 على ما في العدم برمتهم ههنا فلا وجه لقول الشارح في مسمار تبعية استعاره
 المصدر كما لا وجه لقول المصدر برباها في اللفظ المذكور بعد جريانها في وكانهم
 ارادوا بالتبعية ذلك الاشتقاق وتسميتهم ذلك بالاستعاره التبعية فيقول
 نسبة حركه جالس السفينه حركه تبعية بنا على ان استعاره المصدر واسطة
 في العروض استعاره المشق كما ان حركه السفينه واسطة في العروض
 لحركه الجالس الا ان ههنا استعارتين كما لو كان هناك حركتان وعلى هذا
 فقولهم في استعاره ارجح وصف ويحكم بالاستعاره كما ان قول المصدر برباها في العروض
 واحكم برباها بعد جريانها بعدية ذاتية فتأمل لاني هذه الرسالة تحفة
 وودعه المحقق التقطازاني بعض التحقق في المطول وفي ذلك التحقيق سيد
 المحققين في حواشيه ما لم يبق فيه لاحد خفا فليجمع اليه الى المشتقات
 موضوعات بوضعين فيه مساهلة وكانه اراد ان موضوعات محظرة
 وضعين احدها وضع المادة حلت كانت عارضة للمبني المصدرية
 لانه المادة موضوعه بالاستقلال وثانيها وضع نوعي شامل للمبني

المختصة

المختصة لانها موضوعه ايضا بالاستقلال اذ ليس ههنا الاشتقاق
 من مصدر معين على هيئة معينة ليدل على ان المعبر المصدر في حالة مخصوصة
 غير كونهما في زمان معين او قيام محل او وقوع وتعلق بامر او معين
 كما لا يخفى على من له شق من علم الاشتقاق وهذا معقولهم المشتق بذاته
 على كذا بهيئة على كذا ليستعار موادها المحصل استعارتها باقتبا
 المعبر للمادة بسبب اشتقاقها من المصدر بعد استعارته وهو المعنى
 بالسعة ههنا كما لا يخفى فليست بتبعية استعاره المصدر اذ لا دلالة
 للمصدر على شيء من الازمنة حتر استعاره مسمار العقل بسعة
 لا حركه الاستعاره في النسبة الداخلة في مفهومه ارجح في علم او معين
 مثلاً ما يستعار من فاعل الى فاعل اخر كما ينقل من الفاعل الذي قام به الفعل
 في نفس الامر الى ما لم يقيم به لعل لا يبينها لعدم الفرق بينهما في الوضع
 فانه الواضع اعتبر في النسبة الى شيء من الاشياء مطلقاً سواء كانت
 في الواقع او لا مثلاً نسبة الانبات الى اسم جنانة وتعلق الى الريح ملكيتها
 في الوضع فلا معبر للاستعاره من احد ههنا لاخر وهو المراد من المطلق في قوله
 لانه مطلق النسبة لم يشترط لغير يصلح ان النسبة الى الفاعل مثلاً لم يشترط
 نسبة الى فاعل بعين النسبة وبين فاعل اخر بل الكل سواء لانه المراد ان نسبة
 الفعل ليس له انواع حتر يد عليه ما يد عليه وانه استعار نوع منه نوع
 اخر واذا تحقق هذا فقد سقط ما يد والشم على هذا الكلام والناتج ان
 الضرب في المستقبل بالضرب في الماخر لا يخفى ان سياق الكلام يقتضيه كونه
 هذا النوع من الاشتقاق ايضا تبعية استعاره المصدر وانما اليسار لا يخفى
 بالمرام ما لم نعلم هذا النوع كونه بناء على تشبه مصدر مع مصدر بعد القيد

المعبر

يقيد بقيد آخر ولا يخفى ان ذلك هو ولمع ذلك الفعل فيكون ذلك استعارة
 لما به المستعار له مع ذلك الفعل وهذا سببه جميع الاستعارات فلا يقيد
 بذلك بتبعيته للال فضلا عن تبعيته للمصدر اللهم الا ان يقال لما لم يكن ذلك
 اجزا ان يعقل بواسطة الفعل يصلح ان يكون محكوما عليه بتلك الاستعارة
 ومشاركة اياه في وجه الشبه لكونه منسوب الى ما استند اليه نسبة تمامه
 احتاجوا في تعقيل ذلك الى ان يدل على ذلك بان المصدر ساو على تقدير
 النفس ان يتصور المعنى بالفاظ محكمه بتبعيته للمصدر فتأمل فكما
 مع نسبة الزم ان يمكن ان يقال وجه التخصيص ان نوع نسبة الزم الى الهم
 هو المعبر في العقل وهو الى يدور عليها احكام سلبا واجبا بالذات وهو التي
 خفي جزاء الاستعارة فيها حكم الشرف المحقق بعدم جريانها فيها وانها
 التي لا سلب منها ويعني عنها تأمل ونحن نقول ان ما ذكره الشرف
 ونحن نقول في كلامه اضطراب وتذاف لانه يدل على ان مدعى المحقق الشرف
 حق ودليله خلافا فنقول ان حمل مدعاه على عدم جريان الاستعارة في
 نسبة الفعل الى الفاعل مثلاً بان يستعار الفعل من نسبة فاعل نسبة فاعل
 اخر كما يدل عليه المثال بهزم الامة اجند فذليله واف به ولكن لا يراد ذكره
 في بيان حقيقة كلام العلامة ونرجح قوله على قول الشرف المحقق لانه لم يذكر
 ما يخالف قول العلامة لتخصيص دعواه بما قام عليه التمثيل وامثاله
 من سائر انواع النسب للفعل جزاء الاستعارة في شرونها على الوجه
 الذي ذكره في النسبة الى الفاعل وان حمل على عدم جريانها فيها اصلا فذلك
 غير واف بافتاتها اصلا فتأمل لكن هذه المناقشة هي لغيره في
 المثال احيى مع المحقق الشرف كما يدل عليه اما لو قطع النظر عن الحق في الكلام

كلام

اقول انما يكون مع المحقق لو كان مراد العلامة بالمثل ما اراد به المحقق ان يقول
 باستعارة بهزم من نسبة الزم الى فاعله تحقيقا الى الفاعل المجازي وحكم
 بقيام الزم بالثاني قيامه بالاول فعلى هذا يكون الكلام كاذبا كما لا يخفى الا
 بناء على حجة عما نحن فيه وهو في المجهود وان كان مراد العلامة استعارة
 من النسبة الفاعلية التي تقتصر الاوصاف والقيام الى نسبة السببية من كون
 معناه ثبوت الزم له ولعلقه به على طريق السببية والباغية فلم يكن
 بينهما مناسقة اصلا ويكون لفظها وجهه هو مويلها لان الفعل
 قد يوضع للنسبة الانشائية ولا يخفى ان استعارة الفعل باعتبار النسبة
 غير محص لانها لا والاشياء فظاهر من قسم نسبة الفعل وبيان انواعها
 فكما تفيض السان بها بعد المشابهة بينهما كاستعارة رحمة الله في
 فيه مساهلة وكان الداع الرغب غايه الرغبة في حصول الرحمة الكائنة في
 بال والرحمة الكائنة عينه بالرحمة الكائنة في الزمان الماضي فجميع المحقق واما في
 المثال الثاني فكما ان نسبة حصوله على علم نسبة التنبؤ اللازم للمفتر على حقيقة
 حصوله عليه وسلم بالتنبؤ المطلوب من ذلك المفتر اللازم من حيث الطلب
 بعلاوة الزموم ومحقق الاستعارة في احواف احوافها حاصل ما ذكر
 القدم في حصول استعارة احواف وكما انها مع استعارة مستعمل
 بالمفهوم ضرورة ولا شيء من اتصاله معان احواف مستعمل فلا شيء من
 المستعار منه اتصاله معان احواف واما الصغر فلا المستعار منه محكوم
 عليه من ان النسبة له في وجه الشبه وظهر محكوم عليه مستعمل بالمفهومية
 ضرورة واما الكبير فلما ذكر وان المستعمل فيه احواف نسبة مخصوصة فلا
 بالتبع الى الملاحظ الغير وارتباط امرها في ملكه مع حروف في ملك المعنى

ان معر اخرتها استعارة اضليمة من امر مستقل لا من اخره فكذلك سائر تلك
 الاستعارات الى ذلك الحرف بمعناه الى المعر الاخر لشماليه المعنيين
 على ذلك الامر وما ذلك الا لتعظيم وما يعبر به عنه مثلاً معر كلمة من اجابة
 لمكرر واحد من الابد ان اجزائه من حيث انها حالة بين الجور والعدل
 مثلاً وبين متعلقه كالسير والاعرف حالهما وبهذا الاعتبار غير مستقل
 بالمفهومية بل ملحوظ ببعيتها وسعف حالهما فاستعاره كلمة من فيه الى
 معر اخر حرفي كالاستعارة الملحوظة من حيث انها حالة من المتعلقين المذكورين
 مثلاً غير ممكن كما ذكرنا ولكن لهما من المعنيين العبر المستقلين احدهما
 عنهما كالاستعارة والاشبهاء مثلاً في شبهة احدهما بالآخر وسعارة لفظ الاستعارة
 مثلاً للمعر الاخير فسر ذلك التشبيه الى تشبيه معر الى الغير المستقل من الغير
 المستقل فيستعمل كلمة من في معر الاشبهاء والغير المستقل وهذا هو المراد
 بالاستعارة التبعية في كلمة من وقس عليه نظيره هذا حال ما ذكره
 في جواب الاستعارة التبعية في الحروف ولكن ههنا ابحاث اما اولها
 التقدم اشترط في الاستعارة ان يكون من الاسماء الكلمة حرة جعل
 المستعار دخلاً تحت المستعار منه ليحصل الجالبة المطلوبة من الاستعارة
 وهذا هو المستعار في العلم الشخصي من حيث هو علم شخصي وثانياً ان يكون
 ان لا يلاحظ تلك المعنى المستقل به لا والمتعلق ويجعل اللفظ المستقل
 استقلالاً ويحكم عليها بمشابهة بعضها بعضاً كما جعل تلك المتعلقات
 الى المستقلاتها واحضارها الى موضع الحروف لتلك المعنى المستقلة
 ويحكم عليها بانها معاني وضعت لها تلك الحروف والاشبهاء الحكم الاول
 مثل الحكم الثاني فكما نرى الاول بل تفاوت وان عدم الاستعارة بالكلية لا يتفق

عدمه بالوجه وان الصور بالوجه كاف لكون الشيء محكوماً عليه الا تترس
 ان الاحكام الضمنية احصاه في باب الحروف في النحو لمعاني من الابد او
 والاشبهاء والاصاق والعلم كل واحد الى تلك المعاني ملحوظة بعنوانها
 كلياً كل واحد من تلك المعاني المستقلة فعلى هذا يمكن ان استعار كلمة من
 مثلاً معر من معانيه الى معر اخر بسبب تشبيه الثاني بالاول والحكم الاول
 مشاركة والثاني مشبه بالاول واسطى على تلك المعاني التبعيات بلا حاجة
 الى تشبيه معاني تلك التبعيات ببعض معاني استعاره بعض تلك التبعيات
 لمعر من معاني التبعيات الى الآخر واماناً في تشبيه بعض التبعيات ببعض
 اخر كان في تبعية استعارة بعض الحروف لبعض الآخر وسر التشبيه
 بها اليها فاذكرنا من استعاره التبعيات حصولاً لنفع شامل فيجوز
 فيما يعبر عنه في هذا الكلام من باب الاجازة بالحرف او معناه في التشبيه فاجابة
 عنه فيجوز الاستعارة في التبعيات ويلزم صحة الاستعارة في التبعيات
 في معاني الحروف وفيه بحث مندفع بما ذكره في الاستعارة التبعية في
 الفعل بل في الحرف اذ كان الاستعارة محكوماً عليه مشاركة المشبه في امر في
 الاستعارة كلف السبب مثلاً محكوم عليه بانه سبب السبب في المجاز المرسل
 اذ لا بد فيه من اعتبار العلاقة المقترنة بكونه معلوماً موصوفاً بالعلاقة محكوماً
 بانه معلوم مع المجاز في مجزئية اعتبار العلاقة ويلزم تبعية المجاز المرسل
 في المصدر المجاز المرسل في الفعل فتأمل لانه الضمير كان في قوله كونه
 ذلك الموضع موضع الضمير لغيره ذلك الموضع ان كان موضع الفعل لاجته
 ان في الفعل ولكن لما وجب اتصاله بالفعل صار ذلك قوله ايضاً وقوع
 وجهه في سبب اعتبار العلاقة فهذا الامر صارت من كذا التقديم ولم يؤخذ

معاني ٣

في كلام القدم فلهذا لم يحفظه وجعل نفسه موقفا باستخراجه وليس في هذا
الكلام اشعار لوجوب تقدم المفعول في هذه المواضع كالاختصاص بل جعل فيها
اشراكا كانت قرينة عند القائلين بالتبعية نفس المكنية وجعل نفسها قرينة
المكنية على عكس جعل القائلين بها معصية التعيين اذ هو المناسب
لايم اذ الاحتمال سؤالا وجوابا تأمل احتمالها لغير يجوز اعتبار كلا الاستعارتين
باعتبارين كما يجوز اجتماع الاستعارة والمجاز المرسل في كثير من المواضع باعتبار
يرجح المكنية عدم كونها تابعة بغير عدم احتياجها الى استعارة اذ كما
يكون واسطحة تلك الاستعارة ولم يرد السكاك في ذلك غير جارية حقيقة
بل حكما هذا زبدة ما ذكره السكاك في غير ان تثليث السكاك في القسمة
بناء على الاحتمال العقلي فهو في نفس الامر ثنائية القرينة مالم يستعار
القرينة الدالة على المعنى المراد من المجاز فلا يرد قرينة المكنية بانها ليست
من كلام المستعار **قوله** لا لوجوب استعارة مطلقة هذا اذا اراد المقارنة
هنا ما هو اعلم من العقلي والقولي وورد ما ذكره السكاك في العوائض
فيل ما رضى بل في اية الخطاب ما ذكره سرج وقد يقال المقارنة المعبرة
في الكسح والتجريد من المقارنة اللفظية فلا يلزم من عدم التقييد بما هو القرينة
انه لا يوجد استعارة مطلقة لجواز ان يكون المقارنة للقرينة العقلية فكونه
في المرتبة ما ذكره مالم المشبه به والمجودة ما ذكره مالم المشبه
لا يقال الاستعارة باعتبار القرينة اي بغير ان الانصاف المعبر في عنوان
المستعار منه الذي اعتبر اقتران الاستعارة بما يلزم به الانصاف
بالفعل لا بالقوة فلا حاجة الى التقييد لانه القرينة سابقة على ذلك الانصاف
لانا نقول الاستعارة تحقق في غير ثنائيته مالمه ومعيته فالسابقة

القرينة الثنائية
في العدد الاول

القرينة الدالة
في العدد الاول

المطلقة

في الاول والمعتبرة الاقتران بما هو الدالة الثانية فالتقييد لازم لا يقال
قد يكون الدالة من المعنى بعينه ملاحا في ذلك التقييد لانا نقول كفي
لوجوب التقييد ثبوت ما عدا هذه الصور وتكون واحدة **قوله**
الاولى في ما مر في سابق وجوب الاقتران من كون المطلق مختصة بما
اقترن به قرينة عقلية فقط بناء على ما مر فانها مجردة عليه فعليه ذلك
لم يقيده او بيان عدم تقييد القرينة اللفظية بل بمر عامه مع انه هذا العلم
في غاية البعد كيف والاستعارة مشروطة بالقرينة الا ان يحمل القرينة
الاستعداد على القرينة المعينة لا المانعة فللمدغم في مزاحمة الفعل تأمل
على وزن علم اويس مراده ما وقع في شيا بل ما في ماصورة
بهذه الصورة مشتملا عليه وما هو الا ما هو على وزن غيب مع البعد
الترشح الكسح فتقوله معها من البعد لانه البعد امر على وزن
غيب فتأمل بعد انما امر السائل لتلايتهم ان القوة ليست
من خواص الكسح بل من ترشح كسح الان في الكسح فبالتأمل تعرف
انه لما زاده احصا ص الكسح او سدوم انه ذلك تجريد بناء على ما حقق
انه ذكر مجرد لفظ الموضوع للملازم مستعار له تجريد لا كسح فبالتأمل
تعرف انه لامناحات بينهما كانه ربح بالجمع في يكون شيا ولو فسر
بكثرة رمية والقارة في المعارك يكون ذكره كك تجريد هذا الوصف
يحتمل التفسير فالبلغ من البلاغة بغير هذه الصيغة فحتملا
من البلاغة على قياسها او من البلاغة على خلافه لا يقال ان يقول
الذي لا ملازم الاول لانه مدار البلاغة على مقتضى الحال لا على التمثال على
حصول البلاغة في الحال او انقصت التجريد فهو بلغ ولهذا اختار التجريد

في قوله تعالى فاذا قرأها اسب اجوع واخوف على الكسح كما حقق
 التقدير في شرح التفسير لاننا نقول الكلام في الالفة لا في اصل
 البلاغة وهو الذي يورث على المقصود من ان متر فعل وحيث
 اتفقت التثنية والالفة فيدور على زيادة الاعتبار وعدمها وذلك
 انما يشتمل على كسح الجلالة تحقيق فيه زيادة الاعتبار فالمراد ان الكسح
 في مقامه بل الكلام المشتمل على الكسح له مرتبة من مراتب البلاغة اعلى من
 مرتبة التثنية والاطلاق واتبع منها فاعلم لا يوجد اسعارة مطلقة
 لان هذا ما سبق من ان الاسعارة محو القوم المألوفة لنا نقول وصف
 الاستعارة محو القوم المألوفة ولكن لا يكتفي بها بل لابد منها من القوم
 المعينة ايضا على تقدير افرادها فاعلم وسعارة لا يكتفي انما
 لهذا الالام اذ الى هذه الاسعارة بل هذا الالام اذ واد على شرح التثنية
 على مذهب السكاكي لانه الملام له الزيادة على قوتها ولم يزل الاسعارة
 في عدم الرتبة اشارته الى ان المراد بالاسعارة في الذكر التبعية الذاتية
 لا الزمانية فاعلم كانه فعل لا يكتفي انما هذا التثنية بها في دعوى
 كونه باقيا على معناه **وله** ويكون شرح الاسعارة بخودها لا يكتفي
 انما فائدة الكسح كحصول كماله في التثنية وما يكتفي دعوى الاتحاد
 وذلك لا يحصل بخود التبعية بل انما تحقق ذلك بالاسعارة المبنية
 على دعوى اتحاد الملام المستعارة مع ملام المستعارة من مثل اتحاد
 معه فدعوى اتحاد الملامين كحق احدهما وذلك دار الكسح
 في عبارة القوم من الكسح ومن الاسعارة ولم يتجاوز امره الى المحاز
 المرسل فاعلم هذا لا يظن ان كلياته من قوله ولا يكتفي انما هذا لا يختص

الفقرة السادسة
 في التثنية

وما وقع من اجتماع التثنية والكسح فيه معاد غير خفي علام التثنية اما
 فقط او التثنية ايضا فاعلم ان استعارة التثنية بالبعد لشاركتها في
 اطمينان القلب والامر عن خوف الضرر فيكون مجازا مرتين ما فعل
 اولها الى الوثوق مطلقا معلاوة التثنية ثم يفتقر الى الوثوق بالبعد لعل
 الاطلاق والتقييد وح ارجح كونه غير باق على معناه سواء كان
 اسعارة او مجازا ام لا كل من الكسح ان الملامية طرحت الفطرية
 باعتبار الوضع الاول لما وضع له الاخر وانما امر بالتأمل لعدم اختصاص
 الكسح بالاسعارة كما سيأتي ولا يكتفي ان الكسح بذكر الملام المفسر
 بذكر الملام بعد ثبوت اذ الملام لا يكون الا باعتبار المعنى المراد والمراد منه
 ههنا ليس بلام التثنية به وانما اعتبار غير المراد بعيد جدا
 وكان اخذه ما ذكره الشارح ووجه الاخذ استمر الى الكسح وقوله المكنية
 في انها ذكر الملام التثنية لعل الملام التثنية به انما عند اجتماعها فلما
 شملت القوم ذلك الذكر فتشعر الكسح اياه اولى قوله في كونها مألوفة
 انما اعني هذا الدوران المجاز عليها دون غيرها وفي تفسيرها استعارة
 ارادها في كونها مركبة فظاهروا بما في كونها اسعارة فلما في الاسعارة
 لابد ان يكون المستعار لفظا والاحتمال على التثنية به تحت الاسعارة
 في ذلك التركيب الامنة متعللا في الاستعارة وتتمتع ملك المركبات
 بالمستعارة كذا ليس الا بجزء المستعار الذي هو المستعارة حقيقة
 بالاسعارة واحتمال انما لا يثبت منه النظر ان افراد الموقوف
 في نفس الامر منقضة في هذه المركبات فاشترط انما المركبات المعرف
 فاسد ويمكن دفع الفساد باعتبار احده في مفهوم المركب بان يقال

الفقرة السادسة
 في التثنية

هو المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث الهيئة التركيبية والاختلاف
في عدم شموله لشي من مواد النقض وشموله لجميع افراد المعرف
والشرطية خبر لقوله المجاز المركب ويحتمل جعل المجاز خبر القول الفرقة
على نوع تسامح والشرطية خبر القول هو ووجه في التسمية هو وجه التميز
الذي وجه التسمية المقيدة بجزء من اسم القسم والمقابل له في اول الوهلة
ينشأ التوهم الاول وعند النظر المقابل الثاني ونحن نقول ان المركب
في توجيه كلام القوم ووجه قصرهم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية
ان المركب المستعمل في غير ما وضع له مسان قسم يحصل له هذا الوصف ويسرى
اليه من الاجزاء ما كان او صورته المربر واسطر في العروض ذلك
المركبات واهل الموصوف حصص هذا الوصف فاحملوا هذا القسم واكتفوا
ببيانها ببيان ما ذكر في الاجزاء اصالة او قياسا وقسم اخر يوصف
بهذا الوصف مع عدم غير نظر الى شئ من الاجزاء في ذلك الوصف وعرضه
لها بل لم كانه كانت قبل هذه الاستعارة فلما لم يكن لهم الاكتفاء ببيانها
ببيان اعتدوا بها وتعرضوا لبيانها ولم يبين لهم شئ يكون من ذلك
القسم قطعا سور التمثيلية حصروه فيها فلما لم يكن لهم فهم المركب على
لا يشترط التمثيلية من الاقسام الثلاثة المذكورة في حال منشأ النظر ايضا
فانه المحرر منها سار جزءا من اجزائها انما يريد باحد الاجزاء
اعلم من المادية والصورية فلا يتم المفعول ولا يكون سائر المادية سببا
للاكتفاء وانما اراد المادية وحدها فلا يتم الارسال ويمكن اختيار الاول
وعطف الهيئة على المادية وحمل البيان الاعم ولو قياسا وجعل قوله
موضوعه حالها والفاء في قوله فحور استينافه بيانها بكونها سببا

للمرأة وايضا حاله ويمكن ايضا اختصار الثاني والثاني عطف
الهيئة على اسمها وموضوعه على خبرها وعطف في خبره على موضوعه فيتم الارسال
فما لم يختلف التمثيلية فانه الاستعارة فيها ليست بتبعية الاجزاء
وان كانت لاتباعية بوجه اخر كما سيأتي في قول الشيخ في اخر هذه
الفريدة حيث يقول في اخرها ولا يذهب عليك اذا لم يكن
نعم تجزؤ الهيئة لا يخفى ان هذا غير محض الهيئة في المركب بل شامل
لبنية المفرد ايضا كما في المثالين اذ لا يرد الدرع مشتركا في كل واحد منهما
الكلام امر بجانبه لا من حاق اللفظ واستعماله بل ذكر اللفظ واريه به معناه
المخاطب من المقام سعة به عالم بكونه فاعطاه واللفظ بالنسبة الى المعنى
العرض ليس حقيقة ولا مجازا ولا كناية وكيفية يطلب من احكامه السعة
على المطول في بحث الكناية الا انه ليس في شئ من الاول ليس
هذا المجاز المتعلق بمحورها باعتبار شئ منها على انفرادها كما لا يخفى اشتماله
على التمثيل اشتمالا اذ لا يرد على المدلول الذي هو واحد من الاقسام الثلاثة
للاشتمال واشتغال السبب على السبب وان لم يسهل اشتمال هذه المعنى
ولكنه يلائم المقام غاية بها وخص التمثيل امر مع التشبيه بهذه
الاستعارة وحده منسوبا اليه لها مع اشتغالها سواها من الاستعارة
المجازية لها في هذا الاشتغال لانه فصل التشبيه وحاصل البيان
انه ان نظر الى المبني والكل فهو الذي استحق ان يلتفت اليه كماله وفرد
وانه نظر الى الفرع وما يبين عليه ففرعه وما يبين عليه هو الفاني في اعتبارات
البلغاء فذلك التشبيه الشريف دائما وفراغا كاستحق فلهذا اختص بالاعتبار
والنسبة اليه ولم يعمر السعة الى تشبيه سواه ولم يخطأ ما فرغ من قوله

البيان

هذا الاعتبار فاعلم هذا ينبغي ان يكون قوله وهذه الاستعارة معطوفا
على اسم ان وبينا ما سألنا للتخصيص انما اعلم ان الاستعارة المتعددة
حس الامكان غاية للحمل على الاستعارة المتعددة او حرة ابتدائية وخبر
الامكان محذوف ارجح عليه حس المكان احمل لم يتبين ولا مانع عقلا
كيف ومداره التركيب واجمع في الحاظ من اجانبين وهو محقق في كل
صورة من صور المصحة والمكينة وليس العاديات الابد كرايد في
التشبيه فكما يمكن ذكر المتشبه به فقط يمكن ذكر المتشبه كذلك في المانع
ثم القدر يمثل هذا النوع ارجح موع مثل هذا المجاز المركب في مثل
هذا التركيب ارجحت الربيع البقل وهذا البحث منفع وحال
ما اندفع به البحث ان يلبس الفاعل معنيان احدهما تشبه الطرف الى
الفاعل والثاني ما استفاد من تركيب الفعل المبني للفاعل مع الفاعل
المتصور واسناده اليه هو انصاف الفاعل بذلك الفعل وصاحبه بذلك الفاعل
ما كان المراد به الاول وادوات تشبيه ما هو لغير الفاعل الحقيقي كما هو الفاعل
الحقيقي واستعمل الثنائي فيما هو الاول فذلك غير مصور او لا فرق
في ذلك التلبس من الفاعل الحقيقي ارجح من قام به وبين الفاعل المجازي
ارجح لم يرقم به بحسب اللغة فلا تشبيه ولا نقل بحسبها كما ذكر في السابق
وان اراد الثاني فلا شك انه استعارة تمثيلية مثل ذلك المثال هذا
واقول انه اعلم ان مثل هذا التركيب على القدر الثاني ليس من قبيل المثال
المذكور وليس فيه التشبيه التلبس الطرف في الفاعل الذي هو مدلول الهيئة
التركيبية فقط ولا مدخل لساير الاجزاء في وجه التشبيه ولا يجوز في مثل
هذا التركيب الا باعتبار الهيئة الموضوعية بالوضع النوع للقيام واستعماله

في التلبس الطرف في مثل استعمال المركب الانشائي في النسبة الاخبارية وبما
فهذا البحث وانما اعلم غير منفع وما ذكره من التأييد ليس بمفيد اذ هذا
المعنى المجازي الذي ذكرنا في مثل هذا التركيب الضابط مشهور والذخر خط
بالبار وانما سخانة وتعا هو العالم حقيقة احوال انه يمكن ان يقال في دفع
هذا الاشكال انه لا فائدة ما كنع عند ذلك العلامة من ان المجاز المركب
ما كنع علاقة غير التشبيه سيما لتقسيم المجاز المركب الى ما لا يسمى استعارة
على خلاف ما هو المشهور عند الجمهور امكن الضمان ان يكون ما تحقق عنده من
انه المجاز المركب الذي علافة التشبيه ما كنع علاقة غير التشبيه المركب
بالمركب سيما لتقسيم هذا الى ما لا يسمى تشبيها على خلاف المشهور واحمل
ما خرج به العلامة على الاشارة الى هذا القسم وانما يكون تشبيه ابنت
الربيع بان في اراك في مجرود كونه مجازا مركبا علاقة تشبيه وانما يحيل
قوله انها استعارة تمثيلية على التشبيه البليغ وحمل مثل هذه العبارة
على تلك الاشارات وانما كان بعيدا لكنه عند تحقق الدواعي يكون قريبا
اكثر (وهذا بيان المراد فلا بد من تقييد الاقدام على المسألة والقيام
على الكف عنها بحكم وحاد عدم الحم او الحاد معناه الكف
لاندر اشارة الى وجه التشبيه هكذا اشارة الى انه في هذا البحث
مخالفة المشهور في تحقيق المثال لا يمكن الحكم على مفهوم احملا لا تشبيها
المحكم بالمحكم عليه فيها واستعمال كل منهما بالآخر بحث لا يبع احكم
على شي منها كما يشهد بذلك من التأمل في رسم وحام في قولنا زيد قائم
كانه يعبر التشبيه في مفهومه احملا من المصدر المضاف بان
يشبه المضمون المراد بها بالمضمون المفهوم من المصدر الحقيقي ويحصل

من ذلك التشبيه تشبيه الهمزة العارضة للاول بالعارضة الثانية فيسمى
ذلك التشبيه ما يستفاد من الجملة كما ليس من تشبيه المصدر
بالاخر ومعلوم مع حرف معلق معن الاخر الى ما استفاد من الفعل
وحرف او الهمزة الى هذا الشارح الى طريق اخر للبيان
يعز ان له طريقين احدهما ما ذكرناه وثانيهما تشبيه الهمزة الظاهرة
ان المراد بالهمزة العارضة لمضمون الجملة الذي هو الطريق الاول
المتفرعة من اجزاء الجملة لانها المسرورة تشبهها التاليف فادانته
المضمون بالمضمون او الهمزة العارضة لانها تسر التشبيه الى الهمزة
المتفرعة من اجزاء الجملة اما على الاول فبالداسطة وعلى الثاني
فبالداسطة فتأمل وما حكي في الصدر الى والذكر حكي في هذا
الصدر الى الذكر حكي في ذلك الصدر انما لم يوجد في صدر بعد صدر
لان التردد والذكر هو سبب للتقدم والتأخر الكائنين في المعنى الحقيقي
لذلك ليس هو التردد في الجملة المراد من ذلك القول فذلك
التجوز ليس من باب التجوز بعلاقة السببية الا ان يعبر في ذلك
الباب الاتحاد النوع وفيه خلاف بين القدم ولعل المحار الاتحاد
الشخصي على ان الاستعارة التشبيهية لما كانت لغسان البلاغة
من المشار فتركت لم تكن لغزها اعتبارا مع ممكن ان يستنبط
هذا القول ان علاوة السببية معور في مثل هذا القول بل في نفسه
اذا اراد به التردد في التقدم والتأخر ولعل ذلك لم يظفر به في كلام
البلغاد وحقيقته ان المعنى التقدم في كلمتهم فكونه العكس متفقاً
وهو على المعنى على فلا بد ان يكون واحداً وهو الثالث واليه بقوله

المقدّمات

عز ان ادانته او ما هو الا ان يكلف الكلف هو ما اشار اليه
في بحث الترتيب من اعتبار مجرد اللفظ الموضوع لمعنى المشبه به في باب
الملازمة وفي قوله الى ولو جعل مرجع تخصيصه على الامر الاخر
الغير هو المشبه به لم يرد عليه النظر ولعل المانع من هذا جعل ذكر
المشبه به في ما بعده اعز ما يخص التشبيه ويمكن دفعه بحمل الدلالة
اعم من الرمز ولا شك ان في جميع المواد رمز الى التشبيه ولا ريب
ان الدلالة على ذلك ان كل لفظ المستعار للمشيبة فلا يتم ما ذكر في عدم شموله
على الاستعارة بالكناية على المذهب المختار وكأنه لئلا قال فلا لوني
ان يقال الى وليس معر اختلت الى ولو جعل عليه واعتبر انما
ان الجميع من حيث المجموع يصح ولكن بعيد من الفهم سيما مع تحقق ما في
عنه قوله حيز يتعين والتعرض الى لا يخفى ان المعنى التعرض لذلك
القول لا يوقف على ان يعين الاضطراب بثله بل كونه معيناً بل
مشهور عند الجمهور على ان يما ذكر ايجاز واضح لاني بهذه الرسالة
وكان هذا مستحسناً ليس اصل اللغة لان الموافق له ان يكون هذه الشبهة
فيما للفرقة الاخر وهو كل من يعقدك ارسلفك كل من يعقدك
وهذا سلف زيد وعمه وسلف الربيع فاسلف اذا اضيف الى م
لكونه له نواله معناه سبب اللغة هذا لانهم ابادوا التعليم من قبل
الاستعارة بالكناية وانما في الاباء الى العلم من قبل انظار المشبه
المرموز اليه كوز ان يكون صفة للمشيبة به وهو الظاهر وان
يكون صفة للفظ المشبه به وضمير لازمه للمشيبة به لا غير وضمير قصد
لفظ او لكونه مستعاراً فانهم وانما امر بالفهم لان في جعل اخذ
منها

الفرقة الاخرى

يحتاج الى تحليل كما لا يخفى من وجوه هذه المذاهب التي
 لا يخفى ان احسن الضبط بل صحة ما يحصر الاستعارة في الواقع في
 المصحة التي لفظ المشبه وبما ان ذلك المحصر ومداره على كلام العرب
 العباد وعدم وقوع غير ما فيه ولا يعلق له بهذا المذهب ملتقطه من كلامهم
 فانه تم ذلك المحصر تم ذلك المذهب بل تعين ملائم امر اخر يرجح فينا
 هذا الضبط على غيره من المذاهب ووجه بحث فتأمل ولو احتجنا لاشارة
 الى ان ما ذكره صاحب الكشف وانحصر فيها ليس نصا في هذا المذهب
 حترق فهم بعض انه مذهب رابع فلهذا اتركوا عباراته اظهر ان
 ان يكتفى بالاشعار الى كلامه على ما في بعض النسخ او الى ظاهر كلامه بدلا
 عن اسناد المذهب اليه نفسه كما اسندوا الى السلف في بيان المذهب
 الاول والى الخطيب في بيان المذهب الثالث ليدل على امرين احدهما
 ما ذكر في بيان مذهبه ليس مقطوعا به وثانيهما انه الظاهر من مذهبه
 وذلك الدلالة ظاهرة على كلا النسختين وان كان على الثانية اظهر كالآثار
 وان سلم ظهور وجه الظاهر ان الاول لمجرد اللصوق وهذا الشرط
 مستغن عن اجزائه لوقوعه موقع الحال ومع الكلام ان وجه تسميته
 كل هذا الاسم من حيث الظاهر ظاهر والحال ان وجه تسميته بهذا الاسم
 باعتبار اجزائه الاول ظاهر مسلم الظهور بخلاف مذهب السلف فانه
 باعتبار الكل ظاهر مسلم الظهور بخلاف مذهب الخطيب فانه باعتبار
 اجزائه الثاني مسلم الظهور والمعنى والحال ان وجه كونه من افراد الاستعارة
 مسلم الظهور بخلاف مذهب الخطيب فعنه تنبيه على رجحانه على مذهب
 الخطيب من هذا الوجه واهي ان عبارته اظهر وجه بحث اذ ذكر ذلك

انظر

المحقق ان السكاك في صرح بان الاستعارة في الاستعارة بالكناية هو
 اسم المشبه به المتروك ومن ثم صرف عباراته الالائية عن ظاهرها او المختل
 وله كثرة لا يفاضل المصحة ولو عدلت على ان المصحة المندوحة
 عن السكاك الغير الاحكامي عن التعريفات لا دخالها في المجاز المقتضى التام
 الا ان يحل ذلك الصرح على النقل وان لم يصح به وفيه بعد ونحوه
 وما سطر ما وقع به ذلك الاستحالة ان لفظ المشبه عنده مستعار للموت
 الجرد الذي هو الموضوع له لذلك اللفظ الى الموت الموصوف بالاتحاد
 على ان يكون ذلك الاتصاف جزءا من المستعمل فيه ولا شك ان الموت
 بذلك المعنى غير موضوع له لذلك اللفظ انتهى ما ذكره ولكن يلزم السكاك
 ان يكون الاستعارة الكينية او ما استعاره كينية وذلك بعيد
 جدا وان يفوت منه ما هو الغرض من الاستعارة مطلقا من البالغة
 والزامه ذلك القوات في الكينية وتخصيص ذلك الغرض بالمعنى ايضا
 بعيد جدا ما لم نعم لوجعل المستعمل فيه الموت الموصوف بالمشابهة لم
 يرد الاول والتشبيه باب المقلوب لم يرد الثاني ايضا فتأمل
 فلهذا يعدل عن القوارى لمصلحة الرد فعمل هذا يكون قرينة الكينية عندنا
 قسما وان كانا مستعاريين لقسم من قسمها الى قسمين مشهورين ذلك
 غير مشهور كما يرد الى التشبيه ان لا يخفى ان الرمز الى الاستعارة
 بمعنى لفظ المستعار او بمعنى المصدر في غاية البعد فلهذا ذكر البعد
 محل الخطيب على هذا الخطبة العجيبة قلنا تحقيق رابع لا يخفى على
 هذا التحقيق يلزم ان يكون الاستعارة الكينية حقيقة من باب الكناية
 وان لا يكون في مادة من مواد الكينية قرينة مانعة عن ارادة المعنى الذي

انظر في...

انظر في...

وذلك باعتبار الموضوع بالمتببه به والمجاز بالاستعارة وترى ان
 محال ويقال هو ما يلزم الموضوع له الكسائي لعدم معنى القرينة المانعة
 هناك فتأمل ولا يخفى انه لم يلزم المازاد على قرينة المصحة
 ما عدا ما على طريق الحسن البديعي متابعه لقوله مازاد على القرينة
 المكنية والا ان يقال ان يعز الحسنة انما يكون المكنية مع قرينة
 كلاً وجزاً فالمراد بالافضل ما ليس بخارج بل يشمل التجويد ايضا
 كما يكون مشتركاً في التجويد فما يلزم المتببه فيها فهو تجويد
 بل الاشتراك بين ان يعز ان الاشتراك بينهما ايضا غير محصور في
 بل هما الصائفة كان في التجويد فكلمة بل الاولى اضراب عن قوله لا
 والثانية عن قوله ان الاشتراك بين المصحة والمكنية فانه محال
 يعز نسي ان لا يتوهم من عدم تسمية ما يلزم المتببه مثلاً في التشبيه
 تجويدا عدم محقق في السب مثلاً بل يذكر ملايمات المتببه والمجاز
 في المكنية والتشبيه والمجاز المرسل عند اقتضائه الاحوال بلا توقف
 وان لم يسم هو لانه الملايمات تجويدا فاعرف ذلك ويجوز جعل ما زاد على
 قرينة المكنية رشيحا للتخييلية اذ قرينة المكنية على عدم كونها تخيلية
 سواء كانت معللة في الصورة الذهنية كما هو مذهب السكاك
 او معللة بالمتببه على طريق المجاز العقلي مطلقا كما هو مذهب السلف
 او فيما لم يكن للمتببه تابع سببه رادف المتببه به كما هو صاحب الكشاف
 ومن جهة وضوحه والاسعارة المحضه يعز على عدم كونها تخيلية
 في امر محقق بان يكون المتببه رادف المحضه ويشبه رادف المتببه به كما هو مذهب
 صاحب الكشاف ومن سببه لم الكتاب
 قوله ان الملك الوهاب

کتابت مسطورہ فیہ السیاق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله ذي العظمة والسلطان الذي خلق الانسان وعلمه البيان
 بانواع اللغات واصناف العبارات من حقيقة والمجازات
 والاستعارات والكليات والصلوة على محمد المود بكلام
 مع مصاحح البلاغ ابيكم المعلم مع كونه اميا في ملتب علمك
 ما لم يكن تعلم وعلى الله واصحابه الدارجين الى مدارج الكرم
 والهم والعارجين الى مدارج المشفقين في اصحاب الكليات
 والهم والهم فيقول الفقير الى الرب الاكرم الحاج اسماعيل
 ابن الحاج سنان السبيعي لئن الله قلبه القاسي وازال
 قبضه الوساوس انه تفسير القرآن العظيم والقرآن الكريم
 لا يعرف لبه ولا يكتبه كنهه الا بمعرفه علم المعاني والبيان
 المطلقين على كونه كلام الله عز وجل اعظم الشان حيث قيل فيها
 فالويل العاجل والابل لمن تعاطى التفسير واحث وهو فيها
 راجل خصوصا الاسعارات التي لا يخلو سطر واحد من كلام الله
 الا وهو شتم على واحدة منها او اكثر فلا جرم هذا العلم علم ليق
 انه يصرف به الاوقات وان فاته من سائر ما فات والفضل
 المسافون والحمل المتبحرون مولانا الفاضل عصام الدين
 عليه الرحمة في كل حين قد شرح الرسالة التي عملها في تحقيق
 الاستعارة قدوة العلماء الكرام واسوة الفضلاء الفخام
 ابو القاسم السمرقندي افاض الله عليه سبحانه عقراة واسكنه
 بجو حبه جنانة شر حاشته على غر الغرايد ودرر العوايد

يحتاج
 ٤

في ضمن عقودهم للتفسير اصول وقواعد لكثير ما كان بعض
 مواضع مشكلا فانه الاشتغال وبعض مسائله معضلا في نهاية
 الاعصار صرقت عنانه الهمة نحو تحقيقها ولم الزهد في تحقيقها
 بالتماس بعض الطلبة من الاخوان في الطرق واخلاص الخلق
 في المصنف له قرأته على بعد التعلل الكثير وكونه شرعا في هذا
 التحليل من الضاعة قاطلا ان كتابه الاشمل من الضياعة وما توفي
 الامانة وهو حبيب ومع الكليل وما انما اشيع في المصنف وقطلا
 ومتوكلا على الملك المعبود **قال المصنف** الحمد لله العطيبة
 ارحم الراحمين لو اهب العطيبة وحمل اللام على جنس اول
 لئلا لا يحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصد النصب
 والحد والى الرفع للذلال على الدوام والنيات والفعل
 انما يد على التجدد دون الاستغراق كما نوه بعضهم لانه لا
 مناب الفعل انما هو المصدر المنكر ومع لا مانع من ان يدخل فيه
 اللام ويقصد به الاستغراق بل لانه انفس اصل واردة استغراق
 مجاز يحتاج الى قرينة صارفة ومعينة والسيد سند قدس سره
 ذكر ان قرينة الاستغراق في هذا المقام كناية عن علم حيث قال
 والمقام انما هو المقضي للبيان الاول دليل واعدار هذا هو الاستغراق
 لكن ما ذكره انما هو المصنف لا المعنى ونفى صاحب الكشاف كونه
 اللام للاستغراق مبني على ما ذكرنا لا على ما ذهبه كثير من الناس
 من انه مناف لمذهب الاعتراف بما انه نحو افعال العباد عندهم
 ليست محلو له لعل فلا يكون جمع المحامد راجعة اليه تعالى

بركة الضياعة ٣

انظر الى قوله

لانه احصا من جنس واحد يستلزم احصا من جنس الا افراد
 استلزاما غيبيا عن البيان فلا فرق بينهما في انها يافيا بحسب
 الظاهر قاعدة خلق الاعمال وان دفعها القاضل المحسن قدس
 بقوله فان قلت لعلم اختيار الجنس وجعله في المقام احكاما
 مجموعا على الكمال من افراد رعايه لمذهب فانه اختصاص جنس
 بهذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد قلت
 يمكنه احصاء الاستغراق ايضا بناء على قسمة ما عدا محامده تعالى
 منزلة العدم اذ لا يعتد به بحاجه غيره بالقياس الى محامده تعالى
 فلا فرق في انها يافيا بحسب الظاهر وانما يقبلان ما لا يمنع به
 تلك المناسبات فلا ترجيح لاختيار احد هما على الآخر وفي هذا المقام اسئلة
 واجوبه تتركنا ما يخاف التلوه فيلطلب من حاشه مولانا القائل
 حسن علم القائل على المطول و الحمد هو الشايد باللسان على جهة
 التعظيم والتبجيل قصد مطلقا قبل علمه ان هذا التعريف غير منفي
 لعدم تناوله محال لو التزمهم به مع اجوارح واللسان من جملتها
 ويمكن ان يجاب عنه بانه يتناول لانا نقول لخال لسانه كالبه والوجه
 لكن لا يستقل بكيفية على طالع المتقدمين وهم الواقفون على
 انه ايتار اللطيف الاسلام او ناولا و ناولا صحح على طالع الما
 وهم العاطفون على انه ايتار اللطيف الاحكام وقطعا لمطالع
 الطاعنين لكن يرد عليه انه اطلاق اليد والوجه وكما علمنا
 واراد في الشرح و اطلاق اللسان غير واردينه والصحيح انه امثال
 هذا توقيفيه بين في محله الكلام الا انه تعالى انه محال لو يصدق عليه

رانها

اذ الشايد باللسان باعتبار انه قد تعلق به الانسان في بعض الاحيان
 وهذا كما اورد النقص بكتابه الله تعالى على تعريف اللفظ ثم اجبت انها
 ما تعلق به الانسان في بعض الاحيان تأمل قوله تعالى **كل عطية**
 على عدم الاستغراق او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة
 او سورة الكهنة على تقدير العهد لكن لم يعهد مثل هذا العهد لانه العهد
 انما هو على ما ذكره العلامة التفهيم في المطول يكون بتقديم ذكره كما
 وسمي عهدا خارجا حقيقيا او كناية وسمي عهدا خارجا تقدير ما وقد
 يستغنى عن عدم ذكره صحا وكنا به لعلم الخياط بالقوانين كخروج
 الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد وقد يكون لام العهد لاشارة
 الى اخره كما في وصف المنادى واسم الانسان كخبرها الرجل وهذا
 وهذا المقام ليس من هذه الاقسام من العهد في شره وجوز بعضهم
 كونه اللام في العطية للجنس لا وجه له لانه احسن لا يصح ان يكون
 منه هو باقتضائهم في ساسب فقرا الحمد والصلوة اشد تناسب
 ارجح من او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة تناسب
 فقرا الحمد والصلوة لانه المراد بخير البره في فقه الصلوة نبينا
 لا محالة فاذا كان المراد من العطية المعهودة التي وهبت له عدم كونه
 ساسب الفقيرتين اشد ويمكن ان يقال ارجح من او العطية
 كل عطية او العطية المعهودة ساسب الحمد والصلوة اشد تناسب
 حيث يجوز فيها ان يراد جميع البرايا او البره المعهودة لكن الاول
 اوله كالاخفى تدبره ولا يخرج الحمد بذلك عما ان يكون على النعم
 الاصل الى ان الشكر جواب سؤال مقدم يعلم تقديره بالتأمل

التناسب بين الفقرتين

فقرا

لانه كل ما ذهب لتبيننا من العظام فهو من مسلم البر ما خصوا
الكثرة المعهود والموعود ولم جمع المسلمين في الاخرة يستحق عليه السلام
بكين انما اثر عدد انما نجوم السائر ورواها وجمع المسلمين آمن
قوله اذ البرية المعهوده التزعمت لتفضيل النبي عوم عليها من الناس
واحد والملك الكرام لا وجه لتخصيصها بالانسان واجتد الملك
لمزدوج ما عدا ذلك كالتعريف العظيم والكرامات والساعات واجبة
ولا يدع عنها خارجة عن ان يكون لها في سلك التفضيل الانتظام
كذا قاله القاضي الدار **قوله** اذا ما عدا ما خارج عن ان يكون له في
سلك التفضيل الانتظام لا يحل ما في الاسعارة بالكنة والتجسدية
والتمشج تدبر **قوله** فلا يلزم على المفسر الايمان بالارباب الاحباب
لان الاتباع يشترط الال والاحباب **قوله** بل من الام حسن لا يخفى
على ارباب الحال وهو ان آية في حقيقة اتباعه لا اقاربه من غير
ان يكون لهم تبعية به عوم كاي جهل والى لبيب وغيرهما **قوله** ولو قال
وعلى الال عليه السلام احسن اه اريد قوله وعلى الال دور النفوس
الزكية لان احسن السجيات قرآنية ومكر انما يقال انما انزل
وعلى الال عليه السلام ما ينشأ الى تأويل الال بالاطاعة او كونهما كلا
قوله دور النفوس الزكية ويمكر انما يقال دور النفوس الزكية
ولم يقل وعلى الال عليه السلام قطع خروج اقاربه غير المؤمنين كاي جهل والى
والى لبيب وغيرهما لان لفظا عليه ظاهره مطلق اما في الدنيا واما
في الاخرة وهم مناصبهم عالمه بحسب كونهم صناديد قرش بخلاف
قوله دور النفوس الزكية تدبر قال القاضي الدار ولهذا احسن

العليه

في امره اد كل جملة الصلوة عليه وعلاله قرسه ومن قال ولو قال
وعلى الال عليه السلام احسن واعلم لم يتنبه لذلك انتهى بقول الفقير
ظن القاضي الدار ان مراد الشرح قوله ولو قال وعلى الال عليه السلام
انما يقول وعلى الال عليه السلام دور النفوس الزكية وليس كذلك بل مراد
انما يقول وعلى الال عليه السلام دور النفوس الزكية على ما بيننا انما
فلا يدع عنها خارجة عن ان يكون لها في سلك التفضيل الانتظام
الدار **قوله** الزكية بقوله اراد الله بالعلم والعمل اقتفاؤا بآثاره البيضاء ومن
حيث قال في تفسير قوله تعالى ودافع من زكياتهم بالعلم والعمل ثم قال
تفسيره بالعلم والخروج عن اعتبار دلالة اللفظ وقوله تعالى ودافع
من زكياتهم يدافع على فلاح صاحبها لانفسها ثم امر بالتأمل وجه التأمل
انه اعلم انه اذا دل على فلاح صاحبها فقد دل على فلاحها لان المعاصرة
بينهما اعتبارية على ان النفس في حقيقة هو ما اشار اليه كل واحد بقوله
انما عند التعبير عن نفسه **قوله** وزكاه النفس يستلزم زكاه الفعل اه
كانه قيل ان زكاه النفس زكاه القوة العلمية ومعلوم ان الفلاح لا يحصل
بجوده مالم يحصل زكاه القوة العلمية فكيف يصح لغيرها بالمفعل فاجاب
بانه يستلزم بالطريق الاول **قوله** ومن قصر نظره على الثاني ان قالوا
انما اما موضوعه للتفصيل في جميع موارد الال انما تفصيله قد يكون لمجمل
سابق وقد يكون تفصيلا لمجمل في الذهن في قد سبقه ما يد على المجمل
بوجه ما كقولنا انما الله اسحقى ان يضرب مثلا ما بعد منه فما فوقها فاما
الذين امنوا الى اخواله وقد سبقه كقولهم في صدور الكتب
والرسائل اما بعد ومنه افادة زيادة ما كد فيقع الكلف العظيم في تقدير
المجمل

يستلزم

ايضا

نحوه المفسر وقد يكون

في صدور الكتب فيلزم الحمل على مجرد التأكيد على ما انبثت الشخ الزهر فقل
 الامام ابن هشام في مغز اللبيب وقد التأكيد غاية انما يكون
 كانها بمنزلة انه في كنهها موكرة لمضمون اجمل بعد ما اراد الاسماء
 المعصية اه قال القائل اللار سر كذا ذلك السهم يندرج التمثيلية
 ايضا يقول المعمر الاحصاء في انذارها الى ترك المعصية بل يندرج
 على عدم المعصية لانها ليست قسمة للمعصية والمكينة بل قد يكون معصية
 وقد يكون مكينة كما سيأتي في بحث جريان المكينة والمعصية في الحاشية
 المركب لعل هذا الفاضل لم يعلق نظره الشريف بهذا الجث فلهذا احتج
 الى درج التمثيلية كما يفتح عنه عبارة فيما بعد من قوله اقسام
 وقرائنها فصار مضاف الى الاعراض الثلاثة وجه التماثل
 انه اعلم ما صرح الاندلسي من جواز تثنية اللفظ وجمعه باعتبار
 اشتراك اللفظ لانه الاعتبار عند اتم في السمة والجمع بالاتفاق
 في اللفظ دون المعصية كما في العلم فان سمة العلم الى مسميات كرسية
 المشرك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فصح
 ان يقال العينان لمثل ذلك وانه يمكن ان يقال ان الاسعار
 ماكتابه اقسام والمص قد تعرض لها في الاصل والحاشية كما
 سيجي وانه يمكن ان يقال انه لا يلزم من قوله واقسامها ان يكون لكل
 منها اقسام بل المراد اقسام الاسعار التي لها اقسام وانه
 يمكن ان يقال يعرف ما يخصه من قرينة الاسعار بالكنية حال
 سائر ما بالمقايضة بل يكفي قرينة كل منها في اشتباها اقسامها وانما
 ان مجموع قرينة كل في ضمن قرينة مستقلة او غير مستقلة

كانه انما انبثت ان يقول اراد المعصية
 والعلم او الاسعار المعصية او الاسعار
 بالكنية والاسعار المعصية ففهم
 لفظ الاسعار في المعصية وذكره في
 متابعها اطلاقا بالنسبة اليك جوابه
 ما على ما مر منها

في الكتب اكتب القدم من المتقدم والمناظر ايضا
 انما يشتمل ما عني عنه بالكتب لداغر مضبوط على لقوله
 والاولى او محله سهله المضبوط معطوف على قوله غير مضبوط
 اراد الاول ان يقول محله سهله المضبوط لبعضهم من غير
 الفضل في هذا المقام كلام لا يصدر مثله عن دور الاخرام
 اراد على وجه دل عليه كتبهم يريد ان يعلق بمعنى الاسعار بعينه
 علم مذهب الجمهور وان ردوا السكاك الى المكينة كما سيأتي ويمكن
 ان يكون مجازا مرسل باعتبار انه النطق لمزوم او سبب فذكر
 المزوم او سبب واريد اللازم او السبب وكذا ان يكون
 لفظ واحد اسعاره ومجازا مرسل باعتبار العلاقة بين
 في موصفه الزبر على وزن علم الكلام قال القائل اللار وهذا
 كلام تبع كلام يريد ان الزبر على وزن علم ليس بمعز الكلام بل هو
 كالزبور الكتاب وفي محار الصحاح الزبر بالهمزة الكتاب
 فقلت لعل نظم الدولو جمعه في سلك وباب ضرب كذا في محار
 وهو الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف علوية وكلمة
 بالالة لشرها في القاموس الغريب اجدهم في القاموس والدراد انظم
 وفصل بغيره وفي محار الصحاح مثل ذلك ووقع فيه وقيل فزاد
 الدر كبارها وقال القائل اللار بعد نقل كلام الشافعي فيه
 يعز فيه نظر عظيم على طريقه قوله في فقيهمهم بالهمزة فيهم
 وجه النظر انه اعلم عدم ثبوته في اللغة ويمكن ان يقال فيه
 ان المص جمع في كل عقد فوايد كثيرة فاذا كانت الغريبة قاله

فان صاحب القاموس انما هو العبد الشارح الكلام
 في محله بالهمزة فيهم

الشارح

كانه المناسب جعل كل فائدة في عقد وليس كذلك كاتر ولكن
 جوابه بان تعال لا يلزم كونه المشبه في حكم المشبه به في جميع أحكام
 فالمراد ان السائل المذكورة في كل عقد شبه كل منها بالمرارة
 الثمنية التي تحفظ في ظرف عرصة ولا يخلط باللال في التفاسير
 ولا يلزم منه ان يكون كل فائدة في عقد غير مختلط ^{مقبول}
 الصفة الى الموصوف ^{مقبول} ولا يجوز هذه الاضافة الابنا ويل
 كما في قولهم جرد قطيعة وهو ان اصله عواريد فريد على ان اصغر
 عواريد ^{مقبول} قبيل التشبيه الموكد بعد حذف اداة التشبيه حذف
 عواريد ليعم الفرائد فصار فريد ثم اذا اريد تخصيصها اتي بالواو
 فاضيفت الفرائد اليها فتقول الشارح ان عواريد كالفرائد تقدم
 اصلها قبل حذف الاداة ووجه التشبيه بين العواريد والفرائد
^{مقبول} ولوقار فرائد فوايد لكاهن ^{مقبول} فن لا تشابه على
 صفة اجناس اللاتق المتقني بين الفرائد والعواريد مع ان فيه
 احسان اللفظ المصطلح عليه فاقاله الفصل اللار في وجه ايتار
 العواريد ليس يد كما لا يخفى ^{مقبول} ولا يخفى حسن اضافة الفرائد
 في هذا الكتاب الى العواريد لان الكتاب موضوعه سائر الاستعارات
 فاذا كان في خطبة الفاخاستعاره بحسن مع ان المص
 عبر عاذاكر في كل عقد فارد احسن مع ان البحث عنها جملة
 بحسب الاستعارة واقسامها يرد عليه فعلى هذا كان الانب
 الاخصر ان تعال لمحق معاني الاسعاريات واقسامها ولا يذكر
 القرائن الا ان تعال ذكر الزيادة الاهتمام بها ويكره ان يقال اصل

وهو قوله انما على العواريد لان الفرائد
 من علم اوجاد الاسعار بها بالمتبع والفاء
 المنقطة

السؤال المشرح داخل في تحقيق اقسام الاستعارة فلهذا لم يذكره
 وذكر القرائن مع انها داخلية فيه لزيادة الاهتمام بها وقد حال
 الاهتمام به دون الاهتمام بباير ^{مقبول} في ثلثة عقود معلقات
 والعقد وجمع عقد بالكسر وهو القلادة ولا يخفى حسن نظم الفرائد
 في العود لانه شبه ابواب الرسالة بالقلادة في كونها شتملة
 على التفاسير فاستعمل اسم المشبه به في المشبه على طريق الاستعارة
 المصروفة واثبت لها الفرائد تحيلا للاستعارة المصروفة على
 مذهب يجوز العكس التخييلية علم المكنية وذكر النظم به شيئا
 ولان في كونه شيئا للتشبيه محال في فرائد عواريد لان الاول
 لا يمنع ان في الاول احوال اثبت ^{مقبول} دون الثاني العقد
 الاول موضوع للاقسام وان ذكر فيها معانيها على سبيل التبع و
 والعقد الثاني موضوع لمحق المعاني لان المقصود منها تحقيق
 الاستعارات اه قال الفصل اللار وفيه كونه بحسب الاسعار
 مقصود في الرسالة لا يرجح ذكر الاستعارة هنا غاية الامرات
 المقصود من الرسالة تحقيق الاستعارة مع انه ذكر فيها
 ما نوهف عليه الاستعارة على ان الغرضه الاول من هذا العقد
 غير مشتمل على انواع الاستعارة اصلا انتهى قال السيد
 في شرح المطالع ولا شك انه يعنون الفصل باللسن المقصود
 بالذات مستكره جدا لمقصود الشتم الاشارة الى ما ذكره السيد
 قد سره تدبر واقسام المجاز اوضح وانواع المجاز لان
 معرفة معنى النوع محاسنه الى معرفة احسن واما موقوف على علم الميزان

بخلاف الاقسام فانها معلومة للمفسر والمنه والوسطا والاول
 وجه الاوحيث ان التمييز يعرف في اوزانته فالاول يسمى صنف والثاني تفرعا
 فتميزه بالانواع يوافق ان التمييز يوافق فقط وتبعيه بالقسم يشمل
 الامر من جميعا ولكن في الصنف ان القسم والنوع والفرع
 والصنف كلها مترادفة او متعارفة المجاز المسمى بمبدأ
 خبره احمل الشرط وهو قوله ان كانت علاقة غير المشابهة فجا
 رسل وقوله اعتر جملته معوضة وقوله الاول خبره محذوف
 لعدم الاول فيما يستلزم عليك ويكمل وجوبا اخر كذا ذكرنا اسم
 واوله تدبر لحفظ التعريف متعلق بداع في قوله لداغذ الكلمة
 وتعلقه بقيد غير مستقيم تدبر في غير ما وضعت له فاقبل قد تقر
 في كتب الاصول ان المجاز موضوع للمعنى المجاز بحسب النوع فكيف
 تعال انها مستعملة في غير ما وضعت له فلنا قد فسر العوم في
 بانه محض شراشي اذا اطلق او احسن الشر الاول فهم من نفسه
 الى الثاني وليس المجاز موضوعا للمعناه المجاز من هذا المعنى
 واما الاصوليون فلم يعتبروا في معنى الموضوع قيد بنفسه ولطابق
 الاصطلاحين غير لازم على ما بين في قوله لادخال الصلوة
 متعلق بقوله ذكره غيره لانها مجاز مستعملة في غير ما وضعت
 في اصطلاح التخطيب على ذلك لعدم في اللغة وهو غير موضوع للعلم
 الشرع فيها مع انها غير مستعملة في غير ما وضعت له لانها
 وصعب للعلم الشرع في اصطلاح الشرع فهو موضوع له فيه
 وفيه نظر وجه النظر انه اعلم انه لا حاجة في قولها الى هذا القيد بل نزل

الزم
 في
 اللغة

بلا قيد ولا زينة في صدق تعريفه علمها صدق تعريف المجاز عليها
 كما ان تعريف الكلمة الثالث الاسم والفعل واحرف تصديق عليها
 ولا ينافي في صدق تعريف واحد منها صدق تعريف الاخر عليها هكذا
 ذكره الفاضل اللازم لا غنى وقيد حيثية متعلق باستقط
 عنه ارجع في اصطلاح التخطيب متعلق بغيرنا والاوجه منه
 انه يقول ترك ذلك القيد لا غنى وقوله علاوة عنه اذ استعمال الهمزة
 الصلوة في الدعاء ليس لعلاقة استعماله في العمل الشرع لعلاقة
 تدبر واعلم انه ذكر قولهم في اصطلاح التخطيب في العلم مخرج
 الوجهين هما اما اولاه اطلاق الاصطلاح على العلم في اللغة
 غير واقع واما ثانيا ملاء اللفظ المشترك بين المعلوم واللازم
 اذ استعماله في اللازم بحيث انه لازم للموضوع له بلزم ان يكون
 معصية لصدق التعريف عليه اذ هو مستعمل فيها وضع له في اصطلاح
 التخطيب وانه اعتبر قوله علاوة من العلم في ندع الاحتياج الى
 اصطلاح التخطيب قال في الصحاح هو بالكسر علاقة السوط اه
 قال الفاضل اللازم والعلاوة بكسر العين ما يتقلد الذين بواسطته
 عن محل المجاز الى احصيه وهو في الاسل ما تعلق الشرع به كعلاقة
 السوط وعلاوة المجاز لعل محله احصيه واما المعنى العلى فهو علاوة
 احب والبعض في تعلق انضم خصمه وتعلق المحب لمحبته فاعلم
 في حقيقة انه العلاوة هنا بالكسر لا بالفتح كما قال النجم قال صاحب القاموس
 والعلاوة بكسر الحاء اللازم في العلب او بالفتح المحبة كقولهم بالعلاوة
 السوط ونحوه انتهى فحق في قول الفاضل اللازم والعلاوة بكسر العين

الشرع ووجه

ما جعل الذين بواسطته اه كثر تدبير واحتمل زوايد عن
 الغلط اه وقد توهم بعضهم انه الغلط يخرج باعتبار انه المتبادر
 من الاستعمال انه يكون قصدا والغلط يقع بغير قصد لكن يراد عليه
 انه هذا انما يستعمل اذا كان المراد من الغلط ما يكون مقولا سهوا او اما
 اذا كان المراد من الغلط ما يستعمل غلطا في غير ما وضع له مع قصد
 انه ما وضع له لظنه ان هذا اللفظ موضوع له فلا وجه لخروجه بالتبني
 من لفظ الاستعمال ويظهر من هذا عدم اعتناء اشتراط القرينة
 عنه ايضا لان ما ذكره الشرح من قوله لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة
 على ما قصده وليس مع الغلط نصب والى على قصده انما هو على عدم
 عمل الغلط على سهو اللسان ومعلوم انه كما لا احصا من لفظ الغلط
 سهو اللسان لا احصا من له ايضا ما يستعمل اللفظ غلطا في غير
 ما وضع له بل قد يستعمل الغلط في معن ثالث وهو انه لو تلفظ في مقام
 قصدا مع مجاز اللفظ وضع له غلطا لظنه ان هذا غير موضوع له يتغير
 كونه ذلك اللفظ معصية من غير شعور انه موضوع له او مجازا لانه استعمال
 فيما وضع له على ما خرج عن المؤلف بالقصد المتبادر من الاستعمال او لا بقوله
 بقرينة بل لا يخرج من قوله لعلنا تدبر فانه وهو لان القرينة
 ليست من توابع العلاقة الاولى لانه العلاقة ليست من توابع القرينة لان
 مع في الغالب يندخل على المتبوع ما يفصح عن المراد لا بالوضع كما
 بينه مولانا الكامل عند الرخص الجار في شرحه على الكافية في قول العلاء
 اس احاطت بصحبي واذا انتقي الاعراب فاققرت كثر برود عليه ان
 القرينة هذا المعنى انما هو القرينة المعينة والمراد بها الصارفة

ح قصدا في موضوع له

به اعلية توصيفها بقوله مانعة عن ارادته ففسرها القرينة في الكناية
 وهو ارادة المعنى الغير الموضوع له من القرينة المانعة عن ارادة المعنى
 الموضوع له لذاته والضمير يرجع الى القرينة اذ لا يراد باللفظ
 الموضوع له لذاته وعبر الموضوع واللا يلزم الجمع اجمع والمجاز في غير
 جايته ويمكن ان يحاط به اجاب القائل ان اللسان على البحث بوجه آخر
 قرب ما ذكره الشرح وهو ان المراد من ارادة المعنى ان يصح محضها حسب
 قانون وضع اللغة من غير تاويل ولا تحريف محضها كذا في كل كناية مع قطع النظر
 عن التوسل به الى غير خلاف المجاز فانه لا يصح ارادة المعنى اجمع للامس
 حسب قانون وضع اللغة من غير تاويل المعصودة من المعقنين
 العلاقات فانه قد يكون في المجاز المرسل علاقة بين المشاهدة ولكن لا تقب
 بل لعدم علاقه غير المشاهدة لعدم تقييده بعلاقة واحدة بين المشاهدة
 بالرسالة وردت من علاقات او لعدم تقييده بالبالو كمال
 الاستعارة او رد على الثاني انهم قالوا المجاز المجمع اجمع كونه كماله
 مع البينة سواء كان رسلا او استعارة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
 بالمبالغة الموجودة في الاستعارة المنتهية في المرسل واعلم انه لا
 في هذا المقام في معرفة شرح آخر من لفظ الغلط وهو ان الاصوليين
 يطلقون الاستعارة على كل مجاز سواء كان علاقه المشاهدة او لا
 ويطالبون الاصطلاحين غير لازم على ما بين في محله عند الكشاف
 فمدى لانه الاستعارة المكسبة عند الخطيب غير ما ذهب اليه صاحب
 الكشاف كما سيأتي لكن هذا المذهب مذهب السلف فقوله
 عند الكشاف في قوله ان المعنى عند السلف سورة ما يشانه كما سيأتي

او عاوان المعنى المجازي عن المعنى
 مفقودة في المرسل

السكاك ٢٥

الفرد الثاني
في العدد الاول

المستعمل في المنهج صفة بعد الصفات المشبهة به ولكن
انه يجاب عنه بانه قد بالمصرحة لانه في كونه الاستقارة المكتبة
محازا احلافا خلاف المصرفة لكن الاول في عدم البعد كالأشياء
الا العلم الشخصي فانه لا يستعار اصلا الا اذا تضمن نوعا معينة
قيدها بالشخصي فانه لا يستعار اصلا لانه علم اجنس استعار كاساسه
و قد جعل صاحب الرسالة الوضعية اه حيث قال فيها والاول
اما ذات وهو العلم اجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما
وذلك اما ان تعبر من طرف الذات وهو المسمى او من طرف الحدث هو
الفعل وانه كان اقرب من الاول وجه الاقربية انه المشتق تحت
عنه بل هو ولا بد من الخروج لكن خرج المصدر ولا بد من دخوله بخلاف
فانه تتناول المكرة جميعا ولا بد من خروجها وخروج عنه مثل اسامه واسم
والمصدر المعروف ولا بد من دخوله والاعمال مشتق ايضا يتان
اجنس او ان لم يدركه فالمشتق ايضا في اجنسه فيكون
اجنس مقابلا للمسمى والمشتق فليعلم انه لا يستعار المشتق اصلا
كالعلم لكن منافا العلم اجنسية لا تقتضيه الشخصية و منافا المشتق
اي بالالاقتضاه الشخصية بل كونه والآ على ذات مع الصفة الاجنسية
مفهوم كلي فبينه وبين ما يدل على الذات منافا يتنا والاعلم
الشخصي وكانه اراد ان اسما كليا غير مشتق يقول الفقيه لا حاجة الى
اسم اسما كليا ولا سلم ساول العلم الشخصي لانه خرج بقوله انما كان
المستعار لانه لا يكون مستعارا ومع ذلك خرج عنه كونه حاتم علما
لانه مشتق يقول الفقيه يمكن ان يقال انه المتبادر من قول المصنف المستعار

انه كان اسم جنس انه المستعار حيث انه مستعار وحاتم بذلك
احمله على كل من ملاحج تدبر وضع المادة والهيئة المكتبة
وضع المواد والهيئة لا سعة معانيها للهيئات وهو الاثر منه
فستعار مصدرها اراد ان ينادى بصفة استعاره اجزا وهو
الزمان وعلل عدم ذلك بما فيه فسادا اراد ان ينادى كونه اسما
في المسمى واخر تبعية بانه التشبيه يقتضي موصوفة المسمى
بوجه التشبيه وانما الصالح لها الحقائق والامور الثابتة كالحرف
وسائر صفات دون معاني الافعال والصفات اذ هي غير ثابتة
لدخول الزمان في مفهومها وعروضها دون الحرف وهو ظاهر
علا السند قد سببه انه الافعال والحروف غير سبب عليه بانه
ببساطة طول والموصوفة بوجه التشبيه بعض الاستقلال ثم قال هذا
دليل صحيح لا يدركه ما نقل من الشرح من النقض الحركي والزمان المتصور
بالطول والسرعة مثلا مع عدم تقريرها وثباتها و بعدم التعريف
اذ المدعى انه معاني الحروف والافعال لا يقع مشبه بها والذكر سببه
امساع وقوعها مشبهه اما عدم ورود الاول فلهذا المراد بالحقا
بها المعاني المستقلة لا بالوجه من الامور الثابتة والحركة والزمان
استقلال دون الافعال والحروف واما عدم ورود الثاني فلهذا
التشبيه بعض كونه كل من طرفه موصوفه وتعرضه للمشبه لانه
المعصود الكلي ومعلومه دلالة على الآخر ثم انه الصفة واسماء الزمان
والمكان والآلة لا يتم هذا الريب فيها كاستقلال معانيها في لوجه
في كونه الاسماء صفة ما ذكره الشرح آخره ولفصل في

انما تدل على ذات معينة باعتبار معنى هو المقصود فيها ولا
 تصور الاستعارة في الذات المبهمه من اذ هو غير مقصود
 ولشهر بما يبلغ في شبه الاستعارة بل تصور ذلك تحت
 مصادرها المقصودة منها فكانت تبعه واما البواقي واثبات
 على ذات معينة بوجه ما الا انه المقصود الكلي منها انما هو
 الدواعي فيها او بها فكونه فيها تبعه ايضا ولو قصد الاستعارة
 بحسب تلك الذات لوجب ان تذكر الفاظا والا على انفسها
 هذا قال الفصل السادس اما ما قاله مقلد شارح الخوص في رعيه
 بحث وهو ان قولهم التشبيه يقتضيه موصوفه التشبيه بوجه التشبه
 انما اراد به الموصوفه بحسب نفس الامر فممنوع بل يجوز ان يكون
 الاتصاف موهوما وكفى توهم اشتماك وجه التشبه من الطرفين
 وان اراد ما هو اعلم فلا سلم انه لا يوجد في معاني الافعال والحوادث
 لم لا يجوز توهم الاتصاف بشئ في الفعل والحوادث بل لا يخطئ
 مستعار ارجل الفيل تمام معناه وهو حادث والزمان والادب
 للسمة الى فاعلا في الاستعارة لانه معترضة غير متقل كالحج
 عن قرب فالمراد بتمام معناه المتقل وهو حادث والزمان
 اعلم ان الاستعارة في الفعل انما يصور بتبعيه المصدر
 احسن ايضا في الحقيقة تدبر في مفهومه من مفهوم الفعل
 الاستعارة فاعلا لاخر فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
 كاللام فانها مفعلة العلية والغرضية وهي نوع مخصوص له حال
 مشهورة وهي الترتيب فجوز ان يشبه به سائر في الترتيب وحصل

الاستعارة في العلية والغرضية اولا وتبعيتها في اللام
 منع التشبيه لك واللام في التشبيه انما هو العقل يدل
 على السمة ولست عرصد ما وزعنا اختار كلمة استعارة لانه عامادته
 وبهية لها من غير حاجة الى شئ اخر والسمة ليس من هذه المثاني
 لانها معترضة في يد العقل عليها اربابا لاسعلا بل كما في عليها
 الى ذكر العقل كما ذكر انفا وانما السمة في العلة المستعمل
 بل فقط الامر فقط وهو التشبيه يشير الى القول بالاستعارة في الزمان
 فقط في نادر اصحاب الحق او ما ساطر حقا القول بالاستعارة
 السمة في هزم الامر اخذ ان وحقا القول بان التشبيه اجاره
 فيها الاستعارة نوع من التشبيه بل ان الاستعارة في كل نسبة
 وعدم موصوفه بها فانه كما في تشبيه نسبة الهرم اخذ
 فكونه الاستعارة ملكه لان المذكور هو المشبه وكذا في الاما
 في احد الصور من السمة ووجه الاخر تقوله من غير فارق حال الفاعل
 اللام وفيه نظر اذ لا يفهم من كلام شخ منع جوامع الاستعارة
 ما عدا السمة في نادر وتخصيصه بنوع من السمة بل يفهم جواز
 التشبيه والاستعارة باعتبار الزمان في مثل نادر اصحاب الحق
 ولا ينافي ما ذكره جواز جوامع السمة ما عدا السمة كما ان تحققت
 في بعض المواد هذا مثال كل من الجاز المرسل والاستعارة والاشارة
 القول فيه بواحد منها جواز الاخر انتهى لقول القصة نعم الامم كالمثل
 لكن ذكر كل منها معا لا لا في يد على المناقاة شخ قال في التشبيه
 كهرم الامم وفي الزمان كذا في نادر في حادث فبشرهم بعد ان لم ينافي

هذه في
 في الدلالة

في الامر نسبة لازم

جواز

دلالة ظاهرة علمنا في كل منها لا في تدبر ولم يلفظ الى ما كان
 من ذلك ما ذكره اما الاول اركونه الحرف ما ذكره الشارح
 فانه الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل اه واذا كان موضوعا
 كيف يتصور فيها الاستعارة ولهذا ليس في هزم الامر الجيد
 مجاز لغوي والاستعارة مجاز لغوي ليس لان في المثال والمثالي
 في المثال ليس بواب المناظران لانه العلو موضوع للنسبة
 الانشائية وقد وضع للنسبة الاخبارية اه يرد عليه انه الكلام
 في النسبة لترى مدلوله للفعل والسمة المحرمة والطلبية ليست
 مدلوله وانما النسبة لترى مدخله في الفعل النسبة الى
 فاعلا ولا مدخل الخصوصيات في تلك النسبة فانه النسبة في
 ضرب واضرب الداحلة في مفهوم واحد ولا اختلاف بينهما باعتبار
 نسبة الطلبية المفهوم من اضرب واجزبه المفهوم من ضرب لانها
 لا يوجدان تغاير النسبة الى فاعلا الداحلة في مفهوم الفعل
 وكذا الحال في يقيو وليتقو فانه الطلب المفهوم من الامام لا دخل فيه
 في تغاير السمة الداحلة في مفهوم الفعل بل الاستعارة عند التحقيق
 على هذا يكون في الهيئة مثلا رحمه الله هيئته وارجحه هيئته اخو
 وكذا فليتبو ويقتب وصرح في شرحه انما قال انما قال الشهم
 بابين الملك في شرحه المشارق لفظ اخر ومعناه خبر فانه انه
 يقيو مقعده منها وتعبيره بصيغة الامر لا بانه انتهى فيما هو
 منصرف في الصم المرفوع الاول يرجع الى معز الحرف والثاني في الجور
 يرجع الى المطلق وكذلك الجور في بقية واصله متعلق

المنكر

بحث الاسماء في مسائل معز الحرف

الحرف بشي حصل معز الحرف ملحوظا بتبعيته بالطلب معلق
 لغوه حذر لزمهم كونه الحرف مجازات لا حقايق لانها ما وضعت
 له الحروف المعاني المطلقة ولم يسمها مستقلة حركتها
 حقايق بل شرطا استعارة في جوهه قصود وهو ليس موضوعا
 فيكون مجازات اختصت بها عند الوضع لها ارفضت عن
 المطلقا عند وضع الحرف للجزئات لانه المنسبة هو الحكم
 ومعاني الحروف لا يصلح ان يكون محكوما عليها لانه نسبة العلم
 ولا يلزم منه انه يعبر بالعلاقة بين المصدرين او لا تتركه نسبة ولكن
 انه يقال ايراده بكونه ربما اشار الى هذا البحث قد تم المنقول
 مع انه لا يصلح في الفاعل ان يعلل فعله لكانه الالتباس فانه
 لو قيل وانكر بالبع الالتباس علم علم لقينا انه يرجع الضمير السعة
 لاحتمال رجوعه الى الاسمية او التبعية الترتيب الحرف
 فوضعه موضع الضمير وان امكن وضعه بعد الفاعل بان لا يكون
 السكالك التبعية لينظر سانه فيتمكن في القلب زياده كل
 لان حصول الشيء بعد انتظار وطلب اعز من المناسق لا سر
 وتعب لا وجه لانكار السعة لانه كل مثال يقع فيه الاستعارة
 السعة على مذهب الجمهور وان قال السكالك انه فيه مكنية فينبغي
 لا يخلو عن احتمال التبعية فلما وجه لانكاره مع احتمالها ونبه
 فيما بعد حسب حال واحكام والتبعية اليها انه كان المتعاقبا
 ان النسبة المتروكة متحققة كما كونه له اسد ملك
 السلام فانه السعارة الرجل الشجاع وهو متحقق او غفلا

الوزن الثاني

كقولهم هذا الشعر المسمى فان السعارة التي
وهو محقق فعلا وهذا القسم الى الحصة والنجيلة
ومحملة لها كقولهم هذا الشعر المسمى فان السعارة التي
وغري افراس السبب ورواحله من كونه مالا لا يملك
والحصة وكيفية في المحصر والمطلوب فراجعها
الرابعة في قسمها الى مطلقه ومرتبطة ومجردة فلا بد من تقييد
بقوله باسم القرينة لانه يصدق على القرينة المعينة انه كلام
القرينة الصارفة فانه لا يصدق عليها انها كلام السعارة بل
الشعر السعارة معاراة له باقتضائه فيكون لفظ القرينة في قوله
باسم القرينة من وضع المظهر موضع المضمير العائد الى ما في قوله
بما يصير شعرا له الاول في نفسه بالوصف بالمرح
يعول الفخر الاول في عدم تقييده والاكتفاء بالقرينة الحالية للمالك
الى الهم انما مجردة كيف سيقى مثالا للمطلقة ولكن انما حال الشعر
القرينة الحالية قرينة صارفة والوصف بالمرح قرينة معينة ولا بد منها
في الاستعارة فيكون الاول ما ذكره الشارح اللب على وزن علم
الشعر المشرق بعضها بعض واللبدة شعر الاسد في وجه الشعاع
اللبدة بوزن اجلد واحد الليود واللبدة اخص منه وجمعها لبدونه
قوله سكا كادوا يكونون عليه لبداء وجهه الاخصه ظاهرا ذكره الشاعر
وفي القاموس كل شعر او صوف متلبد لبد ولبدة جمع لباد ولبود
واللبدة بالكسر شعر زبرة الاسد ووجه حواصه لانه شعر الاسد
المتلبد على رقبته لا يوجد الا منه ولا يلزم منه ان يوجد في جميع افراد

الوجه الرابع
في السعارة

اللبنة

والزبرة بوزن اجلد واحد الليود
اللبنة بوزن اجلد واحد الليود

غاية الامر انه ليس من خواصه الشاملة فلا بد من ما قبل
اخص منه ارشاد الاختصاص به مما ملو وج التامل
انه علم عدم الملازمة الظاهرة من عدم تعليل الانطلاق وبين
القوة على انه اذا كان كناية عنها وهو ليست مما يلزم المستعارة
فقط بل يلزم المستعارة ايضا فلا يكون ترشيعا كما في قوله
له راسد شاكي السلاح هذا من علم ان قرينة الاستعارة الحالية
او في السعارة السابقة والافشا في السلاح قرينة الاستعارة لا
تجرب كذا حال الموتى العقل من غير الفشار من حواسية علم المطول
وكذا تشييل المعنى التجريد بعد له راسد شاكي السلاح من علم
انه قرينة الاستعارة الحالية والافشا في السلاح قرينة لا تجرب والا
مطلقة كانه رمز بالهم او المراد قد عرف به كثير الى الواقع
عالمهم اعتبارا من ارجاء ارجاء مع الشرح والتجريد فقسم الاستعارة
الى ما ذكره من الاقسام السبعة كونه اعتباريا والاملا جاز فجمع باقتضا
النعم ساد الاقسام بعضها بعض الامر ان الاصلية والسبعة لا
لا كسماعه ابدا ويمكن ان يقال انه نسخ هذا الشرح لا كما لو وجد صحة
بكالها لعل لفظ النعم صحيح من التقيد فيكون المعنى في التقيد
اذا كان لبعض الرمز بالهم اعتبارا من لا يوجد منه الرمز بالهم اصلا
فتملا عن كثرة الالباب لا اعتبارا واما اذا كان المعنى التقيد به كثير
الى الواقع كما في شعره العقل الصارفة اولاه لا يكون اعتباريا
كأثر في الابع من البلاغة هو الكلام هذا المعنى ليس بسديد
لانه انما يوصف بها المسكلم ايضا فصح انما لعل مسكلم المعنى كعشر اشدة بلاغة

ما اوجس الكثر في قوله في قوله
الوجه وقد في انبته وذكره ومنه قالوا
في صفة الاسد مقتد كانه وصف بالمرح
كالتشابه وسادف اجزاء مسكلم

الا انه يدعى ان المتبادر من الالغ هو الكلام جميعه بسلامة المبالغة
هو الحكم بدو عليه انه اذا كان من المبالغة لا يجوز بنا فعل التفضيل
من الميزات اللهم الا ان يقال انه مبني على ما نقل من البرد والاش
من موازننا فعل التفضيل من جميع الميزات كما فعل واستعمل
ونحوها قياسا والسج عنه القاهر رحمه الله تعالى في امثال هذه
المقامات ماره الملح وماره اشد مبالغة هكذا قال القائل
في حاشية الطول وقد اشترى الى وجهه فتنبه ان اريد في قوله
سمة المجردة ولكن ان يقال اننا ذكرنا وجه تسمية المجردة مع انه
لم نذكر وجه تسمية المرسحة والمطلقة اشارة الى وجه كون الالفاظ
الملح من التجرد مجردة تدبر والالم يوجد استعارة مطلقة ذكره
فيما سبق لاقتضاه وذكره ثانيا هنا لخصص المقام لكونه عليه
ان يقول ولا استعارة مرشحة صافية عن التجرد نعم يكون كذلك
على المذهب المحار وهو مذهب السلف كما سجد في الموضع
لمذهب الخطيب كانه لم يلتفت اليه او ادرجه في مذهب السلف
لان الاستعارة في الحقيقة هو الشبهة وهو السج على مذهب ايضا
وان جعل في الظاهر الاستعارة التسمية المضمرة متابع في الذكر
لتعريف عن الشيء لفظ الاستعارة ففي قوله رات اسد الله
انما ذكر السج وهو قوله له ابد حال كونه متابعا للتعبير عن الرجل الشجاع
بالاسد من حيث الاستعارة لا متابعا للفظ الاسد لا يقصد به
الا تعديتها من غير ان يكون مستعارة الشيء ويكون شرح الاستعارة
بحر وان اذ حجاب سؤا لنشاد من المتن لعلم بالتأمل اما للام

الظهور في الاستعارة
من المبالغة

المذكور او لقد المشرتك اه الظاهر من الساق انه قد يعود على
وجه الاستعارة او على وجه المجاز المرسل لكن ما سياتي من تحقيق
التمثيل وهو قوله واعتصموا بحبل الله يد على انه قيد للمجاز المرسل
فقط **الملح** في جميع التجريد والكسج ارجح ان كان الكسج مستعارة
والتجريد ايضا مستعارة لجمع التجريد والكسج فلا يوجد استعارة
خالفه عن التجريد ولا استعارة مجردة خالفه عن الكسج **قوله** او مجازا
رسلا في الوثوق بالعهد هذا ما نظر الى قوله اما للام المذكور
فيلزم مجازا بمرتين يعني جعل الاقتصام وهو في اللغة
التمسك مجازا عن الوثوق او لا ثم جعل الوثوق مجازا عن الوثوق
بالعهد بطريق ذكر المطلق وازالة المقيد **قوله** او في الوثوق
نماظر الى قوله او لقد المشرتك لكن سر على الاول وهو كونه مجازا
رسلا عن الوثوق بالعهد وعلى تقدير كونه مستعارة للوثوق بالعهد
كما ذكر في المتن عدم استقامة المعنى وهو ظاهر لمن له ادنى لب
وهو كل من الكسج اه ارجح ان كان الكسج مستعارة من المبالغة
لللام المستعارة كل من الكسج والاستعارة شرح لما في قول الشاعر
المذكور كونه اجمل شيئا لاستعارة الاقتصام للوثوق بالعهد
كما انه الاقتصام شرح لاستعارة اجمل للعهد **قوله** وما ملأ وجه النمل
انه اعلم انه لم يعهد كونه كل من الكسج والاستعارة شرح لما في قول
يقول به احد **قوله** وهو المركب المستعمل لا حاجة الى قوله المركب بعد عرف
المجاز المركب بل ان يقال هو المستعمل الزيادة الوضوح والتوضيح
قوله في كونها مألوفة على ارادة الموضوع له ارفق به صراحة **قوله**

الظهور في الاستعارة
من المبالغة

على الاحتمالين من الاحتمالات المذكورة من كونها لا تتصل
بأقوال على معناه أو معار اللوثون بالهبة لا لا يستعمل
على صدق المعرف على مجموعة على الاحتمالين وأنه استعمال جزو
من مراد المركب وما وضع له على احتمال كونه الاعتقاد باقيا على معناه
لأن الموضوع له للجميع فجميع امور وضع له الاجزاء فاداء العمل
جزء منها في غير ما وضع له لم يستعمل الجميع وما وضع له لانه اجزاء
المستعمل في غير ما وضع له جزو من الجميع فجميع استعمال غير
ما وضع له وهو المطلوب **قوله** وفي سمة الجميع المركب استعماله
عركية نظرية بديهية قوله واعتصموا بحبل الله بعول الفقير لا اله الا الله
يصدق عليه لانه المراد بعوله وهو المركب المستعمل الصورة
المنتزعة من امور المسئلة في غير ما وضعت له كما مر في محله
وظاهر ليس في قوله واعتصموا بحبل الله صورته مسرعة في امور
بل قوله اعتصموا استعماله وقيل انه استعماله اخراجه من اجل انه
استعارة واعتصموا باق على معناه على الاحتمال المذكور من
ويمكن ان يقال كونه المراد بالمركب المستعمل الصورة المنتزعة من
امور المسئلة في غير ما وضعت له كحصر الاستفارة التمثيلية
وظاهر انه الجواز المركب للسبب بمنهجها بل يشتملها وانما المستعمل
في الانشاء وعكس المستعمل في لازم فائز اجرة على هذا قول الشارح
يصدق العرف الى ان في محله تدبر وكذا الصدق على مجموع
قوله في الآية واحزاب عن هذا الجواب عن ذلك تدبر ولا يشتمل
ما يجوز في احد الفاعله ان لا يشتمل مركبا يجوز في احد الفاعله

مسئلة

في المركب **قوله** واعرض عنهم الشئ المحقق بان الجازات المركبة
كثيرة الى قوله فلا وجه لحصر الجازات المركب في الاستعارة وحده
ذلك انه لو اضع كما وضع المفردات لمعانيها كحسب الشخص وضع
المركبات لمعانيها التكميلية كحسب النوع مثلا هيئة المركب في
مكرر عام موضوعه للاخبار الاثبات فاذا استعمال تلك الهيئة
في غير ما وضعت له فلا بد ان يكون ذلك للعلاقة بين المعنيين والآن
لم يصح الاستعمال فانه كانت العلاقة المتبادلة فاستعماله والآن
فغير استعماله كذا قال العلامة التفتازاني **قوله** ما ذكره
من المركبات من الاخبار المسئلة في الانشاء والانشاء المستعمله
في الاخبار **قوله** فهو كقولك تقدم رجلا ووفوا اخرا وليس في التمثيل
في السؤال **قوله** لكن من عوض الكلام ار من تعريض الكلام ويسمى هذا
الكناية عرضية **قوله** ولا يصير اللفظ به مجازا بل هو كناية عن
مقابله **قوله** باقتباس هذا الجاز المسئلة مجموعا وانما باعتبار غيره
فيكون كل منها حصة مارة ومجازا مارة **قوله** فكما في المثال المذكور
ارجح المتن وهو قولهم اني اراكم تقدم او توش في بان هذا
الكلام مستعمل في المتردد من الاعداد والاجسام ولا يوجد فيه
عدم الرسل وما فيه من عدمه فان كان في التجوز كما هو حال نفس الكلام كذا
قال في مفرداته فانه شبه انما طرحة العمل القديم ونفس
انما طر بالرجل والنقباض انما طر عنه مارة اخرا بالناخير قال القائل
حسن من الفخار في حديثه على القول وهذه المناقشة مختصة
بكذا المثال والامن المستلزم ان اعتبار السمة في مفرد العمل غير

فكانوا غير عن العدم والناخير والرجل لم يظن ان كان الوكيل
 ان اراك تنزع فقا ولسن انور وجعل التنزع مجازا عن العدم
 واللسن عن التناخير واخف على الرجل **قوله** وجعل الكلام اسما
 تمثيلية الى قوله محقق او مقدرة الظاهر ان قوله محقق او مقدرة
 حال او صمم لعدله فلو سلم انه عليها قال المولى الشريف بقوله
 وتوضيح هذا المحل انه شبه صورته بمسوعة فلوب عن علو الاشياء
 فيها سبب منع الراسية المحدثه لصورته ممنوعة فلوب عن علو
 الاشياء فيها سبب منع الحكم القيني مع قول المصنف محقق او مقدرة
 ليس منقطا بل ظاهر الكثرة اذا ما ملأ ما ملأ منظر الظاهر
 ما ملأ **قوله** لاشماله على المسلم بمقتضى التسمية لو قبلوا مع كون وجهه
 مشترعا من متعدد وكان اظهر ولم يحكم عليه قوله وفصل التمثيل بها
 حصر كحاج الى الكلف في وجهه ويمكن ان يجاب بانه مع كون
 وجهه مشترعا من متعدد هو المسلم بمقتضى التسمية ايضا فلا يجد
 انه يقال بمقتضى كون وجهه مشترعا من متعدد تدبر **قوله** مشاهير
 البلاغة الفرسانية جمع فارس والمشار اسم مكان لا محل في هذه
 التركيب من التسمية والاسما **قوله** وانما انكر الظاهر
 وانما انكر الظاهر الوصل راجعا الى فاعله انما انكر تدبر
 ويجعل عليه متر الاسكان ارجح محاور الاسكان وكل معطوف
 على الاسكان وضمير عليه راجع الى التمثيل **قوله** التسمية من البناء
قوله ويجعل الجمع بصيغة التثنية ارجح في الخاطر من البناء
 والجمع من المسمى **قوله** فمشاركن بصيغة التثنية ايضا **قوله**

مقتضى الاسما السعارة تمثيلية

الترتيب

ثم كتب على هذه التسمية وهو قول المصنف فيما نقل عنه انما كان اسما
 المصنف قد يكون مركبة **قوله** على ما ذكره العلامة البزار في
 قوله تعالى فمن هو عليه العذاب افاض تنقذ من النار وكرها
 اللشاف في لعمري هذه الالة وجهان احدهما ان الالة جملة واحدة
 بانه يكون من هو عليه كلمة العذاب افاضت سعد من النار جملة
 سرطانية دخل على ادائها بانه الانكار والاستبعاد والفاء في افاضت
 فاد اجزاء والفاء في فمن هو عليه المحذوف يدل على كونه تقدير
 افاضت مالك ابراهيم فمن هو عليه العذاب افاضت تنقذه والهمزة
 الثانية هي الاولى كررت لتوكيد معنى الانكار والاستبعاد ووضع
 من في النار موضع الضمير وانما انما يكون اجملين بانه يكون تقدير
 فمن هو عليه كلمة العذاب افاضت تنقذه فمن في النار
 وانما جاز حذف افاضت تخلصه لانه افاضت من افاضت شيئا قه
 العذاب وهم في الدنيا منزلة انقاذهم من النار وقول افاضت
 تنقذ يفيد ان الله تعالى هو الذي يقدر على الانقاذ من النار لا تقدير
 انه تخلص من هو سجن للعذاب من استحقاق العذاب بتحصيل
 الامانة انتهى ما ذكره اللشاف فيقول الفقير حاشية العلامة التفتازاني
 على الكشاف لا يكاد توجد في ديارنا لعله استغف وجواز كون الالة
 بالكناية مركبة ما ذكره صاحب الكشاف في هذه الآية كما ذكرناه
 اتفاقا وهو انه اذا نزل استحقاق العذاب وهم في الدنيا منزلة
 دخولهم النار يكون كانه شبه صورة استحقاق العذاب وهم في
 الدنيا بصورة دخولهم النار ثم ذكر الكلام الدال على الصورة المشبهة

في سورة التبر

لان اخبرها بواحدة من هذه
 الالة في دعاءه ورجع الى
 من الالة اسم النار

وحده الالة عندك غيره فالله اعلم
 ان تنقذ الداخلين النار من النار

في قوله تعالى فمن هو عليه العذاب
 وتر الكلام من الاعلى الصورة
 المشبهة

فكوه استعارة بالكناية مركبة وقوله افانت تنقذ من في النار
 محضه قرينة للمكنية وقدره من مذبة ان قرينه الاستعارة
 بالكناية قد كونه استعارة حقيقية كما سيجي وانه اعلم حقيقة الحال
 وهو الكسر المتعال في الاجلال والجمال **قوله** فاستعمل الموضوع بالرفع
 المفعول الثاني لان نوع الفعل مع نوع الفاعل موضوع للسلس الفاعلي
 وقد استعمل في هذا التركيب للسلس النعم الفاعلي **قوله** ولكن
 لا يلتفت اليه اذ في ظهوره قليلا فلا يكاد يوجد الاستعارة التمثيلية
 الا نادرا **قوله** ولا يشبه ان كونه اراك اه ملاصق تصريح الصانع
 بانها استعارة تمثيلية كما ان اراك ان كونه في غاية السقوط
 فكما يشير اليه **قوله** ثم القول مثل هذا النوع من المجاز الاستعارة
 التمثيلية **قوله** في مثل هذا التركيب اتركيب انبت الرفع البقل
قوله ملاصق ايضا ما ذكره بقوله اه عدم الاتجاه من لاجتماع اليه البيان
 لان النسبية في كونه الاستعارة مسلبة وان اختلف جهتها **قوله** رانه
 قال ذلك المحقق الصانع **قوله** توجبه لمركب المذكور غير المشهور
 فان التوجيه المشهور **قوله** عن الفاعل الفاعل وغير المشهور تشبيه
 التلبس الذي هو عباره عن مفهوم مركب بالتلبس الذي هو ايضا
 عباره عن مفهوم مركب **قوله** ظاهره وتوفخ رجلا اخر الى قوله وتوفخ
 تلك الرجل تارة اخر قال العلامة الصانع في شرح المصاح
 ينبغي ان يكون المراد من الرجل الخطوة لانه المترد والذير قدم رجلا
 لا يوفخ اخر بل ذلك الرجل الاول نعم بخطوة خطوه الى قدم خطوة
 الى حلف قال المولى الفاعل حسن علم في حواسه على المطول بعد نقل ما ذكرنا

في كلام التفصالي وفي بحث اما اوله فلان المراد بالقدم قدم الشخص
 مكنونه الخلف الواقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس
 بهيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار الخطوة والعدم في الخطوة لا يخلو
 عن حلف وتوفخ لانه الخطوة انما تحصل بعدم الرجل لانها حاصلة
 متعقبة لعدم ماره وتوفخ اخر واما ثالثا فلان المتبادر من المثال
 اتحاد معلو القدم والتأخير كالاكفي على انصاف وعلى ما ذكره الشرح
 لا يكونان واقعيين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخر صفة تارة
 والمعبر بعدم رجلا ماره وتوفخ تارة اخر فيتحقق معلو القدم والتأخير
 انتهى **قوله** فيجزم وعاء اقول وقع في القاموس في الاجسام بعدم
 اتحاد على اجم والاجسام تقدم اجم على اتحاد كلاما بمعرك الكف تتبع **قوله**
 ملاصق قد ارجع مفهوم الجملة **قوله** ايضا اراك كاستعارة في الفعل
 والوقوف **قوله** سبعة سبعة الاستعارة في مضمون الجملة والمراد
 بمضمون الجملة مصدر ما المضاف الى الفاعل او المفعول ففي قوله
 انبت الرفع البقل مضمون الجملة انبت الرفع **قوله** او في الهيئة
 المسترعة كالهية كحاصلة المسترعة من مور في قوله ان اراك تقدم
 رجلا وتوفخ اخر كما تقدم **قوله** فيجزم ان يكون التجوز باعتبار اعتبار
 كونه مسيما عن المتردد **قوله** كاستعارة التوفخ كاستعارة في مضمون
 من غير تصرف في الاجزاء **قوله** فلا يضر اراك ان كان الاستناد مجازيا لاعتقابه
 لا يضر وحده الكلمة في فاعليتها **قوله** ليست هكذا ليس ذكرها كونه
 مشبهة بل هو ذكر تشبيه كونه المسماة تشبهة فكونه اطلاقا تشبه
 على الهيئة في قوله اظفارها باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه

قوله فكوه الاستعارة في مضمون
 المركب

القول الثاني في
 القدر

من السبع واثنا عشر

عن ذلك ارجع مذهب السلف حيث صرح في اخر فصل المجاز
اللفظي بانهم اوسع اسماؤه بالكناية عن القائل الحقيقي وهذه العبارة
ابينة عن مذهب السلف والعلامة الصغار في صحتها في المطور
على ظاهرها وقا فالوجه ان يحل مثل هذا على حذف المضاف اذ ذكر
المنية اسماءه بالكناية حال كونها عبارة عن السبع او عاقل
ان المراد بالاسماءه معناه المصدر راجع استعمال المنية
في المنية به او عاقل والسكاك حيث فسر الاسماءه بالكناية بكون
المنية وادارة المنية به اراد بها المعنى المصدر راجع حيث جعلها
مرادف للمجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وصرح في موضع
بان الاسماءه بالكناية هو اسم المسند المتروك
كما ذكرنا انفا وان سلم ظهور وجه كونها استعارة باستعمال اللفظ
المنية في المنية به او عاقل انه عينه ولا سلم كحقيقة لانه لم يرد
فيها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من كونها اسماؤه بالاعا لانهم
كونه المنية ملكا مستعملة في غير ما وضعت له فلا يراد بها جعل العم تسمية
والا فلا يحكمها بتسمية تور على عكس ما ذكره القوم وعلمه كونها حال
استعارة بالكناية عن الانسان المتكلم واثبات النطق اسماؤه
تخييلية قرينة لكونية ور اسم المجاز والمجاز هو الكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له والادعاء لا يجدر نفقا لانه لا يخرجها عن كونها
مستعملة فيما وضعت له ور وهذا المراد على تفسيره الاستعارة
بالكناية بعن ان السكاك فسر الاستعارة بالكنية او لا على خلاف
ما فسر القوم واحسان رد التبعية اليها ثانيا فاوراد المصداق لا على سيرة

المراد بالمنية
من السبع واثنا عشر

الاستعارة بالكناية ثم راد التبعية ور وهذه شبهة لم يحلوا دفعها
احد من عام الظاهر وغيره حول انهم اذ اركذا في محار الصحاح اجاب
بعضهم فيها بانه جعل المنية مرادف للسبع فكان استعماله في الموت
مطابق للمجاز كما استعمال مرادف لفظ السبع في ثم راد العلامة الصغار في هذا
اجواب بانهم ادعاء المردف لا يوجب كون لفظ المنية مستعملا
في غير ما وضعت له على الخصوص غير انهم لم يرد في تعريف المجاز وخرج
عن تعريفه كماله كما انه ادعاء كون الشجاع مرادف للاسد لا يوجب كون
لفظ الاسد مستعملا في الرسل الشجاع بل كونه مجازا ثم قال بل اجواب
انما قد ذكرنا ان المنية مرادف في تعريفه فالحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيها هو موضوعه له بالتحقيق حيث انه موضوع له بالحق وكن لا سلم
ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية
الظفار بالاسماءه مما وضعت له بالحق من حيث انه موضوع له
بالحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتأويل ثم قال وانه ما فيه وجه على العمل عنه انما ما ذكره على تقدير تسليمه
لا يفيد الاعداد كون اللفظ مستعملا ولا مجازا ولا كونه بناء على انتفاء
عدا حقه ولا موجب كون مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضعت له وهو يعتبر
في المجاز عندهم مسل على انهم من هذا ادعاء عدم كون اللفظ حقيقة
ولا مجازا ولا كونه قال المولى القائل حسن على الفصار حوا ما عنه بهذا
تبين لطلاب الاعراض بان اللفظ المستعمل او المسمى حقيقة او كناية
بحسب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشئ ان تعريف المجاز المذكور
فيه لا يصدق عليه وهذا الكلام حول لا مزية فيه نعم لو عرف المجاز بالايكوت

في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخول في تعريفه لكونه معرفة به انتهى
 ان لم يكن عرفه فاما لا يكون مستعملا في الموضوع له المحقق فاما ان لا يكون
 لم يجد احد حسه في دخوله في تعريفه تدبر ونحن دعنا في رسالتنا
 المعمول بالفارسية لم يوجد هذه الرساله في ديارنا حترنا ارجع اليها ونرى
 النفع كما صرح به ارايها كما كانه رويها السها ثقيل لا لاقام وتقربا
 الى الضبط في الكلام نشر على ترتيب اللف لا على التماثل
 لانك جعلت الفعل اسما لاداء العمل فليزم القول بالسعة ضرورة لان
 الاسما في الفعل لا يكون الاسعة لانهم جعلوه الاسما لاداء العمل
 كانه يقول على مذهبكم ليست السعة مجازا حتر مع الانظار الى القول
 بالسعة لكونه في الفعل فاذا علم رد السعة الى المكنية يكون ثقيل
 لا لاقام وتقربا الى الضبط وحاصله الزامهم على مذهبهم
 لان النفع فيه اكثر من رعايه شدة المناكبة لان النفع في الرد ثقيل
 الاقام والعرب الى الضبط والفهم وشدة المناكبة حاصلة في
 اكثر الاسما لاداء العمل في قبل السعة شدة فيقتصر عدم الرعايه في
 بعضها لمصلحة الرد المودر الى العقل والعرب المذكورين
 ولا يخفى ان المناكبة حيث رد السعة لان وضع هذه الفقرة لسان
 مع المكنية عند السكاك في المناكبة حيث رد السعة لان ذكر بعد
 كحصول السعة او يذكر كاملا تاما في بحث السعة لان يذكر في
 نبذ او يجعل باقيه على هذا الموضوع تدبر ولا وجه لتسميتها
 اسما لاداء العمل لان الاسما لاداء العمل والمجاز كلمة مسعلة في غير ما
 والتشبيه فعل من افعال التكلم لا صدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما

الفقرة الثالثة
 في السعة الثانية

وضعت له وان كان كونه كناية غير محقق اذ لم يصرح به بل انما دل
 عليه بذكر خواصه المستبينة به ولازمه ارجو ان يكون محققا لما
 اعطاه مانع اركونه من الهم من لسان اعطاه مانع وهو انه مانع
 حيث شبه غرة الصباح بوجه اخليفة مع انه غرة الصباح
 اقرب في وجه الشبه ماله في حال وجه اخليفة في وجه الشبه حتر حتى
 انه لم يلق به غرة الصباح مع انها المستبينة في احصاء فنثبت
 المنية اطلاقا لانها المستبينة المنية الا ان يقال ثبت في التفسير
 وفي القاموس ثبت كقولنا شبا ونشوبا ونشبة ونشابة
 بمعنى وسيد كراشم عن قريب انه ثبت كقولنا شبا بمعنى شبع
 اطلاقا لانها المستبينة كمالا حتى ومع لا يكون في امثاله اطلاقا
 الى المنية لان المراد بها السبع ولا اشكال في جعل المنية
 استعارة لانها استعملت في غير ما وضعت روجه شبا
 استعارة بالكناية في عامة الموضوع على تقدير كونه الكناية بمعنى
 وهو افتقار لا في كونه استعارة فقاء فلكون استعارة مثبتة
 فقاء ويحتمل اطلاق ايضا لانه كونه استعارة ملصقة بالكناية
 وهو كونه كناية عن كسوف الموت بلا ريبه كما ذكره انفا بقول الفقير
 هذا الوجه الرابع لا رد له لكنه تكلف ودونه خطأ القناد نعم فيما
 اليه تكلف ايضا لكنه ودونه كما يشهد به الذوق سليم مع انه
 يراد عليه انه ما حال يستلزم كونه المنية مثلا مسعلة في غير ما
 وضعت له على المحقق في غير ما تدبر الفقرة الرابعة المرسلة
 للفراد الثالث كما في سورة الاستعارة المفسرة اركا انه

الفقرة الرابعة
 في السعة الثالثة

مذكور بلفظ المشبه به في صورة الاستعارة المصرفة بامر من
 مهيئتتين وسعمل لفظ واحد بها واحد اراحد فيك الامر من
 في ذلك الشيء المشبه بها مهيئت الاستعمال معلق بعوكته
 ومن لا يتبادر تشبها مبتدأ تشبها مهيئت استعمال
 فاسعمل له ارا لا غشي الانسان من اثر الفجر اسمه ارا من الدنيا
 البشع لعارضة البشع علم وزن فنسب بغير كونه الطعم ارا من
 فيكون استعارة مخرجة نظرا الى الاول لان انظر اليك
 استعماله غير ما وضع له لعلوا المشابهة ومكنية نظرا الى الثاني
 لانه تشبيه شر باخر من غير تصريح بشئ ثم اركان السبب سورته
 مع انه لا علم ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به وهو الذاكرة
 لكن المشبه ذكر لفظ غير ما وضع له وهو البساس فثبت عدم ذكر
 المشبه في الاستعارة بالكنية لفظ الموضوع له اذ كان
 تشبها مخرجا كما هو مذهب الخطيب وايضا كانه المشبه به ارا كانت
 الاستعارة المخرجة على مذهب السلف وتذكر ضم كانه باعتبار
 اخبر وهو المشبه به فانه صحيح كونه المشبه مذكورا محاذرا
 وما يذكر زيادة عليها ارا وكفى ما ذكر اما مع نظر كل
 سبع طائير اكان او ماشيا الى قوله والنظر لما لا يصيد وفي محاذ
 الصحاح المحلب بكسر الميم للطائر والسباع كالنظر للانسان فنفى
 مخرج الشمس تدبر لكن قال في القاموس المحلب لفظ كرسع
 المائس والطائر ادهو لا تصيد في الطير والنظر لما لا تصيد ادهو
 فيكون صحيح الشم في محله ولا وانما المجاز في الاثبات وهذا علق

اراهم في الاستعارة
 مهيئت

العقد الثامن

الفرد الثاني

كاثبات الاثبات للشم لانه استعمل ذلك لاسان المشبه به الى شبه
 فيكون لسمه حاله عن الكناية كسمية الخطيب لانه الاستعارة مجاز
 والمجاز كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ومع علم السلف فم قوله
 وقوله سانه خبر بعد خبره ولو كان لسانا لكان اولي يشاركه في كونه
 مستعملا محلا فيجب ان يسم استعارة تخيلية كالقرنه فاجاب
 بقوله ووجه التسمية ارا وهذه ضابطه يندفع بها كثير من الاشكال
 الموردة في الكتب فاحفظها واستعملها في المواضع اللازمة
 ويحكمون بعدم انفصال الكنية عنها ارا عن تلك الاستعارة التخيلية
 لانه الحمله بح ان يكون قوسا لكن عنه والمكنية بح ان يكون قرنتها
 التخيلية فانه قلت فاذ اتقوله في قولنا اظفار المينة الشبيهة
 بالسبع اهلك فلانا قلت لهم انهم يقولوا بعد تسليم صح الكلام انه
 تم شرح للتشبيه بالاستعارة تخيلية كما يسم اطلو لكن في قوله ارا
 ابر عكن لحوفا في اطلو لكن يد اتر شيحا للمجاز اعز الله المسعمله في
 النعمة بهذا ذكره العلامة التفازاني في المطول واليه ذهب الخطيب
 ارا الى قوسه المكنية مستعملة في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات
 وانما يسم استعارة بحمله وانها لا ينفع الكنية عنها فذهب الخطيب
 فالقرنه محروا التبعير عن علام المشبه بما وضع للام المشبه به قال
 السيد السند في حواشيه على المطول فانه قلت لو كان النقص مستعملا
 في ابطال العهد لم يكن شر ارا وادف المسماة المسكوت عنه الحق ارا
 مذكرا ملايح قول صاحب الشاف ثم يرمزوا اليه بذكر ش من وا
 فوجب ان يكون النقص ونظايره من قراين الاستعارة بالكنية مستعملة

في معانيها احصاه الزهر في اوراق المسعود المسكوت عنه و
 يكون اثباتها المستعار له على سبيل التخييل طلب لما صرح به
 النقض في ابطال العهد علم انه اراد به كذا وادف ما هو اعلم
 اراد به معناه الاسلي الذي هو الروادف الحقيقي او يراد به ما هو
 مشبه بذلك المعنى ونزل منزلة فانه البعض من روادف الجمل اما اذا
 اراد به معناه الحقيقي فظاهر واما اذا اراد به معناه المجازي فلانه اذا
 نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفا للجمل ايضا فالرادف
 على الاول مذكور لفظا ومعنى فخصص وعلى الثاني مذكور لفظا فقط
 ومعنى اذ عاد وكلاهما يصلحان قرينة لكسعاره المكنية ايضا
 اراد كسعارته لابطال العهد من غير السجاء الى هذا الاحتمال الاحتمال
 كونه على المعنى الحقيقي وكونه المجازي في الاثبات ما يمكن ذلك
 ما ودايمه ما ذكره في الغرزة الرابعة من انه اذا لم يكن المشبه المذكور
 تابع يشبه رادف المشبه به ولا حتى انه قرينة ضعيفة وسطا بقرينة
 فالقرينة مجرد التبعير عن علامته فوضع للام المشبه به قرينة ضعيفة
 يحتمل ان يكون مرادف لصاحب الكشف الى قوله في مقام افادة ابطال
 العهد ولا يلزم من كونه كناية عن ابطاله بعد اثباته للعهد ان لا يكون
 مستعملا في معناه الحقيقي ولا يستفاد منه ان يكون النقض مستعارا
 حتم يكون قرينة كسعاره بالكناية تحفصه كما كسعاد الشئ العلامة من كلام
 صاحب الكشف كما ان نسبت محال المنية كناية عن الموتية
 مساحية تدبر ولا يخفى ان قرينة جعل القرينة مطلقا للتخييل ارسوا
 امكن كسعاره او لم يكن فجردة ارجو والحاصل ان الشب بالاعتبار

لا ولا يخفى ان مجرد التخييل

الغرزة الثالثة
 من القعدة الثالثة

ان انما المتكلم متعلق بقوله عدل ولا يرادع اليه من طلب
 استعمال لفظ الاستعارة او مع انه يمكن جعل اثباته استعارة تخيلية
 كما جعل السلف والخطيب والعلما باعث على اعتباره الفرائض والزمكان
 المكنية عن المحسنة سماعا ان المكنية والتخييل متساويان في الوجود والاعتقاد
 لكن ادراك الاعمال المذكور سهلا اذا امتنع الانفعال ليس متفقا عليه
 الا في ان صاحب الكشف في حوز ان يكون قرينة المكنية استعارة حقيقية
 كما ان انفا في كلامه تصحح بذلك حيث قال في بحث الجواز العقل قد يكون
 قرينة المكنية عنها امر محققا كالاثبات في اثبت الرسع البقل والهمز في هم
 الامير احمد ذلك مفعل طلب وهو مضاف الى فاعله وهو استعمال
 وقد عرفت منشاء كانه عليه بقوله ومهمنا نشاء ما ذكره في
 الغرزة الرابعة في المشبه بمرادف المشبه اذا لم يتعد جانب
 المعنى فاذا وجد المشبه تابع يشبه رادف المشبه به لكن لم يشع الاستعمال
 كانه لم يتعد جانب المعنى على طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعارة كناية
 استعارة تخيلية كونه اجمع حقيقة هذا مذهب السلف من طلب
 صاحب الكشف والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقية
 هذا ما ذكر انفا في الغرزة الرابعة من قوله المجاز في قرينة المكنية
 وكونه اجمع استعارة تخيلية هذا ما ذهب اليه السكاك والانقسام الى
 الحقيقية والحسنة هذا ما ذكره في الغرزة الثانية ولا يخفى ما في كلام الشئ
 من اللف والنشر المشوش . ذلك ان ترديد انقسام الاحتمال كانه هناك
 غير مرة حيث نبه اولاه في الغرزة الاولى بان قوله وانما المجاز في الاثبات
 بيان لا يحتمل على مثل هذا المجاز مجاز في الاثبات محصل احتمال التخييل

الغرزة الرابعة
 من القعدة الثالثة

اجمع مجازا في الاثبات ونبه في الفقرة الثالثة بقوله يجوز السكالي؟
 على احتمال الانقسام الى التخييلية وغيره لا اجماع استعارة تخيلية
 ونبه في الفقرة الثانية بقوله فنقول كحل ان يكون مراد صاحب الكشاف
 ان على الاحتمال الاخر تدبير حق التدبير وهو ما يلزم المستعارة و
 يقترن الاستعارة هذا في المصحة وهو ما يلزم المشبه ويقترن الاستعارة
 هذا في الكنية على مذهب السلف والسكالي او التشبيه المفسر الذي
 يسم الاستعارة هذا على مذهب الخطيب لكن في مقارنة التشبيه المفسر
 تحت تدبير ومن التشبيه والمجاز المرسل لانه كما يكون للاستعارة شئ
 كذلك يكون للتشبيه والمجاز المرسل شئ لانه الاشتراك في اللفظ
 على لكون الشئ مشتركاً معنويًا من ماذكر اللفظ لانه ذكر ملام التشبه
 لا يلزم ان يكون قرينة المصحة حصر حجاج في المفهوم من السوق انما حاصله
 انه لا مفسر لقوله ما زاد على قرينة المصحة لانه القرينة المصحة ذكر ملام التشبه
 لا ذكر ملام المسند حصر حجاج الى تقييد حمله بـ شيئا بالزيادة على القرينة
 وما ذكره في غير محل مشوشا مختلفا تدبر الا انه يقال لفظ المشبه في قوله
 لانه ذكر ملام المشبه وقع سهوا في علم الناصح والصواب المشبه به
 الا انه يقال الداخل في قرينة المحسنة وفي بعض النسخ الا انه يقال قرينة المحسنة
 على الصواب هذا لا يزرر على قرينة الكنية لانه قرينة المحسنة لكون المحسنة
 قرينة الكنية لا يصدق عليها انها زائدة على قرينة الكنية وهو خطأ ولو لم يسم
 تجرء متصل بـ ما يليه من قوله فاعرف تدبير كونه للمجاز العقلي ايضا كما
 يكون المصحة ويجعل نفسه تخيلا على ما ذهب اليه السكالي او استعارة
 كصحة كاذب اليه صاحب الكشاف او اثباته بحسب كاذب

١٥١
 ٢٢
 انه الخطيب والسلف سور صاحب الكشاف فانها الصواب
 في العبارة فاشترى من الملامات يعرف بالتأمل وهو القرينة المحسنة
 نفسها تخيلا او استعارة كصحة او اثباته بحسب لانه لا اثبات
 من القرينة والتشريح في المصحة لانه القرينة
 ملام المسند والسكالي ملام المشبه به
 احمد بن علي التهامي وعلم رسول
 افضل الصلوة والسلام
 تم

١٥٨

